الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

بعنوان:

استراتيجية النهوض بالجباية العادية لتمويل الموازنة العامة للدولة في الجزائر مع دراسة تجارب بعض الدول الرائدة.

إعداد الطالبة:
فتحية سعادة

إشراف الأستاذ الدكتور:
سمير يحياوي

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمان الرحيم

"وما أوتيتم من علم إلا قليلا"

صدق الله العظيم

سورة الإسراء، الآية رقم85

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا البحث ولا يسعني إلا أن أسجد لله شكراً وحمداً على توفيقه لنا.

" **من لم يشكر الناس لم يشكر الله** " حديث شريف.

وأخص بالشكر والامتنان والتقدير للأستاذ الدكتور **يحياوي سمير** على صبره معنا في تقديم النصح والإرشاد والأراء النيرة، وعلى توجيهاته وتشجيعنا لإتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين يشرفوننا بحضورهم لمناقشة هذه الأطروحة.

ولا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى كل من ساهم بالتشجيع أو السؤال أو المساعدة قبل وأثناء إعداد البحث.

مـلـخص

ملخص

تعتبر الموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تعبر عن النشاط الكلي للدولة والتي تستطيع من خلالها معرفة سياساتها في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وللوصول لهذه الأهداف لا بد من توفر الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات اللازمة ولا يتحقق ذلك إلا بوجود إيرادات مالية سيادية تتميز بالوفرة والاستقرار. تتكون ايرادات الموازنة العامة للدولة في الجزائر من إيرادات الجباية العادية وايرادات الجباية البترولية وتمثل هذه الأخيرة النسبة الأكبر من اجمالي الإيرادات العامة، ونظرا لعدم استقرار هذا النوع من الإيرادات العامة وتأثرها بالصدمات الخارجية من فترة لأخرى جاءت هذه الدراسة لإبراز مختلف الاليات والاستراتيجيات الواجب اتخاذها لتنويع القاعدة الضريبية وزيادة مساهمة إيرادات الجباية العادية في الموازنة العامة للدولة. فحاولنا ابراز ودراسة مختلف القطاعات التي تستطيع الجزائر أن تحقق ومن خلال الاستغلال الأمثل لها تنويع اقتصادي ومن ثم تنويع في القاعدة الضريبية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحصيلة الضريبية من الجباية العادية.

من القطاعات التي تم طرحها في هذه الدراسة كان القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، اقتصاد المعرفة والطاقات المتجددة، وكان سبب اختيارنا لهذه القطاعات هو توفر الجزائر على كل المقومات اللازمة لنجاح هذه القطاعات سواء كانت طبيعية، بشرية أو مالية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

ـ من أهم الأسباب التي جعلت الجزائر تتخبط في مشاكل الاقتصاد الريعي واستمرار تبعيتها الدائمة له لا تكمن في نقص الإمكانيات ولا في نقص الموارد، وإنما لغياب استراتيجيات طويلة المدى واضحة المعالم أو عدم استكمال إنجازها ومراقبتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو بسبب تفشي الفساد بأنواعه المختلفة وعدم وجود محاسبة للمتقاعسين.

ـ إن تحقيق تنويع اقتصادي في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع النفط لا يعني بالضرورة حدوث تنويع في الإيرادات العامة وإنما يجب أن يترافق ذلك مع نظام جبائي فعال ومتوازن يستطيع تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها الضريبة.

كلمات مفتاحية: الموازنة العامة، الإيرادات العامة، الجباية العادية، الجباية البترولية، التنويع الاقتصادي.

Abstract :

The general budget is considered one of the financial policy tools that express the overall activity of the state. Through it, you can learn about its policies in various economic and social aspects in order to achieve its strategic goals. In order to achieve these objectives, the necessary revenues must be available to cover the necessary expenses, and this can only be achieved with sovereign financial revenues that are characterized by abundance and stability. The state's general budget revenues in Algeria consist of regular collection revenues and petroleum collection revenues, the latter representing the largest proportion of total public revenues. Given the instability of this type of public revenues and their being affected by external shocks from one period to another, this study came to highlight the various mechanisms and strategies that must be taken to diversify the tax base. Increasing the contribution of regular collection revenues to the state's general budget. We tried to highlight and study the various sectors in which Algeria can achieve this desired result , through optimal exploitation, economic diversification and then diversification in the tax base, which in turn leads to an increase in the tax revenue from regular collection.

Among the sectors that were presented in this study were the agricultural sector, the industrial sector, the knowledge economy and renewable energies, and the reason we chose these sectors was that Algeria had all the necessary elements for the success of these sectors, whether natural, human or financial. This study concluded a set of results, the most important of which were:

One of the most important reasons that made Algeria flounder in the problems of the rentier economy and its continued dependency on it does not lie in the lack of capabilities nor in the lack of resources, but rather in the absence of clear-cut long-term strategies or the failure to complete their implementation and monitoring on the one hand, and on the other hand it is due to the spread of corruption. Its various types and the lack of accountability for those who are negligent.

Achieving economic diversification in other economic sectors outside the oil sector does not necessarily mean diversification in public revenues, but rather this must be accompanied by an effective and balanced tax system that can achieve the goals for which the tax was established.

Keywords : general budget, public revenues, regular collection, petroleum collection, economic diversification.

فهرس المحتويـــات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال والجداول	
قائمة الملاحق	
مقدمة	**أ . ي**
الفصل الأول: دراسة تحليلية للموازنة العامة للدولة	**2-48**
مقدمة الفصل	**2**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة للدولة	**3**
المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة	**3**
أولا: تعريف الموازنة العامة	**3**
ثانيا: نشأة وتطور الموازنة العامة	**5**
المطلب الثاني: القواعد العلمية للموازنة العامة	**7**
أولا: القواعد العلمية للموازنة العامة	**7**
المطلب الثالث: عمليات الموازنة العامة للدولة	**11**
أولا: مرحلة التحضير	**11**
ثانيا: مرحلة الاعتماد	**11**
ثالثا: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة	**12**
رابعا: مرحلة الرقابة على الموازنة العامة	**13**
المبحث الثاني: مكونات الموازنة العامة للدولة	**13**
المطلب الأول: النفقات العامة وآثارها الاقتصادية	**14**
أولا: تعريف النفقات العامة	**14**
ثانيا: تقسيم النفقات العامة	**14**
ثالثا: زيادة النفقات العامة وآثارها الاقتصادية	**16**
المطلب الثاني: الإيرادات العامة ومصادرها المختلفة	**19**
أولا: ماهية الإيرادات العامة	**19**

ثانيا: مصادر الإيرادات العامة	20
المطلب الثالث: أثر الضرائب السيادية على المحددات الاقتصادية	25
أولا: أثر الضرائب على الاستهلاك	25
ثانيا: أثر الضرائب على الادخار	26
ثالثا: أثر الضريبة على الإنتاج	27
رابعا: أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل	28
المبحث الثالث: دراسة تحليلية للموازنة العامة في الجزائر	29
المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة في الجزائر	29
أولا: تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر	29
ثانيا: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر	30
المطلب الثاني: هيكل الموازنة العامة للدولة في الجزائر	33
أولا: النفقات العامة في الموازنة العامة للجزائر	33
ثانيا: الإيرادات العامة في الموازنة العامة للجزائر	38
المطلب الثالث: مكانة الجباية العادية في الموازنة العامة للجزائر	41
أولا: تطور حصيلة الإيرادات العامة في الموازنة العامة للجزائر	41
ثانيا: تحليل مكونات الجباية العادية في الموازنة العامة للجزائر	44
خلاصة الفصل	48
الفصل الثاني: دور القطاع الفلاحي والصناعي في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر	123-50
مقدمة الفصل	50
المبحث الأول: التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي	51
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	51
أولا: تعريف التنويع الاقتصادي	51
ثانيا: مبررات وأهمية التنويع الاقتصادي	52
ثالثا: علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي	54
المطلب الثاني: أشكال التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	57
أولا: أشكال التنويع الاقتصادي	57
ثانيا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	59
المطلب الثالث: استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر	62

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	**63**
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009	**65**
ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	**68**
رابعا: البرنامج الخماسي 2015 -2019	**69**
خامسا: أثر البرامج الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر	**71**
المبحث الثاني: دور القطاع الصناعي والتحويلي في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر	**78**
المطلب الأول: أهمية القطاع الصناعي ودوره في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية	**78**
أولا: الأهداف الاقتصادية للقطاع الصناعي	**79**
ثانيا: دور القطاع الصناعي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية	**81**
المطلب الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر ضمن مؤشرات التنمية الاقتصادية	**82**
أولا: مراحل تطور القطاع الصناعي في الجزائر	**83**
ثانيا: واقع قطاع الصناعة في الجزائر	**88**
المطلب الثالث: تحديات القطاع الصناعي واستراتيجية تطويره في الجزائر	**92**
أولا: تحديات القطاع الصناعي في الجزائر	**92**
ثانيا: استراتيجية النهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر	**95**
المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر	**98**
المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية	**99**
أولا: التنمية الزراعية: المفهوم والتطلعات	**99**
ثانيا: دور القطاع الفلاحي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية	**101**
المطلب الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	**103**
أولا: إمكانيات الجزائر الفلاحية	**103**
ثانيا: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر	**106**
ثالثا: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ضمن مؤشرات التنمية الاقتصادية	**109**
المطلب الثالث: تحديات القطاع الفلاحي في الجزائر واستراتيجية تطويره	**114**
أولا: تحديات القطاع الفلاحي	**114**
ثانيا: السياسة المنتهجة من طرف الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي	**116**
ثالثا: حلول مقترحة أخرى لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر	**120**

خلاصة الفصل	**123**
الفصل الثالث: بدائل اقتصادية أخرى فعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	**125-176**
مقدمة الفصل	**125**
المبحث الأول: أهمية اقتصاد المعرفة وتحديات تنميته في الجزائر	**126**
المطلب الأول: ماهية اقتصاد المعرفة	**126**
أولا: اقتصاد المعرفة: التعريف والخصائص	**126**
ثانيا: نشأة وتطور اقتصاد المعرفة	**129**
المطلب الثاني: مؤشرات اقتصاد المعرفة	**131**
أولا: المؤشرات اقتصاد المعرفة حسب البنك الدولي	**132**
ثانيا: المؤشرات الابتكار العالمي	**137**
ثالثا: مؤشرات المعرفة العربي	**138**
رابعا: مؤشر المعرفة العالمي	**138**
المطلب الثالث: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر وتحديات الاندماج	**140**
أولا: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر	**140**
ثانيا: مؤهلات الجزائر للنهوض باقتصاد المعرفة	**146**
ثالثا: تحديات النهوض باقتصاد المعرفة في الجزائر	**148**
المبحث الثاني: الطاقة المتجددة كقطاع استراتيجي للتنويع الاقتصادي	**151**
المطلب الأول: الطاقات المتجددة: المفهوم والأنواع	**151**
أولا: تعريف الطاقات المتجددة	**151**
ثانيا: خصائص الطاقات المتجددة	**152**
ثالثا: مصادر الطاقات المتجددة	**153**
المطلب الثاني: أهمية الطاقات المتجددة وعراقيل تطوير استخدامها في الجزائر	**162**
أولا: أهمية استغلال الطاقات المتجددة	**163**
ثانيا: تحديات وعراقيل تطوير استخدام الطاقات المتجددة في الجزائر	**165**
المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر لتطوير الطاقات المتجددة	**168**
أولا: إمكانيات الجزائر من الطاقة المتجددة	**168**
ثانيا: إنجازات الجزائر الخاصة بقطاع الطاقات المتجددة	**173**
خلاصة الفصل	**176**
الفصل الرابع: دراسة تجارب بعض الدول النفطية الرائدة في التنويع الاقتصادي	**178-236**

مقدمة الفصل	**178**
المبحث الأول: استراتيجية الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي	**179**
المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الإماراتي ومقومات تنوعه	**179**
أولا: نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة	**179**
ثانيا: خصائص الاقتصاد الإماراتي ومقومات تنوعه	**181**
المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة	**186**
أولا: الناتج المحلي الإجمالي	**187**
ثانيا: التجارة الخارجية	**188**
ثالثا: التنويع في الإيرادات العامة	**191**
المطلب الثالث: السياسة الضريبية في الإمارات العربية المتحدة	**192**
أولا: الضرائب في الإمارات العربية المتحدة	**192**
ثانيا: مكانة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة	**197**
المبحث الثاني: دراسة تجربة النرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي	**200**
المطلب الأول: عوامل نجاح الاقتصاد النرويجي	**201**
أولا: نظرة عامة عن الاقتصاد النرويجي ومراحل تطوره	**201**
ثانيا: عوامل نجاح التجربة النرويجية	**203**
المطلب الثاني: مقومات الاقتصاد النرويجي ومؤشرات تنويعه	**207**
أولا: مقومات الاقتصاد النرويجي	**208**
ثانيا: مؤشرات التنويع الاقتصادي في النرويج	**211**
المطلب الثالث: السياسة الضريبية في النرويج	**217**
أولا: مميزات وأهداف النظام الضريبي للنرويج	**217**
ثانيا: مكونات النظام الضريبي النرويجي	**218**
المبحث الثالث: عوامل نجاح الإمارات والنرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي ومعوقات تحقيقه في الجزائر	**225**
المطلب الأول: الدروس المستفادة من التجربتين الإماراتية والنرويجية	**225**
أولا: الحكم الراشد.	**226**
ثانيا: استخدام العائدات النفطية لتطوير وتأسيس قطاعات اقتصادية أخرى	**227**
ثالثا: إعداد رؤى استراتيجية بعيدة المدى	**228**

رابعا: الاعتماد على اقتصاد المعرفة	**228**
المطلب الثاني: معوقات النهوض بالاقتصاد الجزائري	**229**
أولا: الفساد بأشكاله المختلفة	**230**
ثانيا: ضعف النظام البنكي الجزائري	**233**
خلاصة الفصل	**236**
الخاتمة	**238**
قائمة المراجع	**244**
الملاحق	**261**

قائمة الأشكال والجداول

فهرس الأشكال والجداول

1. فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	تقسيمات الايرادات العامة	20
02	نسب الجباية البترولية والجباية العادية إلى الإيرادات العامة الكلية	43
03	نسب مكونات الجباية العادية	46
04	مؤشر جيني للتنويع الاقتصادي	61
05	مخصصات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	64
06	مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	67
07	مخطط عمل الفلاحة 2015 -2019	119
08	منهجية قياس المعرفة للدول	133
09	مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020	142
10	موقع الجزائر ضمن مؤشر الابتكار العالمي	144
11	ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية في مؤشري اقتصاد المعرفة والمعرفة الرقمية	146
12	حصة الطاقة المتجددة المقدرة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة بين 2009 و2019	166
13	الأطلس الجديد للرياح في الجزائر	171
14	أهم خمسة صادرات غير نفطية لدولة الإمارات سنة 2021	189
15	أهم الواردات المتداولة لسنة 2021 والنصف الأول سنة 2022 للامارات	190
16	طريقة الدفع وتحصيل ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية	194
17	مسار قوانين الضرائب لدولة الإمارات العربية المتحدة	195
18	مكونات الصادرات والواردات النرويجية	214

2. فهرس الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	الجدول "ب" توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل دائرة وزارية	36-35
02	الجدول "ج" توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات	38-37
03	الجدول "أ" مطبقة في ميزانية الدولة الإيرادات النهائية السنة 2018	40
04	تطور حصيلة الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2001-2017	42-41
05	مكونات الجباية العادية في الجزائر	45-44
06	مخصصات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	64
07	مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	66
08	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2002.2022	73-72
09	هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2001-2022	75-74
10	تطور ايرادات ونفقات الموازنة العامة خلال الفترة 2001-2022	77-76
11	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	88
12	مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل	89
13	ترتيب الجزائر العالمي حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي	90
14	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2021	110
15	مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل	111-110
16	الصادرات والواردات من المواد الغذائية في الجزائر	113-112
17	مراحل التطور الاقتصادي	129
18	مؤشر الاتحاد الأوروبي لقياس اقتصاد المعرفة	139
19	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر المعرفة العالمي	141
20	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الابتكار العالمي	143
21	ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية في مؤشري اقتصاد المعرفة والمعرفة الرقمية	145

22	امكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية	169
23	محطات إنتاج الطاقة الكهرومائية في الجزائر	173
22	تطور الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات	187
23	التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة	188
24	التوزيع النسبي للإيرادات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة	191
25	هيكل الموازنة العامة لدولة الامارات العربية المتحدة	199-198
26	الناتج المحلي الإجمالي للنرويج	211
27	القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي للنرويج لسنة 2022	212
28	المؤشر الفرعي لتنويع التجارة ضمن مؤشر التنويع الاقتصادي للنرويج	213
29	الدول المنتجة للسلع ودرجات المؤشرات الفرعية للإيرادات في مؤشر التنويع الاقتصادي	216
30	الايرادات العامة عن طريق الضرائب والرسوم للنرويج	222-221

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	إيرادات الإدارة المركزية في الجزائر	261
02	تركيبة الصادرات والواردات في الجزائر	262
03	السكان النشطون، الشغل والبطالة	263
04	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر	264
05	الإيرادات العامة للنرويج لسنوات 2017-2021	265
06	الإيرادات العامة للإمارات العربية المتحدة	266
07	درجات المؤشرات الفرعية للإيرادات ضمن مؤشر التنويع الاقتصادي	267
08	درجات المؤشرات الفرعية للتجارة الخارجية ضمن مؤشر التنويع الاقتصادي	268
9	حجم العبء الضريبي لمجموعة من الدول	269
10	حجم الاقتطاع الضريبي من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من الدول	270

مقدمة

مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ازداد أهمية علم المالية العامة في السياسة المالية للدولة ذلك أن هذه الأخيرة تبين وتوضح لأفراد المجتمع كيفية إدارة النشاط الاقتصادي من خلال استعمال سلطاتها المختلفة، بينما علم المالية العامة هو العلم الذي يهتم بدراسة الموازنة العامة من خلال دراسة النفقات العامة والإيرادات العامة وتحديد المبادئ التي تحكم النشاط المالي للدولة والبحث عن مصادر التمويل اللازمة لتغطية النفقات العامة لذلك فإن الاهتمام بعلم المالية العامة سيسمح للدولة بتنفيذ سياسة مالية ناجحة.

عرفت المالية العامة عدة تطورات وتغيرات عبر الزمن نتيجة لتطور دور الدولة، ففي الاقتصاد التقليدي كانت الدولة الحارسة ودور الدولة يتمثل في إشباع الحاجات العامة الأساسية كالأمن، الصحة والتعليم أما في إطار الاقتصاد الحديث والدولة المعاصرة المتدخلة توسع دور الدولة إذ أصبح لها دور اجتماعي من خلال توفير الصحة والتعليم ودور اقتصادي من خلال إقامة المشاريع التنموية والاستثمارية ودور سياسي من خلال زيادة التمثيل الدبلوماسي بين الدول وإشراك الأحزاب في القرارات الهامة. ونتيجة لاتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ازداد أهمية الموازنة العامة للدولة إذ تعتبر أداة لتحقيق أهدافها السياسية الاقتصادية والاجتماعية. فالموازنة العامة للدولة هي وثيقة تقديرية سنوية لمجموع الإيرادات العامة والنفقات العامة وتبين كيفية حصول الدولة على مواردها التي توزع على الإنفاق العام، ولهذا فإنه لا يتم الإنفاق إلا في حدود الإيرادات المحصلة لهذا فإن جميع الدول تجند جميع إمكانياتها ومواردها لتحقيق هذا الهدف. إذن لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية إلا بوجود إيرادات عامة مستقرة ودائمة، فالإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة لتغطية النفقات العامة المختلفة وتختلف هذه المصادر من دولة لأخرى وهذا حسب درجة تقدمها وتخلفها وحسب النظام الاقتصادي المتبع.

والجزائر كبلد سائر في طريق النمو تتكون إيرادات موازنتها العامة أساسا من إيرادات الجباية العادية وإيرادات الجباية البترولية ولهذه الأخيرة نسبة معتبرة في إجمالي الإيرادات الكلية ويعتبر قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني ككل وبذلك فإن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وهو عرضة للصدمات الخارجية ولتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

ومن أجل ذلك وللتقليل من التبعية البترولية حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال النهوض بالاقتصاد الجزائري والرفع من القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية والرفع من نجاعة المؤسسات الاقتصادية وكان ذلك عن طريق وضع إصلاحات هيكلية وبرامج اقتصادية وسن قوانين تتلاءم مع المتطلبات الاقتصادية والأهداف المسطرة في كل مرحلة وضخ أموال طائلة من أجل التقليل

من الاعتماد على المورد الوحيد وتحقيق تنويع اقتصادي، إلا أن ذلك لم يسمح لها بالتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وبقيت الجزائر دائما تترقب مؤشرات أسواق النفط العالمية وتتقيد بقرارات منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك وما تمليه عليها بشأن حجم الإنتاج الذي تفرضه عليها.

وتعتبر أزمة سنة 2014 نتيجة لانخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية لمستويات دنيا وما خلفته من انعكاسات سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي النقطة التي أفاضت الكأس، فسارعت الدولة لوضع خطط اقتصادية لإيجاد بدائل أخرى لتمويل الموازنة العامة وتحقيق تنويع في مصادر تمويل النفقات العامة تكون أكثر استقرارا ولا تتأثر بالصدمات الخارجية والأسواق العالمية وكان ذلك عن طريق طرح نموذج اقتصادي جديد للنمو الذي يرتكز على تنويع الاقتصاد والاهتمام باقتصاد المعرفة و وضع سياسة تصنيع جديدة للرفع من القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

ونظرا لعدم تحقيق الاقتصاد الجزائري لنمو مثالي خارج قطاع المحروقات لحد الساعة وعدم تحقيق الأهداف المسطرة تبرز لنا معالم إشكالية بحثنا والتي يمكن طرحها على النحو التالي:

هل يمكن للجزائر من خلال الإمكانيات المتاحة لديها التخلص من التبعية للجباية البترولية والتوجه نحو الاعتماد على الجباية العادية في تمويل موازنتها العامة وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مصادر تمويل الموازنة العامة للجزائر؟
- ما هي البدائل المتاحة لتعويض مداخيل الجباية البترولية في الموازنة العامة للجزائر؟
- ما مدى نجاعة الإصلاحات والبرامج الاقتصادية المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة في تخلص الاقتصاد الجزائري من التبعية البترولية؟
- هل يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة الإماراتية والنرويجية وتحقيق تنويع اقتصادي؟
- ما هي التحديات والعراقيل التي تحول دون التخلص من التبعية النفطية والنهوض بالاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية السابقة سوف نضع الفرضيات التالية والتي تكون كمنطلق لدراستنا ويمكن حصرها فيما يلي:

- اعتماد إيرادات الموازنة العامة للجزائر على مداخيل الجباية البترولية سبب رئيسي في وجود اختلالات في الاقتصاد الوطني.
- يعد التنويع في مصادر الدخل الإجمالي والصادرات فرصة حقيقية لتنويع القاعدة الضريبية في القطاعات غير النفطية في الجزائر.
- يعتبر كل من قطاع الفلاحة والطاقات المتجددة من أهم القطاعات البديلة في الجزائر لتحقيق تنمية اقتصادية خارج قطاع المحروقات.
- ساهمت البرامج الاقتصادية والإجراءات التنظيمية المتخذة من طرف السلطات العليا في الجزائر من تطوير وتنمية قطاعي الصناعة التحويلية واقتصاد المعرفة.
- وجود استراتيجية تنموية واضحة المعالم وتبني نظام الحكم الراشد السبب الرئيسي لنجاح دولتي الإمارات العربية المتحدة والنرويج في تحقيق تنويع اقتصادي.

أهمية البحث:

لطالما كانت ولا تزال معظم الدول النفطية تتطلع للخروج من التبعية البترولية وإيجاد موارد مالية بعيدة عن الموارد النفطية نظرا لما تتميز به هذه الأخيرة من عدم الاستقرار في أسعارها وكمياتها وارتباطها بالأسواق الخارجية بالإضافة إلى تعرضها لصدمات خارجية من فترة لأخرى.

وبما أن الجزائر بلد نفطي بامتياز تتغير سياسته الاقتصادية بتغير العائدات النفطية فهو إذن اقتصاد غير مستقر في موارده العامة ومن هنا تنتج أهمية البحث في تحديد مدى قدرة الجزائر على إيجاد بدائل اقتصادية ومصادر مستقرة نسبيا لتمويل الموازنة العامة لها والتقليل من الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية لأن هذه الأخيرة لها نصيب كبير في الإيرادات العامة الكلية ونظرا لما تتميز به من عدم الاستقرار وتبعيتها للأسواق العالمية كان لزاما علينا البحث عن مصادر تمويل أخرى تكون أكثر استقرارا وأكثر وفرة ومن شأنها الرفع من مردودية الجباية العادية.

وسنحاول من خلال هذا البحث اقتراح بدائل فعالة لتعويض إيرادات الجباية البترولية، بدائل موجودة وإيجاد طرق لتفعيلها وبدائل غير مستغلة وتبيان مدى أهميتها في تنويع مصادر الدخل ومن ثم تنويع القاعدة الضريبية والرفع من مساهمة الجباية العادية في الموازنة العامة للجزائر.

أهداف البحث:

سنحاول من خلال هذا البحث بلوغ جملة من الأهداف نذكر بعضها:

- محاولة إبراز مكونات الموازنة العامة في الجزائر وتبيان مكانة الجباية البترولية والتأكيد على أهمية الجباية العادية في تمويل الإيرادات العامة وهذا من خلال تحديد دورها ضمن المحددات الاقتصادية.
- التأكيد على أن التنويع الاقتصادي سيساهم في التقليل من التبعية لقطاع المحروقات.
- اقتراح بدائل فعالة للجباية البترولية ويكون ذلك من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات كقطاع الفلاحة، الصناعة، الطاقات المتجددة واقتصاد المعرفة لأن بتطوير هذه القطاعات ستتنوع القاعدة الضريبية ومن ثم الرفع من نسبة الجباية العادية.
- الوقوف على مختلف التحديات التي تقف وراء استمرار الاقتصاد الجزائري تابعا لقطاع المحروقات وتحديد العراقيل التي تحول دون تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية.
- محاولة إيجاد حلول فعالة للرفع من كفاءة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.
- إبراز أهم مقومات نجاح التجربة النرويجية والتجربة الإماراتية في تحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ومن ثم تحديد أهم العوامل التي يمكن للجزائر الاستفادة منها.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** فيما يتعلق بالإطار المكاني ارتأينا أن تتم معالجة الإشكالية التي تطرحها الدراسة على الجزائر مع استعراض تجربتي دولتي الإمارات العربية المتحدة والنرويج اللتان نجحتا في تحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتحديد مدى إمكانية استفادة الجزائر من تجربتهما.
- **الحدود الزمانية:** سنركز في دراستنا الزمانية على الفترة من 2001 إلى غاية 2022، وتمثل هذه الفترة بداية اعتماد الجزائر على البرنامج الوطني لدعم الإنعاش الاقتصادي والتي كانت تسعى السلطات الوطنية من خلاله النهوض بالاقتصاد الجزائري وتطويره خارج قطاع المحروقات ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.
- **الحدود الموضوعية:** سيتم من خلال هذا البحث معرفة مصادر تمويل الموازنة العامة للجزائر أولا ثم ابراز مختلف الاليات والقطاعات التي تستطيع الدولة من خلال الإستغلال الأمثل لها توسيع قاعدتها الضريبية خارج قطاع المحروقات والرفع من مساهمة الجباية العادية في الموازنة العامة للدولة

والوقوف على تجربتي الامارات العربية المتحدة والنرويج ومعرفة عوامل نجاحهما في تحقيق تنويع اقتصادي خارج قطاع المحروقات.

منهج الدراسة:

من أجل الإلمام بالموضوع والوصول إلى الأهداف السابقة والإجابة على الإشكالية الرئيسية سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي حيث سنقوم أولا بمعرفة مكونات الموازنة العامة للدولة في الجزائر وإعطاء نظرة عن واقع القطاعات الاقتصادية غير النفطية وذلك بتقديم البيانات والإحصائيات الخاصة بذلك، بعدها يتم تحليل هذه البيانات ومعرفة مختلف التحديات والمعوقات التي تحول دون تخلص الاقتصاد الجزائري من الريع البترولي واقتراح حلول مناسبة للخروج من هذه الأزمة.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع راجع لعدة أسباب أهمها:

- نظرا لحالة اللااستقرار التي تعيشها اقتصادات الدول النفطية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، خاصة بعد أزمة 2014 والتي تغيرت فيها السياسة الاقتصادية ككل نتيجة لانخفاض أسعار البترول لمستويات دنيا مقارنة مما كانت عليه سابقا فكان لزاما علينا البحث في إمكانيات وموارد الجزائر لإيجاد بدائل فعالة ومستقرة نسبيا لتمويل الموازنة العامة.
- محاولة معرفة مختلف الإمكانيات التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات وتحليل مدى قدرتها بالنهوض بالاقتصاد الجزائري.
- الرغبة الشخصية في البحث في مواضيع الساعة.

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة فنجد أن معظمها ركز على آليات وأهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النمو الاقتصادي أو على التنمية المستدامة، لكن الدراسات التي تناولت آليات التنويع الاقتصادي من جانب تنويع الإيرادات العامة أو الدراسات حول استراتيجيات تمويل الموازنة عن طريق الجباية العادية في الجزائر فقد كانت ضئيلة جدا. ومن الدراسات التي لها علاقة من جانب أو بآخر بموضوعنا نذكر منها:

1. دراسة بعنوان "**دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**" من إعداد الطالبة أوكيل حميدة، هذه الدراسة تتمثل في أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة ـ بومرداس ـ للسنة الجامعية 2015 -2016، كانت إشكالية البحث حول ما مدى مساهمة الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟ وما هي الآليات الكفيلة لتنمية وتفعيل الموارد المالية غير النفطية؟ تطرقت الباحثة أولا إلى السياسة المالية بصفة عامة والعجز الموازني ثم تم التطرق إلى الإيرادات العامة وآثارها على التنمية الاقتصادية ليتم في الفصل الثالث إعطاء حلول لتنمية مصادر الإيرادات العامة غير النفطية، واقترحت في ذلك سبل متنوعة كالتنويع الاقتصادي وتطوير النظام الضريبي والحوكمة، ليتم في الفصل التطبيقي تحليل الأداء الاقتصادي في الجزائر وتبيان تأثير الموارد المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية وإعطاء رؤية استشرافية لسبل تنمية وتفعيل مصادر الإيرادات غير النفطية في الجزائر وقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها إن مواصلة هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري يؤكد على ضعف التنويع الاقتصادي، ويبقى رهين تقلبات أسعار النفط وارتباط مساره التنموي بمدى استقرار هذه الإيرادات لهذا وجب على الجزائر تنمية وتفعيل مواردها المالية الذاتية انطلاقا من اقتصاد مبني على التنويع الاقتصادي من خلال إنتاج مختلف السلع والخدمات وتفعيل دور القطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى ضرورة إرساء مبادئ الحوكمة من شفافية ومساءلة ومشاركة ضمن الموازنة العامة والنظام الجبائي إضافة إلى العمل على ترشيد الإنفاق العام الحكومي، كما بينت الدراسة أيضا أن برامج الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر لم تحقق نسبة نمو مرتفعة مما كان متوقعا مقارنة بحجم الموارد المالية الضخمة وكانت نسبة النمو مرتفعة فقط في الأجل القصير وكذلك في القطاعات التابعة مباشرة لتمويل الحكومة كقطاع الأشغال العمومية والطاقة بينما كانت نسبة النمو ضعيفة في قطاع الفلاحة والصناعة.

2. دراسة بعنوان "**استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**" من إعداد الطالب بن موفق رزوق، وهذه الدراسة تتمثل في أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية جامعة زيان عاشور بالجلفة للسنة الجامعية 2018-2019، كانت إشكالية البحث حول ما هي الاستراتيجيات والبدائل المناسبة للنهوض بالاقتصاد الجزائري لتحقيق تنويع اقتصادي مستدام في ظل الإمكانيات المتاحة، قسم الباحث دراسته إلى أربعة فصول. في الفصل الأول تطرق الباحث إلى المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية حيث تطرق إلى استراتيجية التنويع والتنمية المستدامة بشكل مفصل، والفصل الثاني كان حول استراتيجية الجزائر

في التخطيط للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال أين تطرق الباحث لمختلف المخططات والبرامج التي اعتمدتها السلطات العليا بدءا من سنة 1967 إلى غاية رؤية 2030، وهذا وفق النموذج الجديد 2015-2030، أما في الفصل الثالث فكان حول التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري فركز على تحدي تقلبات أسعار البترول وتحدي جذب الاستثمار المباشر وتحدي انفتاح الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية، ليختتم بحثه في الفصل الرابع والذي تطرق فيه إلى مختلف البدائل الاقتصادي الفعالة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر والمتمثلة في القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، الطاقات المتجددة وقطاع السياحة، وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة لمجموعة من النتائج كان أهمها: أنه بالرغم من أن البترول يعتبر نعمة وليس نقمة كونه خلص الجزائر في الكثير من المحطات من مشاكل كبيرة خاصة المديونية الخارجية، إلا أن الإسراف في الاعتماد على قطاع المحروقات لتمويل التنمية وتمويل البرامج الاقتصادية ككل جعل هذه الأخيرة رهينة لتقلبات أسعاره وهذا ما كبد الجزائر خسائر اقتصادية كبيرة جراء الانخفاضات الكبيرة لعوائده، وظهر ذلك جليا في الأزمة النفطية لسنة 1986 وصولا إلى الأزمة الأخيرة لسنة 2014 والتي كان لها تأثير كبير وسلبي على المتغيرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر. وقد خلص الباحث أيضا أن عجز القطاعات الاقتصادية كالفلاحة، الصناعة، السياحة، الطاقة المتجددة في الجزائر ليس مرتبط بسبب شح الموارد أو الإمكانيات بشكل عام بقدر ما هو نتيجة للاستخدام غير الفعال للإمكانيات المتاحة بسبب عجز السياسات التي هدفت للنهوض بهذه القطاعات. وأكد الباحث كذلك أنه اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات والذي يشكل نسبة 98% من الصادرات يجعله اقتصاد ريعي وهش وهو عرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

3. دراسة بعنوان "**إشكالية إدارة الموازنة العامة في الدول الريعية- الإمارات العربية المتحدة والعراق نموذجا**" وهذه الدراسة هي أطروحة دكتوراه قدمت إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء، تخصص فلسفة في العلوم الاقتصادية من إعداد الطالب واثق علي محيي حسون الموسوي سنة 2015، قسم الباحث بحثه إلى ثلاثة فصول، في الفصل الأول تطرق الباحث إلى الإطار النظري للموازنة العامة بالتحليل وكذلك إلى الظاهرة الريعية وتأثيرها في نمط وإدارة الموازنة العامة، بينما الفصل الثاني فتم عرض الإطار التحليلي والعملي للنموذج المحدث للموازنة العامة الذكية في الإمارات العربية وذلك بالتطرق إلى الموازنة العامة الذكية ودورها في تحديث عملية الموازنة العامة للإمارات وعرض نتائج تجربة الإمارات في التقليل من ظاهرة الدولة الريعية، وبناء الموازنة العامة الذكية وبيان أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، أما الفصل الثالث فقد تم اقتراح الإطار التطبيقي للنموذج المحدث للموازنة العامة في العراق وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة لمجموعة من النتائج كان أهمها: تعامل دولة الإمارات العربية المتحدة مع

موضوع إعداد، بناء، تخطيط وتنفيذ الموازنة العامة بأسلوب حضاري ومتقدم مستفيدة من معطيات التكنولوجيا الحديثة مما جعل موازنتها العامة أداة لمواجهة الظاهرة الريعية للاقتصاد الوطني، كذلك توصل الباحث على أن نجاح الدولة في الإمارات العربية المتحدة بإنشاء صناديق سيادية خارج الموازنة العامة جعلها تحقق استقرار في الموازنة العامة مما أدى إلى ثروة استيعاب هذه الصناديق للفوائض المالية عند وفرتها والعمل على رفد الموازنة العامة ماليا عند شح الموارد المالية.

4. دراسة بعنوان: "**دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية من إعداد الطالب باللعما أسماء جامعة أحمد دراية، أدرار للموسم الجامعي 2017 –2018، كانت إشكالية البحث حول مدى إسهام السياسة الضريبية في تنويع الاقتصاد الجزائري. وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول كان حول متطلبات التنوع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية من خلال التعريف بالتنويع الاقتصادي وأهميته وواقع اقتصاد الدول النفطية ضمن التنويع الاقتصادي ليتم في الأخير استعراض تجارب دولية في التنويع الاقتصادي كالنرويج، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، أما الفصل الثاني فتم التطرق إلى السياسة الضريبية في الجزائر في ظل الإصلاح الضريبي وتطورها من الفترة 1992 إلى غاية 2016 أما الفصل الثالث وقد ركز على واقع التنويع الاقتصادي واتجاهاته في الجزائر من خلال السياسة الضريبية من خلال استعراض مختلف السياسات الاقتصادية المرتبطة بالتنويع الاقتصادي في الجزائر، وكذلك انعكاس السياسة الضريبية على تنويع الاقتصاد الجزائري، وكانت أهم نتائج الدراسة أنه بالرغم من تحسن وزيادة الحصيلة الضريبية، نتيجة لتطور أداء السياسة الضريبية، إلا أن هدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لم يتحقق بعد. كذلك بينت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للقطاع النفطي، وهو من أكثر الاقتصادات تركزا وأقلها تنوعا.

5. دراسة بعنوان "**واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة**" وهو مقال من مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا 2018، من إعداد ضيف أحمد وعزور أحمد وكانت إشكالية البحث حول آليات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، في الجزء الأول تطرق الباحثان إلى التنويع الاقتصادي وأهميته وطرق قياسه، وفي الجزء الثاني إلى إمكانيات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي، وقد تطرقا إلى الإمكانيات الخاصة بالقطاع الفلاحي، الصناعي والسياحة. أما في الجزء الثالث فقد تطرقا إلى واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله والعراقيل التي تواجهه وتوصلا الباحثان لمجموعة من النتائج كان أهمها: رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي إلا أن جميع المعطيات تبين بقاء الاقتصاد

الجزائري يعتمد على البترول سواء في تمويل الخزينة العامة أو من جانب تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، كما توصل الباحثان ومن خلال مؤشر هرفندل-هيرشمان (Herfindal-Hirshman) كان يتبع في تغيراته أسعار البترول مما يؤكد هيمنة قطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي أما القطاعات الأساسية كالفلاحة والصناعة فإن نسبتهما في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة، وهذا ما يدل على هشاشة وضعف الاقتصاد الوطني. ومن بين النتائج أيضا أن القطاع الخاص يستحوذ على خمسة قطاعات وهي الفلاحة والتجارة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، والنقل والمواصلات، أما القطاع العام فيستحوذ على قطاعي المحروقات والأشغال العمومية البترولية والصناعة خارج المحروقات ورغم استحواذ القطاع الخاص على معظم القطاعات إلا أن حصته من الإنتاج لا تزال ضعيفة وذلك لأن معظم الإنتاج المحلي الإجمالي ناتج من قطاع المحروقات.

هيكل الدراسة:

من خلال المنهجية المتبعة وللوصول إلى الأهداف السابقة قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** الذي جاء بعنوان "دراسة تحليلية للموازنة العامة للدولة" ويعتبر هذا الفصل كقاعدة عامة للبحث من خلال التعريف بالموازنة العامة وتحديد أهم مكوناتها وتحديد مراحل إعدادها وهذا وفق المباحث التالية: في المبحث الأول تطرقنا إلى التعريف بالموازنة العامة ومراحل إعدادها وفي المبحث الثاني حول مكونات الموازنة العامة للدولة أما المبحث الثالث فكان عبارة عن دراسة تحليلية للموازنة العامة في الجزائر.
- **الفصل الثاني:** تطرقنا فيه إلى تحديد دور القطاع الفلاحي والصناعي في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر فكان المبحث الأول حول التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وفي المبحث الثاني تناولنا دور القطاع الصناعي والتحويلي في تحقيق التنويع الاقتصادي والمبحث الثالث فتم التطرق إلى دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- **الفصل الثالث:** جاء بعنوان "بدائل اقتصادية أخرى فعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر" ويتضمن مبحثين فالمبحث الأول تطرقنا فيه إلى أهمية اقتصاد المعرفة وتحديات تنميته في الجزائر بينما المبحث الثاني فكان حول الطاقات المتجددة كقطاع استراتيجي للتنويع الاقتصادي.
- **الفصل الرابع:** تطرقنا فيه إلى دراسة تجارب بعض الدول النفطية الرائدة في التنويع الاقتصادي فالمبحث الأول خصص لدراسة تجربة الإمارات العربية المتحدة بينما المبحث الثاني فخصص لدولة النرويج

أما المبحث الثالث فكان حول عوامل نجاح الإمارات والنرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي واستنتاج مدى قدرة الجزائر الاستفادة منها وتحديد معوقات تحقيقه في الجزائر.

الفصل الأول: دراسة تحليلية للموازنة العامة للدولة

مقدمة الفصل

علم المالية العامة هو العلم الذي يعنى بدراسة الإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة وتطور علم المالية العامة بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

ففي المفهوم التقليدي كان مقتصرا فقط على البعد المالي الحسابي فقط أين كان يهتم بدراسة النفقات العامة والإيرادات العامة التي تلزم لتغطية هذه النفقات لكن بتطور دور الدولة أصبح لعلم المالية العامة أبعاد متعددة منها اقتصادية، اجتماعية، مالية وحتى سياسية وهذا باستعمال تقنيات مختلفة.

وتعتبر الموازنة العامة من بين الأدوات والتقنيات التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها المسطرة حيث تعبر عن خطة عمل الدولة خلال فترة زمنية محددة وهذا من خلال عملية تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة.

ونظرا لأهمية الموازنة العامة وباعتبارها وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة العامة للدولة فقد أولي لها اهتمام كبير من طرف علماء المالية العامة وهذا بدراساتها من مختلف الجوانب المالية، القانونية والاقتصادية.

والجزائر وككل بلدان العالم مرت موازنتها العامة بعدة تطورات ومراحل تعكس التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر، فكان لهذه الأخيرة تأثير على النظام المالي عموما وعلى الموازنة العامة بصفة خاصة باعتبارها جزء مهم وأساسي من النظام المالي لأي بلد.

ومن أجل الإلمام بكل الجوانب الخاصة بالموازنة العامة بصفة عامة والموازنة العامة للجزائر بصفة خاصة قسمنا هدا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة.

المبحث الثاني: مكونات الموازنة العامة للدولة.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للموازنة العامة في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة للدولة

تعتبر الموازنة العامة للدولة وثيقة عاكسة للسياسة المالية للدولة فهي ليست مجرد أرقام وحسابات ولكن لها أبعاد اقتصادية، اجتماعية وحتى سياسية وتعبر عن الخطة المالية للدولة من خلال عملية تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة، وتعتبر الموازنة العامة وثيقة قانونية من خلال المصادقة عليها من طرف برلمانات كل دولة.

وقبل التفصيل في مفهوم الموازنة العامة وأهميتها سوف نعرج عن الفرق بين مصطلح الموازنة والميزانية.

- **الفرق بين الموازنة والميزانية**

لا يوجد اتفاق واضح وصريح في كتب ومؤلفات المالية العامة بين استخدام كلمة "موازنة" أو "ميزانية" عامة فنجد البعض يستخدم كلمة "موازنة" والبعض الآخر يستخدم كلمة "ميزانية".

ويرى البعض أن هناك اختلافا جوهريا بين الموازنة والميزانية فالموازنة مرتبطة بالدولة وهي نفقات وإيرادات الدولة لسنة مالية قادمة أما كلمة الميزانية فهي مرتبطة بالشركات والمؤسسات الموجودة في القطاع الخاص[1]

فالموازنة تعدّ وثيقة تقديرية يتم إعدادها في بداية السنة وتعتمد على التخطيط والرقابة وهذا قبل أن يتم تنفيذها وتعبر عن فترة سوف تأتي مستقبلا، أما الميزانية فيتم إعدادها في نهاية السنة ويكون هدفها توضيح المستوى المالي للمنشأة وتتضمن أرقاما فعلية وتوضح المركز المالي للمنشأة.

في المقابل نجد أن البعض من الاقتصاديين والمؤلفين يعتبرون أن كلمة الموازنة والميزانية هما كلمتان مترادفتان وتؤديان نفس المعنى.

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة

أصبح لمصطلح "الموازنة العامة" أهمية كبيرة وضرورة لابد منها في الاقتصاديات المعاصرة فبواسطة الموازنة العامة تستطيع أي دولة تسيير هياكلها ومصالحها وتحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية بشكل منتظم وبدونها يصعب عليها ذلك.

أولا: تعريف الموازنة العامة

للموازنة العامة عدة تعريفات تختلف باختلاف الهدف أو المعيار الذي عرفت من أجله وسوف نستعرض أهم التعريفات الخاصة بها:

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص09.

- تعرف الموازنة العامة على أنها تقدير مفصل لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة معتمدة من طرف السلطة التشريعية المختصة، وتمثل تعبيرا ماليا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها[1].
- الموازنة عبارة عن قائمة تضم التقديرات التفصيلية المعتمدة لاستخدامات وموارد الدولة لسنة مالية مقبلة وهي عبارة عن بيان تقديري لإيرادات الدولة ونفقاتها خلال فترة محددة وإجازة هذا البيان من السلطة التشريعية[2]
- الموازنة العامة نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة، ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية للدولة[3].
- ميزانية الدولة هي خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة، تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها وتعكس الخطة التنموية التي ترسمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية[4].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن: "الموازنة العامة للدولة هي وثيقة قانونية تقديرية للنفقات العامة للدولة وإيراداتها، وهي صورة عاكسة للبرامج التي تخطط الدولة تنفيذها خلال فترة الموازنة وهي تلخص الوضع المالي، الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للدولة.

1. خصائص الموازنة العامة للدولة

يتضمن تعريف الموازنة العامة الخصائص التالية:

- الموازنة العامة وثيقة تقديرية: أي أن أرقام الإيرادات العامة والنفقات العامة المكونة لوثيقة الموازنة العامة هي أرقام تقريبية وتتوقع الدولة إنفاقها أو الحصول عليها خلال دورة الموازنة.
- الموازنة العامة وثيقة سنوية: ما هو معروف في أغلب دول العالم فإن الموازنة العامة تحضر لمدة سنة واحدة.
- الموازنة العامة تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية: وهذه الخاصية ارتبطت بموازنات الدول الحديثة نتيجة ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيث أصبحت الموازنة العامة وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، والاجتماعية.

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص571.

[2] رضا خلاصي، **شذرات المالية العامة**، دار هومة، الجزائر، 2016، ص117.

[3] زكريا محمد بيومي، **مبادئ المالية العامة**، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، 1987، ص586.

[4] يحي عبد الغني أبو الفتوح، **الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة**، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2014، ص8.

- وجوب اعتماد الموازنة العامة: فالموازنة العامة قبل تنفيذها يجب أن تعرض على سلطة مختصة وموافقتها عليها (السلطة التشريعية) وإجازتها للسلطة التنفيذية بالجباية والإنفاق، وبدون هذا الاعتماد لا يمكن اعتبارها موازنة عامة وإنما هو مشروع موازنة.

ثانيا: نشأة وتطور الموازنة العامة

ارتبط تطور الموازنة العامة بتطور علم المالية والذي ارتبط بدوره بتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وسوف نستعرض من خلال هذا العنصر تطور مفهوم ووظائف الموازنة العامة عبر الزمن.

1. نشأة وتطور الموازنة العامة في الأنظمة الديمقراطية

يرجع الفضل الكبير في ظهور وتطوير فكرة الموازنة العامة لإنجلترا وهذا في القرن السابع عشر ميلادي عندما قامت ثورة 1688 ضد الحكم المتسلط الذي كان يمارسه الملوك حينها، والذي انعكس سلبا على كافة حقوق الأفراد لاسيما من خلال إرغامهم بدفع الضرائب قسرا باستمرار لخزينة الدولة[1]، وهذا ما أدى إلى إعلان "دستور الحقوق" أين تقرر المبدأ الشهير " لا ضرائب بغير تمثيل"، حيث تم توسيع صلاحيات البرلمان في الشؤون المالية وأصبحت رقابته المسبقة تشمل كل إيرادات الدولة بما فيها الإيرادات الخاصة بالتاج الملكي وكل النفقات المتوقع إنفاقها وفي وقت لاحق تقرر مبدأ الاعتماد السنوي للموازنة العامة، فمنذ عام 1822م أصبح وزير الخزانة في انجلترا يظهر سنويا في البرلمان ليعرض على أعضائه صورة شاملة عن الوضع المالي للدولة، ويعرض أيضا موازنة الدولة وما تحتويه من إيرادات ونفقات وبيان الفائض أو العجز المتوقع في الموازنة العامة وخطة الحكومة في هاتين الحالتين، وبهذا تبلورت فكرة الموازنة العامة وتحددت مبادئها الأساسية كمبدأ الاعتماد السنوي للموازنة، مبدأ الشمول وغيرها[2]. بعدها انتشر مفهوم الموازنة العامة في دول أوروبية أخرى كفرنسا وهذا عام 1789م حيث اقتبست فكرة الموازنة العامة من انجلترا وأدخلت عليها تعديلات وهذا من خلال إعطاء الحق للسلطة التشريعية بممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية في جباية الضرائب وإنفاق الأموال العامة، كما تضمن دستور عام 1793م نصوصا لا تسمح بفرض أية ضرائب إلا في سبيل المصلحة العامة[3].

وبهذا تأكد حق السلطة التشريعية في اعتماد مختلف الإيرادات وانتقل هذا المفهوم من انجلترا وفرنسا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى.

---

[1] جمال لعمارة، **تطور فكرة الموازنة العامة**، مجلة العلوم الانسانية العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص103.

[2] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص18، 19.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 568.

وما يجب أن نشير إليه أن إرساء مفهوم ومبادئ الموازنة العامة التي ذكرت سابقا لم يكن بتلك البساطة التي تبدو للمتتبع المعاصر بل إنها استندت إلى عملية نضالية وصراع طويل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في انجلترا وغيرها من الدول، وقد اقترنت العملية في بعض الأحيان بثورات شعبية دامية[1].

2. نشأة وتطور الموازنة العامة في الدول الإسلامية

كان هناك اختلاف بين العلماء والمفكرين المسلمين حول وجود الموازنة العامة للدولة الإسلامية بمفهومها الحديث أم لا، وللإجابة على هذا السؤال يتعين علينا معرفة مكونات الإيرادات العامة والنفقات العامة في هذا العصر*.

فالإيرادات العامة في صدر الدولة الإسلامية كانت متنوعة (بعد الهجرة) وتتكون من الزكاة والغنيمة والفيء**، والصدقات التطوعية والقروض، وما كان يميز هذه الإيرادات هو طابع التخصيص أي تخصيص إيراد ما لنفقة معينة كتخصيص الزكاة والغنائم لمساعدة الفقراء والمساكين.

كذلك مبدأ السنوية في تحصيل بعض الإيرادات كالزكاة مثلا غير أنه يمكن الخروج على هذه القاعدة عند اقتضاء الظروف بتعجيل الزكاة أو الاقتراض عند الحاجة[2].

بينما نفقات الدولة الإسلامية فيمكن تبويبها في بابين رئيسيين: هما باب المصالح العامة وباب الإعانات، أما باب المصالح العامة فيشمل ما كان يصرف كرواتب للخلفاء والولاة والقضاة والجند، وبناء القناطر وإقامة الجسور وكانت تغطى من إيرادات الزكاة[3].

ومن خلال هذا يتبين لنا أن المفهوم الحديث للموازنة العامة أي تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة الذي ذكر سابقا لم يكن موجودا في صدر الدولة الإسلامية ولكن كان هناك مالية عامة وهذا من خلال وجود إيرادات عامة تنفق من حصيلتها النفقات العامة.

ومما ينبغي التأكيد عليه أن عدم وجود موازنة عامة في صدر الدولة الإسلامية ليس فيه انتقاص للنظام المالي في ذلك العصر، فالموازنة تنظيم فني كسائر التنظيمات التي تتطور بتطور المعرفة والعلوم وهناك أمور كثيرة نافعة اهتدت إليها البشرية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ولم تكن موجودة في صدر الدولة الإسلامية[4].

---

[1] جمال لعمارة، **تطور فكرة الموازنة العامة**، مرجع سابق، ص 105.

* سنهم بعصر الرسول صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء الراشدين باعتبارهم أفضل عصور الدولة الإسلامية.

** وهو كل مال جاء من المشركين بدون قتال.

[2] يوسف إبراهيم يوسف، "**النفقات العامة في الإسلام**"، دراسة مقارنة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط2، 1988، ص108.

[3] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص21.

[4] سعد بن حمدان اللحياني، **الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي**، بحث رقم 43 البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 1998، ص58.

المطلب الثاني: القواعد العلمية للموازنة العامة

إن التفصيل في الموازنة العامة لا يعني فقط دراسة مفهومها ونشأتها وإنما يتعين علينا دراسة كل الجوانب والقواعد التي تحكمها، لهذا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى القواعد العلمية للموازنة العامة ومبادئها من خلال العناصر التالية:

أولا: القواعد العلمية للموازنة العامة

إن القواعد العلمية للموازنة العامة هي المبادئ التي تحكم إعدادها والهدف منها هو إعطاء صورة صادقة وواضحة للنشاط الاقتصادي والمالي للدولة، كذلك تسهيل عمل السلطة التشريعية وتحديد مدى التزام السلطة التنفيذية بأصول وقواعد الموازنة، والهدف أيضا تحضير الموازنة العامة بأسلوب علمي واقتصادي مقبول.

وقد اتفق علماء المالية التقليديين على عدد من القواعد التي يجب مراعاتها والتقيد بها عند إعداد وتحضير الموازنة العامة وتتمثل في: مبدأ الوحدة، مبدأ السنوية، مبدأ العمومية ومبدأ توازن الموازنة.

ومن المفكرين من يرى ضرورة التخلص من هذه القواعد والاستغناء عنها وعدم التقيد بها خصوصا بعد تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية واتساع نطاقها ووظائفها، أما الفريق الآخر من المفكرين فيرى أن هذه القواعد لا تخلو من المنافع والفوائد وأن من الأفضل تطويرها وتحديد الاستثناءات التي أدخلت عليها ويعتبر هذا الرأي هو السائد في الوقت الحاضر في كثير من الدول، وفيما يلي دراسة وتحليل هذه المبادئ.

1. **مبدأ السنوية**

ويتضمن هذا المبدأ على أن الحياة المالية للدولة هي سنة واحدة وهي مدة تنفيذ الإيرادات والنفقات العامة وقد يختلف تاريخ بدايتها ونهايتها من دولة لأخرى*.

ومبدأ سنوية الموازنة ليس مطلقا حيث ترد عليه بعض الاستثناءات وهذا في حالة عدم التمكن من المصادقة على الميزانية قبل بداية السنة المالية، إذ ترخص الإدارة العامة بفتح اعتمادات شهرية مؤقتة على حساب الميزانية المقبلة[1].

وعند دراسة التاريخ الاقتصادي نجد أن بعض الدول تضطر ونتيجة لظروف استثنائية معينة إلى إعداد موازنتها لفترة تزيد أو تقل عن السنة لكن وفي الغالب يبقى مبدأ سنوية الموازنة يمثل القاعدة العامة للموازنة. والتمسك بمبدأ سنوية الموازنة لديه مجموعة من الاعتبارات نذكر منها:

- توفير الجهد والوقت وضمان دقة تقديرات الموازنة، هذا لأن عملية تقدير وإعداد الموازنة العامة يتطلب جهد وعمل كبير من قبل السلطة التشريعية يصعب تكراره أكثر من مرة خلال سنة واحدة.

* مثلا في الجزائر وعمان، بلجيكا وفرنسا تبدأ السنة المالية 1/ 1 إلى غاية 31/ 12

[1] محمد الصغير بعلي، **المالية العامة**، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص91.

- ملاءمة مدة السنة لطبيعة الإيرادات والنفقات العامة[1]: حيث أن بعض الإيرادات التي تتوقع الدولة بتحصيلها تتغير خلال أشهر السنة أي تكون مرتفعة في فترة وتنخفض قيمتها في فترات أخرى مثل الضرائب على الأرباح لديها مواعيد استحقاق محددة ونفس الشيء بالنسبة للنفقات وعليه فإن فترة السنة هي الفترة المفضلة لعملية تقدير الإيرادات والنفقات العامة.
- التقليل من الانحرافات عند عملية التقدير: هذا لأن عملية إعداد الموازنة يتطلب عملية تنبؤ وتقدير للإيرادات العامة والنفقات العامة، فكلما كانت فترة التنبؤ طويلة كلما كثرت الأخطاء وزادت الانحرافات، وحتى تحقق الموازنة العامة الأهداف التي وضعت من أجلها فإن فترة سنة هي الفترة الملائمة لعملية التقدير.

2. مبدأ عمومية الموازنة (الشمولية)

يتضمن مبدأ شمولية الموازنة العامة على أن تدون هذه الأخيرة جميع إيرادات الدولة أيا كان مصدرها وجميع نفقاتها مهما كانت أنواعها ومنصرفاتها، وبدون إجراء أية مقاصة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

وقاعدة شمول الموازنة هذه تناقضها قاعدة الصوافي Le budget net وبموجب هذه القاعدة (الصوافي) لا يقيد في الموازنة العامة إلا الواردات الصافية والنفقات الصافية كأن يجرى حسم المصاريف من قيمة الواردات المحصلة مثلا[2].

ويرجع علماء المالية العامة سبب عدم العمل بمبدأ الصوافي لما لهذه الأخيرة من سلبيات تؤدي إلى عرقلة نشاط الدولة ونذكر منها:

- إعطاء حافز قوي للوحدات الحكومية على الإسراف وإهدار المال العام[3]، حيث يمكن المبالغة في تقدير النفقات كما يمكن أن تبالغ بالانخفاض في إيراداتها دون أن تتمكن السلطة التشريعية من مراقبة ذلك.
- يصعب من عمل السلطة التشريعية، حيث لا يعطي صورة تفصيلية عن الإيرادات والنفقات العامة وإنما تعطى بشكل إجمالي وغامض.

وعلى عكس هذا فإن العمل بمبدأ العمومية (الشمولية) يترتب على ذلك العديد من الايجابيات أهمها:

- التقليل من الإسراف والتبذير في المال العام هذا لأن كل وحدة حكومية يتعين عليها تسجيل جميع إيراداتها وجميع نفقاتها وهذا ما يسهل عمل السلطة التشريعية.

[1] سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص77.

[2] فوزي عطوي، **المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص330،

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص603.

- إن تطبيق مبدأ الشمول يضمن للسلطة التشريعية أن تمارس كافة حقوقها القانونية والدستورية في اعتماد وإقرار كافة بنود النفقات والإيرادات بعد التأكد من واقعيتها، وبالتالي لا يتم جباية أي مورد دون الحصول على موافقة مسبقة من السلطة التشريعية، كما لا يتم إنفاق أي نفقة دون دراستها وجبايتها[1].
  - من خلال هذا المبدأ نستطيع معرفة حقيقة نشاط الدولة كونه يبين وبصورة واضحة حقيقة الوضع المالي للدولة من خلال معرفة جميع إيراداتها العامة وجميع نفقاتها العامة.

3. مبدأ وحدة الموازنة العامة

يقصد بمبدأ وحدة الموازنة العامة على أن تدون جميع إيرادات الدولة ونفقاتها في وثيقة واحدة، فمهما تعددت مصادر الإيرادات العامة وأوجه الإنفاق العام فإنها تدون في موازنة واحدة.

والعمل بمبدأ وحدة الموازنة العامة لديه مجموعة من الاعتبارات منها:

- تمكين المهتمين والمختصين بشؤون الموازنة من تكوين فكرة صحيحة وسريعة عن نشاط الدولة[2]، ومعرفة الوضع المالي والاقتصادي للدولة، وعدم تطبيق هذه القاعدة يحول دون ذلك.
- تسهيل عمل السلطة التشريعية من خلال العملية الرقابية.

ومن الاستثناءات الواردة على قاعدة وحدة الموازنة هو وجود موازنات أخرى إلى جانب الموازنة العامة وهي: الموازنات المستقلة، الموازنات غير العادية، الموازنات الملحقة، الحسابات الخاصة على الخزينة[3].

وجاءت هذه الموازنات نتيجة لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

4. مبدأ توازن الموازنة العامة

يقصد بمبدأ توازن الموازنة العامة على أن تتساوى جملة النفقات العامة العادية مع الإيرادات العامة العادية التي تحصل عليها الدولة من الضرائب والرسوم وإيرادات القطاع العام فلا يكون في الموازنة العامة لا عجز ولا فائض.

لكن من خلال دراستنا لهذا المبدأ تبين لنا أنه يعد من المبادئ الرئيسية في الفكر المالي التقليدي الذي كان يرى ضرورة توازن الموازنة العامة للدولة سنويا ويتعين على الحكومة تحقيقه[4]. ويرجع سبب ذلك إلى دور الدولة ووظائفها عند التقليديين وعدم السماح لها بالتدخل في النشاط الاقتصادي.

---

[1] سعيد عبد العزيز، مرجع سابق، ص604.

[2] فوزي عطوي، مرجع سابق، ص334.

[3] للإطلاع أنظر إلى: سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 596،597

جهاد سعيد خصاونة **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار وائل للطباعة والنشر عمان، 1999، ص326، 327، 328، 329.

[4] على لطفي، **اقتصاديات المالية العامة**، مكتبة عين شمس، مصر، 1982، ص248.

وانتقد الفكر المالي التقليدي حالة وجود العجز في الموازنة أو الفائض فالعجز عندهم يسبب زيادة في حجم الدين العام وماله من آثار سلبية والفائض يسبب زيادة الضرائب وماله من آثار سلبية هي الأخرى.

والسؤال الذي يطرح: هو كيف يتم معالجة عجز أو فائض الموازنة في حالة حدوثه عند التقليديين؟

يرى التقليديون أنه في حالة وجود عجز موازني فإنه يتم تمويل الموازنة إما عن طريق الإصدار النقدي أو عن طريق الاقتراض العام. ففي حالة تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي فإن هذا يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وانخفاض قيمة النقود، أما تمويل العجز عن طريق الاقتراض العام فهذا يؤدي أيضا إلى زيادة معدلات الفائدة والتقليل من الاستثمارات الخاصة.

أما في حالة وجود فائض في الموازنة العامة حيث تكون الإيرادات المتوقعة أكبر من النفقات المتوقعة، فمن وجهة المفكرين التقليديين هي الأخرى لديها مساوئ أيضا، منها أن وجود فائض يعني أن الحكومة استخدمت سلطاتها في فرض الضرائب[1]، وماله من آثار سلبية على أفراد المجتمع كذلك يرى هذا الفكر أن وجود فائض في الموازنة يؤدي بالحكومة إلى القيام بنفقات غير ضرورية يصعب على الدولة التخلص منها في المستقبل خاصة في حالة وجود عجز في المستقبل.

وعليه فإن الفكر المالي التقليدي يرى بأن مبدأ توازن الموازنة العامة من المبادئ الرئيسية التي يجب على الدولة تحقيقها. لكن مع تغير دور الدولة وتطور وظائفها بعد حدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى (حدوث الكساد الكبير لسنة 1929) توقف العمل بهذا المبدأ وسمح للدولة بعدم الالتزام به إذا كان الهدف هو حل المشكلات الاقتصادية.

5. مبدأ عدم التخصيص

يقصد بهذه القاعدة هو عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة، وتعتبر قاعدة شيوع الموازنة نتيجة حتمية لقاعدة الشمول التي ذكرناها سابقا، ذلك أن هذه الأخيرة تمنع تخصيص إيراد معين لنفقة معينة.

ومن خلال هذا المبدأ تصبح الخزينة العامة كبحيرة واحدة تصب فيها جداول الإيرادات العامة وتتفرغ جداول النفقات دون تخصيص أو توزيع[2]. والعمل بهذا المبدأ لديه مجموعة من الاعتبارات منها:

- عدم تعريض الدولة لمحاذير التوقف عن تقديم الخدمات العامة ذلك أن ربط المصروفات من مرفق معين بالواردات المخصصة لهذا المرفق قد يواجه أحد الاحتمالين[3]:

1. إما أن تزيد الإيرادات عن النفقات المطلوبة لهذا المرفق، مما يؤدي إلى الإسراف والتبذير في الإنفاق.

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص23.

[2] جهاد سعيد خصاونة، مرجع سابق، ص335.

[3] فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 332.

2. إما أن تنقص قيمة الواردات عن مقدار النفقات فيصاب المرفق بالشلل والجمود وما يكون له من آثار سلبية.

- تساعد الحكومة على توزيع الإيرادات على وجوه الإنفاق المتنوعة حسب مبدأ الأولويات في الإنفاق فتوفر الأموال اللازمة لإشباع الحاجات الهامة أولا ثم توزع الأموال المتبقية على الحاجات الأقل أهمية[1].

وككل المبادئ السابقة فإن مبدأ عدم التخصيص لديه بعض الاستثناءات منها:

تخصيص بعض الإيرادات لقطاع معين لنفقاته كتخصيص بعض الهبات التي تتحصل عليها الدولة لنفقات محددة مسبقا مثلا تكون هذه الهبات مشروطة لبناء مستشفى أو تخصيص بعض القروض الداخلية لمشاريع معينة وهذا لكسب ثقة الممولين[2].

المطلب الثالث: عمليات الموازنة العامة للدولة

يقصد بعمليات الموازنة العامة المراحل التي تمر بها هذه الأخيرة أي من مرحلة التحضير لإعدادها إلى غاية تنفيذها والرقابة عليها. ومن خلال اطلاعنا على هذا العنصر لاحظنا تشابه المراحل التي تمر بها الموازنات العامة لدول العالم، إذ أن معظمها تمر على أربعة مراحل وهي عادة: مرحلة التحضير، مرحلة الاعتماد، مرحلة التنفيذ ومرحلة مراقبة التنفيذ.

أولا: مرحلة التحضير

- **تعريفها:** يقصد بإعداد الموازنة العامة وضع بيان تقديري للإيرادات العامة والنفقات العامة وبشكل تفصيلي.
- **السلطة المختصة لعملية الإعداد**

تتفق معظم دول العالم أن السلطة التنفيذية هي المخولة لمهمة إعداد الموازنة العامة وهذا راجع للأسباب التالية:

- تمتع السلطة التنفيذية (الإدارة العامة) على إمكانيات ووسائل تسمح لها بإعداد الموازنة نظرا لما تتميز به هذه الأخيرة من تعقيدات وصعوبات في الإعداد.
- تعتبر السلطة التنفيذية أقدر على معرفة نفقات وإيرادات الوزارات والدوائر الحكومية، لما لديها من معلومات فنية بالأوضاع الاقتصادية المؤثرة والمتأثرة في الموازنة العامة[3].

ثانيا: مرحلة الاعتماد

- **تعريفها:** يقصد بمرحلة اعتماد الموازنة العامة هو الموافقة عليها من طرف السلطة المختصة أي الموافقة على تقديرات الإيرادات العامة والنفقات العامة للسنة المالية المقبلة.

---

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص59.

[2] على لطفي ومحمد العدل، **اقتصاديات المالية العامة**، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص280.

[3] جهاد سعيد خصاونة، مرجع سابق، ص68.

- **السلطة المختصة لعملية الإقرار**

حسب ما هو معلوم في معظم دول العالم فإن عملية إقرار الموازنة العامة توكل للسلطة التشريعية. وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في دورة الموازنة العامة وأكثرها حساسية، ذلك لأن عملية إقرارها أو المصادقة عليها تمثل المرحلة الأخيرة التي تناقش خلالها الموازنة قبل العمل على إخراجها إلى حيز التنفيذ[1].

حيث تقوم لجنة المالية التابعة للسلطة التشريعية دراسة مشروع الموازنة العامة للدولة المقبلة، بعدها يجري التصويت على محتوياتها، فإما توافق السلطة التشريعية على مشروع الموازنة العامة، ويمكن أن يرفضه، ويمكن أن يقترح تعديلات على بعض بنوده.

وفي حالة موافقة البرلمان على مشروع الموازنة بالاقتراع يتم إصدار قانون يسمى بقانون الموازنة العامة، فيحدد هذا القانون المبلغ الإجمالي لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة، ويتم إرفاقه بجدولين يشمل أحدهما على تفصيل الإيرادات العامة والآخر على تفصيل للنفقات العامة.

فإذا كانت الإيرادات العامة المقدرة أكبر من المحصلة فعلا في هذه الحالة يكون لدينا عجزا، فتلجأ الدولة في هذه الحالة إلى تغطية العجز عن طريق فرض ضرائب ورسوم جديدة أو زيادة معدل ضرائب قديمة قائمة ويمكن أن تلجأ إلى القروض العامة أو إلى الإصدار النقدي.

أما إذا كانت الإيرادات الفعلية أكبر من الإيرادات المقدرة ففي هذه الحالة يكون لدينا فائض في الإيرادات العامة ويتم تحويل هذا الفائض إلى الأموال الاحتياطية.

وقد يحدث أن تكون هناك زيادة في بعض أنواع الإيرادات العامة ونقص في بعضها الآخر عن التقديرات الواردة في الموازنة العامة، فتعوض هذا الاختلاف بعضها البعض ومن ثم لن يكون هناك تأثير على الموازنة العامة تطبيقا للقاعدة المتبعة وهي عدم تخصيص الإيرادات العامة[2].

ثالثا: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة

يقصد بتنفيذ الموازنة العامة هو القيام بتحصيل الإيرادات العامة التي أجيز تحصيلها وتحمل الأعباء الواجبة عليها والمتمثلة في مجمل النفقات الواجبة تسديدها[3].

وتتم هذه العملية وفق قوانين وضوابط يحددها قانون الموازنة أو قوانين المالية بحيث كلما كان تحضير وإعداد الموازنة العامة محكما ودقيقا وموضوعيا كلما كان تنفيذ الموازنة العامة متطابقا مع الواقع العملي وقريبا جدا من الأرقام الواردة في الموازنة العامة.

توكل مهمة تنفيذ الموازنة للسلطة التنفيذية وهذا بواسطة أجهزتها المتنوعة (وزارات، دوائر وإدارات).

---

[1] عدنان محسن ضاهر، **الموازنات العامة في الدول العربية**، منشورات الأمم المتحدة الإنمائي، لبنان، 2011، ص138.

[2] محمد خالد المهايني، **محاضرات في المالية العامة**، المعهد الوطني للإدارة العامة سوريا، 2013، ص82.

[3] François Chouvel, **Finance publique**, Gualino collection, 25 éditions, 2022, p 115

كما ذكرنا سابقا فإن عملية تنفيذ الموازنة العامة هي عملية تحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة، فأما عملية تحصيل الإيرادات العامة فتتولاها الوزارات والهيئات العامة والأجهزة الحكومية المختلفة، حيث يتم إتباع قواعد أساسية في عملية التحصيل وهي اليقين وقاعدة العدالة والعمومية والوحدة وقاعدة الوضوح والاقتصاد، التي تكفل التحصيل الجيد للإيرادات العامة[1]. ومن المعروف أن مبالغ الإيرادات العامة هي مبالغ تقديرية لهذا فإن عند تنفيذ الموازنة العامة قد يكون هناك اختلافا بين ما قدر له وحصل فعلا.

يتم صرف النفقات العامة اعتمادا على الاعتمادات المدرجة في الموازنة العامة وتشكل هذه الاعتمادات الحد الأقصى للنفقات التي لا يجب أن تتعداها أجهزة الدولة عند الإنفاق.

وعموما فإن عملية صرف النفقة تمر بأربعة مراحل هي: عقد النفقة، تحديد النفقة، الأمر بالصرف (صرف النفقة)، وتنفيذ الأمر بالصرف.

رابعا: مرحلة الرقابة على الموازنة العامة

تعتبر مرحلة الرقابة على الموازنة العامة المرحلة الأخيرة من مراحل دورتها، وتسمى أيضا بمرحلة مراجعة تنفيذ الموازنة العامة ذلك لأن عملية تنفيذها يتطلب وجود رقابة مستمرة عليها وذلك عند إعدادها، اعتمادها وتنفيذها.

ويعتبر الهدف الأساسي من الرقابة على تنفيذ الموازنة هو ضمان تحقيقها لأقصى قدر من المنافع للمجتمع في حدود السياسة العامة للدولة[2]. وللرقابة على تنفيذ الموازنة العامة ثلاثة أنواع وهي:

- رقابة إدارية: وهي رقابة على عملية الإنفاق من الجهة الإدارية نفسها وهي رقابة سابقة لعملية الإنفاق ورقابة أخرى لاحقة لعملية الإنفاق تضمن أن تكون النفقات العامة متوافقة مع القواعد والقوانين واللوائح ويجب أن تكون هذه الرقابة خارجية أي من جهات غير الجهات المنفذة حتى تكون رقابة فعالة بالفعل.
- رقابة تشريعية: وتمارسها السلطة التشريعية من خلال متابعة تنفيذ الموازنة العامة وهذا من خلال تقديم استجوابات ومناقشات للوزراء.
- رقابة مستقلة: ويقوم بها أجهزة تابعة للدولة ولكنها لا تخضع لسلطات السلطة التنفيذية.

المبحث الثاني: مكونات الموازنة العامة للدولة

من خلال ما تناولناه سابقا لمفهوم الموازنة العامة تبين أن الموازنة العامة ما هي إلا وثيقة تقديرية للإيرادات العامة من جهة وللنفقات العامة من جهة أخرى.

---

[1] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة**، دراسة مقارنة بين الجزائر –تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر الجزائر، 2013، 2014، ص.107

[2] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2003، ص314.

ولهذا سنتناول وبنوع من التفصيل ماهية الإيرادات العامة وماهية النفقات العامة من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: النفقات العامة وآثارها الاقتصادية

مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ازدادت أهمية النفقات العامة كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تريد الوصول إليها.

ففي الاقتصاد التقليدي كان دور النفقات العامة يتمثل في تحقيق الأمن الداخلي والخارجي وتسيير المرافق الأساسية، وكانت النفقات العامة ينظر إليها من الجانب القانوني فقط، دون إعطاء أهمية لها من الناحية الاقتصادية.

بينما وفي إطار الدولة المتدخلة (الاقتصاد الحديث) أصبحت النفقات العامة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية من خلال إعادة توزيع الدخل والتحكم في القدرة الشرائية والدخل القومي.

أولا: تعريف النفقات العامة

هناك عدة تعريفات للنفقات العامة نذكر منها:

- النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة[1].
- النفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص العام، وذلك إشباعا لحاجة عامة[2]

ومن خلال التعاريف السابقة للنفقة العامة يتبين لنا أركانها وهي:

1. النفقة العامة مبلغ نقدي.
2. صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام أو عن طريق وظيفة عامة.
3. النفقة العامة تهدف إلى إشباع حاجات عامة.

ثانيا: تقسيم النفقات العامة

مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح لتقسيم النفقات العامة أهمية كبيرة كونها تخدم أغراض متعددة كتسهيل صياغة وإعداد البرامج الحكومية وتسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة وتحديد تكلفة كل نشاط، إلى جانب ذلك تسهل عملية مراقبة عمليات الموازنة العامة ونظرا لتعدد وتشعب تقسيم النفقة العامة ارتأينا في هذا الجزء إعطاء صورة مختصرة عن أهم التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة.

---

[1] محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزم، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة 2007، ص117.

[2] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، دار صفاء للنشر، عمان 1999، ص381.

1. تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها

حسب هذا المعيار فإن النفقات العامة تقسم إلى:

- النفقات الإدارية: وهي النفقات الخاصة بسير المرافق العامة من أجور ورواتب ومكافآت خاصة بالقطاع الإداري بالإضافة إلى نفقات الدفاع والعدالة والأمن والجهاز السياسي[1]
- النفقات الاجتماعية: وهي النفقات التي تصرفها الدولة من أجل زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع، وهذا عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة لأفراد المجتمع.
- النفقات الاقتصادية: هذا النوع من النفقات تصرفه الدولة لأغراض اقتصادية بشكل أساسي وتسمى أيضا بالنفقات الاستثمارية، حيث يكون الهدف من وراء إنفاقها هو زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال جديدة. وتشمل هذا النفقات نفقات الصناعة، الزراعة بالإضافة إلى الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشاريع العامة والخاصة.

2. تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها

حسب هذا المعيار تقسم النفقات العامة إلى: نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير عادية.

- النفقات العادية: وهي تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا دون أن يلزم هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالقيمة ذاتها[2]. ويسمى هذا النوع من النفقات أيضا بالنفقات الاعتيادية أو الجارية، لأنها تتكرر بصفة دورية ومن أمثلتها أجور ورواتب الموظفين ونفقات الإدارة العامة للدولة ككل وفوائد القروض وغيرها.
- النفقات غير العادية: وهي عكس النفقات العادية حيث أن هذا النوع من النفقات (الاستثنائية) لا تتكرر بصورة دورية في الموازنة العامة للدولة ويصعب التنبؤ بحدوثها مسبقا لهذا سميت بالنفقات الاستثنائية، ومن أمثلتها النفقات الخاصة بالحروب والكوارث الطبيعية أو الفيضانات، الزلازل ونفقات خاصة بالمشاريع الكبرى كالسدود والطرق، وما يميز هذا النوع من النفقات فإن أثرها يمتد إلى موازنات أخرى لاحقة.

3. تقسيم النفقات من حيث آثارها على الإنتاج القومي

تقسم النفقات العامة حسب تأثيرها على الدخل القومي والزيادة في الإنتاج الوطني إلى: نفقات حقيقية ونفقات تحويلية[3]

---

[1] سوزي عدلي ناشر، مرجع سابق، ص38.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص131

[3] أنظر إلى: ـ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص40.

ـ مهدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص213.

- النفقات الحقيقية: وهي النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية مثل: أجور موظفي الدولة، النفقات الخاصة بالمشاريع الإنتاجية، ويكون الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخلا من خلال تزويد الدولة بالسلع والخدمات[1].
- النفقات التحويلية: وهي النفقات التي تقوم بها الدولة دون الحصول على مقابل لا من السلع ولا من الخدمات، وإنما تقوم بها الدولة بهدف إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع، مثل: الإعانات الاجتماعية إعانات اقتصادية (عن المؤسسات الاقتصادية) نفقات تسديد الفوائد على القروض (نفقات مالية).

4. تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها

تقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار إلى: نفقات عامة مركزية ونفقات عامة محلية.

- نفقات مركزية: وهي النفقات الموجهة لخدمة المجتمع مثل نفقات الأمن والبحوث العلمية، بحيث ينتفع بها كل أفراد المجتمع.
- النفقات المحلية: وهي النفقات التي تكون من اختصاص الولايات أو البلديات (الجماعات المحلية)، وينتفع منها أفرادها فقط وترد هذه النفقات في موازنة هذه الهيئات ومن أمثلتها: مصاريف إيصال الماء، الكهرباء والطرق.

ثالثا: زيادة النفقات العامة وآثارها الاقتصادية

إن تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى تزايد النفقات العامة وتنوعها من دورة مالية إلى أخرى وما يجب أن نركز عليه أن الزيادة في النفقات العامة لا تعني حتما زيادة في المنفعة العامة وهذا ما يسمى بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة (زيادة في أرقام النفقات العامة دون زيادة في المنفعة العامة)، على عكس ذلك إذا كانت هناك زيادة في حجم النفقات العامة وتقابلها زيادة في المنفعة العامة فنكون هنا أمام زيادة حقيقية للنفقات العامة.

وسنحاول من خلال هذا العنصر معرفة الأسباب الحقيقية والأسباب الظاهرية لتزايد حجم النفقات العامة.

1. الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

كما ذكرنا سابقا فإن الزيادة الظاهرية للنفقات العامة تعني الزيادة في حجم النفقات العامة دون زيادة في حجم السلع والخدمات التي نحصل عليها. ومن بين أهم الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة هي:

- انخفاض قيمة النقود: أي انخفاض القدرة الشرائية للنقود مما يقلل من حجم السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس عدد وحدات النقود في وقت سابق.

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص ص140،141.

ونكون أمام هذه الحالة في حالة تزايد معدلات التضخم، بحيث يرتفع المستوى العام للأسعار ويقابلها انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود. ومن أجل المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن تقوم الدولة بدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات[1].

- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: حسب ما هو معروف فإن النفقات العامة تتناسب طرديا مع عدد سكانها بحيث كلما ارتفع عدد السكان كلما زادت النفقات العامة، وبالتالي فإن هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية لا يقابلها زيادة في النفع العام للسكان السابقين، ولا يوجد مقابل فعلي نتيجة لزيادة الإنفاق العام وإنما هي ناتجة لمواجهة الطلب الإضافي على السلع والخدمات نتيجة لتزايد عدد السكان وبنفس التحليل يكون عندما تزيد مساحة إقليم الدولة.

2ـ الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

يقصد بها الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة في بلد معين، إذا بقي سكانه ومساحته دون أي تغيير[2]، وتؤدي هذه الزيادة في قيمة النفقات العامة إلى زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات ومن الأسباب الحقيقية لازدياد النفقة العامة نجد:

- أسباب اقتصادية: وهي التي ترجع أسباب نمو الإنفاق العام إلى عوامل اقتصادية كزيادة الدخل القومي والتوسع في حجم المشاريع العامة وتطور دور الدولة الاقتصادي. ومن النظرية الاقتصادية فإنه إذا زاد متوسط الدخل الفردي سيترتب عليه ارتفاع في الطلب على السلع والخدمات وهذا ما يؤدي بالدولة إلى زيادة الإنفاق العام من أجل إشباع هذه الحاجات من السلع والخدمات.

كذلك مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتحولها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة زاد حجم الإنفاق العام، ففي ظل الدولة الحارسة كان دور الدولة يتمثل في إشباع الحاجات العامة الأساسية كالأمن، الصحة، التعليم. أما في ظل الدولة المتدخلة الحديثة فقد توسعت وظائف الدولة بحيث أصبحت تشمل الوظيفة الاجتماعية كالتعليم والصحة والوظيفة الاقتصادية في إقامة المشاريع التنموية والاستثمارية إضافة إلى الوظائف التقليدية وبالتالي ازداد حجم الإنفاق العام في الموازنة العامة.

- أسباب اجتماعية: إن الزيادة السكانية المستمرة وتطور الوعي الاجتماعي لدى الأفراد حتم على الدولة التدخل في حياتهم الاجتماعية وهذا من أجل إحداث عدالة في توزيع الدخل وكذلك القضاء على الفقر مما تطلب زيادة في حجم الإنفاق.

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص24.

[2] محمد حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 125.

- أسباب سياسية: إن زيادة التمثيل الديبلوماسي بين الدول وازدياد عدد المنظمات الدولية والإقليمية واشتراك الدولة فيها، كذلك مع انتشار مبادئ الديمقراطية وإلزام الدولة بالقيام بتقديم الإعانات كل هذا أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة.
- أسباب إدارية: إن من الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام راجع إلى اتساع نشاطات الدولة وتعدد وظائفها في مجالات مختلفة (اجتماعية، اقتصادية، سياسية...).

3ـ الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

إن للنفقات العامة آثار على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج، الاستهلاك والدخل، بحيث معرفة هذه الآثار يمكن الدولة من حل مشاكل اقتصادية قد تواجهها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن بعض النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل مباشر كالنفقات الاستثمارية والإعانات الاقتصادية التي تدفعها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية أو بشكل غير مباشر كالنفقات الحربية والنفقات الاجتماعية[1].

ومن بين الآثار الاقتصادية للنفقات العامة نجد:

- للنفقات العامة آثار على الاستهلاك بحيث يؤدي إلى زيادته إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث يؤدي الإنفاق العام إلى زيادة الاستهلاك بطريقة مباشرة في حالة ما إذا كان موجها إلى طلب السلع الاستهلاكية، ويؤدي الإنفاق العام لزيادة الاستهلاك بطريقة غير مباشرة في حالة ما إذا وجه إلى تقديم الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم مثلا: حيث يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بطريقة غير مباشرة نتيجة لتوفير المستهلكين أموال تلك الخدمات.
- يعمل الإنفاق العام إما على تخفيض الأسعار وإما على رفعها، كما يعمل على تثبيت المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وهذا حسب الإجراءات التنظيمية المتخذة من طرف الدولة في هذا الخصوص[2].
- يعمل الإنفاق العام على توظيف العاطلين، وبالتالي محاربة البطالة ويكون ذلك بزيادة المشاريع الخدمية والإنتاجية وما يترتب عنها من استيعاب للأيادي العاملة لتوظيفها في تلك المشاريع[3].
- للإنفاق العام تأثير على إعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع وهذا عن طريق تمتع كافة أفراد المجتمع بخدمات عامة يتحمل تمويلها وبصفة كبيرة أصحاب الدخول المرتفعة عن طريق دفع الضرائب بنسبة كبيرة ومنح إعانات مختلفة، فتعتبر هذه العملية نقلا للدخول من أصحاب الدخول المرتفعة إلى أصحاب الدخول الضعيفة.

---

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص328.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص151.

[3] حسين خربوش، حسن اليحيى، **المالية العامة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات مصر 2013، ص158.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة ومصادرها المختلفة

إن وجود نفقات عامة يتطلب وجود إيرادات عامة تغطي وتمول هذه النفقات حتى تستطيع الدولة القيام بمهامها على أكمل وجه.

وتمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة لتغطية النفقات العامة، وتختلف هذه المصادر من دولة لأخرى وهذا حسب درجة التقدم وحسب النظام الاقتصادي والسياسي المتبع. وقد تطورت الإيرادات العامة بتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ففي العصور البدائية كان مفهوم الإيرادات العامة غير معروف نظرا لقيام أفراد القبيلة بوظائفهم بأنفسهم، أما في الدولة الحديثة أصبحت الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وازدادت نفقاتها وبالتالي زادت الحاجة إلى إيجاد مصادر مختلفة للإيرادات العامة حتى تغطي النفقات العامة.

أولا: ماهية الإيرادات العامة

1. تعريف الإيرادات العامة

نجد عدة تعريفات للإيرادات العامة ومن بينها:

- الإيرادات العامة تمثل مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي للدولة[1].
- الإيرادات العامة هي الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع[2].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الإيرادات العامة تمثل الأموال اللازمة التي تحتاجها الدولة لتغطية النفقات العامة من أجل القيام بمهامها الموكلة لها على أكمل وجه.

2. تقسيمات الإيرادات العامة

حاول كتاب المالية العامة تقسيم الإيرادات العامة إلى مجموعات كل مجموعة تضم الأنواع المتشابهة في الخصائص ومن بين أهم التقسيمات للإيرادات العامة نجد:

- **تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها**

حسب هذا المعيار تقسم الإيرادات العامة إلى:

---

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة الميزانية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص.115

[2] محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مرجع سابق، ص52.

ـ إيرادات عادية: وهي التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة مثل إيرادات الدومين والضرائب.

ـ إيرادات غير عادية: وهي إيرادات استثنائية تحصل عليها بصفة غير منتظمة كالقروض.

- **تقسيم الإيرادات العامة حسب مصدرها**

حسب هذا المعيار تقسم الإيرادات العامة

ـ إيرادات أصلية: وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من أملاكها مثل الدومين.

ـ إيرادات مشتقة: هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الآخرين مثل: الضرائب والرسوم.

- **تقسيم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها**

حسب هذا المعيار نجد إيرادات سيادية وإيرادات اقتصادية.

ـ إيرادات سيادية: وهي التي تحصل عليها الدولة جبرا من خلال السلطة التي تتمتع بها مثل: الضرائب بمختلف أنواعها والقروض الجبرية.

ـ إيرادات اقتصادية: وهي عكس الإيرادات السيادية، حيث تحصل عليها الدولة بدون إكراه أو إجبار مثل: القروض الاختيارية والرسوم. والشكل التالي يبين تقسيمات الإيرادات العامة.

شكل رقم(1): تقسيمات الايرادات العامة

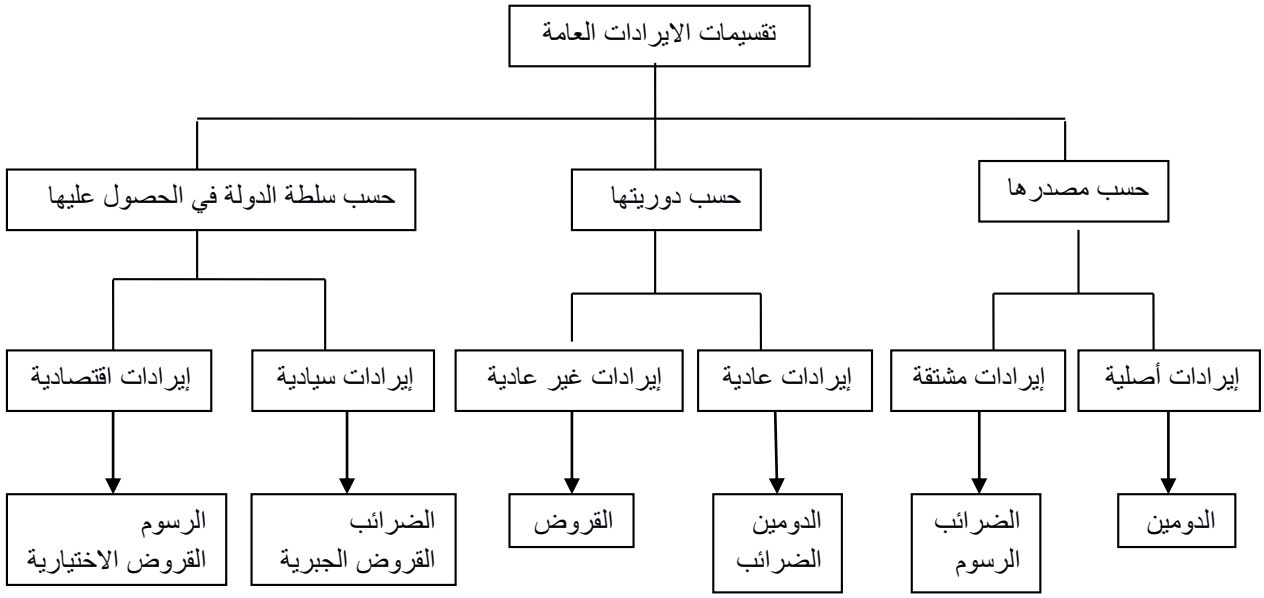

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على ما سبق.

ثانيا: مصادر الإيرادات العامة

إن لكل دولة مصادر مختلفة من الإيرادات العامة ومتشابهة في كل مكوناتها لكن تختلف أهمية كل نوع من دولة لأخرى حسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدولة ومن أهم تلك الأنواع نجد:

1. الدومين (دخل أملاك الدولة)

يقصد بالدومين كل ما تملكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة، ويمكن تقسيم الدومين وفقا لمعيار النفع إلى الدومين العام والدومين الخاص[1].

ـ الدومين العام

ويتمثل في أملاك الدولة المعدة للاستعمال العام وتحقق نفعا عاما كالطرقات العامة، الموانئ، المطارات، فلا يجوز بيعها وتخضع لأحكام القانون العام والغرض من الدرمين العام ليس الحصول على إيرادات عامة وإنما هو تقديم النفع العام، بالرغم من أن الدولة تفرض رسوم على استعمال بعض هذه الأملاك والهدف الأساسي من هذه الرسوم هو تنظيم استعمالها فقط.

ـ الدومين الخاص

يقصد بالدومين الخاص الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها ومن ثم تخضع لأحكام القانون الخاص[2]، ويتخذ الدومين الخاص أشكالا متنوعة في العصر الحاضر وهي:

- **الدومين العقاري**

ويشمل كل ما تملكه الدولة من أراضي وغابات ومناجم ومحاجر ومساقط للمياه، ويعتبر الدومين العقاري من أقدم أنواع الممتلكات، حيث كان في العصور الماضية من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة (حيث قامت بعض الدول بشراء بعض المناطق من دول أخرى كشراء الو.م.أ ولاية ألاسكا من أمريكا وتنازلت اسبانيا إلى الو.م.أ عن بورتوريكو والفلبين [3]

فكل الأموال التي تحصل عليها الدولة من جراء بيع أو إيجار أو استغلال هذه الممتلكات تعتبر من الإيرادات العامة.

- **الدومين الصناعي والتجاري**

يشمل على كل ما تملكه وتديره الدولة من المنشآت الصناعية والتجارية، والهدف من ذلك هو إما مالي لتحقيق إيرادات مالية للدولة أو من أجل إشباع حاجات الأفراد وتحقيق الأمن والسلامة في البلاد، وتأخذ إدارة الدومين الصناعي والتجاري أحد الأشكال التالية[4]:

---

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص91.

[2] نفس المرجع السابق، ص92.

[3] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص348.

[4] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2000، ص86.

ـ تقديم حق الامتياز: وتعني هذه الطريقة أن تقوم الحكومة بتقديم حق امتياز إدارة المشروع إلى الخواص وذلك مقابل الاتفاق مسبقا على نسبة الأرباح.

ـ الإدارة المباشرة: وفي هذه الحالة تتم إدارة المشروع بطريقة مباشرة من طرف الحكومة ووضع كل دراسات الجدوى للمشروع والتحكم في الإيرادات المتأتية من هذا المشروع.

ـ الإدارة المختلطة: وفي هذه الطريقة يتم تقاسم الإدارة ما بين الحكومة والأطراف المساهمين في هذا المشروع من جهة ويتم الاتفاق على كيفية تقاسم الأرباح من جهة أخرى.

- **الدومين المالي**

يشمل الدومين المالي كل الأرباح التي تجنيها الدولة من خلال تعاملها بالأوراق المالية سواء كانت سندات حكومية أو أذونات الخزينة أو أسهم ونفس الشيء بالنسبة للأنواع السابقة من الدومين فإن الدولة لا تسعى فقط من ممارسة النشاط المالي لتحقيق أرباح فقط وإنما تستعمله لتحقيق أغراض سياسية اقتصادية واجتماعية. وقد أدى إشراك الدولة في هذه المجالات إلى ما يعرف بالاقتصاد المختلط حيث أنه يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة.

2. الرسوم

يعتبر الرسم من بين مصادر الإيرادات العامة للدولة، ويعرف على أنه مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا للدولة نتيجة حصوله على منفعة معينة منها ويترتب عليها منفعة خاصة له. والرسوم عدة أنواع منها: الرسوم القضائية، رسوم التعليم، رسوم الموانئ.

ومن خلال التعريف السابق للرسم تتضح خصائصه وهي:

- الرسم مبلغ نقدي: أي أن الشخص عندما يتحصل على الخدمة المطلوبة من احدى الهيئات العامة فإنه يدفع مقابل ذلك مبلغ نقدي.
- للرسم صفة إجبارية: وهنا يكون للرسم صفة إجبارية معنوية، ويقصد بالإجبار المعنوي أن يلتزم الفرد بدفع الرسم في حالة ما إذا قرر الانتفاع بالخدمات التي تقدمها الدولة، ولا يلتزم بالدفع في حالة عدم الانتفاع ويأتي عنصر الإجبار على أساس استقلالية الدولة وهيئاتها العامة الأخرى في وضع الأطر القانونية بالرسم سواء بمقداره أو طريقة تحصيله أو كيفية الاستفادة بالخدمة المقدمة كمقابل له[1]
- يدفع الرسم مقابل خدمة (منفعة عامة): أي عند دفع الرسم فإن الشخص يحصل مقابل ذلك على منفعة خاصة تعود عليه، أي أن الدولة أو أحد هيئاتها تقدم خدمة ويعتبر الرسم مقابلا ماديا لها.

[1] أنظر إلى: –محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص353.

محمد إبراهيم الدوسقي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار النهضة القاهرة، مصر، 2011، ص46.

3. الضرائب

تعتبر الضرائب من الإيرادات السيادية للدولة والتي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد والمؤسسات، وتمثل أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة في العصر الحديث، وهذا نتيجة للخصائص التي تتميز بها، حيث تعتبر أداة لتحقيق أهداف سياسية اقتصادية واجتماعية، ولها تأثير كبير على اقتصاديات الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة.

- **تعريف الضريبة**

نجد عدة تعريفات للضرائب نذكر منها:

«الضريبة مبلغ من النقود يجنيه أحد الأشخاص العامة جبرا من الأفراد بشكل نهائي ودون مقابل خاص بهدف الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة»[1].

«الضريبة مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية التي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي دون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة»[2].

وعليه فإن الضريبة هي مبلغ مالي يدفعه الأشخاص المكلفين بها جبرا دون حصولهم على نفع خاص يعود عليهم وهذا بغرض تحقيق نفع عام.

ومن خلال تعريف الضريبة يتبين لنا خصائصها وهي:

ـ الضريبة مبلغ نقدي: في الوقت الحاضر أصبحت معظم الدول تفرض الضرائب وتحصلها بشكل نقدي بعكس ما كان سائدا في العصور السابقة عندما كانت الضرائب تمثل التزاما عينيا. (سلع وخدمات).

ـ الضرائب تفرضها الدولة: أو أحد هيئاتها الرسمية، ولا تفرض إلا بموجب قانون أو تشريع.

ـ الضرائب تفرض بشكل جبري: بحيث أن المكلف يكون مجبرا على تأديتها وغير مخير في ذلك.

ـ الضرائب يتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي: ويقصد بذلك أن مبلغ الضريبة المستحق والمحصل من المكلف لا يتم إرجاعه كما هو الحال في السندات والقروض مثلا.

ـ عدم وجود مقابل خاص من دفع الضريبة: أي أن المكلف بالضريبة لا يحصل مقابل دفعه للضرائب على خدمات أو منافع تقدم له بشكل خاص أو مباشر بل يتم استخدام الإيرادات الضريبة لتقديم خدمات بشكل عام.

---

[1] مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام**، الدار الجامعية الجديدة، مصر 2004، ص.303

[2] Pierre Beltrame, **La fiscalité en France**, Hachette Supérieur. 6eme édition, 2000, p12.

4. الغرامات

هي عبارة عن عقوبات مالية تفرضها الدولة على المخالفين للقوانين والأنظمة المطبقة في البلاد والهدف منها هو ردع الأشخاص عن ارتكاب المخالفات وليس الهدف منها هو الحصول على إيرادات من أجل تمويل النفقات، لذلك لا يمكن تصنيف الغرامات من الإيرادات الأساسية للدولة بسبب صعوبة تقدير عدد المخالفات المرتكبة وقلة حصيلتها وعدم انتظامها في الموازنة العامة للدولة[1].

5. الإعانات والهبات

تتلقى بعض الدول خاصة النامية منها إعانات من دول أو مؤسسات أجنبية وتسمى هذه الإعانات بالإعانات الخارجية، وتساعد هذه الإعانات الدول النامية في تنفيذ بعض المشاريع وفي سد العجز في موازناتها وتعتبر هذه الإعانات مصدرا من مصادر الإيرادات بالنسبة للدول التي تتلقاها[2].

6. الإصدار النقدي

يعتبر الإصدار النقدي وسيلة تلجأ إليه الدولة لسد العجز في الموازنة العامة ويعتبر مصدر من مصادر الإيرادات العامة.

ويقصد بالإصدار النقدي التجاء الدولة إلى إصدار كمية جديدة من النقود الورقية لحساب الدولة أو بواسطة الائتمان المصرفي عن طريق البنوك التجارية في شكل نقود كتابية بالقروض أو أذون الخزينة التي تصدرها الدولة لصالح البنك المركزي أو لصالح البنوك التجارية في الحالة الثانية[3].

وعلى الدولة أن تكون حذرة عند استخدام هذا النوع من مصادر الإيرادات العامة لما له من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، فإصدار كمية كبيرة من النقود يؤدي إلى زيادة الكمية المتداولة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للنقود وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

7. القروض العامة

تعتمد معظم الدول في الأساس على إيراداتها العادية (الضرائب والرسوم والدومين...) في تمويل نفقاتها العامة ولكن عندما لا تستطيع هذه الإيرادات تغطية كل النفقات العامة تلجأ إلى مصادر تمويل أخرى والتي من بينها القروض العامة. ويقصد بالقروض العامة المبالغ من المال التي تقوم الدولة بالحصول عليها من أفراد المجتمع أو الوسائط المالية أو الهيئات الأجنبية أو من الحكومات الأخرى وهو من الإيرادات الائتمانية.

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص87.

[2] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص355.

[3] www.almerja.com اطلع عليه 22/06/2019.

وتلجأ الدولة إلى القروض العامة في حالتين أساسيتين[1]:

1. في حالة وصول الضرائب إلى الحجم الأمثل، بمعنى أن المقدرة التكليفية القومية أو ما يعرف بالطاقة الضريبية القومية قد استنفذت فلا تستطيع الدولة أن تفرض المزيد من الضرائب وإلا ترتب على ذلك آثار اقتصادية بالغة الخطورة تتمثل في تدهور النشاط الاقتصادي وتدني مستوى معيشة الأفراد.
2. وفي حالة عدم وصول الضرائب إلى الحجم الأمثل أي قبل استنفاذ المقدرة التكليفية القومية، ولكن فرض المزيد من الضرائب سيتبعه ردود فعل عنيفة وتذمر عام من جانب المكلفين بها إذ الضرائب من هذه الزاوية لها حدود من طبيعة اقتصادية ومن طبيعة نفسية تضع قيدا على قدرة الدولة في الالتجاء إليها.

المطلب الثالث: أثر الضرائب السيادية على المحددات الاقتصادية

إن الضرائب هي اقتطاع نقدي تقوم به الدولة أو أحد هيئاتها العامة على المكلفين بها بهدف تغطية النفقات العامة من جهة ومن أجل تحقيق أهداف السياسة المالية للدولة من جهة أخرى.

ويكون لفرض الضريبة اثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في الاستهلاك، الادخار، الإنتاج وإعادة توزيع الدخل الوطني، وتختلف درجة التأثير من دولة لأخرى وهذا حسب درجة تقدمها وتخلفها.

أولا: أثر الضريبة على الاستهلاك

بما أن الضريبة هي اقتطاع من دخل المكلفين بها فإن فرضها سوف يؤثر على الاستهلاك باعتبار أن هذا الأخير هو جزء من الدخل وبالتالي سوف ينخفض الطلب على السلع والخدمات[2]، ومن أجل تحليل أثر الضريبة على الاستهلاك يجب أن نميز بين الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة.

فالضريبة المباشرة هي التي يتم فرضها مباشرة على دخول المكلفين بها، وعليه فإن أثر الضريبة لن يكون متساويا بين المكلفين ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة والمكلفين ذوي الدخول المرتفعة، فالمكلفون ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة يقل دخلهم نتيجة لفرض الضريبة ويتأثر بذلك الطلب على السلع والخدمات، ولكن حسب درجة مرونتها، فالسلع ذات الطلب المرن يتأثر استهلاكها بالضريبة بصورة أكبر من السلع ذات الطلب غير المرن(سلع ضرورية)، أما المكلفون ذوي الدخول المرتفعة لا يتأثر استهلاكهم كثيرا بالضريبة لأن هدف هذه الفئة هو الاحتفاظ بمستواها المعيشي وبالتالي فإن استهلاكها لا يتأثر بفرض الضريبة.

---

[1] المرسى السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية، مصر 2009، ص 208.

[2] عادل حشيش، مصطفى رشدي، **مقدمة في الاقتصاد العام والمالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 228.

2

أما بالنسبة لأثر الضريبة غير المباشرة على الاستهلاك فإنه يتحدد على حسب نوع السلع ودرجة مرونتها فإذا كانت سلعة كمالية فإن الطلب يكون مرن ودرجة تأثرها بالضريبة يكون أكبر من السلع الضرورية التي طلبها غير مرن، وبالتالي استهلاك السلع الكمالية يتأثر بصورة أكبر من استهلاك السلع الضرورية.

من جهة أخرى يتوقف أثر الضريبة على الاستهلاك حسب خطة الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية، فإذا قامت الدولة بتوجيه هذه الزيادات للإنفاق العام (الطلب على السلع والخدمات)، ففي هذه الحالة سوف يرتفع الاستهلاك الذي يحدثه الانفاق العام، أما إذا قامت الدولة بتجميد حصيلة الضرائب فإنه سوف ينخفض حجم الطلب [1]. كذلك فإن طبيعة السلع محل الضريبة أثر على الاستهلاك، ففرض الضريبة على السلع الضرورية يؤدي إلى تحقيق الغرض المالي دون التقليل من الاستهلاك، مما يعني انصراف أثر الضرائب إلى الادخار، أما عند فرض الضريبة على السلع الكمالية سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك[1].

ثانيا: أثر الضرائب على الادخار

يعرف الادخار على أنه الفائض من الدخل بعد الاستهلاك وهو نوعان: ادخار الأفراد والادخار العمومي وكلاهما يتأثران بالضريبة وتتوقف درجة التأثير على عدة عوامل منها: نوع الضرائب، حجم الدخل (بالنسبة للادخار الخاص)، مستوى المعيشة.

فبالنسبة لادخار الأفراد فإن فرض الضريبة على أصحاب الدخول المرتفعة سوف يؤثر على مدخراتهم بالنقصان وهذا حتى يحافظوا على مستوى استهلاكهم، ولكن فرض الضريبة على الأفراد ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة سوف لا يؤثر على ادخارهم لأنها لا تملك فائضا تدخره، بل سيؤثر على مستوى استهلاكهم.

كذلك فإن تأثير الضرائب على الادخار يكون حسب نوع الضرائب (مباشرة أو غير مباشرة)، ففرض ضرائب غير مباشرة على السلع والخدمات الضرورية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها ولكنه لا يؤثر في استهلاكها بل يؤثر مباشرة في حجم الادخار وهذا بسبب قلة مرونة الطلب على هذه السلع والخدمات[2]

أما إذا فرضت هذه الضرائب على السلع والخدمات الكمالية فإنه سوف يؤثر سلبا على الاستهلاك بدلا من الادخار وهذا بسبب طلبها المرن.

---

[1] أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس،2016/2015، الجزائر، ص 108.

[2] محمد خير العكام، **الاجازة في الحقوق**، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص 238.

وفي حالة فرض ضرائب مباشرة وبأسعار تصاعدية فإن ذلك سيؤدي إلى اقتطاع جزء مهم من دخول الأفراد خاصة المرتفعة منهم مما يحد من مقدرتهم على الادخار[1]. ونستطيع أن نقول إن أثر الضرائب المباشرة على أصحاب الدخول المرتفعة يكون بدرجة أكبر على الادخار بدل من الاستهلاك باعتبار أن هذا النوع من الضرائب يكون الدخل وعاؤها وبالتالي يكون الادخار أكبر مرونة من الاستهلاك.

أما بالنسبة لأثر الضرائب على الادخار العمومي فإنه يكون إيجابي ذلك عند فرض الضرائب سوف ترتفع الحصيلة الضريبية، وباعتبار أن الادخار العمومي هو الفرق بين الإيرادات الضريبية والنفقات الجارية فبارتفاع الحصيلة الضريبية سوف يرتفع الادخار العمومي وذلك بالإبقاء على نفس مستوى الانفاق العام.

ثالثا: أثر الضريبة على الإنتاج

إن لفرض الضريبة أثر على عوامل الإنتاج، إذ يرى البعض من الاقتصاديين أن لها اثار توسعية وهذا من خلال زيادة الرغبة في العمل ومنهم من يرى أن لها اثار انكماشية باعتبارها سبب في تخفيض الإنتاج نتيجة لزيادة تكاليفه.

ففرض الضرائب مهما كان نوعها (مباشرة أو غير مباشرة) يؤدي إلى الرفع من تكاليف الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات فيتأثر استهلاكها بالانخفاض مما يؤدي بالنتيجة إلى تراكمها في الأسواق وبالتالي سيخفض انتاجها[2]، خاصة إذا كانت السلع والخدمات كمالية ذات المرونة المرتفعة.

كذلك قد تستعمل الدولة الضرائب لتوجيه الإنتاج لقطاع معين على حساب قطاع اخر وهذا بما يتفق مع احتياجات وظروف الاقتصاد القومي من ناحية التأثير كليا على حجم الإنتاج وكذلك التأثير قطاعيا أو سلعيا[3]، فإذا ما أرادت الدولة تشجيع قطاع معين أو سلعة معينة فإنها تقوم بتخفيض الضرائب أو منح امتيازات وتحفيزات ضريبية للمستثمرين والمنتجين، فتتجه رؤوس الأموال للاستثمار في القطاعات المعفاة أو المحفزة جبائيا. وهذه السياسة اعتمدتها الجزائر من أجل تشجيع المنتوج المحلي والتقليل من الاستيراد فخفضت للأول وقامت برفع الرسوم الجمركية للثاني، وهذا ما تضمنه قانون المالية لسنة 2014 حيث كان الهدف من ذلك هو ترقية وتشجيع المنتوج المحلي وتقليص الاستيراد وتخفيض الأعباء الجبائية[4].

كما ذكرنا سابقا فإن الضريبة تعتبر من مصاريف الإنتاج التي يتحملها المنتجون والمستثمرون، ومن أجل تغطية هذه المصاريف يعمل المنتجون والمستثمرون على زيادة انتاجهم من أجل الرفع من الإنتاجية

---

[1] محمد خير العكام، مرجع سابق، ص 238.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 125

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، 2005 ص280.

[4] انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية لسنة 2014

ومن ثم تغطية المصاريف. وعليه تصبح الضرائب في هذه الحالة حافزا على زيادة الإنتاجية ومن ثم التطور الاقتصادي.

لكن في المقابل يرى البعض من الاقتصاديين أن العبء الضريبي لن يدع مجالا لمثل هذا التقدير وخاصة إذا كانت معدلات الضرائب تصاعدية الأمر الذي يؤدي إلى التخلي عن الإنتاج والاستثمار في هذه القطاعات.

رابعا: أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل الوطني

يقصد بتوزيع الدخل الوطني استفادة عوامل الإنتاج (الأرض، اليد العاملة، رأس المال) على عائد نظير مشاركتها في العملية الإنتاجية حيث تتحصل الأرض على الريع، واليد العاملة على الأجر ورأس المال يتحصل على الربح، أما إعادة توزيع الدخل الوطني فيكون عن طريق استفادة الطبقات المختلفة من المجتمع من الدخل والذي يسمى بالتوزيع النهائي[1]. وتبرز أهمية إعادة توزيع الدخل الوطني لما له من أهمية في تخفيف ظاهرة الطبقية بين أفراد المجتمع والتقليل من الفقر.

ويعد موضوع إعادة توزيع الدخل الوطني ذو أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي الحديث نظرا لما له من أهمية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي حسب رأيه، وعلى العكس من هذا فإن الفكر الاقتصادي التقليدي لم يهتم بموضوع إعادة توزيع الدخل الوطني لاعتقاده أن زيادة المدخرات ووجود التفاوت في المداخيل سيؤدي لزيادة الاستثمار وانخفاض معدلات الفائدة.

وتعتبر الضرائب أداة هامة لإعادة توزيع الدخل الوطني وتختلف درجة تأثيرها حسب نوع الضريبة وكيفية توجيه الحصيلة الضريبية، ففرض ضريبة مباشرة على الدخل يكون له تأثير على إعادة توزيع الدخل القومي حسب نوع الضريبة(نسبية أو تصاعدية)، فالضرائب النسبية التي لا تراعي ظروف وأعباء المكلف بها يزداد عبؤها على أصحاب الدخول المنخفضة ويقل على أصحاب الدخول المرتفعة[2]، ذلك أن تضحية أصحاب الدخول تكون أكبر من أصحاب الدخول المرتفعة، وهذا استنادا إلى نظرية تناقص المنفعة الحدية للدخل وعليه فإن فرض ضريبة مباشرة نسبية يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت بين أفراد المجتمع.

أما فرض ضريبة مباشرة تصاعدية على الدخل فإن أثرها يكون كبيرا على أصحاب الدخول المرتفعة أما أصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة فإن تأثيرها لا يكون كبيرا ذلك أن دخل هذه الفئة إما معفى من

---

[1] عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص 163.

[2] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 66.

الضرائب أو تطبق عليه معدلات منخفضة، وعليه فإن فرض ضريبة مباشرة تصاعدية على الدخل سيكون لها أثر إيجابي على إعادة توزيع الدخل الوطني.

بالنسبة لفرض ضريبة غير مباشرة فإن تأثيرها على إعادة توزيع الدخل يتوقف على نوع السلعة، فإذا ما فرضت الضريبة على السلع الضرورية فإن أثرها السلبي يكون على أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة وهذا ما يزيد من حدة التفاوت بين الدخول، أما فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الكمالية فيكون أثرها السلبي على أصحاب الدخول المرتفعة مما يؤدي إلى التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل.

كما أن للضرائب تأثير على إعادة توزيع الدخل الوطني حسب كيفية توجيه الدولة للضريبة فقد تعمل الدولة على تكييف انفاقها لفائدة أصحاب الدخول المنخفضة أكثر مما يفيد أصحاب الدخول المرتفعة، ويتم ذلك في صورة مباشرة كمنح اعانات مالية للفئة المعوزة وكبار السن أو في صورة غير مباشرة من خلال تدعيم مثلا السلع والخدمات الضرورية[1].

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للموازنة العامة للجزائر

مر النظام المالي في الجزائر بمراحل عديدة يعكس المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر وهذا من مرحلة الحكم العثماني إلى المرحلة الاستعمارية وصولا إلى مرحلة الجزائر المستقلة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها هذه المرحلة، فكل هذه المراحل كان لها تأثير على النظام المالي عموما وعلى الموازنة العامة بصفة خاصة باعتبار هذه الأخيرة جزء مهم وأساسي من النظام المالي لأي بلد.

وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الموازنة العامة للجزائر بشيء من التفصيل وهذا من خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة في الجزائر

أولا: تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر

مرت الموازنة العامة للدولة في الجزائر بمجموعة من التغيرات في القوانين التي تحكمها وهذا نتيجة للتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي مرت بها الجزائر. لكن يعتبر القانون 84-17 والصادر في 7 جويلية 1984 هو القانون المجسد لقانون الموازنة العامة في الجزائر.

[1] ناصر مراد، مرجع سابق، ص 67.

وحسب المادة السادسة من القانون 84-17 يعرف الميزانية العامة للجزائر: «الميزانية العامة للدولة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها»[1].

وحسب المادة الثالثة من القانون 90-21 يعرف الموازنة العامة: «الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموعة الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها»[2].

ومن خلال التعريفين السابقين للموازنة العامة نستنتج أن الموازنة العامة للدولة في الجزائر هي وثيقة قانونية سنوية تحدد مجموع الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة.

ثانيا: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر

الموازنة العامة للدولة في الجزائر وكغيرها من الموازنات العامة لدول العالم لها مجموعة من المبادئ تعتمد عليها في إعدادها وتتمثل في:

1. **مبدأ السنوية**

من خلال التعريف الأول والمحدد في المادة 6 من القانون 84-17 والذي ينص: «تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة والمحددة سنويا»، وكذلك المادة 3 من القانون 90-21 التي تنص على أن: «الميزانية العامة للدولة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية...» يتضح لنا ان الموازنة العامة للدولة في الجزائر يتم إعدادها لمدة تقدر بالسنة، أي أن تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة محددة لسنة واحدة فقط، وبالتالي فإن كل سنة مالية مستقلة عن الأخرى حيث كل سنة مالية تبدأ في 1/1/ وتنتهي في 12/31 من كل سنة.

الاستثناءات الواردة على قاعدة سنوية الموازنة العامة في الجزائر: تستنبط الاستثناءات الواردة على قاعدة سنوية الموازنة العامة في الجزائر من اعتبارين مختلفين هما[3]:

- من جهة لاعتبارات فنية وتطبيقية تتعلق بتصحيح آثار مبدأ سنوية الميزانية العامة في الجزائر.
- من جهة أخرى لاعتبارات سياسية واقتصادية متعلقة بمشاكل الاستثمارات المخططة والبرامج يسمح بإعطاء الترخيص المالي أثر يتعدى كثيرا الإطار الضيق للسنة.

ومن الاستثناءات على قاعدة سنوية الموازنة العامة في الجزائر نجد مثلا:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 84/17 المادة 6.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 84/17، مرجع سابق، المادة 3.

[3] جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص88.

- عمليات برامج التجهيز: وهي العمليات الخاصة بالاستثمارات العمومية حيث أن هذا النوع من المشاريع لا يمكن إنجازها في مدة قصيرة وإنما لمدة طويلة تفوق السنة وبالتالي فإن التخصيصات المالية لها تكون تفوق السنة.
- الاعتمادات الشهرية والتكميلية: فبالنسبة للحالة الأولى (الاعتمادات الشهرية فتلجأ إليها الدولة في حالة عدم المصادقة على قانون المالية في أوانه (أي في 31 ديسمبر)، أما بالنسبة للاعتمادات التكميلية فتكون في حالة عدم كفاية الاعتمادات الأولية المقدرة ويعتبر هذا الإجراء الأكثر شيوعا في الجزائر.

2. مبدأ الوحدة

كما ذكرنا سابقا فإن وحدة الموازنة العامة للدولة يعني جمع كل عناصر الموازنة العامة (الإيرادات العامة والنفقات العامة) في وثيقة واحدة وهذا هو الإجراء المعمول به في الجزائر، إلا أنه يوجد بعض الاستثناءات التي تعترض هذا المبدأ ومن بينها:

- الميزانيات المستقلة: وتخص ميزانيات المصالح العمومية ذات الطابع الإداري والتي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي إذ تقوم بإعداد ميزانياتها وتحديد نفقاتها دون إشراف من وزارة المالية، كذلك المصادقة على التقديرات المتعلقة بنفقاتها وإيراداتها لا يتم من قبل السلطة التشريعية بل من قبل الأجهزة المحددة في القانون المنظم لهذه الهيئات، وبالتالي تعتبر هذه الميزانيات خرقا واضحا لمبدأ وحدة الميزانية العامة.
- الميزانيات الملحقة: وتخص المؤسسات والهيئات التي لا تملك الشخصية الاعتبارية وهذا بعد موافقة البرلمان، حيث نصت المادة 44 من القانون 84/17: "يجوز أن يكون موضوع الميزانيات الملحقة العمليات المالية لصالح الدولة التي لم يضف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساس إلى بعض الموارد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن"[1] والهدف من الميزانيات الملحقة هو تحسين عمل بعض المرافق العمومية التي تمارس نشاط صناعي أو إداري.
- الاعتمادات التكميلية أو الإضافية: وتوضع من قبل الدولة لتحقيق غايات معينة غالبا ما تكون استثنائية، وما يجدر الإشارة إليه هو أن من سلبيات الاعتمادات التكميلية هو تغيير أهداف قانون المالية المسطر للسنة المالية.
- تعدد وثائق الميزانية العامة: جاء هذا الإجراء نتيجة لتقسيم العمل، حيث يقدم الجدول "ب" لقانون المالية* نفقات التسيير والجدول "ج" نفقات التجهيز، والجدول "أ" الإيرادات ا العامة، وهذا ما يستلزم تعدد للوثائق

[1] ج.ج.د.ش الجريدة الرسمية، القانون 84/17، مرجع سابق المادة 44.

* الجدول "ب" هو جدول من الجداول الملحقة بقانون المالية وتوزع من خلاله الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير من طرف قانون المالية للسنة المعتبرة، ونجد الملحق "ج" خاص بنفقات التجهيز والملحق "أ" خاص بالإيرادات.

الخاصة بالموازنة العامة ولذلك يكون من المناسب احلال بدل المفهوم الشكلي لقاعدة وحدة الموازنة معنى جديد هو وحدة الحصيلة وبعبارة أخرى فإن النظرة الواحدة لمالية الدولة يستلزم وثيقة واحدة قد استبدلت في العصر الحديث بنظرة تأليفية فرضت تعدد الوثائق[1].

3ـ مبدأ الشمولية أو العمومية

نعني بقاعدة شمولية الموازنة العامة هو ادراج كافة الايرادات العامة والنفقات العامة للدولة في وثيقة واحدة دون إجراء مقاصة او تخصيص بين الايرادات العامة والنفقات العامة، وتعتبر قاعدة شمولية الموازنة العامة متممة لقاعدة وحدة الموازنة العامة للدولة.

وتقدم قاعدة شمول الموازنة العامة للدولة في الجزائر تحت مظهرين[2]:

- أنها تمنع مقاصة الايرادات والنفقات أي إظهار فقط نتائج بعض المقاصات في وثائق الميزانية العامة للدولة، فهي قاعدة المنتوج الخام أو قاعدة عدم المقاصة.
- أنها تمنع توجيه حصيلة إيراد عام إلى نفقة معينة، فهي قاعدة عدم تخصيص الإيرادات.

ومن الاستثناءات الواردة على قاعدة الشمولية نجد:

- **أرصدة المساهمات:** وهي عبارة عن التبرعات التي يمنحها الأشخاص المعنويون والطبيعيون للدولة مقابل بناء أو إنشاء مشاريع مع اشتراط قبول وزير المالية لهده الأخيرة بعد التحقق من المصدر المشروع لهده الاموال.
- **إجراء إعادة الاعتماد:** وقد نصت عليه المادة 10 من قانون 17/84، أن المبالغ الناجمة عن بيع العتاد يمكن ارجاعها مرة أخرى في الفصل الدي صرفت فيه.
- **الحسابات الخاصة بالخزينة:** وتمول بإيرادات الجباية وشبه الجباية وبإعانات ميزانية الدولة ويخصص للقيام بنفقات ذات طابع اجتماعي أو مهني أو تضامني.
- **العمليات خارج الميزانية:** وقد فتحت بخصوص مراكز التكوين المهني مثلا لاقتناء المواد الأولية وتحفيز المتربصين والأساتذة والعمال.

4ـ مبدأ التوازن

ويقصد بتوازن الموازنة العامة تساوي مجموع الايرادات العامة والنفقات العامة دون زيادة أو نقصان احداهما على الأخرى، وفي الجزائر فقد نصت المادة 121 من الدستور الجزائري على أنه " لا يقبل اقتراح أي قانون، مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفوقا

[1] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص 122.
[2] نفس المرجع السابق، ص123.

بتدابير تستهدف الزيادة في ايرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل أخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها"[1]. وتعتبر هذه المادة محورية لأنها تضمن توازن ميزانية الدولة.

المطلب الثاني: هيكل الموازنة العامة للدولة في الجزائر

بما أن الموازنة العامة للدولة تعبر عن أهداف وتوجهات السياسة المالية للدولة كان لابد من معرفة مكونات الموازنة العامة للدولة في الجزائر، أي معرفة مكونات النفقات العامة والإيرادات العامة.

أولا: النفقات العامة في الموازنة العامة للجزائر

تعتبر النفقات العامة مرآة عاكسة لنشاط الدولة ووضعها الاقتصادي، وأصبحت أداة تستعملها الدولة من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف المسطرة للدولة بل أصبحت أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التوازن المطلوب بين أفراد المجتمع ككل.

1. **أنواع النفقات العامة في الموازنة العامة للجزائر**

من تعريف الموازنة العامة والذي ذكرناه سابقا من خلال المادة 6 من القانون 84/17 والمادة 3 من القانون 90/21، وبصفة خاصة في المادة 20 من القانون 84/17 والتي تنص: " توضح الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير، وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار"[2]، فيتضح لنا جليا بأن النفقات العامة في الجزائر تقسم إلى قسمين هما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

أـ تعريف نفقات التسيير (النفقات الجارية)

نفقات التسيير أو النفقات الجارية هي النفقات الموجهة للنشاط العادي للدولة والتي تسمح بالتسيير العادي لمصالح الدولة كأجور ومرتبات الموظفين وكل النفقات اللازمة للتسيير العادي والطبيعي لنشاط الدولة.

- **تقسيم نفقات التسيير**

حسب المادة 24 من قانون 84/17 تقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب مدونة في الجدول "ب" من قانون المالية وتتمثل في[3]:

[1] المادة 121 من الدستور الجزائري

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 84/17، مرجع سابق المادة 20.

[3] القانون 84/17، المرجع السابق، المادة 24.

– أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات: يتكون هذا العنوان على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات بحيث تتكون من خمسة أقسام هي:

– دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).

– دين داخلي – الديوان العائمة (فوائد سندات الخزينة).

– دين خارجي.

– ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

– نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).

– تخصيصات السلطة العمومية: يشمل هذا العنوان على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية مثل: المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، مجلس الدولة...الخ، حيث أن هذه النفقات تقرر وتراقب بقواعد مختلفة على بقية النفقات العامة.

– النفقات الخاصة بوسائل المصالح: يتكون هذا الباب من سبعة أقسام، حيث يبين مجموع الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأهداف ويضم:

– الموظفون – مرتبات العمل.

– الموظفون – المعاشات والمنح.

– الموظفون – التكاليف الاجتماعية.

– الأدوات وتسيير المصالح.

– أشغال الصيانة.

– إعانات التسيير.

– نفقات مختلفة.

– التدخلات العمومية، تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب المقاصد المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاقتصادي أو الاجتماعي...الخ وتشمل على:

– التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).

– النشاط الدولي (مساهمات في المعينات الدولية).

– النشاط الثقافي والتربوي (المنح الدراسية).

– النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).

– النشاط الاقتصادي إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية.

– النشاط الاجتماعي – مساعدات وتضامن.

– النشاط الاجتماعي (إعانات في صناديق المعاشات).

كما ذكرنا سابقا فإن جميع نفقات التسيير تظهر في الجدول "ب" الملحق بقانون المالية وبالشكل التالي[1]:

الجدول (1): الجدول "ب" توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.859.006.000
مصالح الوزير الأول	4.458.622.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الشؤون الخارجية	35.216.850.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمانية	425.576.433.000
العدل	74.543.069.000
المالية	86.823.922.000
الطاقة	50.806.569.000
المجاهدين	225.169.592.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.244.314.000
التربية الوطنية	709.558.540.000
التعليم العالي والبحث العلمي	313.336.878.000
التكوين والتعليم المهنيين	46.840.000.000
الثقافة	15.272.000.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.344.644.000
الشباب والرياضة	35.237.000.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67.379.794.000
الصناعة والمناجم	4.612.355.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	211.814.118.000
السكن والعمران والمدينة	16.624.426.000

[1] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص55.

التجارة	19.979.062.000
الاتصال	20.702.804.000
الأشغال العمومية والنقل	25.984.720.000
الموارد المائية	14.099.310.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.157.141.000
الصحة والسكن وإصلاح المستشفيات	392.163.373.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	154.011.680.000
العلاقات مع البرلمان	229.880.000
البيئة والطاقة المتجددة	2.136.204.000
المجموع الفرعي	4.109.479.306.000
التكاليف المشتركة	474.982.927.000
المجموع العام	4.584.462.233.000

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية لسنة 2018.

ب. نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار)

- **تعريفها:** نفقات التجهيز أو نفقات الاستثمار هي النفقات الموجهة للقطاعات الاقتصادية (الصناعة، الفلاحة، الأشغال العمومية) من أجل تجهيزها بالوسائل اللازمة وهذا لتحقيق أهداف التنمية الشاملة للدولة.

إن تمويل ميزانية الاستثمار يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية، كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في صورة قروض وتسبيقات من الخزينة أو من البنك أي من خلال "رخص تحويل"[1].

- **تقسيمها:** حسب المادة 35 من القانون 84/17 فإنه تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للموازنة العامة وفقا للمخطط الانمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب هي:
- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال.

حيث تسجل هذه النفقات في الجدول "ج" من الموازنة وهذا على شكل رخص واعتمادات الدفع.

وتجمع نفقات الاستثمار في عناوين بحسب القطاعات وهي عشرة قطاعات تتمثل في:

[1] جمال لعمارة، مرجع سابق، ص58.

القطاع 1: المحروقات.
القطاع 2: الصناعات التحويلية.
القطاع 3: الطاقة والمناجم.
القطاع 4: الفلاحة والري.
القطاع 5: الخدمات.
القطاع 6: قاعدة هيكلية اقتصادية واجتماعية.
القطاع 7: التربية والتكوين.
القطاع 8: المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.
القطاع 9: المباني ووسائل التجهيز.
القطاع 10: مخططات البلدية للتنمية.
والجدول التالي يبين لنا نفقات التجهيز لسنة 2018.

الجدول (2): الجدول "ج" توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات (بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.315.983	7.399.089
الفلاحة والري	116.522.398	157.775.000
دعم الخدمات المنتجة	73.355.857	80.309.269
المشات القاعدية الاقتصادية والادارية	596.587.648	636.529.424
التربية والنكوبين	101.779.882	118.725.739
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	77.101.918	89.381.082
دعم الحصول على سكن	69.843.340	384.892.820
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البادية للتنمية	100.000.000	100,000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.940.506.936**	**2.175.012.423**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	638.303.602
احتياطي لنفقات غير متوقعة		

تسوية الديون المستحقة على الدولة	330.000.000	330.000.000
المساهمة الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (ص. و. ت. إ)	_	400.000.000
	_	500.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**330.000.000**	**1.868.303.602**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.270.506.936**	**4.043.316.025**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية لسنة 2018.

ثانيا: الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة

تعتبر الإيرادات العامة أداة مالية هدفها تغطية النفقات العامة، بحيث أن كل دولة همها الوحيد هو البحث عن مصادر تمويل نفقاتها العامة وهذا من أجل تحقيق الأهداف المالية، الاقتصادية والاجتماعية المسطرة لها. وبالعودة إلى الجزائر فإن الإيرادات العامة وحسب المادة 11 من القانون 84/17 فإن تتضمن العناصر التالية[1]:

1. الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
2. مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
3. التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
4. الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
5. التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
6. مخلفات حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
7. مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
8. المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تسندها لها الدولة.

وبالرجوع إلى الملحق "أ" الخاص بقانون المالية فإن الإيرادات النهائية المدونة في الميزانية العامة للدولة تصنف إلى الموارد العادية والجباية البترولية.

1. **الموارد العادية:** وتتكون من الإيرادات الجبائية والإيرادات العادية والإيرادات الأخرى.

1_1 الإيرادات الجبائية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم وتتمثل في:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 84/17، مرجع سابق المادة 11.

- الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع الدخول (كالأجور والأرباح الصناعية والتجارية).
- حقوق التسجيل والطبع: وهي تلك الضرائب المفروضة على بعض العقود القانونية (مدنية أو قضائية) مثل: طوابع جوازات السفر رخص السياقة، حقوق التسجيل.
- الضرائب غير المباشرة: وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال كالذهب والفضة.
- الضرائب على رقم الأعمال: وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك، والرسم على المنتوجات البترولية.
- الحقوق الجمركية: يخضع لهذا الرسم جميع المواد الموجهة للإستراد والتصدير.

2-1 الإيرادات العادية: وتشمل العناصر التالية:

- إيرادات أملاك الدولة (الدومين): والتي تتمثل في حصيلة استغلال أو تأخير أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم والمحاجر التي تعود ملكيتها للدولة.
- الإيرادات المختلفة للميزانية: كإيرادات بيع المجلات والمنشورات، وبعض الرسوم التي تحصل عليها الدولة من المتاحف والمناطق الأثرية.

1_3 إيرادات أخرى: ويقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير منتظمة، بل تلجأ إليها الدولة من وقت لأخر كالقروض والإصدار النقدي وبيع جزء من ممتلكاتها والوصايا[1].

2.الجباية البترولية

تعرف الجباية البترولية على أنها جميع الضرائب التي تدفع للدولة نتيجة لترخيص هذه الأخيرة باستغلال باطن الأرض والتي هو ملك لها.

وتتكون الجباية البترولية من مجموع اقتطاعين هما[2]:

- ضريبة على انتاج البترول السائل والغاز؛
- ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

والجدول التالي يبين هيكل الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة سنة 2018.

---

[1] سايح جبور على عزوز، **مكانة الجباية العادية في تمويل الموازنة العامة للدولة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، 2018، ص256.

[2] عنترة برباش، محمد خليل بوحلايس، **قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990_2017**، مجلة أفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 5، ص54.

الجدول رقم (3): الجدول "أ" مطبقة في ميزانية الدولة الإيرادات النهائية السنة 2018

إيرادات الميزانية	المبالغ (بألاف دج)
1. الموارد العادية	
1.1 الإيرادات الجبائية:	
201-001 حواصل الضرائب المباشرة	1.391.701.000
201-002 حواصل التسجيل والطابع	136.805.000
201-003 حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال	1.097.116.000
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتوجات المستوردة)	500.220.000
201-004 حواصل الضرائب غير المباشرة	10.000.000
201-005 حواصل الجمارك	397.405.000
المجموع الفرعي(1)	**3.033.027.000**
1. 2 الايرادات العادية	
201-006 حواصل ومداخيل أملاك الدولة	27.000.000
201-007 الحواصل المختلفة للميزانية	78.000.000
201-008 الايرادات النظامية	20.000
المجموع الفرعي(2)	**105.020.000**
1. 3 الايرادات الاخرى	
الايرادات الاخرى	800.000.000
المجموع الفرعي(3)	**800.000.000**
مجموع الموارد العادية	**3.938.047.000**
2. الجباية البترولية	
201-011 الجباية البترولية	2.776.218.000
المجموع العام للإيرادات	**6.714.265.000**

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية لسنة 2018.

المطلب الثالث: مكانة الجباية العادية في الموازنة العامة للجزائر

إن الهدف الأساسي لأي دولة هو الحصول على موارد مالية تمكنها من تغطية نفقاتها العامة وتكون هذه الموارد تتميز بالاستقرار والوفرة.

وفي الجزائر فإن الإيرادات العامة في الموازنة العامة تتكون من موارد الجباية العادية والجابية البترولية، وكما هو معروف فإن هذه الأخيرة لا يمكن التحكم فيها نظرا لارتباطها بعوامل خارجية وظرفية، لهذا فقد اعتمدت الجزائر على مجموعة من الإجراءات والاصلاحات بهذه زيادة حصيلة الجباية العادية نظرا لما تتميز به بنوع من الاستقرار ولعل أهم هذه الإجراءات هو إصلاح النظام الجبائي لسنة 1992 والذي يعد منعرجا حاسما في المنظومة الجبائية للجزائر.

ومن أجل معرفة مدى تطور حصيلة الجباية العادية ومكانتها في الموازنة العامة للجزائر سوف نستعرض الاحصائيات الأتية:

_ تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية.

_ تطور هيكل إيرادات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2001 ⟵ 2018

واعتمدنا في دراستنا على هذه الفترة (2001_2018) نظرا لبداية الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر والتي كانت كما يلي:

2001-2004: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي،

2005-2009: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي،

2010-2014: برنامج دعم النمو الاقتصادي.

2015-2019: البرنامج الخماسي للنمو.

اولا: تطور حصيلة الإيرادات العامة في الموازنة العامة للجزائر

تتكون الإيرادات العامة في الجزائر من إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية ولمعرفة مدى مساهمة كل واحدة منها في الإيرادات الكلية نستعرض الجدول التالي:

جدول رقم (4): تطور حصيلة الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2001-2017

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الإيرادات العامة الكلية (1)	الجباية البترولية	نسبتها من (1)	الجباية العادية الضريبية	نسبتها من (1)
2001	1505,5	956,4	63.5	398,2	26.4
2002	1603,2	942,9	58.8	483	30.1

2003	1974,5	1285	65	524,9	26.5
2004	2229,7	1570,7	70.4	580,4	26
2005	3082,6	2352,7	76.3	640,4	20.7
2006	3639,8	2799	76.9	720,8	19.8
2007	3687,8	2796,8	75.8	766,7	20.7
2008	5190,5	4088,6	80	965,2	18.7
2009	3676	2421,7	65.6	1146,6	31
2010	4392,6	2905	66.3	1298	29.3
2011	5703,4	3979,5	69.7	1448,9	25.4
2012	6411,3	4184	65.2	1984,3	30.9
2013	5940,9	3678	61.7	2019	34
2014	5738,4	3388,4	59	2079,1	36.2
2015	5103,1	2373,5	46.5	2354,7	46.1
2016	5042,2	1781,6	34.9	2422,9	48.5
2017	6182,8	2374,2	38.4	2663,1	43
2018	6826.9	2887.1	42.3	2711.8	39.7
2019	6601.6	2668.5	40.4	2843.5	43.1
2020	5640.9	1921.6	34.1	2625.2	46.5
2021	6597.5	2309.2	39.5	2762.1	41.9
2022	9467.3	5657.7	49.8	2973.2	31.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر الخاصة بسنوات الدراسة.

ولتوضيح نسب الجباية البترولية والجباية العادية إلى الإيرادات العامة الكلية نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (2): نسب الجباية البترولية والجباية العادية إلى الإيرادات العامة الكلية

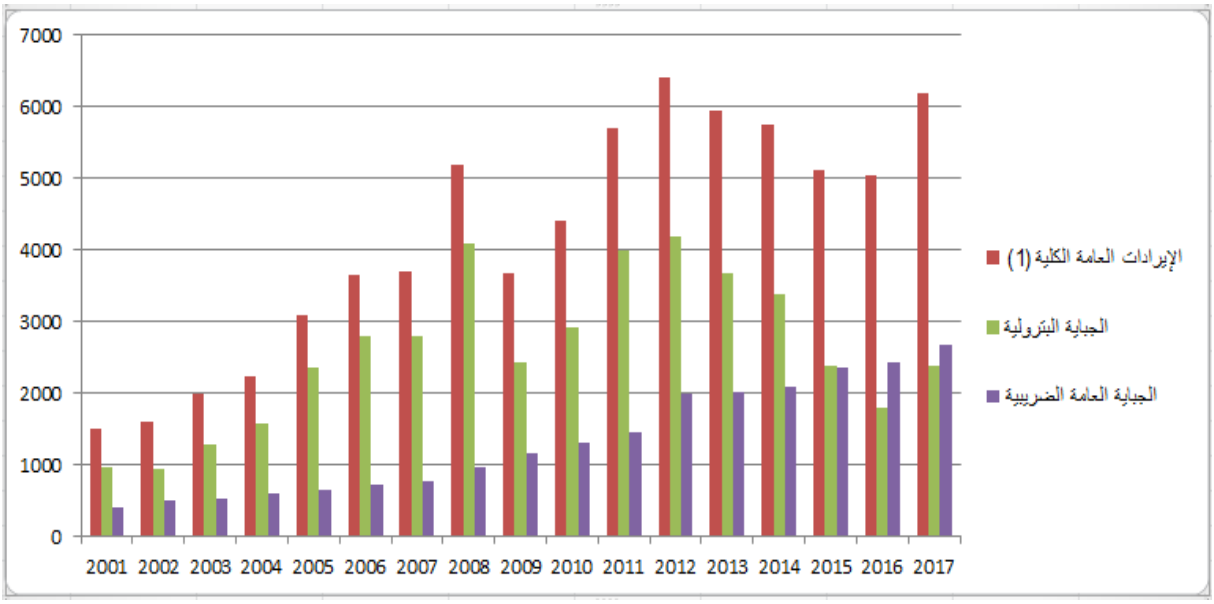

المصدر: من معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول رقم(4) والشكل رقم (2) نستنتج أن:

الإيرادات العامة الكلية في تزايد مستمر وهذا في معظم سنوات الدراسة وتضاعفت بحوالي 4 مرات وهذا من سنة 2001 إلى 2017، حيث انتقلت من 1505,5 مليار دينار سنة 2001 لتصبح 61828 مليار دينار سنة 2017.

يتضح لنا من الجدول أن الإيرادات العامة تتزايد من سنة لأخرى بنسب متباينة، حيث كانت أعلى نسبة زيادة سنة 2008 بـ 38,6% أين انتقلت الإيرادات العامة من 3687,8 سنة 2007 إلى 5190,5 سنة 2008، وجاءت هذه الزيادة بسبب الارتفاع في عائدات الجباية البترولية نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية حيث ارتفع سعر البرميل إلى 94,45 دولار للبرميل سنة 2008 بعد ما كان 69,08 دولار للبرميل سنة 2007، ويعود نسب الارتفاع أيضا نتيجة تأسيس الرسم على الأرباح الاستثنائية.

نفس الشيء بالنسبة لسنة 2011 حيث كانت نسبة الزيادة في الإيرادات العامة معتبرة وتقدر بـ 29,8 % وهذا نتيجة لارتفاع أسعار البترول أين وصلت إلى 107,46 دولار للبرميل سنة 2011 بعدما كانت 77,45 دولار للبرميل سنة 2010.

نلاحظ من الجدول كذلك انخفاض الايرادات العامة الكلية وبنسبة معتبرة وهذا سنة2009، حيث انتقلت الايرادات من 5190,5 مليار دينار سنة2008 لتصبح 3676 مليار دينار سنة 2009، أي نسبة

انخفاض تقدر ب 29,2% وهذا راجع الى انخفاض ايرادات الجباية البترولية نتيجة لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية نتيجة للأزمة المالية التي شهدها العالم، أين وصلت أسعار البترول إلى 61,06 دولار للبرميل بينما كانت 94,45 سنة 2008.

يتبين لنا كذلك من الجدول هيمنة إيرادات الجباية البترولية على إجمالي الإيرادات العامة للدولة، إذ تراوح متوسط نسبة مساهمتها خلال سنوات الدراسة حوالي 63% وهي نسبة معتبرة، وتؤكد لنا أن الاقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة وعدم الاستقرار أمام الصدمات الخارجية نظرا لما تتميز به السوق النفطية من عدم الاستقرار وتأثرها بتقلبات الأوضاع في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للجباية العادية(الإيرادات الضريبية) فنلاحظ أن نسبة مساهمتها في تمويل الإيرادات العامة منخفضة وغير مستقرة، حيث يتراوح متوسط مساهمتها حوالي 30% خلال سنوات الدراسة، وهو ما يؤكد لنا عدم استقرار الاقتصاد الجزائري لعدم استقرار إيراداته، هذا من جهة ومن جهة أخرى تؤكد لنا هذه النسبة ضعف النظام الجبائي الجزائري وعدم بلوغه للأهداف المرجوة، وهذا رغم الإصلاحات الهامة التي قامت بها الجزائر في المنظومة الجبائية منذ سنة 1992 إلى غاية يومنا هذا، لكن ما يجب الإشارة إليه أنه ومنذ سنة 2011 فإن إيرادات الجباية العادية في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث وصلت نسبتها سنة 2016 حوالي 49% من الإيرادات العامة . لكن في سنة 2022 نلاحظ ارتفاع كبير لإيرادات الجباية البترولية إذ وصلت لنسبة 60 % تقريبا وهذا ما يؤكد أن الموازنة العامة للجزائر مازالت تعتمد في تمويلها على إيرادات الجباية البترولية.

وتعتبر هذه النسبة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة، أين كانت لا تتعدى نسبتها 20% سنة 2006، وعلى العموم تبقي نسبة مساهمة إيرادات الجباية العادية للإيرادات العامة الإجمالية غير مرضية نظرا لأهمية الجباية العادية كمصدر هام لتمويل الإيرادات العامة.

ثانيا: تحليل مكونات الجباية العادية في الموازنة العامة للجزائر

تتكون الإيرادات الضريبية في الجزائر من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وحقوق التسجيل والرسوم الجمركية، ومن أجل معرفة مدى مساهمة كل نوع في إيرادات الجباية العادية نستعرض الجدول التالي:

جدول رقم (5): مكونات الجباية العادية في الجزائر

السنوات	الجباية العادية(1)	الضرائب المباشرة	نسبتها من (1)	الضرائب غير المباشرة	نسبتها من (1)	حقوق التسجيل	نسبتها من(1)	الرسوم الجمركية	نسبتها من(1)
2001	398,2	112,2	28,17	165,5	41,5	168	4,8	103,7	26

26,2	128,4	3,91	18,9	46,30	20,8	26,5	127,9	482,9	2002
27,4	143,8	3,6	19,3	44,6	233,9	24,4	127,9	524,9	2003
23,9	138,8	3,4	19,6	47,6	274	25,5	148	580,4	2004
22,5	143,9	3	19,6	48,2	308,8	26,2	168,1	640,4	2005
15,9	144,8	3,2	23,5	47,3	341,3	33,4	241,2	720,8	2006
17,4	133,1	3,6	28,1	45,3	347,4	33,7	258,1	766,7	2007
17,1	164,9	3,4	33,6	45,1	435,2	34,4	331,5	965,2	2008
14,8	170,2	3,1	35,8	41,7	478,5	40,3	462,1	1146,6	2009
14	181,9	3	39,7	39,7	514,7	43,3	561,7	1298	2010
14,5	210,4	3,1	45,2	37,2	539,4	45,1	653,9	1448,9	2011
14,6	289,7	3	61,5	37,5	744,1	44,8	889	1984,3	2012
19,9	401,7	3.1	62,8	36,5	736,9	40,5	817,6	2019	2013
17,7	368	3.5	72,8	36,7	763	42,1	875,3	2079,1	2014
17,5	412	3,5	92,2	35	824,7	43,9	1033,7	2354,7	2015
15,2	368,2	3,8	92,2	35,4	857,7	45,6	1104,8	2422,9	2016
13,4	356,8	3,6	96	36,6	974,7	46,4	1235,6	2663,1	2017
11.95	324.2	3.25	88.4	40.45	1097.1	44.4	1203.8	2711.8	2018
12.73	362.1	2.94	83.7	39.88	1134.1	44.47	1264.7	2843.5	2019
12.5	328.2	2.63	69.3	39.79	1044.7	45.07	1183.4	2625.2	2020
12.41	331.8	3.11	83.3	43.23	1155.2	43.2	1193.2	2762.1	2021

11.44	336.9	3.18	93.7	44.01	1295.5	41.36	1217.6	2943.2	2022

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر الخاصة بسنوات الدراسة.

الشكل رقم(3): نسب مكونات الجباية العادية

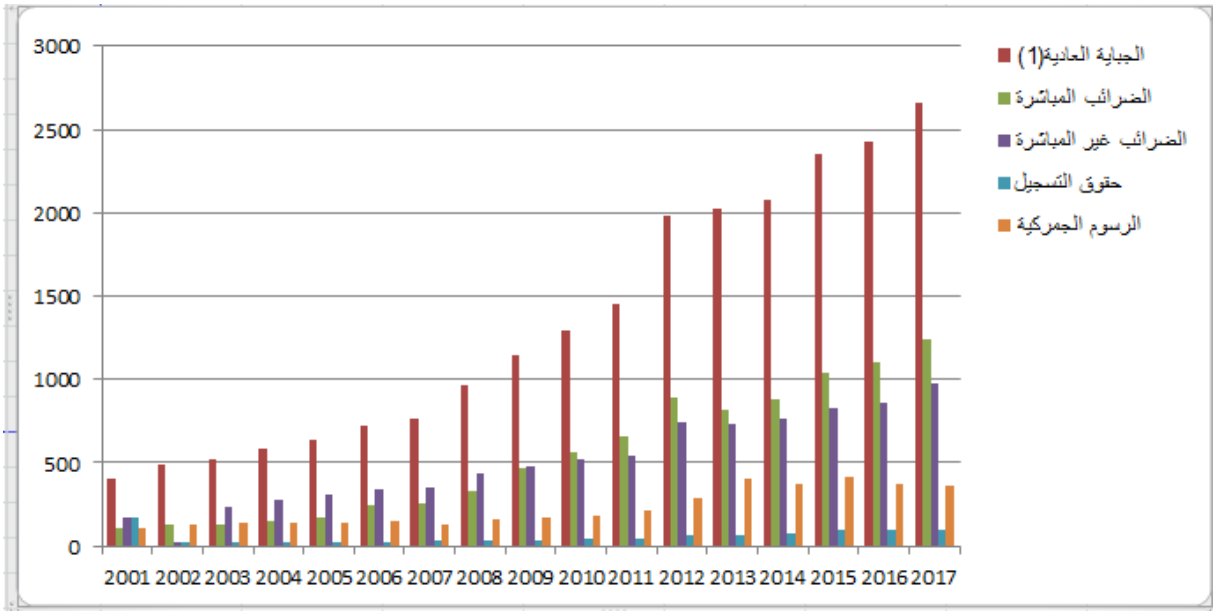

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الإيرادات الضريبية في الجزائر في تزايد مستمر وهذا خلال سنوات الدراسة، ويرجع سبب ذلك لتوسع نشاط الدولة الاقتصادي حيث كان للإصلاحات والبرامج الاقتصادية أثر إيجابي على الإيرادات الضريبية.

ويتضح لنا من الجدول والشكل كذلك أن خلال الفترة 2001 إلى غاية 2009 هيمنة الضرائب غير المباشرة على الإيرادات الضريبية وكانت نسبتها تفوق 45 % من اجمالي الإيرادات الضريبية وهذا في متوسط سنوات الدراسة، ثم تليها الضرائب المباشرة وهذا إن دل عن شيء فإنه يدل عن ضعف النشاط الاقتصادي خلال هذه القترة.

لكن بعد سنة 2009 نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في اجمالي الإيرادات الضريبية أين فاقت نسبة 46% خلال سنة 2017، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل: منها الإصلاحات الجبائية

والاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية منذ سنة 2010، وكذلك نتيجة توسع النشاط الاقتصادي نتيجة التحفيزات الجبائية والاقتصادية التي منحتها الدولة للمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين ككل.

ما نلاحظه كذلك هو ضعف مساهمة الرسوم الجمركية في الإيرادات الضريبية حيث لم تتعدى نسبتها 19% في متوسط فترة الدراسة وهذا رغم الأهمية الاقتصادية لها، حيث تعبر عن مدى تدفق السلع والخدمات من وإلى الخارج.

خلاصة

أصبح للموازنة العامة دور مهم وفعال في السياسة المالية للدولة وأصبحت أداة من الأدوات الاقتصادية التي تستعملها الدولة لتحقيق أهدافها المسطرة التي تريد الوصول إليها.

والموازنة العامة هي تقرير توضيحي وتفصيلي للسياسة الاقتصادية والمالية للدولة خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون السنة ويتم اعدادها وفق مراحل ومبادئ معينة. وتتكون الموازنة العامة للدولة من إيرادات عامة ونفقات عامة حيث تطورا مفهومهما ووظائفهما بتطور وظيفة ودور الدولة في المجتمع، فمثلا كان دور الإيرادات العامة عند التقليديين هو تغطية النفقات العامة بينما أصبحت في الوقت الحالي أداة لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

وتعد الجباية العادية والجباية البترولية من المكونات الأساسية للإيرادات العامة للدولة في الجزائر وتشكل موارد الجباية البترولية المصدر الأول المهيمن على الإيرادات العامة للدولة وتمثل الحصيلة الجبائية للجباية البترولية نقطة انطلاق مختلف البرامج الاقتصادية، فبتحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية ترتفع حصيلتها وتنطلق البرامج الاقتصادية وبانخفاضها يتم تجميد أو إلغاء هذه البرامج كليا.

ومن أجل هذا فإن الدولة الجزائرية تعمل على التخلص من التبعية للجباية البترولية نظرا لما تتميز به من عدم الاستقرار وتأثرها بالصدمات الخارجية واحلال مكانها الجباية العادية نظرا للميزات التي تتميز بها هذه الأخيرة من استقرار ولو نسبي، ويعتبر هذا الهدف الشغل الشاغل لمعظم الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال والذي لم يتحقق لحد الساعة.

الفصل الثاني: دور القطاع الفلاحي والصناعي في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر

مقدمة الفصل

تعتبر الجباية البترولية أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للجزائر وهذا ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز، ويشكل هذا تهديد حقيقي للاقتصاد ككل نظرا لما تتميز به هذه الإيرادات من عدم الاستقرار وتأثرها بالصدمات الخارجية لارتباط أسعارها بالأسواق الخارجية هذا من جهة ومن جهة أخرى نضوبها وعدم تجددها. لذا كان لابد من البحث عن بدائل أخرى لتمويل الموازنة العامة للدولة بعيدا عن الجباية البترولية.

ويعد التنويع الاقتصادي من بين أهم الحلول نجاعة للتخلص من التبعية البترولية ويتجسد ذلك من خلال تنويع مصادر الدخل وتنويع القاعدة الضريبية وتخفيض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ تملك الجزائر إمكانيات هائلة لتحقيق ذلك وفي قطاعات مختلفة ومن بينها الفلاحة والصناعة اللذان يشكلان فرصة حقيقية للجزائر لتنويع مصادر دخلها نظرا لما تملكه من إمكانيات هائلة في هذين القطاعين، وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق وبنوع من التفصيل إلى التنويع الاقتصادي وأهميته وكذلك معرفة الإمكانيات المتاحة في القطاع الفلاحي والصناعي وتحديد العراقيل والتحديات التي تواجه هذين القطاعين واقتراح حلول للنهوض بهما وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: دور القطاع الصناعي والتحويلي في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر

المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر.

المبحث الاول: التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي يعتمد وبنسبة كبيرة على إيرادات الجباية البترولية والتي تعتبر المحرك الرئيسي له، ونظرا لعدم استقرار أسعار البترول لارتباطها بالأسواق الخارجية من جهة ولإمكانية نضوبها من جهة اخرى كان لابد من البحث عن آليات بديلة لقطاع المحروقات تحمى الاقتصاد الجزائري من الصدمات الخارجية الناتجة عنه.

ويعتبر التنويع الاقتصادي من بين الآليات التي انتهجتها بعض الدول النامية وخاصة النفطية منها وهذا من أجل التخلص من التبعية النفطية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

في ضوء الحاجة المتنامية لخلق مصادر تمويل جديدة للإيرادات العامة بعيدة عن موارد الجباية البترولية ومع تذبذب هذه الأخيرة نتيجة لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، كان لابد من إيجاد بدائل استراتيجية وطرح سياسات اقتصادية تنموية تساهم في تغيير بنية الاقتصاد الوطني وتحوله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد انتاجي متنوع.

- **أولا: تعريف التنويع الاقتصادي**

أخذ التنويع الاقتصادي تعاريف عديدة تختلف باختلاف الرؤية التي يظهر إليه من خلالها، فنجد بعضها يربطه بتنوع هيكل الإنتاج، وبعضها بمدى تنوع الصادرات وتقليل الاعتماد على المورد الوحيد للدخل وبعضها بتنويع الإيرادات العامة.

وسوف نستعرض بعض التعاريف الخاصة بالتنويع الاقتصادي:

"هو عملية تهدف الى تنويع هيكل الإنتاج، ويخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، وستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى قادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيادي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[1].

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية** متاح على : https://m.annabaa.org أطلع عليه يوم 2019/12/02

ـ"هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، أي بناء اقتصاد وطني قوي وسليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في قطاعات متعددة[1]"

ـ"هو تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق الخارجية والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة[2]".

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن التنويع الاقتصادي هو تخلي الدولة على الاعتماد عن قطاع واحد في تمويل إيراداتها العامة والعمل على تنويع مصادر تمويل إيراداتها.

فالبلدان التي تعتمد على قطاع النفط فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات ومداخيل قطاع النفط وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية، أما البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي فيعني مصطلح التنويع ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص وإعطائه الأولوية والريادة[3].

- **ثانيا: مبررات وأهمية التنويع الاقتصادي**

➢ يعتبر عامل نضوب الثورة البترولية عامل اساسي يحتم على الدول الريعية التوجه نحو التنويع الاقتصادي، نظرا لاعتماد إيرادات موازنتها العامة على المداخيل البترولية المرتبطة بالأسواق الخارجية وهذا ما يجعل الموازنة العامة لهذه الدول تتميز بعدم الاستقرار وتأثرها بالصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات أسعار النفط، وهذا ما يؤدي إلى عدم تنفيذ جزء من البرامج المحددة أو إلغائها تماما.

ومن هنا تظهر أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي فتوزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد من خلال تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية متنوعة يؤدى إلى تحقيق الاستقرار في الموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة.

---

[2] مجيد بن أحمد المعلا، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية للسنوات 1995-2000**، تقرير وزارة التخطيط، الإمارات العربية المتحدة، ص13

[2]طاهر جاسب البعاج، **التنويع الاقتصادي والإمكانات في العراق**، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي،2017، متاح على الموقع http://www.m.ahewar.org اطلع عليه في 2019/3/15.

[3]عبد المجيد قدي، **سياسة التنويع الاقتصادي**، مداخلة ضمن اليوم الدراسي نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر.

- يعتبر اقتصاد البلدان ذات التركيز العالي (اعتماد اقتصادها على مورد واحد) الأقل استقرارا نتيجة لتأثره بالمتقلبات الداخلية أو الخارجية التي يمكن أن تحدث، فزيادة عدد السكان مثلا (مع بقاء نفس حجم المورد) أو انخفاض أسعار المورد المصدر في الأسواق العالمية يؤدي إلى إحداث مخاطر مختلفة.

وعليه فإن تنويع القاعدة الإنتاجية وتوسيع مصادر الدخل يؤدي إلى تقليل أو تحاشي المخاطر التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد والتخلص من المرض الهولندي* الذي تعاني منه أغلب البلدان النفطية.

- يساهم التنويع الاقتصادي الناتج من عدد من القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها[1] وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن العلاقات الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة أو بين فروع القطاع نفسه هي من نتائج التنويع الاقتصادي، وهذا ما يتجه الاهتمام إليه في التخطيط القطاعي عند اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي وذلك من أجل إنجاز نمو في أنشطة وقطاعات مختلفة.
- تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجديد وهذا ما يستوجب أن تكون قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج، وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف الثروات الطبيعية مما يؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي للبلد[2]، فضلا عن ذلك فعدم بذل الجهود والمساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة النفط، فالحل ما بعده يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.

*__المرض الهولندي:__ هو اسم لحالة الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع سعر صرف العملة الهولندية والذي كان سببا في ضعف وتراجع تنافسية بقية القطاعات الاقتصادية.

[1] بلقلة إبراهيم، **واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيلية**، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 1، 2018، الجزائر، ص58.

[2]

- يساهم التنويع الاقتصادي في توليد الفرص الوظيفية من خلال زيادة عدد القطاعات الانتاجية وبالتالي التقليل من معدلات البطالة ومن ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا[1].
- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة القاعدة الإنتاجية وهذا ما سوف يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات نحو الخارج والتقليل من الواردات، وبالتالي الرفع من الاحتياطي من العملة الصعبة ومالها من انعكاسات إيجابية على المؤشرات الاقتصادية. وبهذا يستطيع التنويع الاقتصادي أن يكون عاملا فعالا في تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتوفير فرص العمل لهم.
- التنويع الاقتصادي يخلق قطاعا تجاريا خارجيا أكثر استقرار فيما يتعلق بالواردات، حيث يلاحظ بأن الدول النفطية تستورد كل شيء باستثناء النفط، الامر الذي يعرض هذه الدول إلى أخطار عديدة من أهمها إلغاء بعض الواردات الضرورية في حال حصول خلافات سياسية مع تلك الدول المصدرة للسلع والخدمات[2].

- **ثالثا: علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي**

احتل موضوع التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو مكانة هامة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وحتى في وقتنا الحالي، وخلصت هذه الدراسات إلى اعتبار أن النمو والتنويع الاقتصاديين عاملين مهمين في تحقيق التنمية المستدامة للدولة خاصة الريعية منها.

ويعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها أي دولة ويعرف على أنه ارتفاع تدفق الانتاجية الاقتصادية في دولة معينة من خلال ارتفاع انتاج السلع والخدمات في مدة زمنية محددة، مع استبعاد أثار التضخم الاقتصادي، ويعمل النمو الاقتصادي على زيادة أرباح الشركات من خلال ارتفاع قيمة أسهمهم المالية، الأمر الذي يؤدى بدوره إلى زيادة استثماراتهم وزيادة طلبهم على الأيدي

[3] ضيف أحمد، عزوز أحمد، **واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيلية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، 2018، ص22.

[1] مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق رضا، **ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد24، 2016، ص5.

العاملة مما يساهم في خفض معدلات البطالة ورفع معدل دخل الأفراد مما يؤدى إلى زيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الإنفاق من قبل الأفراد يقود النمو الاقتصادي الى مستويات أعلى[1].

ويعرف كذلك النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن[2]، وهذا ما يسعى إلى تحقيقه التنويع الاقتصادي حيث يعمل على زيادة مصادر الدخل وتنويعها، إذ أن العمل على تطوير وتنشيط قطاعات الاقتصاد الأخرى وتحقيق الترابط والتكامل فيما بينها سيزيد من انتاجية هذه القطاعات وبالتالي نموها وتطورها، وهذا ما ينعكس إيجابا على زيادة النمو الاقتصادي بشكل حقيقي لا وهمي.

ومن بين الأوائل المنظرين في هذا المجال نجد:

آدم سميث: حيث يرى آدم سميث أن العمل مصدر لثروة الأمم وأن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية. إذ أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد A لا ينتج سوى المنتجات X والبلد B يتنج سوى المنتجاتY، ولكن على العكس، فزيادة مستويات التخصص تعني ايضا التنويع كما أن الأهم هو تركيز الانتاج في حد ذاته وليس طبيعة المنتج المهيمن[3].

وحسب نموذج Romer (1990) الذي أدخل الأثر الايجابي لتنويع المدخلات على النمو فإنه يمكن اعتبار التنويع الاقتصادي عاملا مهما في تحسين كفاءة العوامل الانتاجية وبالتالي يفيد النمو[4].

وذهب اقتصاديون آخرون إلى اعتبار أن التنويع الاقتصادي الخيار الاستراتيجي لتحقيق استدامة النمو على غرار دراسة لـ Thad Dunning (2005)، وقد بينت الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين وفرة المواد الطبيعية واستدامة النمو، حيث أدى اعتماد هذه الدول على الموارد الطبيعية إلى ضعف التنويع الاقتصادي مما جعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات هذه الموارد وبالتالي عدم القدرة على تحقيق الاستدامة

[2] هواري احلام، سدي على، **التنويع الاقتصادي في بعض الدول المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2019، ص216.

[1] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبع الأولى، الإسكندرية، 2014، ص79.

[2] موسى باهي، كمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية**، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2016، ص138.

[4] JIM CHAPPELOW, **Economic grouth**, www.investopedia.com consulté le 02/03/2021

الاقتصادية[1]، ومثال على ذلك حالة الاقتصاد الهولندي أو ما يعرف بالمرض الهولندي الذي تعاني منه أغلب البلدان النفطية.

وعلى عكس من ذلك فإن تنويع مصادر الدخل يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة في كل مصدر أو قطاع ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي[2]. وهذا ما توصلت إليه أغلب الدراسات النظرية والتطبيقية والتي بينت وبرهنت أن للتنويع الاقتصادي دور فعال ومهم في تحقيق وزيادة النمو الاقتصادي.

لكن وفي المقابل وبالعودة إلى اقتصاد الدول ذات المورد الواحد فالإشكال الذي يطرح هو كيفية تنمية القطاعات البديلة، فتنميتها في ظل تخلف أساليب الإنتاج فيها يضع قيدا حقيقيا على النمو الاقتصادي (وهذا ما تعانيه مختلف البلدان الريعية ومنها الجزائر)، فريكاردو ومن بعده جيفونز كانوا قد أكدوا أن التكاليف المتزايدة تضع قيدا على النمو لأنها تستنزف الموارد وهذا ما أكده بارنيت مورس في دراسته لسلوك التكاليف للموارد الاستخراجية عبر التاريخ الصناعي للولايات المتحدة الأمريكية[3].

كما أن التناقض بين تخصيص الموارد والأهداف النهائية يعني وجود تناقض ضمني آخر، لأن التنويع يعني توزيع الموارد على أنشطة متعددة بهدف تقليل الاعتماد المستمر على المورد الوحيد وإن كان هذا التوزيع وبنسب محددة مسبقا لابد أن يقلل من درجة التركيز الاقتصادي التي تحقق لبلدان المصدر الوحيد دخلا مرتفعا نسبيا لذا توزيع الموارد من أجل التنويع سوف يفقد هذه البلدان جزءا من ايراداتها ويجعلها أقل قدرة على تحقيق التنافسية الاقتصادية، وهذا يفقدها أيضا القدرة في التوزيع المستقبلي للنفقات على المصادر التي كانت محل قاعدة التنويع ابتداء[4].

وهذا ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري، فبعد البرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية منذ سنة 2001 والذي كان الهدف منها هو النهوض بالاقتصاد والتخلص من التبعية البترولية وبعد ضخ مبالغ ضحمة لكل برنامج اقتصادي إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق ومازال الاقتصاد الجزائري ريعي بامتياز.

---

[4] نوي نبيلة، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية**، دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 35، الجزائر، 2018، ص 03

[2] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع الاقتصادي والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014، ص08.

[2] انطوني فيشر، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، ترجمة عبد المنعم إبراهيم وأحمد يوسف، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2002، ص ص115 – 116.

[3] عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي**، مقاربة للوقائع والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، جامعة الكوفة، 2013، ص08.

وعليه حتى يحقق التنويع الاقتصادي نموا اقتصاديا لا بد أن تكون هناك استراتيجية وخطة اقتصادية فعالة وواضحة المعالم وأن تكون رقابة صارمة على تنفيذها.

المطلب الثاني: أشكال التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

إن كيفية التغيير في مصادر دخل البلدان النامية وتنويعها هو الشغل الشاغل الذي تسعى إليه هذه الأخيرة وأهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها وهذا من أجل حماية اقتصادها من الصدمات الخارجية نظرا لاعتمادها على مورد اقتصادي واحد.

وفيما يلي سنوضح أشكال التنويع الاقتصادي وأهم المؤشرات والمعايير التي يتم من خلالها تقييم درجته.

أولا: أشكال التنويع الاقتصادي

يمكن تحديد مدى التنوع الاقتصادي في اقتصاد أي بلد بمجموعة من المؤشرات نستطيع أن نصنفها إلى ما يلي:

1. تنويع الإنتاج

ويقصد بتنويع الإنتاج مدى تنوع مصادر الناتج المحلى الإجمالي ولكن لا يكفي هذا فقط بل يجب معرفة النسب المئوية لهذه المصادر في الناتج المحلى الإجمالي لأنه يمكن أن تكوم مصادر الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما متنوعة لكن في المقابل نجد مصدر واحد فقط نسبته المئوية مرتفعة والباقي ضئيلة جدا، وبالتالي هذا لا يعني أن البلد يتميز باقتصاد متنوع.

وبالتالي نستطيع القول أنه يحصل تنويع الإنتاج عندما تكون نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية متناسبة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وتتمثل هذه القطاعات في: الزراعة، الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) والخدمات وهذا يظهر بجلاء أن تنوع الانتاج لا بد أن يقوم بالإجمال على ميل الى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي باعتبار أن هذا القطاع (الصناعة) يمثل محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع ريادي لكافة النشاطات في إطار متكامل الأبعاد كالزمن، التكنولوجيا، البيئة والسلوك[1] .

[1] هيبة الله أوريسي، **الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي دراسة تحليلية خلال الفترة 2012-2016**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 09، جوان 2018، الجزائر، ص693.

2. تنويع التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية على أنها مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المنتجات بين مجموعة من الدول، وتعرف كذلك على أنها تبادل للسلع والخدمات ورؤوس الأموال عن طريق الحدود الدولية أو الإقليمية، وتشكل التجارة الخارجية جزءا أساسيا من اقتصاد معظم دول العالم كما لها تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي[1].

وبما أن التجارة الخارجية هي تبادل للسلع والخدمات بين الدول فإنه يكون لدينا جانبين يجب مراعاتهما هما: جانب الصادرات وجانب الواردات. فالبلد الذي يتميز هيكل صادراته بالتنوع (مواد خام، منتجات مصنعة، منتجات نصف مصنعة) وحالة تناسب في المساهمة النسبية للصادرات نفسها، فهذا يدل على تنوع اقتصاد هذا البلد وعدم تأثره بالصدمات الخارجية عكس البلدان ذات المصدر الواحد.

وبالرغم من أن عملية الانتاج والتجارة الخارجية قد تكون مكلفة ومحفوفة بالمخاطر وانعكاساتها على الاقتصاد تكون طويلة الأجل، إلا أنه لا يمكن التقليل بالمكاسب التنموية المحتمل تحقيقها من ذلك[2].

3. التنويع في الإيرادات العامة

يعتبر مؤشر التنويع في الإيرادات العامة من بين المؤشرات الثلاثة التي أقرتها القمة العالمية للحكومات سنة 2023، ويعد هذا المؤشر مهم خاصة في الدول النفطية، فتنويع الإيرادات العامة بين الإيرادات الضريبية والإيرادات النفطية وبنسب أكبر للإيرادات الضريبية، يدل على نجاح الدولة في تحقيق التنويع الاقتصادي ويعد مؤشر على نجاح السياسة المالية والاقتصادية للدولة.

وبالنسبة للدول النفطية فإنه هناك مجموعة من المؤشرات التي تبين لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في هذه البلدان نذكر منها[3]:

- درجة التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التغير في أسعار النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يقلل من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- تطوير ايرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط ومن المؤشرات المقيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير

[1] محمد مروان، **ماهية التجارة الخارجية**، متوفر على الرابط http:// www.mawdoo3.com تاريخ التصفح 2020/04/13.

[2] موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سابق، ص136.

[3] ضيف أحمد، عزوز أحمد، مرجع سابق ص23.

النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على خطى ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات اسعار النفط وصادراته.
- تغير نسبة مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلى الاجمالي وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الاجمالي.
- تطور إجمالي العمالة بأنواعها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

نجد العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنويع الاقتصادي وتختلف باختلاف الغرض من القياس، حيث نجد من المؤشرات من يهتم بقياس ظاهرة التشتت (la dispersion) مثل معامل الاختلاف، وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركيز (la concentration) كمؤشر جيني، ومنها ما يعتمد على درجة التنويع (la diversification) مثل معامل هيرفندال_هيرشمان والذي يعتبر من أكثر المؤشرات استعمالا وتطبيقا.

1) معامل هيرفندال_ هيرشمان Herfandahl-Hirschman

كما ذكرنا سابقا فإن هذا المعامل من أكثر المعاملات استخداما في قياس درجة التنويع الاقتصادي، وقد تم استخدامه من قبل الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وهذا لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير[1]. ويعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما وإبراز المتغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها وقد استخدم من

[1] ممدوح عوض الخطيب، مرجع سابق، ص212.

قبل المحاكم الأمريكية خلال ثمانينات القرن الماضي (1982) لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين[1].

والصيغة العامة لمؤشر هيرفندال_ هيرشمان هي:

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{Xi}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

N : تمثل عدد النشاطات (عدد مكونات الناتج) ;

X_i : تمثل الناتج المحلي الاجمالي في القطاع i ;

X : تمثل الناتج المحلي الاجمالي لجميع النشاطات.

وتكون قيمة المؤشر محصورة بين الصفر والواحد، حيث:

- إذا كان HHI قريب من الصفر: يعني أن الاقتصاد متنوع.
- إذا كان HHI يساوي الصفر: يعني تنوع كامل أي أن كل القطاعات تساهم بنفس النسبة في الناتج المحلي الإجمالي.
- إذا كان HHI يساوي الواحد: معناه عدم وجود تنوع أي تنوع معدوم أي أن الناتج المحلي الاجمالي متمركز في قطاع واحد.
- إذا كان HHI قريب من الواحد: يعني تركز الصادرات على عدد محدود وضئيل من السلع وهذا دليل على ضعف التنويع الاقتصادي.

2) معامل التركيز مؤشر جيني Gini index

يعتبر مؤشر جيني Gini من أفضل مقاييس التركيز إذ يهتم بقياس عدالة توزيع الدخل القومي ويعتمد مؤشر جيني على منحنى لورانز Lorenz curve بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورانز وقطر المثلث (AB) ومساحة المثلث قائم الزاوية ABC [2].

[1] بن موفق زروق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018_2019، ص18.

[2] نفس المرجع السابق، ص 29.

وتتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر والواحد: حيث كلما كانت قيمة معامل جيني قريبة من الصفر دلت على وجود عدالة في توزيع الدخل وكلما كانت قريبة من الواحد دلت على وجود مساواة في توزيع الدخل.

وهناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني منها[1]:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (X_k - X_{k-1})(Y_k - Y_{k-1})$$

حيث:

X_k : التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الاجمالي) يمثل المحور الأفقي.

Y_k : التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات).

N : عدد القطاعات.

والشكل التالي يبين مؤشر جيني

شكل رقم(4): مؤشر جيني

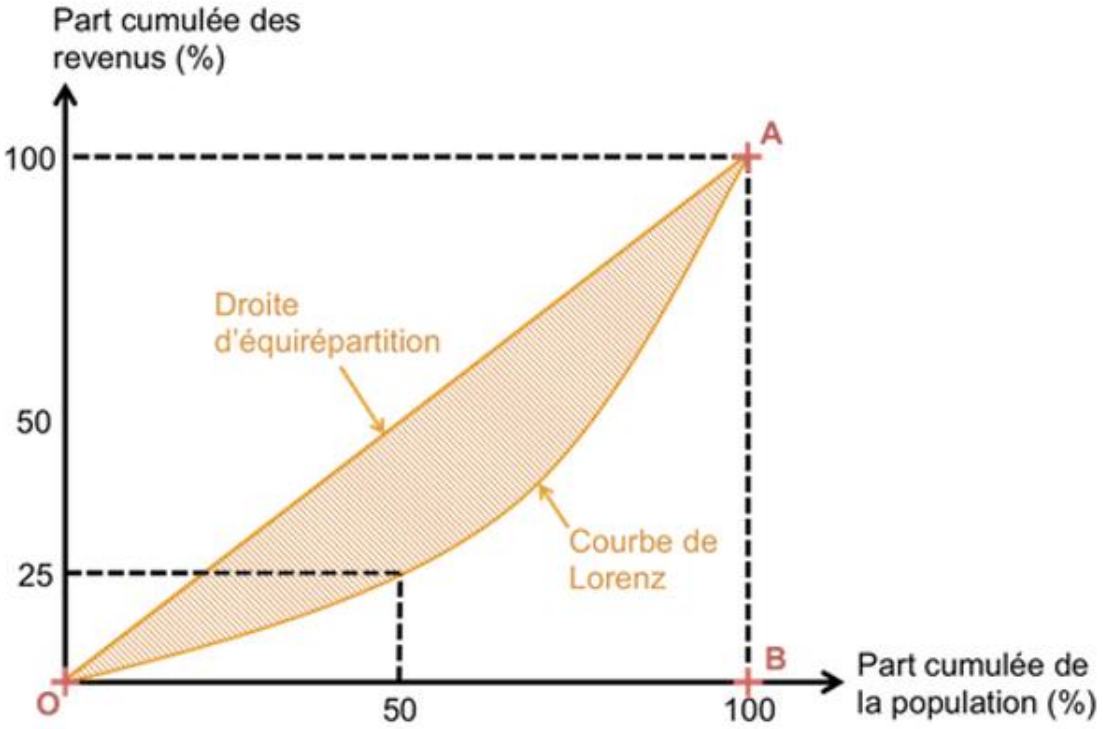

[1] Mohamed Nasser Hamidato, Baqaas Alssafiah, **Economic diversification in Algeria ;** Global Journal of Economic and Business (GJEB) ; 2017, p78

3) تركز الصادرات

يعتبر مؤشري التنوع والتركز من أهم الأدلة التي تكشف عن درجة التنوع الاقتصادي في الدول التي تبني استراتيجية التنويع، حيث يقيس هذا المؤشر مدى انحياز حصة الصادرات من السلع الرئيسية لدولة معينة في اجمالي صادراتها[1].

ويحسب مؤشر تركز الصادرات وفق العلاقة التالية[2]:

$$ECI = \sqrt{\sum \left(\frac{X_i}{X_t}\right)^2}$$

حيث:

X_i: صادرات البلد المنتج i;

X_t: هي مجموع صادرات البلد.

ويتراوح هذا المؤشر بين الصفر والواحد، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع الصادرات العالمية، وتشير قيمة 1 إلى أن البلد يقوم بتصدير سلعة واحدة أي أن تركيز الصادرات مفرط، وكلما زاد تركيز الصادرات تفاقمت هشاشة البلد إزاء صدمات الطلب والاسعار واشتد تقلب ايرادات التصدير[3].

المطلب الثالث: استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر

الجزائر وكباقي دول العالم تسعى جاهدة للنهوض باقتصادها وحمايته إذ تعمل على الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد انتاجي متنوع وهذا نظرا لإمكانية نضوب الثروة البترولية من جهة وللتصدي للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

وقد اتبعت الجزائر مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات الهدف منها هو الرفع من مساهمة القطاعات البديلة (الفلاحة، الصناعة، التجارة الخارجية) في الناتج المحلي الإجمالي والتخلص من التبعية الريعية. وتستند هذه السياسة للنظرية الكنزية والتي تعتمد على رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق

[1] صفيح صادق، عامر آسيا، **مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال 1980-2016**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي الأول حول استراتيجية تطور القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، الجزائر، ص06.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني، نحو الانعاش الاقتصادي وتموين الدولة، نيويورك، 2011، ص39.متاح على الموقع www.unctad.org

[3] المرجع نفسه، ص 39.

الحكومي الاستثماري وهذا عن طريق البرامج الاقتصادية التي تبنتها منذ سنة 2001، وتتمثل هذه البرامج في:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.
- البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019.

وقد خصص لهذه البرنامج مبالغ مالية ضخمة لم تشهدها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال مستغلة في ذلك ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة.

أولا: برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

تم إقرار هذا البرنامج في شهر أفريل من سنة 2001 وخصص له حوالي 525 مليار دينار أي ما يعادل تقريبا 7 مليار دولار أمريكي، تم تخصيص 129 مليار دج للتنمية المحلية و90 مليار دج للتنمية البشرية مما جعله برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل اقراره (أي سنة 2000) بـ 11,9 مليار دولار أمريكي[1].

وتم تسطير مجموعة من الأهداف لهذه البرنامج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز.
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية.
- توفير الوسائل وقدرات الانتاج ولا سيما الوطنية.
- معالجة أشكال العوز، الفقر، التهميش والإقصاء التي يعاني منها مختلف شرائح المجتمع مع ضمان ديمومة التنمية الاقتصادية وتفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية.
- المساهمة في إنشاء مناصب الشغل وتحسين المستوي المعيشي لأفراد المجتمع.

والجدول التالي يبين مخصصات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.

[1] محرز نور الدين، لياس عايدة، **الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي التاسع، **الإصلاح الاقتصادي والاداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي**، خلال الفترة 23_25 نيسان 2019، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، ص10.

جدول رقم (6): مخصصات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	**%40,1**
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	**%38,8**
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,5	**%12,4**
دعم الاصلاحات	30	15	_	_	45	**%8,6**
مجموع برنامج دعم النمو الاقتصادي	213,1	178,3	113,2	20,5	525	**%100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، 2005، ص 87.

الشكل رقم(5): مخصصات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.

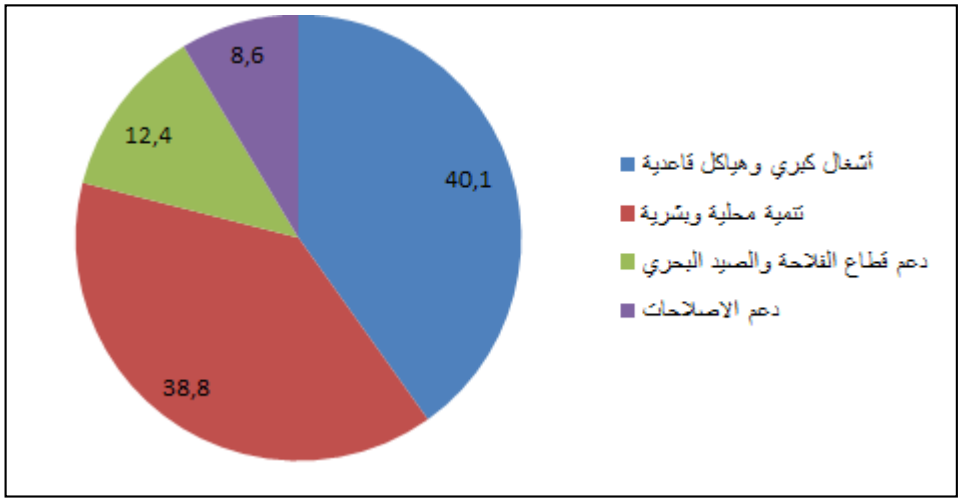

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ركز على 4 محاور رئيسية تتمثل في:

1) دعم قطاع الأشغال العمومية الكبرى والهياكل القاعدية والذي استحوذ على أعلى نسبة في إجمالي البرنامج بـ 210,5 مليار دينار بنسبة تقدر بـ 40,1%، ويتشكل هذا القطاع من ثلاث جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال والهضاب العليا والواحات والسكن والعمران، ويعزى ذلك للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البني التحتية القاعدية إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم وتهيئة الأرضية المناسبة للنهوض بالنشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش[1].
2) دعم النشاطات الإنتاجية على رأسها الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية وهذا من خلال العمل على تكثيف الانتاج الفلاحي وهذا في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، وكذا العمل على استغلال الموارد المائية المتاحة على طول الشريط الساحلي الجزائري وخصص له مبلغ 65,4 مليار دينار أي بنسبة 12,4% من البرنامج.
3) الاهتمام بدعم التنمية المحلية والبشرية وخصص له مبلغ 204,2 مليار دينار أي بنسبة 38,8%، ويحتل المرتبة الثانية في البرنامج من حيث التمويل، وهذا نظرا لأهمية هذا القطاع في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. فالاهتمام بالتنمية المحلية يعني التكفل بالانشغالات المحلية للمواطن على عدة جوانب أي تقريب الإدارة من المواطن والاهتمام بالتنمية البشرية مما يعني الاهتمام بقدرات الإنسان باعتباره هو محور التنمية، ويضمن البرنامج أيضا مخططات لتنمية البلديات PCD تستهدف في أغلبها الأنشطة التنموية وتوزيع تجهيزات ومعدات الانتاج بشكل يسمح بخلق التوازن الإقليمي.
4) دعم الإصلاحات وخصص له مبلغ 45 مليار دينار أي ما يعادل 8,6% من البرنامج الكلي وتمثلت هذه الإصلاحات اساسا في عصرنة وتطوير إدارة الضرائب وتهيئة المناطق الصناعية ودعم الصندوق الوطني لترقية المنافسة الصناعية.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005_2009

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو أقوى برنامج عرفته الجزائر من حيث المخططات المالية حيث قدرت قيمته بـ 4203 مليار دينار أي ما يعادل 55 مليار دولار، حيث تميزت هذه المرحلة بتحسين

[1] بن موفق مرزوق، مرجع سابق، ص 112.

الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول سنة 2004 لتصل إلى 38,5 دولار للبرميل بعدما كان في حدود 28,5 دولار سنة 2003، وهذا ما أدى أيضا إلى ارتفاع احتياطي الصرف الذي وصل سنة 2004 إلى 43,1 مليار دينار.

وجاء هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

1) تحديث وتوسيع الخدمات العامة.
2) تحسين مستوى معيشة الأفراد.
3) تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.
4) رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وأضيف لهذا البرنامج بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمنطقة الجنوب بقيمة 377 مليار دينار، والآخر بمناطق الهضاب بقيمة 693 مليار دينار بالإضافة إلى برنامج تكميلي موجه لامتصاص السكن الهش بـ 270000 وحدة سكنية بمبلغ 800 مليار دينار، وحوالي 200 مليار دينار من البرامج التكميلية المحلية. زيادة على مبالغ إعادة التقييم للمشاريع قيد الإنجاز التي تدخل ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بحوالي 1071 مليار دينار[1].

والجدول التالي يبين توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو

جدول رقم (7): مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ بملايير الدينارات	النسبة
برنامج تحسين معيشة السكان	1908,5	**%45**
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	**%40,5**
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	**%8**
تطوير الخدمة العمومية وتحسينها	203,9	**%4,8**

[1] بشيكر عابد، **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 12، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2016، ص22،

برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	**%1,1**
مجموع البرنامج التكميلي لدعم النمو	4202,7	**%100**

المصدر : محرز نور الدين، لياس عايدة، **الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي التاسع، **الإصلاح الاقتصادي والاداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي**، خلال الفترة 23_25 نيسان 2019، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية، ص12.

الشكل رقم(6): مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

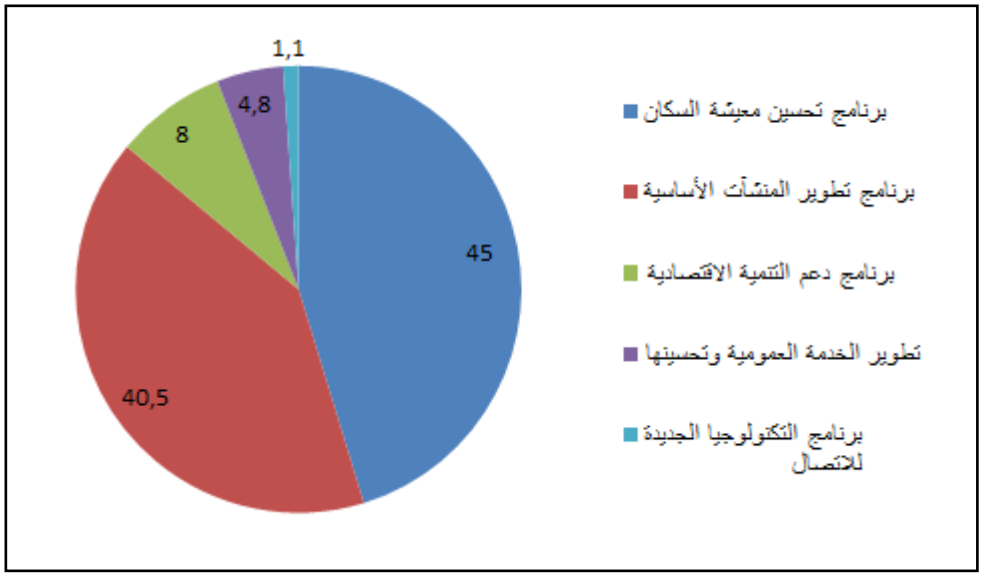

المصدر: من معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن أكبر حصة وجهت في هذا البرنامج كانت لتحسين ظروف معيشة السكان بقيمة قدرت بـ 1908,5 مليار دينار أي بنسبة تقدر بـ 45% من اجمالي البرنامج، ولقد وزعت حصة برنامج تحسين ظروف معيشة السكان على عدة قطاعات أهمها قطاع السكن بحوالي 555مليار دينار، قطاع التربية الوطنية بـ 200 مليار دينار، وقطاع التعليم العالي بـ 141 مليار دينار، والباقي وزع على برنامج تنمية البلديات وهذا من أجل فك العزلة على البلديات المعزولة وتزويدها بالمياه الصاحة للشرب.

ثم يليه برنامج تطوير المنشآت القاعدية بقيمة 1703,1 مليار دينار أي بنسبة 40,5% من اجمالي البرنامج، حيث وزعت هذه القيمة على 4 قطاعات فرعية هي: النقل، الأشغال العمومية، الماء وتهيئة الإقليم.

أما القطاع الثالث لهذا البرنامج فهو التنمية الاقتصادية اين خصص له مبلغ 337,2 مليار دينار أي نسبة 8%، ويركز هذا البرنامج على قطاع الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة بالإضافة إلى برنامج صندوق الجنوب وبرنامج الهضاب العليا.

البرنامج الرابع هو برنامج تحسين الخدمات العمومية، خصص له مبلغ 34 مليار دج واهتم هذا البرنامج بقطاع العدالة، قطاع الداخلية، بالإضافة إلى قطاع المالية والتجارة، والهدف من هذه البرامج هو تحسين الخدمة المقدمة من طرف الدولة للمواطن.

أما البرنامج الأخير فهو قطاع التكنولوجيا الإعلام والاتصال بغلاف قدر ب 50 مليار دينار.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

يعتبر هذا البرنامج الثالث ضمن البرامج التي اعتمدتها الدولة الجزائرية منذ سنة 2001، وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 21214 مليار دينار وهو مبلغ ضخم استفاد من الارتفاع المتواصل لأسعار البترول.

وتم تقسيم قيمة هذا البرنامج الى برنامجين هامين هما[1]:

1) استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز (سكك حديدية، طرقات سريعة والتزويد بالماء الشروب) بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار (أي بقيمة 9700مليار دج).
2) إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 156 مليار دولار (أي بقيمة 11534 مليار دولار).

ولخصت محاور البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010_2014 فيما يلي[2]:

- خصص البرنامج الخماسي 2010_2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال:

- قطاع التربية والتعليم العالي والتكوين المهني: إنشاء حوالي 5000 منشأة للتربية الوطنية و600000 مكان بيداغوجي جامعي و400000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- قطاع الصحة: 1500 منشأة قاعدية صحية.

[1] بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014، 24 ماي 2010، الجزائر، ص8.

[2] نفس المرجع السابق، ص 9.

- قطاع السكن: حوالي مليونين وحدة سكنية، بالإضافة إلى توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي والكهرباء والماء.
- قطاع الشباب والرياضة: 5000 منشأة قاعدية للشبيبة والرياضة (ملاعب وقاعات متعددة الرياضات...).

بالإضافة إلى برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

- تخصيص ما يقارب 40% من موارد البرنامج للمنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية وهذا من خلال:
  - تخصيص أكثر من 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية (طرقات، موانئ...).
  - تخصيص أكثر من 2800 مليار دج لقطاع النقل (السكك الحديدية، الترامواي، المطارات...).
  - ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.
  - ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين خدمات الجماعات المحلية (العدالة، الضرائب، التجارة والعمل).
- تخصيص أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وهذا من خلال:
  - تخصيص أكر من 1000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية والباقي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تخصيص أكر من 2000 مليار دج للتنمية الصناعية وهذا من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البترولية وتحديث المؤسسات العمومية.
- تخصيص 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل، وكان الهدف هو الوصول إلى إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل في هذا البرنامج.
- تخصيص مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

رابعا: البرنامج الخماسي 2015-2019

بعد برامج الإنعاش الاقتصادي التي اعتمدتها الجزائر منذ سنة 2001، جاء البرنامج الخماسي 2015-2019 هذا لمواصلة جهود التنمية الوطنية، وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 22100 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار، وتتمثل أهداف هذا البرنامج في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف

معيشة المواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية وتنويع الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى الأهداف التالية[1]:

- ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته من خلال انتاج معايير تقنية ونوعية وقواعد الدفاعات التجارية.
- مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحولات الاجتماعية ودعم الطبقة المحرومة.
- بذل كل ما من شأنه أن يسمح مع حلول 2019 بتحقيق النمو الاقتصادي طبقا للأهداف والتوقعات التي تتوخاها الحكومة.
- مواصلة جهود مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.
- إيلاء عناية خاصة للتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي.
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة المماطلات والسلوكيات البيروقراطية وإضفاء الطابع المركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية.

وقد كان لمناطق الهضاب لعليا والجنوب نصيب معتبر في هذا البرنامج وهذا من خلال:

- انجاز المناطق الصناعية وعصرنة الوحدات الصناعية العمومية ببناء محطات لتكرير المحروقات والتحضير لاستغلال مناجم الحديد بغار جبيلات وتكثيف استغلال المحاجر، وكذلك استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب والهضاب العليا وتعزيز الري مع إيلاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب.
- وضع برنامج خاص للتنمية حيز التنفيذ لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية والعمل على استكمال برامج الإصلاحات الرامية إلى عصرنة الإدارة ومراقبة استعمال الموارد العمومية قصد تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين والحفاظ على الأموال العامة.
- عصرنة المنظومة المصرفية والمالية وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي والاستمرار في تحديث منظومة الدفع واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية والتقليص في آجال معالجة القروض.

[1] الوزارة الأولى، النص الكامل للبيان المتوج لأشغال الثلاثية يوم:2014/19/18. متاح على: http//:www.premier-ministre.gov.dz اطلع علية في 2020/7/20.

ولكن بالرغم من هذه الإجراءات والتدابير إلا أن هذا البرنامج لم يجسد على أرض الواقع نظرا للأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد نتيجة لانخفاض أسعار البترول في منتصف عام 2014 ووصولها إلى أقل من 50 دولار للبرميل في نهاية سنة 2015، وباعتبار أن هذه المشاريع تمول عن طريق الايرادات البترولية فقررت الحكومة تجميد العديد من المشاريع والبرامج التنموية وانتهاج سياسة ترشيد النفقات أو ما أصطلح عليها سياسة التقشف.

وفي أفريل من سنة 2017 تم الكشف عن نموذج اقتصادي جديد والذي تمت المصادقة عليه في جويلية 2016 خلال اجتماع مجلس الوزراء، وقد قسم هذا البرنامج إلى ثلاث مراحل وهي:

- **مرحلة الإقلاع من 2016-2019:** والهدف من هذه المرحلة هو الرفع من حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة.
- **مرحلة انتقالية من 2020-2025:** والهدف من هذه المرحلة هو الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع بصادراته وتطوير مصادر طاقوية بديلة وعصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي واصلاح المنظومة المالية والمصرفية.
- **مرحلة الاستقرار أو الاتقاء من 2026-2030:** وتتم تسميتها ايضا بمرحلة التثبيت وتوحيد الرؤى ليحقق فيها الاقتصاد الوطني استدراكا شاملا لجميع السياسات السابقة، ويكون حينها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

إلا أن هذا البرنامج كذلك لم يلق النور نظرا للتحولات السياسية التي عرفتها الجزائر.

فبعد الانتخابات الرئاسية التي عرفتها الجزائر يوم 12 ديسمبر 2019 حاولت الحكومة الجديدة بناء نموذج اقتصادي جديد هدفه هو تحقيق الأمن الغذائي أو الانتقال في مجال الطاقة وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتكثيف الصادرات خارج المحروقات والاهتمام بترقية اقتصاد المعرفة.

خامسا: أثر البرامج الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر

كما رأينا سابقا فإن الجزائر اعتمدت على مجموعة من البرامج الاقتصادية منذ سنة2001 وكان الهدف منها هو النهوض بالاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية للمحروقات وتنويع مصادر الدخل.

ومن أجل معرفة مدى تحقيق هذه البرامج للأهداف المسطرة سوف نقوم بدراسة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي من شأنها تحديد مدى تأثير البرامج الاقتصادية على مستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر ومن بين هذه المؤشرات نجد:

- درجة التنويع في مكونات الناتج المحلي الاجمالي.

- تنويع الصادرات.
- التنويع في الايرادات العامة.

1) تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في الدولة خلال فترة زمنية محددة. وبالتالي فهو يعتبر مؤشر لقياس درجة التنويع في اقتصاد أي بلد. والجدول أدناه يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2002–2022 ونسبة مساهمة قطاع المحروقات والقطاعات الأخرى (الفلاحة، الصناعة، الخدمات والأشغال العمومية) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (8): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2002-2022

الوحدة: بملايير الدينارات

السنوات	اجمالي الناتج المحلي	المحروقات	نسبة مساهمة المحروقات إلى ن م إ	القطاعات الاخرى	نسبة مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات إلى ن م إ
2002	4541.9	1477.0	32.5	2683.1	59.2
2003	5266.2	1868.9	35.5	2987.9	56.9
2004	6150,4	2319,8	37,7	3384,4	55
2005	7563,6	3352,9	44,3	3716,7	49,1
2006	8620,6	3882,2	45,6	4146,3	48,7
2007	9306,2	4089,3	43,9	4686,1	50,4
2008	10993,8	5000,1	45,5	5397,2	49
2009	10034,3	3109,1	31	6209,4	61,9
2010	12049,5	4180,4	34,7	7130	59,2
2011	14384,8	5281,8	36,7	8303,6	57,7
2012	15843	5208,4	32,9	9502,8	60
2013	16647,9	4968	29,8	10440,2	62,7

2014	17228,6	4657,8	27	11328,7	68
2015	16702,1	3134,2	18,8	12214,2	73,1
2016	17406,7	3025,6	17,4	13042	74,9
2017	18906,6	3608,8	19,1	13898,9	73,5
2018	20189,6	4348,7	21,5	14366,7	71,2
2019	20500.2	3991	19.5	15509.2	80.5
2020	18476.9	2575.1	13.9	15901.8	86.1
2021	2279.3	4912.1	22.2	17167.2	77.8
2022	27688.8	8617.4	31.1	19071.5	68.9

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة

مع العلم أن القطاعات الأخرى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في:

- الفلاحة.
- صناعة المنتوجات الصناعية.
- بناء واشغال عمومية.
- خدمات خارج الإدارة العمومية.
- خدمات الإدارة العمومية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر حيث تضاعف بحوالي 5 مرات خلال سنوات الدراسة (2001-2022)، ويرجع هذا إلى زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تنفيذ البرامج الاقتصادية المسطرة خلال هذه الفترة.

كذلك نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي كانت مرتفعة خلال السنوات

2001-2012، حيث وصلت في حدود 45% سنة 2008 وعلى عكس من ذلك نلاحظ أن حجم ونسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر حيث وصلت في حدود 71% سنة 2018 بعدما كانت لا تتعدى نسبة 50% سنة 2005، ويرجع هذا الارتفاع إلى عودة الديناميكية في القطاعات الأخرى خاصة في مجال الصناعة والأشغال العمومية مقارنة مما كانت عليه هذه القطاعات في السنوات السابقة.

2) هيكل الصادرات الجزائرية

من خلال الجدول التالي نستعرض حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001-2022 وتحليل مكوناتها.

جدول رقم(9): هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2001-2018

الوحدة: مليون دولار

السنوات	اجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	نسبة مساهمة الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	نسبة الصادرات خارج المحروقات
2001	19132	18484	96,6	648	3,4
2002	18825	18091	96,9	734	3,9
2003	24612	23939	97,2	673	2,8
2004	32217	31550	97,9	667	2,1
2005	46334	45588	98,4	746	1,6
2006	54741	53605	97,9	1386	1,8
2007	60590	59605	98,4	980	1,6
2008	78590	77194	98,2	1386	1,8
2009	45186	44415	98,3	766	1,7
2010	57091	56121	98,3	967	1,7
2011	72883	71662	98,3	1221	1,7
2012	71736	70584	98,4	1153	1.6
2013	64713	63663	98,4	1050	1.6
2014	59996	58362	96,3	1634	2,7
2015	34566	33081	95,7	1485	4,3
2016	29310	27918	95,3	1391	4,7

2017	34569	33202	96	1367	4
2018	41783	389526	93,2	2830	6,8
2019	35312	33168.2	94.1	2068	5.9
2020	21925	20231.5	92	1909	8
2021	39690.8	35190.8	92	4500	11.7
2022	65526	59548	90.9	5978	9.1

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا وبصورة واضحة هيمنة الصادرات من قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات في الجزائر. فهي تفوق نسبة 97% في متوسط سنوات الدراسة وهذا إن دل عن شيء فإنه يدل عن تبعية الاقتصاد الجزائري وتركيزه على سلعة واحدة وهي المحروقات.

وسجلت أعلى قيمة للصادرات سنة 2008 بقيمة 78590 مليون دولار وهذا راجع للارتفاع الحاصل للصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 77194 مليون دولار (أي بنسبة 98,2 من الصادرات الإجمالية) وهذا نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث وصل السعر السنوي للبترول في هذه السنة إلى 99,97 دولار للبرميل بعدما كان 74,95 دولار للبرميل سنة 2007[1].

وبما أن صادرات الجزائر تعتمد وبصفة كبيرة على الصادرات من المحروقات، فإننا نلاحظ أن إجمالي قيمة الصادرات تتغير وبصفة طردية بتغير أسعار البترول في الأسواق العالمية، فبارتفاعها ترتفع قيمة الصادرات والعكس، فخلال الفترة 2001-2008، كانت أسعار البترول تسير في ارتفاع (من 38,5 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 99,9 دولار للبرميل سنة 2008)، وهذا ما أدى إلى الارتفاع المستمر في قيمة الصادرات الإجمالية، بينما وخلال السنوات 2009, 2015، 2016 و2017 فنلاحظ انخفاض كبير في قيمة الصادرات الإجمالية بصفة عامة والصادرات من المحروقات بصفة خاصة ويرجع هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض أسعار البترول بعدما كانت 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 و53,1 دولار للبرميل سنة 2015 بعد ما كانت 100,2 سنة 2014 وأصبحت 45 دولار للبرميل سنة 2016.

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008.

بالنسبة للصادرات من السلع خارج المحروقات، فتبقي نسيتها ضعيفة مقارنة بإجمالي الصادرات، بالرغم من ارتفاعها في السنوات الأخيرة (في حدود 4%) إلا أن هذه النسبة مازالت ضئيلة ولم ترق للأهداف المسطرة في برامج الانعاش الاقتصادي.

كقراءة نهائية لأرقام الجدول رقم (9) نستنتج أن صادرات السلع من المحروقات هي المهيمنة على الصادرات الاجمالية في الجزائر بنسبة تفوق 97% وتبقي الصادرات من السلع خارج المحروقات ضعيفة وبعيدة كل البعد عن الامكانيات والثروات التي تتوفر عليها الجزائر.

3) ايرادات الموازنة العامة ورصيدها

من خلال الجدول أدناه سوف نستعرض إجمالي الايرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة خلال الفترة 2001-2022.

جدول رقم (10): تطور ايرادات ونفقات الموازنة العامة خلال الفترة 2001-2022.

الوحدة: بملايير الدينارات

السنوات	الايرادات الإجمالية	ايرادات المحروقات	ايرادات خارج المحروقات	النفقات الإجمالية	رصيد الموازنة
2001	1505,5	956,7	549	1321	184,5
2002	1603,2	942,9	660,1	1550,6	52,6
2003	1974,5	1285	624,3	1766,2	208,3
2004	2229,7	1570,7	652,5	1891,8	337,9
2005	3082,6	2352,7	724,2	2052	1030,6
2006	3639,8	2799	840,5	2453	1186,8
2007	3687,8	2796,8	883,1	3108,5	579,3
2008	5111	4088,6	1022,1	4175,7	935,3
2009	3676	2412,7	1263,3	4246,9	-570,3
2010	4392,9	2905	1487,7	4467	-74,1
2011	5703,4	3979,4	1723,7	5731,4	-28

2012	6411,3	4184	2227,2	7169,9	−758,6
2013	5957,5	3678,1	2279,4	6024,1	−66,6
2014	5738,4	3388,4	2349,9	6995,7	−1257,3
2015	5103,1	2373,5	2729,6	7656,3	−2553,2
2016	5110,1	1781,1	3329	7297,5	−2187,4
2017	6182,8	2372.1	3810,3	7389,3	−1206,5
2018	6826.9	2887.1	3939.7	7732.1	905.2−
2019	6601.6	2668.5	3933.1	7741.3	1139.7−
2020	5640.9	1921.6	3719.4	6902.9	1262−
2021	6586.6	2609.2	3971.0	7428.7	842.1−
2022	9467.3	5657.7	3809.6	9660.0	192.7−

المصدر: 2001−2003 تقارير الديوان الوطني للإحصاء

2004−2021 تقارير بنك الجزائر.

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول أعلاه نلاحظ هيمنة إيرادات الجباية البترولية على الإيرادات الكلية للدولة خاصة خلال سنوات 2001−2008، حيث كانت نسبة الإيرادات البترولية تفوق 72% من الإيرادات الكلية وتعتبر هذه النسبة معتبرة جدا، كذلك نلاحظ أنه وخلال هذه الفترة كان رصيد الموازنة موجبا، ويرجع سبب ذلك لارتفاع حجم الإيرادات الكلية والذي كان بسبب ارتفاع أسعار البترول حيث كانت تأخذ هذه الأخيرة منحنى تصاعدي ووصلت في حدود 100 دولار للبرميل تقريبا.

وعلى عكس من هذا نلاحظ أن رصيد الموازنة ما بعد سنة 2009 أخذ الإشارة السالبة بالرغم من ارتفاع حجم الإيرادات الكلية ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع حجم النفقات العامة وهذا نظرا لارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية (ارتفاع فاتورة الواردات)، وكذلك نتيجة لانخفاض ايرادات الجباية البترولية.

يتبين لنا كذلك ومن خلال الجدول أن ايرادات الجباية البترولية بدأت في الانخفاض ابتداء من سنة 2014 وهذا راجع لانخفاض اسعار البترول في هذه الفترة. نلاحظ كذلك ومن خلال الجدول تحسن نسبة مساهمة الجباية العادية في تمويل الايرادات الكلية فبعدما كانت في حدود 36% سنة 2001 من الايرادات

الكلية لترتفع هذه النسبة وتصبح في حدود 62% سنة 2017 و60 % سنة 2021. حيث كانت للإصلاحات الجبائية والاقتصادية التي قامت بها الدولة أثر إيجابي على الموازنة العامة ككل.

المبحث الثاني: دور القطاع الصناعي والتحويلي في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر

يحظى القطاع الصناعي بمكانة هامة في اقتصاديات الدول المتطورة والنامية على حد سواء، ذلك أن تطوره يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مهمة وهذا من خلال زيادة فرص العمل وتنويع الصادرات وزيادة العملة الأجنبية وتوفير احتياجات السكان المختلفة، كذلك فإن للقطاع الصناعي دور فعال في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالفلاحة والتجارة فبازدهاره تزدهر هذه القطاعات إذ يعتبر قطاع محوري ومحرك أساسي لعملية التنمية الاقتصادية ككل.

والجزائر كباقي دول العالم سعت منذ الاستقلال للنهوض بالقطاع الصناعي وهذا من خلال مجموعة من البرامج والمراحل التي اعتمدتها بدءا من سنة 1967 إلى يومنا هذا، لكن لم تأت بنتائج ايجابية واستمر اقتصادها تابع للمحروقات الذي يشكل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الوطني. وظلت الصناعة تتمثل في عمليات التركيب والتجميع والتغليف، وبقيت تابعة دائما للخارج أي لا يوجد انتاج حقيقي يخلق الثروة ويخلص الاقتصاد من التبعية للمحروقات لهذا وجب تبني استراتيجية صناعية تكون واضحة المعالم والأهداف مسايرة للتكنولوجيا الجديدة مستقلة عن الخارج.

لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق وبالتفصيل لواقع القطاع الصناعي في الجزائر وواقعه ضمن مؤشرات التنمية وما هي الاستراتيجيات اللازمة من أجل النهوض به وتطويره حتى يصبح قطاعا أساسيا للتنويع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: أهمية القطاع الصناعي ودوره في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

يعتبر القطاع الصناعي قطاع محوري محرك للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والتجارة وله دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته في زيادة الناتج المحلي وامتصاص البطالة وتسعى الدول سواء كانت متقدمة أو نامية لتطوير قطاعها الصناعي نظرا للدور الكبير له في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل التطور التكنولوجي إذ أصبح الابداع والابتكار يشكل محور عملية الإنتاج ومن ثم تحقيق تنمية صناعية شاملة.

أولا: الأهداف الاقتصادية للقطاع الصناعي

1. العلاقة بين طبيعة المجتمع وأهداف الصناعة

إن مستوى التنمية في البلد له تأثير على تحديد الأهداف الاقتصادية للصناعة فنظرة الدول المتقدمة للقطاع الصناعي تختلف عنها في الدول النامية.

ففي المجتمعات المتقدمة تعتبر الصناعة وسيلة تساعد على توفير حاجات الأفراد وتحقيق الرفاهية وتعزيز الاستقلال السياسي، أما الدول النامية فإن نظامها الاقتصادي تابع للدول الرأسمالية المتطورة من حيث استيراد معظم السلع الأمر الذي ينعكس على ضعف الصناعة من حيث المهارات والتقنيات المستخدمة فيها ومن ثم ضعف الناتج القومي.[1]

وحتى تتمكن الدول النامية من تحقيق تنمية شاملة لا بد عليها أن تتبنى في البداية الصناعات كثيفة العمالة التي تصدر إلى الأسواق العالمية الرئيسية وذلك لتعزيز كل من الناتج الإجمالي والرفع من قيمة العمالة وهذا ينجر عنه تشجيع النمو المستدام والشامل. ومع اكتساب هذه البلدان للمهارات وتوسيع بنيتها التحتية تزيد فرص النمو وتوليد فرص العمل في الصناعات الأخرى.[2]

وحتى تمكن البلدان النامية من الاستمرار في تحقيق تنمية صناعية شاملة لابد عليها من تشجيع التغير التكنولوجي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين نظم الابتكار والارتقاء بسلاسل القيمة العالمية، ويمكن للبلدان النامية أن تستخدم نقل التكنولوجيا من الخارج للنمو ولكن هذا يتطلب بذل الجهد لتكييف المعرفة التي تتدفق إلى الاقتصاد والمزيد من الطاقات الاستعجالية وبصفة أساسية التعليم والمهارات.

في المقابل نجد أن البلدان المتطورة تتطلع إلى المجتمع ما بعد الصناعي الذي يولد في اقتصاده قطاع الخدمات الذي يوفر ثروة أكبر من قطاع الصناعة.

وكانت تسمى هذه الدول سابقا بالمجتمع الصناعي الذي ارتبط ارتباطا وثيقا بالثورة الصناعية التي ظهرت في أوروبا أواخر القرن الثامن عشر والتي خلقت تطورا مذهلا في جميع المجالات: صناعة، زراعة وتجارة، وكان الهدف من الصناعة في ذلك الوقت هو خلق الثروة وزيادة الإنتاجية وتطوير التجارة، وكانت الصناعة تعتمد بشكل كبير على الطاقة الأحفورية مثل النفط والفحم وعلى رؤوس الأموال، ومع التطور التكنولوجي

[1]- محمد ماهر شمس، **دور الصناعة في التنمية الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي المجلد 39، العدد 463، بنك دبي الإسلامي، 2019.

[2]- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، **تقرير التنمية الصناعية لعام 2016**، ص17.

أصبحت ثورة للتكنولوجيا والمعلومات في العالم والتي تولد عنها المجتمع ما بعد الصناعي الذي انجر عنه تطور قطاع الصناعة. أي أن المجتمعات المتقدمة الرأسمالية خضعت لعملية تحول كبرى فانتقلت من اقتصاد قائم على الصناعة إلى مجتمع ما بعد الصناعي الذي يكون النجاح الاقتصادي فيه قائم على البيانات والمعلومات والخدمات المعرفية.

2. الأهداف الاقتصادية للقطاع الصناعي في الجزائر

إن اهتمام الجزائر بالقطاع الصناعي ليس وليد اللحظة وإنما كان منذ الاستقلال، أين انتهجت الجزائر عدة برامج صناعية بدءا من المرحلة الأولى 1966-1986 مرحلة البناء والتطوير، ثم مرحلة الانكماش من 1987 إلى 1989 ثم مرحلة الاستقرار والانعاش بعد سنة 1999 مستعملة في ذلك عدة استراتيجيات كالشراكة الأجنبية أو الشراكة بين القطاع العام والخاص وهذا من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- تنويع مصادر الدخل الإجمالي والتخلص من التبعية للمحروقات.
- تشجيع الصناعات التحويلية لتحقيق القيمة المضافة وتنويع النسيج الصناعي الجزائري.
- العمل على زيادة الإنتاج المحلي بهدف إحلال الواردات وتنويع الصادرات.
- تثمين الموارد الأولية الوطنية واستغلالها والاستغناء عن الاستيراد.
- تطوير الصناعات الغذائية واستغلال المواد الفلاحية المنتجة محليا وتقوية القدرات التنافسية لها.
- تطوير التشريعات الحالية واصلاحها لتتلاءم مع المستجدات على الساحة الإقليمية والعالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية الفعالية.
- تشجيع الصناعات الخفيفة وتطويرها وترقية الصناعات الجديدة خاصة الصناعات المرتبطة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال وصناعة الطاقات المتجددة.
- تهيئة الصناعة الجزائرية لإنجاح ادماجها في الأسواق العالمية وهذا بثمنين المزايا التنافسية، والعمل على تطوير للنشاطات الصناعية الموجهة للتصدير والتي بإمكانها تنزيع الموارد المتراكمة للاقتصاد الوطني.[1]

[1]- براي الهادي، **الاستراتيجية الصناعية الجديدة كآلية لتنمية قطاع الصناعة**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14، مارس 2018، ص23.

- الاهتمام بالقطاع الخاص من الصناعة الوطنية وهذا من خلال القيام بإجراءات تحفيزية للاستثمارات الجديدة.[1]

ثانيا: دور القطاع الصناعي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

يشكل القطاع الصناعي أكثر القطاعات الإنتاجية أهمية لما له من دور في تحريك وتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى ويعتبر أكثر القطاعات استقطابا لليد العاملة مما يسهم في التخفيف من نسب البطالة والرفع من المستوى المعيشي للأفراد.

وتعتبر مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي مؤشر هام وأداة هامة وواقعية تسهم في فهم وتفسير الدور الاقتصادي ومستوى مساهمة الأنشطة في التنمية الاقتصادية الشاملة.

وبالرغم من تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي على الصعيد العالمي نتيجة نمو قطاع الخدمات بشكل مرتفع وتوجه مختلف الدول لقطاع المعلومات والاتصالات، إلا أنه مازال للقطاع الصناعي أهمية كبيرة في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وهذا من خلال:

- إن تطور وتنمية القطاع الصناعي يعمل على تنويع مصادر الدخل الوطني وتنويع الصادرات مما يساعد على رفع قيمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خاصة في الدول النامية.
- تعمل الصناعة للعمل على استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول واستعمالها في العملية الإنتاجية والحد من تصديرها للدول المتقدمة وإعادة استيرادها كمنتجات نهائية بأسعار مضاعفة مما يؤدي إلى استنزاف الموارد المالية.
- يعتبر القطاع الصناعي قطاع محوري للقطاعات الاقتصادية الأخرى وبالتالي فإن تنمية القطاع الصناعي وتطويره يؤدي إلى تنمية القطاعات الأخرى ومن ثم الرفع من معدل النمو الاقتصادي ككل.
- يساعد قطاع الصناعة في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات وتوفير العملة الصعبة خاصة في البلدان النامية ذلك أن تنمية القطاع الصناعي يساعد في التقليل من عملية الاستيراد وحتى الرفع من قيمة الصادرات.
- يسهم التقدم الصناعي في تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي بعيدا عن التبعية للخارج الناتجة عن استيراد السلع الرئيسية والتكنولوجيا المتقدمة.

[1]-نفس المرجع السابق، ص 23.

- يؤدي تطوير القطاع الصناعي إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي للدولة عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم التصدير وهذا ما يترتب عليه زيادة حصيلة الموازنة العامة من الموارد المالية.
- إن التصنيع من أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على استخدام أحدث الاختراعات العلمية، إذ يعمل على تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية من خلال التدريب المستمر للكوادر المحلية الأمر الذي يساعد في تطوير المجالات العلمية والصناعية في المجتمع، إذ يمكن القول بأن التصنيع يساهم في تطوير قدرات ومهارات العاملين وخبراتهم المهنية نظرا لاعتماده في الغالب على استخدام وسائل وطرق انتاج حديثة ومتطورة تضمن تحقيق إمكانية التطور النوعي للعاملين.[1]
- تطوير القطاع الصناعي وانتعاشه يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة بجميع أنواعها ومنه التخفيف من معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع الذي أصبح تحديا كبيرا لجميع الدول من أجل الوصول إليه، كذلك فإن تطوير القطاع الصناعي يكون له دور فعال في تدريب اليد العاملة واكتسابها لتكنولوجيا الحديثة من خلال الشراكة الأجنبية مع الدول المتطورة في هذا المجال.

المطلب الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر ضمن مؤشرات التنمية الاقتصادية

اهتمت الجزائر بالقطاع الصناعي وخصت له مكانة هامة ضمن برامجها الاقتصادية التي اعتمدتها بعد الاستقلال إلى يومنا هذا وذلك من أجل الارتقاء بهذا القطاع والتخلص من التبعية للمحروقات والخارج.

ومن أجل ذلك اعتمدت في البداية على سياسة صناعية أساسها التصنيع الثقيل المعتمد من طرف جميع البلدان الاشتراكية أين تهيمن الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمال المؤسسات العمومية لتنفيذ هذه السياسة، لكن لم تنجح هذه السياسة في الرقي بالقطاع الصناعي ولم تحقق أهدافها مما أدى إلى وضع إصلاحات جديدة وجذرية من خلال وضع برامج تنموية من أجل تطوير الاقتصاد الوطني ككل وانعاش القطاعات الأساسية ومنها الصناعة، حيث ركزت الاستراتيجية الجديدة على الشراكة الأجنبية أو الشراكة بين القطاع العام والخاص، وسنحاول من خلال هذا المطلب تحديد المراحل التي مرت بها الصناعة في الجزائر وواقعها ضمن مؤشرات التنمية الاقتصادية.

[1]- باية ساعو، **الصناعات التحويلية في الجزائر وآفاق ترقيتها**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2017، ص21.

أولا: مراحل تطور القطاع الصناعي في الجزائر

اختلف الخبراء الاقتصاديون والأكاديميون في تقسيم المراحل التي مر بها القطاع الصناعي الجزائري سواء من حيث عدد سنوات كل مرحلة أو تسميتها لكن تشترك في عامل واحد وهو وصف الوضع الصناعي في الجزائر من الاستقلال إلى يومنا هذا، وقد حددتها وزارة الصناعة الجزائرية في المراحل التالية:[1]

- **مرحلة البناء من سنة 1966-1986**

تزامنت هذه المرحلة مع مختلف مخططات التنمية المتمثلة في المخطط الأولي 1967-1969. المخطط الرباعي الأول 1970-1973، المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 والمخطط الخماسي 1980-1984.

كان الهدف في هذه المرحلة هو تطبيق استراتيجية تنمية مستقلة تجعل من صناعة وسائل الإنتاج الوسيلة الحاسمة لضمان الاستقلال الاقتصادي والسياسي، ونظرا لطبيعة التصنيع المعتمدة (الصناعات الثقيلة) فقد استدعى تعبئة مالية عالية قوية من طرف الدولة لتمويل هذه الصناعات حيث كانت الدولة هي المسيرة والمتحكمة في جميع المشاريع الصناعية.

ومن خلال هذه الفترة كانت المؤشرات الرئيسية كما يلي:

- بلوغ حصة القيمة المضافة الصناعية في الإنتاج الداخلي الخام معدل 14.52%.
- ارتفاع نسبة النمو السنوي للإنتاج الصناعي العمومي خلال الفترة إلى 11.2%.

وخلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 1985 تضاعفت وتيرة الصناعة التحويلية لتصل إلى 10.6% سنويا.

- بلغ التشغيل في الصناعة في المتوسط 12.2% من اجمالي الوظائف وتعتبر هذه الحصة أقرب من هيكل القيمة المضافة الصناعية في الإنتاج الداخلي الخام.

وقدرت النفقات الاستثمارية خلال هذه الفترة (باستثناء الهيدروكربونات) بحوالي 134 مليار دينار موزعة على النحو التالي:[2]

من 1967-1969= 1.3 مليار دينار

من 1970-1973= 7.7 مليار دينار

من 1974-1978= 48.1 مليار دينار

[1]- وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، **استراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة**، الكتاب الأبض للحكومة، الجزائر، 2007، ص ص35-43.

[2] - Abdelmadjid Bouzidi، **industrialisation et industrie en Algérie**، http,://library.fes.de . Consulté le 02/06/2022

من 1979-1983= 58.2 مليار دينار

من 1984-1986= 18.8 مليار دينار

وقد مكنت هذه الاستثمارات من إنشاء 400 مجمع صناعي كبير وأكثر من 400 شركة صغيرة ومتوسطة ذات طابع عمومي مرتبطة في معظمها بالجماعات المحلية.

- **مرحلة بداية الركود في القطاع الصناعي 1987-1999**

جاءت هذه المرحلة بعد تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمة بترولية عنيفة سنة 1986، فخضع إلى برنامج للتعديل الهيكلي الذي تميز بعدة تخفيضات في قيمة العملة الوطنية مرفوقة بزيادات في أسعار الفائدة وبتضخم كبير وأزمة سيولة واغلاق وحل عدد كبير من المؤسسات العمومية، وتسريح عمال المؤسسات الصناعية وأهم ما ميز هذه الفترة هو:

- هبوط متوسط معدل النمو السنوي الصناعي العمومي إلى ناقص 2.7%.
- انخفاض نسبة الاستثمار إلى 26.1% كرد على الصدمة البترولية المضادة التي أدت إلى تقليص إمكانيات التمويل الخارجي، الأمر الذي أجبر المؤسسات اللجوء إلى القروض القصيرة الأجل لتمويل تجهيزاتها.
- اختلاف الأسعار عند الإنتاج الصناعي وبلوغها مستويات جد مرتفعة.
- انخفاض التشغيل في القطاع الصناعي إلى مستوى 10.3% من اجمالي السكان العاملين في تلك الفترة لتستقر بين سنوات 1996 و1999 عند 8.5%.
- بلغت نسبة الواردات من الموارد الصناعية حوالي 89.9% من الواردات الاجمالية في لم تتجاوز صادرات المواد الصناعية 4.3% من اجمالي الصادرات.
- خسارة مؤشر الإنتاج الصناعي العمومي خارج المحروقات ما بين سنة 1989 و1997 أكثر من 31 نقطة.
- إن الصناعات الأكثر تضررا هي صناعة الجلود والنسيج وصناعات الحديد والصلب والتعدين، الميكانيك، الكهرباء والإلكترونيك، والتي عرف انتاجها انخفاضا بأكثر من النصف بين 1989 و1997.
- وبالرغم من الإجراءات الهيكلية التي اتخذتها الدولة بهدف إعطاء للمؤسسات استقلالية أكبر والخروج من الوضعية الحرجة للقطاع الصناعي إلا أنها لم تأت بالأهداف المنشودة وظلت المؤسسات تسير كهياكل عمومية تخضع قراراتها الاستراتيجية للضغوط وتتعامل ضمن نظام اقتصادي لم يتغير بصفة جذرية ومع قطاع مصرفي غير مرن ونظام دفع تجاوزته الأحداث.

- **مرحلة التثبيت: 2000-2005**

خلال هذه المرحلة تم توضيح المذهب الاقتصادي الذي سمح بإعادة تأسيس الإطار القانوني الاقتصادي وهذا من أجل أقلمته مع المراجع والممارسات الدولية وإزالة الخلط المؤسساتي وخلق انسجام السياسات العمومية.

وفي هذا الشأن فقد اتخذت مجموعة من الإجراءات منها:

- تنفيذ سلسلة من الإجراءات ومجموعة من السياسات العمومية قصد خلق إطار مرجعي مثل: سياسة تسيير العرض من العملة يضمن استقرار الكتلة النقدية، نظام جديد مبسط للتعريفة الجمركية، نظام جبائي ملائم للأنشطة الصناعية، الإبقاء على نسبة صرف إزاء العملات الأجنبية المرجعية (الدولار والأورو) ضمن هامش استقرار متين وتقليص نسبة الفائدة المدينة، توسيع وتسهيل إجراءات التحويل وتبسيط معتبر لإجراءات انشاء المؤسسة.

- اتخاذ مجموعة من إجراءات الدعم وترقية المؤسسات الصناعية، وقد سمحت ترقية الاستثمار المباشر وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة الدعم المباشر والمتنوع والخوصصة باستئناف النشاط بمستويات إنتاجية أفضل في بعض فروع الصناعة (البتروكيمياء، الحديد والصلب، الصيدلة) واتخذ كذلك إجراءات جزئية فيما يخص القطاع البنكي سمحت بتطهير البنوك الخاصة، وبروز قطاع خاص إلى جانب إقامة نظام دفع عصري وعالمي الأداء ودعم قدرات المراقبة للبنك الجزائري، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن إيجابية على القطاع الصناعي حيث:

- انخفضت نسبة الاستثمار لتستقر عند 23% في المتوسط خلال الفترة المعتبرة بتراجع بثلاث نقاط عن الفترة السابقة.
- بلغت حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج الداخلي الخام حدود 7.3 %
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي بلغت 7.4% من إجمالي التشغيل.
- تمثل الواردات والصادرات على التوالي 89 % و3 % من الواردات والصادرات الإجمالية.

لكن إذا ما قورنت هذه المرحلة بالفترة 1987-1999 فإننا نلتمس مؤشرات انتعاش في القطاع الصناعي لكنها لا تسمح بالحديث عن نمو مدعم.

- **مرحلة استراتيجية الصناعات الجديدة 2005-2015**

استمر ضعف القطاع الصناعي في بداية الألفية الثالثة، ومن أجل ذلك اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات والسياسات للنهوض به، وفي هذا السياق تم انعقاد جلسات وطنية سنة 2007 للنظر في مجمل القطاعات الاقتصادية للبلاد، ففي المجال الصناعي تم تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية، وذلك بمبادئ استراتيجية صناعية وتشكيل سياسات صناعية، إذ تعهدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار على تنفيذها وتتمثل محاور هذه الاستراتيجية في[1]:

أ- **الانتشار الصناعي:** أي الانتشار القطاعي والمكاني للصناعة وهذا من خلال تثمين الموارد الأولية واستغلالها وتنمية المناطق الصناعية القريبة من هياكل البحث والتدريب.

ب-**سياسة التنمية الصناعية:** تشمل سياسات التنمية الصناعية المجالات التالية:

- **إعادة تأهيل المؤسسات:** هي عملية تعلم مستمرة تقوم على الجمع بين مجموعة من العوامل مادية وغير مادية وبيئية بغية تمكين المؤسسات من المنافسة في اقتصاد متزايد الانفتاح.
- **تنمية الموارد البشرية:** من أجل ذلك تم تحديد أربع استراتيجيات تساعد في زيادة المهارات والمؤهلات للعاملين وتتمثل في: تنويع قنوات التدريب، استخدام نظام جديد للحوافز والاعانات العامة لتوفير التدريب، الحد من عدم تطابق المؤهلات والتثمين المهني والاجتماعي.
- **سياسات دعم الابتكار:** تم انشاء نظام وطني للابتكار يهدف إلى الوصول لإنتاج تقني جديد للرفع من معدل النمو للبلد.
- **سياسات تكامل وملكية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تحديث الإدارة ورقمنة المؤسسات من شأنه أن يضع هذه الأخيرة في وضع ملائم يمكنها من اغتنام الفرص التنموية التي توفرها السوق العالمية.

ج-سياسات الاقتصادية الكلية والتحول الهيكلي: من خلال تحليل النتائج التي توصل اليها الاقتصاد الجزائري في المجال الصناعي منذ سنة 2000 أكد المحللون أن عدم كفاءة النظام الاقتصادي الجزائري يرجع إلى ضعف السوق المالية وسوق الأراضي الاقتصادية وسوق السلع والخدمات وعليه تم إقرار إصلاحات جديدة على هذه المستويات الثلاثة.

د – سياسة المرافقة المؤسساتية: أي الزامية وجود مؤسسات تقوم بمتابعة مدى تنفيذ الاستراتيجية الصناعية الجديدة وتذليل العراقيل التي تحول دون تنفيذ هذه الاستراتيجية.

[1]- ناصر لبنى، **القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره، دراسة تحليلية**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد6، العد1، جوان 2019، ص ص 96-97.

ونفس النتيجة بالنسبة للمراحل السابقة فإن القطاع الصناعي في الجزائر فشل في تحقيق تنمية صناعية شاملة.

- **مرحلة توطيد النمو والانعاش الصناعي من سنة2015 إلى يومنا هذا**

جاءت هذه المرحلة بعد الأزمة النفطية سنة 2014 وانخفاض الموارد المالية نتيجة انخفاض أسعار البترول وانخفاض الموارد المالية مما أدي بالحكومة إلى المصادقة على النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016، وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019، والمرحلة الثانية من 2020 إلى 2025 مرحلة تدارك الاقتصاد المحلي أما المرحلة الثالثة فتتمثل من 2026–2030 وهي مرحلة الاستقرار وقد كان للقطاع الصناعي مكانة هامة ضمن البرنامج وذلك من خلال الأهداف التالية:[1]

- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية.
- تنويع الصادرات.
- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج خاصة في القطاعات التي تملك فيها الجزائر قاعدة أو مزايا مقارنة خاصة الصناعة الالكترونية والرقمية والصناعات الغذائية والسيارات والاسمنت والصناعة الصيدلانية.

ومن أجل تشخيص الوضع الصناعي في الجزائر تم تنظيم الندوة الوطنية حول الإنعاش الصناعي في ديسمبر 2021 بمشاركة مختلف الفاعلين في المجال الصناعي (أساتذة، رجال أعمال، متعاملين اقتصاديين، الشركاء الاجتماعيين)، الهدف من هذه الندوة والتي كانت تحت إشراف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون هو إعطاء رؤية استراتيجية للقطاع الصناعي المعول عليه لتنويع الاقتصاد الجزائري وانعاشه، ومن الأهداف المسطرة هو الرفع من مساهمة الصناعة في الناتج الوطني من 7 %إلى 10 % على الأقل.

وفي السياق نفسه، فقد قامت وزارة الصناعة بإعداد مشروع لقانون يتعلق بالشراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الصناعي ويهدف هذا القانون إلى تنويع مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى بين القطاعين العمومي والخاص وكذلك وضع إطار قانوني للتأطير على النمط الجديد في التمويل.[2]

[1]- هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، يناير 2020، ص56.

[2]- وزارة الصناعة، النشرة الإخبارية لقطاع الصناعة متاح على: www.industrie.gov.dz، اطلع عليه نوفمبر 2022

ثانيا: واقع قطاع الصناعة في الجزائر

من أجل تحديد واقع القطاع الصناعي في الجزائر سوف نقوم بتحديد نسبته ومدى مساهمته في مؤشرات التنمية الاقتصادية وهذا من خلال العناصر التالية:

1. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي

من أجل معرفة مدى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي نستعرض بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (11): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة المئوية	5.6	5.2	5	5.2	5.7	5	4.6	4.6	4.6
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النسبة المئوية	5	5.4	6	5.5	5.4	5.7	6.2	5.6	4.9

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات المدروسة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة لا يتعدى نسبة 5% وتعتبر نسبة ضعيفة جدا بل تبقى الصناعة المساهم الأقل في النمو الإجمالي للناتج الداخلي، ويبقى هذا القطاع بعيدا كل البعد بجعله مصدرا وعاملا لتنويع مصادر الدخل الوطني.

من خلال أرقام الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي زيادة على أنها ضعيفة فهي متقاربة أيضا فلم تشهد أي نسبة تطور ملحوظ ولا تدهور ملحوظ أي بقي القطاع الصناعي على وتيرة واحدة خلال سنوات الدراسة، وكانت أعلى نسبة سنة 2019 بنسبة تقدر 5.7% بعدما كانت 5.4 %سنة 2018 وشهدت سنوات2011، 2012، 2013 أدنى مستوى لنسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الداخلي الإجمالي بنسبة تقدر بـ4.6% وهذا نتيجة لهيمنة الواردات على سوق السلع الاستهلاكية الصناعية (4.9 مليار دولار سنة 2011 ما يقارب ضعف واردات سنة 2007)، وهذا ما يؤكد

الحاجة لبناء اقتصاد انتاجي مولد للشغل من فئات الأعمال التي تدخل في الحياة المهنية ومساهم في إحلال المنتجات المصنعة محليا محل واردات السلع الصناعية ذات الاحتواء التكنولوجي الضعيف.[1]

2. مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل

من خلال أرقام الجدول التالي يتبين لنا مدى مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة والتقليل من البطالة.

جدول رقم(12): مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل

الوحدة بالآلاف

السنوات	السكان النشطون	العمالة في القطاع الصناعي	%
2005	10027	523	5.21
2006	10267	525	5.11
2007	10514	522	4.96
2008	10801	530	4.9
2009	10544	1194	11.32
2010	10812	1337	12.36
2011	10661	1367	12.82
2012	11423	1335	11.68
2013	11964	1407	11.76
2014	11453	1290	11.26
2015	11932	1377	11.54
2016	12117	1465	12.09
2017	12298	1493	12.14
2018	12463	1434	11.5
2019	12730	1450	11.39

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة

[1]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، أكتوبر 2012، ص34.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم العمالة في القطاع الصناعي ما بين الفترة 2005-2008 كان منخفضا جدا وكان في حدود نسبة 5%من اجمالي السكان النشطين وهذا راجع لضعف الاستثمارات في هذا المجال من جهة ومن جهة أخرى نتيجة اغلاق 629 مؤسسة صناعية من سنة 2000، كما أن خمس عدد المؤسسات الذي يساوي 3184 قد توقفت عن النشاط.[1]

وبعد هذه الفترة بداية من سنة 2009، نلاحظ ارتفاع حجم العمالة وبوتيرة مرتفعة إلى 11.32% إلى نسبة 2009 و12.36 % سنة 2009 بعد ما كانت 4.9% سنة 2008، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الاستثمارات وزيادة عدد المؤسسات الصناعية نتيجة تجسيد المشاريع المعلنة في البرامج الاقتصادية التي أطلقتها الدولة آنذاك.

3. مؤشر تنافسية الأداء الصناعي

يقوم هذا المؤشر على تقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للقطاع الصناعي ومدى قدرته على انتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة. والجدول التالي يبين ترتيب الجزائر العالمي ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي.

جدول رقم(13): ترتيب الجزائر العالمي حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي

مؤشر 2012		مؤشر 2014		مؤشر 2021	
الترتيب العالمي	**الرصيد**	**الترتيب العالمي**	**الرصيد**	**الترتيب العالمي**	**الرصيد**
86	0.0223	88	0.024	100	0.014

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات: 2013-2015-2022.

من خلال أرقام الجدول أعلاه نلاحظ ضعف وتراجع قيمة مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الجزائر، فبعدما كان نسبة سنة 2012 يقدر بـ0.0223 والمرتبة 86 عالميا، أصبح سنة 2014 0.024 وتراجعت مرتبتها عالميا لتصبح 88، وواصل في التراجع ليصبح سنة 2021 0.014 مع المرتبة 100 عالميا، وهذا ما يدل ويؤكد على ضعف وتراجع تنافسية الإنتاج الصناعي في الجزائر خاصة وأن متوسط قيمة المؤشر للدول المتقدمة الصناعية يقدر بـ 0.067 بالتالي ما زالت بعيدة كل البعد عن هذه الأخيرة.

[1]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي لـ 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009**، ص40.

4. القيمة المضافة التحويلية والاستخراجية

يتفق الاقتصاديون والمهنيون بجغرافية الصناعة في تعريفهم للقيمة المضافة في المجال الصناعي على أنها بين قيمة الإنتاج القائم وتكلفة مستلزمات الإنتاج الوسيطة[1]، أي هي الفرق بين سعر السلعة وسعر تكلفتها، ويعتبر مؤشر القيمة المضافة من أفضل المؤشرات لقياس الناتج الصناعي لأنه يعكس الإنتاج الصافي ومدى مساهمة القطاع الصناعي في خلق الدخول[2].

والجدول التالي يبين القيمة المضافة للصناعات التحويلية والاستخراجية للجزائر.

جدول رقم(14): القيمة المضافة للصناعة في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

البيان	2000	2010	2005	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصناعة التحويلية	3167	6727	7233	7062	7347	7426	7545	6988	7197
الصناعة الاستخراجية	21536	56426	30953	27924	33576	39308	33698	20587	33003

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2022.

من خلال أرقام الجدول أعلاه، نلاحظ تفاوت القيمة المضافة في فروع الصناعة في الجزائر، فنلاحظ أن القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية مرتفعة مقارنة بالصناعة التحويلية ومتباينة من سنة لأخرى، ويرجع ذلك لارتباط الصناعة الاستخراجية بالظروف الخارجية ففي سنة 2000 وصلت قيمتها إلى ما يفوق 21 مليون دولار، لترتفع سنة 2010 لتصل إلى 56426 مليون دولار ثم انخفضت للسنوات الموالية أين وصلت سنة 2021 إلى 33003 مليون دولار.

في المقابل نلاحظ أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية متدنية مقارنة بالصناعة الاستخراجية ولكنها في ارتفاع من سنة لأخرى حيث بلغت سنة 2000 إلى 3167 مليون دولار لترتفع سنة 2021 وتحقق قيمة 7197 مليون دولار، لكن تبقى الصناعة الاستخراجية هي المستحوذة على مجمل القيمة

[1]- حمزة علي خوالدة، نسيم فارس برهم، **دراسة للعوامل المؤثرة على القيمة المضافة للصناعات الأردنية**، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، ملحق1، الأردن، 2015، ص1161.

[2]- حمزة علي خوالدة، نسيم فارس برهم، **مرجع سابق**، ص1161.

المضافة لقطاع الصناعة وهذا ما يؤكد على ضعف الصناعة في الجزائر نظرا للمزايا التي تتميز بها الصناعة الاستخراجية.

ومن خلال تحليلنا لواقع القطاع الصناعي في الجزائر نلاحظ أنه مازال بعيدا كل البعد عن جعله قطاعا مهما للتنويع الاقتصادي فحسب الاحصائيات الأخيرة المقدمة من طرف صندوق النقد العربي لعام 2022 بين أن الجزائر تحتل المرتبة 100 من مؤشر التنافسية للأداء الصناعي وتقدر نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصناعي بـ9.7 %، بينما نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى 4.5% وهذه كلها مؤشرات تؤكد لنا الدور الضعيف للقطاع الصناعي في التنويع الاقتصادي وبينت لنا كذلك خلل على مستوى أداء الجهاز الإنتاجي بالرغم من البرامج الاقتصادية المجسدة والتي صرفت عنها ملايير الدولارات وبالرغم من الموارد المادية والبشرية المتاحة.

المطلب الثالث: تحديات القطاع الصناعي واستراتيجية تطويره في الجزائر

يشهد قطاع الصناعة ضعفا كبيرا بالنظر للنتائج المتحصل عليها سابقا إذ لا تتعدى نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 4.5% وهذا بالرغم من البرامج الاقتصادية المعلنة من طرف الدولة للنهوض بالقطاع الصناعي وتطويره، ويرجع هذا التراجع لمجموعة من العوامل والتحديات التي يمكن التخلص منها بالنظر للإمكانيات البشرية والمادية التي تملكها الجزائر في هذا المجال.

أولا: تحديات القطاع الصناعي في الجزائر

يعاني القطاع الصناعي في الجزائر من مجموعة من المشاكل حالت دون تطويره وهذا بالرغم من المجهودات الكبيرة والتخصيصات المالية الضخمة الموجهة له ويرجع هذا الضعف لمجموعة من العوامل منها:

- **ضعف اليد العاملة المدربة**

بالرغم من امتلاك الجزائر لليد العاملة النشطة والمقدرة بأكثر من 12 مليون عامل ككل وأكثر من مليون عامل في المجال الصناعي إلا أنها تفتقر لليد العاملة المدربة والماهرة وهذا حال العديد من الدول العربية الأخرى ويرجع هذا لمجموعة من العوامل منها:[1]

[1]- نيفين حسين شهد، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص188-189.

ـ غياب استراتيجية وسياسة قومية للتدريب مما نتج عنه انعدام التنسيق بين الأجهزة المختلفة وعدم الاستفادة المثلى من الإمكانات وانخفاض كفاءة التدريب.

ـ ضعف الميزانيات المخصصة للتعليم والتدريب المهني وذلك لاعتماده حاليا وبصورة كاملة على الدولة.

ـ ضعف أو ندرة وجود مراكز تدريب بالقطاع الخاص في المجال الإنتاجي حيث أن أغلبية شركات القطاع الخاص تفضل الحصول على العمالة المناسبة لها من جهات أخرى.

ـ هجرة الأدمغة الجزائرية للخارج واستفادة دول أخرى بمهارتها وقدراتها العلمية.

- **ضعف القاعدة التكنولوجية**

تعتبر التكنولوجيا المتطورة أحد المقومات الرئيسية للتطور الاقتصادي طويل الأجل إذ أنه بدونها لا يحدث تصنيع.

وقد نص الهدف التاسع للتنمية المستدامة الذي تم اعتماده في ديسمبر 2015 على وجوب إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار، أي أن التصنيع لن يحدث دون التكنولوجيا والابتكار وأن التنمية لن تحدث دون التصنيع.[1] ومن خلال تكنولوجيا المعلومات تستطيع الشركات الصناعية تحقيق ميزة تنافسية تجعلها رائدة في مجالها بالإضافة إلى إمكانية خلق وظائف وصناعات جديدة وتحسين انتاجيتها وتحقيق كفاءة عالية.

والجزائر كغيرها من البلدان النامية فإن قطاعها الصناعي يتميز بضعف القاعدة التكنولوجية واعتمادها على التكنولوجيا المستوردة هذا ما يجعلها دائما تتذيل ترتيب الدول من حيث مؤشر التنافسية العالمية للأداء الصناعي فحسب هذا المؤشر كانت الجزائر في المرتبة 100 برصيد يقدر بـ0.014 حسب احصائيات سنة 2021 وهذا ما يفسر ضعف الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للقطاع الصناعي في الجزائر، وحتى تواكب الجزائر التطورات الحاصلة في المجال الصناعي يجب على صانعي السياسات مرافقة وتسيير وتوجيه عملية التصنيع بحزم ووضع آليات فعالة لاكتساب التكنولوجيا المتطورة وليس استيراد الآلات المتطورة.

- **ارتفاع الرسوم والأعباء الجمركية**

في إطار السياسة التي انتهجتها الجزائر والمتمثلة في حماية المنتوج الجزائري من المنافسة الأجنبية أين قامت بالرفع من معدلات الرسوم الجمركية على المواد والمنتجات المستوردة وهذا ما انعكس سلبا

[1]- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، **تقرير التنمية الصناعية لعام 2016**.

على الصناعة المحلية من خلال ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع المدخلات الأجنبية والتي قد تبلغ نحو 88% من قيمة المنتوج النهائي في بعض الصناعات الرأسمالية، كذلك عدم قدرة المنتوج الجزائري على المنافسة الأجنبية وهذا في ظل الاتجاه التدريجي الى فتح الأسواق في ظل الإصلاح الهيكلي أو ضمن الالتزامات التي تفرضها المنظمات الدولية من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[1].

- **عدم استقرار القوانين والسياسات الحكومية اتجاه القطاع الصناعي**

ما هو ملاحظ في الجزائر فإن القوانين والسياسات الحكومية غير مستقرة وهذا في مجالات عديدة وليس في القطاع الصناعي فقط، إذ في بعض الأحيان تكون هناك قرارات ذاتية وقوانين تتغير بتغير المسؤولين عن القطاع وهذا ما يؤدي إلى زرع نوع من الخوف بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب والذي ينعكس سلبا على حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية ناهيك عن البيروقراطية الإدارية والعراقيل المتعلقة بدراسة ملفات المستثمرين.

- **ضعف نظم الجودة**

حتى يحقق القطاع الصناعي أهدافه يجب عليه الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون المنتجات الصناعية ملتزمة بمعايير ونظم الجودة العالمية بما يسمح من تدعيم حصتها التنافسية من خلال زيادة الأرباح وتحقيق التكاليف، وبالرغم من أن الجودة في المنتجات هي إحدى وأهم وسائل تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة وتحسين سمعتها في السوق وبالرغم من وجود عدة هيئات وطنية مختصة في هذا الشأن كالمعهد الجزائري للتقييس والمعهد الوطني للملكية الصناعية إلا أنه نجد أن أغلب المنتجات الصناعية الجزائرية لا تهتم بالجودة وهذا ما يجعلها عاجزة على منافسة المنتجات الأجنبية، وهذا الحال ينطبق على العديد من الدول العربية ويرجع هذا الضعف لمجموعة من العوامل منها : ضعف وقصور أجهزة الرقابة الصناعية المنوط بها حماية المستهلك من السلع الرديئة وذلك نظرا لتعدد تلك الأجهزة وتضارب اختصاصاتها وضعف قدراتها وامكانياتها المادية والبشرية.[2]

- **الاعتماد المفرط على المواد الأولية المستوردة**

ما يميز الصناعة الجزائرية هو اعتمادها وبنسبة كبيرة على مواد أولية مستوردة ، ونتيجة لانخفاض العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية أدى ذلك الى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض القيمة المضافة

[1]- بن موفق زروق، **مرجع سابق**، ص287.

[2]- نيفين حسين شهد، مرجع سابق، ص187.

للصناعة ، كذلك فإن نقص التموين بالمواد الخام سيؤدي إلى احداث بطالة تقنية نتيجة ارتباط هذه الأخيرة بالسوق الدولية وعدم وصولها في الوقت المحدد ، من جهة أخرى فإن العوامل السالفة الذكر تؤدي الى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية مقارنة بالأجنبية وتكون بأقل جودة وهذا ما يؤدي إلى ضعف تنافسية المنتجات الصناعية الجزائرية محليا ودوليا .

- **عدم مرونة الجهاز الإنتاجي**

إن التطور التكنولوجي أدى الى تحسين ظروف الإنتاج وتحقيق تنمية صناعية أدت الى زيادة الأرباح وتقليل تكاليف الإنتاج وإحداث تغييرات وتحسينات على المنتج في فترة وجيزة ، أي أن التكنولوجيا الحديثة جعلت الإنتاج مرن يستطيع تلبية الطلب في حالة زيادته والتكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة سواء في أسلوب الإنتاج او في بنية ونوعية المنتوج ، وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة غير مرنة في احداث التغييرات على العملية الإنتاجية ، وإن حصل ذلك فانه يتطلب وقت طويل وتكاليف اكبر وهذا ما يشكل عقبة كبيرة امام الصناعة المحلية في تحولها الى الاستراتيجية الصناعية من أجل التصدير، لأن هذا التحول في الاستراتيجية الصناعية يتطلب جهازا انتاجيا مرنا وقادرا على التعامل مع هذا التحول وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها[1].

ثانيا: استراتيجية النهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر

مع استمرار ضعف أداء القطاع الصناعي وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فقد أضحى من الضروري تبني استراتيجية جديدة تكون واضحة المعالم والاهداف وتتجسد على المدى القصير والمتوسط وهذا لتعزيز دور القطاع الصناعي في التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وأهم هذه الاقتراحات تتمثل في:

- **إعادة هيكلة الصناعة الوطنية وتنمية المناولة الصناعية**

المناولة الصناعية عبارة عن قرار مؤسسة تدعى بالمؤسسة الآمرة توكل من مؤسسة أخرى تدعى بالمؤسسة المناولة لتنفيذ مهمة لصالحها، وهي عبارة عن مجموعة من العمليات الخاصة بمرحلة معينة من مراحل الإنتاج ومن خلالها تقوم المؤسسة الآمرة بتكليف المؤسسة المناولة لتنفيذ جزء من عمليات

[1]- عبود زرقين، **الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، لبنان، 2009، ص ص 125،124.

الإنتاج بناء على دفتر مواصفات مسبق يحدد فيه المعايير التقنية وشروط التسليم والتزامات كل طرف[1].

وتشكل المناولة الصناعية أحد الاستراتيجيات الحديثة والفعالة لتحقيق التنمية الصناعية وهذا نظرا لقدرتها على تنظيم النشاط والحد من النفقات وزيادة الكفاءة ورفع القدرة التنافسية.[2]

كذلك فإنه من خلال المناولة الصناعية سيتم تنويع وتطوير الكيان الإنتاجي ومن ثم تنويع الصادرات الصناعية بصفة خاصة والصادرات الوطنية بصفة عامة، أي يكون هناك إعادة هيكلة القطاع الصناعي والتحول من قطاع استخراجي إلى قطاع تحويلي يستفيد من المواد الأولية التي تزخر بها الجزائر.

- **ضرورة خروج البحث من اطاره الأكاديمي والتوجه نحو البحث التطبيقي والتجريبي**

وهذا من أجل اكتساب التكنولوجيا العالية لأنها أصبحت هي المادة الأولية اللازمة لتطوير القطاع الصناعي والأكثر صعوبة في الحصول عليها لأنها أساس الإبتكار والإبداع ، ومن خلال البحث التطبيقي أيضا تستطيع المؤسسات الاستجابة لمتطلبات المستخدم ومواجهة تقلبات وعدوانية السوق لأن بالبحث التطبيقي تستطيع المؤسسات إيجاد حلول لمشاكل اقتصادية كانت تواجهها ، لهذا ينبغي تعديل المقاربة الاكاديمية قصد ادماج مقاربة السوق التي تتمثل مهمتها الأساسية في اتقان المنتجات او الطرق الموجودة من أجل استخدام جديد او اقتراح خدمات ومواد مبتكرة[3] ومن أجل تحقيق ذلك يجب على الجزائر تخصيص حصة متزايدة من ناتجها الداخلي الخام للبحث العلمي والقيام بتوزيع عادل وحكيم للاعتمادات بين البحث العمومي والمساعدة على انشاء مخابر للبحث في المؤسسات ومراقبتها فعليا و تقييم أدائها لأنه بالرغم من انشاء هذه المخابر إلا أن بعضها لم يكن لها إضافة حقيقية .

- **تحقيق الاستقرار الإداري والتشريعي للمؤسسات**

يعتبر الجانب الإداري المرحلة الأولى والمهمة لبداية أي مشروع اقتصادي، لكن ما نلاحظه على المؤسسات الإدارية للدولة هو عدم وجود استقرار اداري وهذا ما جعلها أكثر عرضة من غيرها لعزوف أصحاب رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت محلية او أجنبية عن الاسهام في عملية التنمية والخوف من استثمار رؤوس أموالهم، حيث إن عدم الاستقرار الإداري كان وسيكون له أثر كبير في القطاع

---

[1]- ميدون الياس، خروبي سفيان، **المناولة الصناعية كمحدد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة آفاق للدراسات والبحوث، جانفي 2018، ص74.

[2]- ناصر لبنى، مرجع سابق، ص99.

[3]- وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، **استراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة**، مرجع سابق، ص239.

الصناعي الذي من شأنه أن يعرقل قطاع التصنيع والتصدير لأن الاستقرار والاستمرار هما شرطان أساسيان للفعالية.[1]

كذلك يعتبر مبدأ الاستقرار التشريعي الحلقة الأهم لاستقطاب المشاريع الصناعية والاقتصادية بصفة عامة لكن ما يلاحظ على المشرع الجزائري بخصوص قانون الاستثمار أنه شهد العديد من التغييرات من فترة لأخرى بداية من سنة 1963 إلى غاية سنة 2022، وبالتالي فإن المشرع الجزائري لم يحافظ على مبدأ الاستقرار التشريعي وذلك لحركية النصوص القانونية المستمرة، الأمر الذي جعل من المستثمرين الأجانب لا يحبذون فكرة الاستثمار في الجزائر[2].

- **ترقية وتطوير الصناعات الأكثر قدرة على التطور**

تعتمد هذه الاستراتيجية على تحديد القطاعات الصناعية التي تستطيع فيها الجزائر التقدم فيها وتحقيق ميزة تنافسية تمكنها من اجتياح الأسواق المحلية والدولية وهذا بالنظر للإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية التي تملكها الجزائر في كل قطاع صناعي، وانطلاقا من محددي الحجم داخل النسيج الصناعي ومعدلات النمو المسجلة خلال السنوات الأخيرة فإن الفروع الصناعية المختارة هي الصناعات البتروكيمياوية والصناعات الغذائية، صناعات الحديد والميكانيك والكهرباء ومواد البناء[3]، هذه القطاعات تستطيع الجزائر التفوق فيها وتحقيق ميزة تنافسية تجعلها مواكبة للمنتجات الأجنبية الرائدة بها خاصة إذا ما قدمت لها التسهيلات البنكية والجبائية والتشريعية اللازمة واشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في هذه القطاعات الهامة.

ومن أجل النهوض بالقطاعات الصناعية السالفة الذكر يجب على الدولة الجزائرية اعداد ووضع استراتيجيات طويلة المدى خاصة بها فقط ويجب أن تتم بخطوات تدريجية وذكية، تراعي فيها الامكانيات المتاحة لرأس المال ومستوى الدراية الفنية بحيث تكون البداية لصناعات السلع الانتاجية المتوسطة والخفيفة، وكلما تزايد مستوى الفن الإنتاجي وتوافرت الخبرات الضرورية ورؤوس الأموال اللازمة للصناعات الأثقل والأكثر تعقيدا اتخذت تلك الأخيرة طريقها في الظهور فتصبح الصناعات المختارة في الأجل القصير

[1]- عبود زرقين، مرجع سابق، ص179.

[2]- جمال بن مامي، **دور الاستقرار التشريعي في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، 2018، ص154.

[3]- سهيل بوهيدل، **إشكالية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2016-2017، ص213.

كصناعات إحلال واردات ثم كصناعات تصدير في الأجل الطويل.[1] لكن لا يتحقق ذلك إلا إذا كانت متابعة فعلية ورقابة مستمرة لهذه الاستراتيجيات.

- **تحديد المنتجات الصناعية القابلة للتصدير فقط**

تعتمد هذه الاستراتيجية على تحديد أنواع معينة من المنتجات الصناعية وتوجيهها للتصدير بالدرجة الأولى دون انتظار وجود فائض منها وتوجيهه للتصدير، وحتى تنجح هذه الاستراتيجية يجب على السلطات المعنية وضع استراتيجية طويلة المدى تحدد المراحل والأهداف وانشاء البنى التحتية اللازمة وازاحة العقبات التي يمكن أن تواجهها هذه الاستراتيجية مع الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:[2]

- اختيار بعض فروع النشاط الصناعي التي يكون للدولة فيها ميزة تنافسية طبيعية أو مكتسبة أو الجاذبية للاستثمار العربي والأجنبي.
- اختيار فروع النشاط الإنتاجي في ضوء اتجاهات الصناعة في العالم وتطور الأسواق مع التركيز على السلع التي يتزايد عليها الطلب العالمي.
- مراعاة اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج برفع فاعلية تخصيص الموارد.
- التركيز في مجالات التخصص التي لها إمكانيات التقدم التكنولوجي وتعميق علاقات التشابك مع مختلف القطاعات في المستقبل.
- متابعة وتقييم نتائج السياسات والخطط التصديرية واقتراح وسائل التغلب على الصعوبات التي تعترض تنفيذها، فضلا عن التوصية بإجراء التعديلات الواجبة عليها.

المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر القطاع الذي يعول عليه لجعله بديلا لقطاع المحروقات، فهو القلب النابض للسياسة الاقتصادية وهذا نظرا للإمكانيات المادية والبشرية التي تملكها الجزائر في هذا المجال إذا حسن استخدامها، فتطوير هذا القطاع سيساهم في تخفيض معدلات البطالة وتحقيق الأمن الغذائي والرفع من مستوى القدرة الشرائية للمواطن، كذلك يعتبر القطاع الفلاحي مادة أولية لبعض القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة خاصة الصناعة الغذائية والصناعات التقليدية التي تساهم بدورها في تطوير

[1]- عبود زرقين، مرجع سابق، ص178.

[2]- عبود زرقين، مرجع سابق، ص182.

السياحة، وحتى يحقق هذا القطاع تلك الأهداف لا بد من تظافر مجموعة من العوامل والجهود ضمن استراتيجية وطنية فعالة.

المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

إن القطاع الفلاحي قطاع استراتيجي ومحوري فبازدهاره تحقق الدولة أمنها الغذائي وبتطوره تتطور قطاعات أخرى، فتطوير القطاع الفلاحي يعتبر حل جوهري للدولة سواء كانت متطورة أو نامية وبدرجة أكبر الدول النامية على اعتبار أنه يساهم في تلبية حاجيات السكان المتزايدة وتوفير اليد العاملة والرفع من القدرة الشرائية، فبتحرر الدولة زراعيا ستتحرر اقتصاديا ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

أولا: التنمية الزراعية: المفهوم والتطلعات

تتطلع كل دولة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة في جميع المجالات وأصبح في الآونة الأخيرة الحديث عن التنمية الاقتصادية المستدامة. ويعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الأساسية لتحقيق ذلك وهذا من خلال تنمية زراعية والأهم تحقيق تنمية زراعية مستدامة، وتسعى الجزائر جاهدة لتحويل الزراعة إلى قطاع محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية المستدامة وذلك بتكثيف الإنتاج والتنسيق بين مختلف القطاعات الاخرى لتحقيق تنمية زراعية مستدامة. فما هي التنمية الزراعية؟ وما هي أهم محدداتها؟

1. **تعريف التنمية الزراعية (الفلاحية)**

تعرف بأنها العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة إدماج جميع الموارد الاقتصادية من أجل تحقيق أقصى ناتج فلاحي ممكن[1].

وتعرف كذلك على أنها: عملية إدخال معدلات النمو من أجل زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل، خاصة في المناطق الريفية ويكون ذلك إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية المستصلحة أو القابلة للزراعة، وذلك عن طريق قيام الجهات الحكومية بالتنمية الزراعية الأفقية من خلال تزويدها بالبنى التحتية اللازمة للاستثمار أو من خلال التنمية الزراعية الرأسية التي تقوم على إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية وهذا ما يسمح باستغلال الأراضي الزراعية بطريقة مثلى والمحافظة على التربة وترشيد استغلال المياه وزيادة الإنتاجية[2].

[1]– بن عمارة نصر الدين، **هندسة الاغذية بالطاقة الشمسية ودورها في التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 35، جامعة زيان عاشور، الجزائر،2018، ص49.

[2]– نفس المرجع السابق، ص50.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن التنمية الزراعية هي العملية التي تسمح باستغلال الموارد التي يحتاجها القطاع الفلاحي بطريقة مثلى من أجل تحقيق أقصى إنتاج زراعي وتحقيق الأمن الغذائي للدولة. لكن في الآونة الأخيرة أصبحت الدولة لا تتطلع إلى تحقيق تنمية زراعية فقط وإنما الهدف الأساسي أصبح تحقيق تنمية زراعية مستدامة.

2. تعريف التنمية الزراعية المستدامة

تعرف التنمية الزراعية المستدامة حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على أنها " العملية التي تسهم في تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتحسين القدرة على تحمل تغير المناخ، وضمان تكافؤ المسؤولية الاجتماعية في قطاع الزراعة وعلى مستوى النظم الغذائية وهذا من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل"[1].

وتعرف التنمية الزراعية المستدامة على أنها إدارة وصيانة الموارد الطبيعية والأساسية، وتوجه التغيرات المؤسسية والتقنية نحو تلبية للمتطلبات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمستقبلية أي من خلال هذه العملية يتم صيانة الموارد الأرضية والمياه والموارد النباتية والحيوانية، وعدم تدهور البيئة، ويجب أن تكون ملائمة تقنيا ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا[2].

وعليه نستنتج أن التنمية الزراعية المستدامة هي العملية التي تسمح بتوفير المنتجات الفلاحية بمختلف أنواعها لسد حاجيات الأفراد الحاضرة مع ضرورة المحافظة على الموارد وعوامل الإنتاج الخاصة بهذا القطاع لتبقى للأجيال القادمة واستعمال التقنيات التي تحافظ على بيئة سليمة.

وحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن التنمية الزراعية المستدامة يجب أن تلبي المعايير التالية:

- ضمان تلبية المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والقادمة من حيث النوعية والكمية مع توفير عدد من المنتوجات الزراعية الأخرى.
- العمل على توفير عملا دائما ودخلا كافيا وظروف عمل ومعيشة لائقة لجميع العمال في مجال الإنتاج الزراعي.

[1]– منظمة الأغدية والزراعة للأمم المتحدة متاح على: http//:www.unescwa.org اطلع عليه ديسمبر 2022.

[2]– حروزي خالد، شدري معمري سعاد، **تنشيط القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، كتاب ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة البويرة، 2021، ص403.

- المحافظة على القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية وتعزز قدرة الموارد الطبيعية المتجددة على التجدد دون الإخلال بأداء الدوران البيئية الأساسية والتوازنات الطبيعية أو تدمير السمات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية أو التسبب في تلوث البيئة.
- التقليل من تعرض القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية السلبية والمخاطر الأخرى وتقوي قدرة المجتمعات المحلية على الاعتماد على الذات.

ثانيا: دور القطاع الفلاحي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى جميع الدول لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وذلك باستعمال جميع الموارد المتاحة والإمكانيات المتوفرة ويعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية التي تسمح بتحقيق هذا الهدف إذا ما توفرت الإمكانيات والإرادة السياسية اللازمة، وتتمثل أهمية القطاع الفلاحي في:

- **المساهمة في تأمين العملة الصعبة**

تساهم الزراعة في الحصول على العملة الصعبة وذلك من خلال القيام بعملية تصدير المنتجات الفلاحية، ولتحقيق ذلك لا بد من توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين جودة المنتجات الفلاحية حتى تكون منافسة للمنتوجات الأجنبية، كذلك يجب تنويع الصادرات الفلاحية وعدم الاعتماد على منتوج واحد فقط حتى يكون للدولة فرصة لتوزيع منتجاتها الفلاحية على عدة دول، وبالتالي تحدد مكانتها الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحقق مصادر مالية أجنبية معتبرة، وبالتالي يصبح القطاع الفلاحي في الدولة قطاع استراتيجي وله دور في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة. وتساهم الفلاحة في الحفاظ على العملة الصعبة للدولة من خلال التقليل من عملية الاستيراد، فتحقيق الدولة للاكتفاء الذاتي ستتخلى عن استيراد المواد الفلاحية وبالتالي عدم خروج العملة الصعبة.

- **المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي**

تعتبر قيمة نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي مؤشر أساسي في معرفة مدى تطور البلد ونموه اقتصاديا، فكلما زادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي زاد نصيب الفرد منه ويعتبر القطاع الفلاحي فرصة حقيقية لتحقيق ذلك خاصة في الدول الأقل تطورا في المجال التكنولوجي والقادرة على النهوض في القطاع الفلاحي من خلال الإمكانيات المتوفرة.

وهذا ما يتلاءم مع الاقتصاد الجزائري فباستغلال الإمكانيات المتاحة وتظافر الجهود بين مختلف القطاعات الفاعلة سيكون القطاع الفلاحي بديل حقيقي للقطاع البترولي وفرصة حقيقية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وبالرغم من أنه يساهم بحوالي 12% في الناتج المحلي الإجمالي وتعد

المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات لكن بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة تستطيع أن ترفع هذه النسبة لأكثر من ذلك.

- **المساهمة في تقليل نسبة البطالة وتحسين القدرة الشرائية**

تساهم الفلاحة في امتصاص البطالة خاصة للفئة غير المؤهلة إذ لا تحتاج إلى مهارات تقنية كبيرة مقارنة بقطاعات أخرى كالصناعة مثلا إذ نجد أن نسبة كبيرة تشتغل في هذا القطاع خاصة في البلدان النامية التي يعتمد اقتصادها على الزراعة ويساهم القطاع كذلك في استقرار سكان المناطق الريفية وتحسين مستواهم المعيشي من خلال الحصول على دخل يلبي احتياجاتهم المتنوعة، وفي الجزائر فإن تنشيط القطاع الفلاحي الخاصة الفلاحة الصحراوية ساهم في استقطاب اليد العاملة الآتية من جميع أنحاء الوطن.

- **تنمية قطاعات اقتصادية أخرى**

يساهم القطاع الفلاحي في تطوير وإنعاش قطاعات اقتصادية أخرى كالصناعة مثلا اذ تعتبر مخرجات هذا القطاع كمادة خام لبعض الصناعات كصناعة الورق، الأثاث، والصناعة الغذائية كالعجائن والزيوت، وعليه تطوير القطاع الفلاحي سيسمح في توفير المواد الأولية لقطاعات أخرى مما يساهم في التقليل من فاتورة الاستيراد ومن ثم توفير العملة الصعبة كذلك المساهمة في التقليل من تكاليف الإنتاج.

- **تحقيق الأمن الغذائي**

حسب مؤتمر القمة العالمي للأغذية فإنه يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وسليمة[1]. فمن خلال هذا التعريف نستنتج أن الأمن الغذائي يرتكز على أربعة محاور وهي إمكانية الحصول على الغذاء وإتاحته للمواطنين في جميع الأوقات وكذلك إمكانية الحصول عليه واستخدامه سواء في الاستهلاك أو التخزين أو والاستفادة منه وكذلك وجوب استقرار الإمدادات في كل الأوقات، فإذا تحققت هذه الشروط تحقق الأمن الغذائي في الدولة ولا نستطيع تحقيق ذلك إلا من خلال الاهتمام بالقطاع الفلاحي وتطوير جميع فروعه.

فالأمن الغذائي هو هدف استراتيجي تسعى جميع الدول النامية والمتقدمة لتحقيقه وهذا في ظل التغيرات الجيواستراتيجية التي عرفها العالم، فتحقيق الأمن الغذائي يؤدي إلى تحقيق الأمن السياسي

[1]- تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، 2010، ص8.

والاجتماعي والاقتصادي لكن ما يجب الإشارة إليه أنه من الصعب تحقيق الأمن الغذائي بمعزل عن المحيط الدولي، لكن تستطيع الدولة تحقيق أمن غذائي نسبي وذلك عن طريق الاهتمام بالقطاع الفلاحي وجعله ضمن أولوياتها الاستراتيجية.

- **المساهمة في تكوين رأس المال**

إن تطوير وتنمية القطاع الزراعي يؤدي حتما إلى تطوير وتنمية قطاعات أخرى وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وللزراعة دور مهم في تكوين رأس المال من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية التي تؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية مما يؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية للسكان، وهذا ما يترتب عليه زيادة في نسبة المدخرات التي توجه إلى تمويل القطاعات الأخرى وتطويرها، ومن جهة أخرى فإن القطاع الزراعي يعتبر مصدرا لتوفير رأس المال وهذا عن طريق فرض الضرائب على نشاطاته فتقوم الدولة باستثمار حصيلة تلك الضرائب في تمويل مختلف المشاريع[1].

المطلب الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

يساهم القطاع الفلاحي في الجزائر بنسبة 12.4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويشتغل أكثر من مليون عامل[2]، وهو قطاع مهم لتحقيق الأمن الغذائي اذ يغطي حوالي 73% من الاحتياجات الغذائية للبلاد وتبقى هذه النسبة قابلة للارتفاع في ظل الإمكانيات المتوفرة.

أولا: إمكانيات الجزائر الفلاحية

تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة تؤهلها أن تصبح من أكبر الدول المتطورة فلاحيا إن حسن استخدامها وتتمثل هذه الإمكانيات في:

1. **الأراضي الزراعية**[3]

تبلغ المساحة الإجمالية للجزائر حوالي 238 مليون هيكتار وتتوزع على النحو التالي:

- تبلغ المساحة الزراعية الإجمالية في حدود 44 مليون هكتار أي ما نسبته 18.5 من المساحة الإجمالية، وتشمل:

[1] – فوزي غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر**، مركز دراسات للوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2011، ص87.

[2] – تقارير بنك الجزائر لسنة 2022.

[3] – Ministère de l'agriculture et développement rural، direction des statistiques agricoles et des system d'information statistique agricole، série «B», 2019، p6.

- **المراعي:** وتمتد على مساحة 32.75 مليون هكتار والتي تستخدم لرعي الحيوانات.
- **المساحات الزراعية المستقلة:** تمتد على مساحة فوق 8.56 مليون هكتار وتتوزع بين المحاصيل العشبية، أراضي الفاكهة والكروم.
- **الأراضي غير المنتجة للعمليات الزراعية:** وتشمل المباني، الوديان، القنوات... وتصل مساحتها إلى أكثر من 2 مليون هكتار.
- **الغابات:** وهي تتكون من الأشجار والأحراش تبلغ مساحتها حوالي 4.1 مليون هكتار أي ما يعادل 1.7% من المساحة الإجمالية.

- **الأراضي غير المنتجة غير المستخدمة للزراعة**[1]: تقدر مساحتها بـ 187.6 مليون هكتار وتمثل 78.8% من المساحة الإجمالية تشمل الكثبان الرملية، الأراضي الصخرية، الطرق، الأنهار...
- **أراضي الحلفاء:** وهي التي ينمو فيها نبات الحلفاء الذي يستخدم في صناعة مادة الورق وينمو في مناطق الهضاب العليا من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية وهي تمتد على مساحة تقدر به 2.47 مليون هكتار أي حوالي 1% من المساحة الكلية.

2. **الموارد المائية:** تتمثل الموارد المائية للجزائر في مصادر تقليدية وغير تقليدية.

أ. **الموارد التقليدية:** وتشمل

- **الموارد المطرية:** رغم اتساع مساحة الجزائر والتي تفوق 2 مليون كم^2 إلا أن 93% من هذه المساحة يوجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب وما يميز هاتين المنطقتين هو انخفاض تساقط الأمطار بها إذ يقدر بنسبة 8% فقط، أما المنطقة الشمالية للبلاد التي تقدر نسبتها بـ 7% من إجمالي المساحة الكلية والتي تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 م^3 بنسبة 92%.

- **الموارد السطحية:** وتشمل مياه السدود، المحاجر المائية، والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م^3/السنة. وسط 13.5 م^3/السنة، وتتوزع جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وتحتوي الأحواض المتوسطية على 11.1 مليار م^3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7 م^3، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 م^3، وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية.

[1]- باية ساعو سيار زوبيدة، **رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة البويرة، 2021، ص ص22-23.

- **الموارد الجوفية:** حسب التقديرات العلمية فيوجد حوالي 147 طبقة مائية وحوالي 60,000 بئر صغير و90,000 ينبوع و23,000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م^3/ السنة، هذه الموارد موزعة بين الشمال مقدرة بـ2 مليار م^3/السنة والجنوب 5 مليار م^3/السنة وتتمثل النسبة المستغلة في الشمال حوالي 90% وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، وتتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية.

ب. **الموارد المائية غير التقليدية**[1]: وتتمثل أساسا في تحلية مياه البحر ومياه الصرف الصحي

- **تحلية مياه البحر**

نظرا لقلة تساقط الأمطار وعدم كفاية مصادر المياه التقليدية في تلبية الطلب المحلي لجأت الجزائر إلى تقنية تحلية مياه البحر، إذ تساهم هذه التقنية بحوالي 17% من المياه الصالحة للشرب في الجزائر، والتي تعتبر نسبة مهمة إذا ما قورنت بالنسبة العالمية والتي تقدر بـ 1% فقط، ويوجد بالجزائر 11 محطة لتحلية مياه البحر بقدرة وصلت إلى 2.1 مليون م^3/ يوميا، وتعتبر الجزائر من كبار منتجي المياه الصالحة للشرب بالاعتماد على تحلية مياه البحر.

- **معالجة مياه الصرف الصحي**

تعتبر معالجة مياه الصرف الصحي تقنية جيدة في المجال البيئي، وكذلك في المجال الزراعي وفي نهاية 2019 أصبح للجزائر 200 محطة معالجة لمياه الصرف الصحي قيد التشغيل، و75 محطة قيد الإنشاء، مع قدرة معالجة مركبة تزيد عن 1800 مليون م^3 في السنة.

3. الموارد البشرية

تملك الجزائر مؤهلات بشرية تسمح لها بالنهوض بالقطاع الفلاحي اذ تملك طاقة شبابية نشطة سواء كانت مؤهلة أو غير مؤهلة، وبلغ عدد العاملين في القطاع الفلاحي سنة 2019 حوالي مليون و800 ألف عامل من بين أكثر من12 مليون عامل نشط، ويمكن لهذا العدد أن يرتفع في حال تم تحسين ظروف العمل وتطوير القطاع الفلاحي ككل.

[1]- نبيل أبو طير، عبد الوهاب شنيخر، **استراتيجية تسيير الموارد المائية في الجزائر وطرق استدامتها**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 01، 2023، ص168.

ثانيا: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر

يعاني القطاع الفلاحي من عدة مشاكل حالت دون تطويره، مما أدى إلى التبعية الغذائية وعدم تحقيق الأمن الغذائي ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى:

1. معوقات ومشاكل طبيعية

تشكل طبيعة التضاريس والظروف المناخية أهم العوامل المحددة للزراعة في الجزائر وتوجد في الجزائر سلسلتين جبليتين هما الأطلس التلي والأطلس الصحراوي الممتدتين من الحدود الغربية إلى الحدود الشرقية، وما يميز الاطلس التلي كثرة المنحدرات والمرتفعات التي تتسبب في توقف هطول الأمطار الآتية من الشمال أو الشمال الغربي، وهو ما يؤدي إلى أن الجزائر بلد جاف ينتمي إلى المثلث الجاف أو شبه الجاف، اذ يتميز بمدن داخلية ذات مناخ جاف وبارد شتاء وحار وجاف صيفا، وهذا ما يشكل عائقا حقيقيا للزراعة كون أن أغلبية السهول المناسبة للنشاط الزراعي تتميز بمناخ جاف أو شبه جاف، وغالبية الأراضي الرطبة جبلية لا تلائم الزراعة إلا في مناطق معينة ومحدودة المساحة مثل متيجة وسهل عنابة وسكيكدة، هذه المناطق الزراعية تبلغ كمية الأمطار المتساقطة فيها حوالي 600 مليمتر وتغطي فقط 500,000 هكتار.

يشكل الجفاف تهديدا مستمرا حتى في المناطق الرطبة في الجزائر حيث بلغ متوسط هطول الأمطار السنوي بحوالي 241.5 مليمتر، وهو يبدو مرتفعا إذا ما قورن بدول أخرى، إذ يبلغ في موريتانيا حوالي 190.32 ملم والمغرب 287.5 ملم،[1] ولكن عدم الاستغلال الأمثل للأمطار المتساقطة ونقص الإمكانيات اللازمة حال دون الاستفادة من هذه الأمطار.

يشكل التصحر تهديدا حقيقيا لمساحة 32 مليون هكتار من المراعي والغابات، وهذا نظرا لما يتعرض إليه شمال الجزائر بشكل دائم من حرائق الغابات وهذا بسبب الإنسان وسلوكياته السيئة.

ويعتبر مشكل تآكل التربة ونقص المياه عائق حقيقي أمام تطور الزراعة وهذا نتيجة للاستغلال المفرط واللاعقلاني للمياه وبسبب تملح التربة وهذا بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة للحفاظ عليهما، خاصة بعد انخفاض معدل هطول الأمطار وارتفاع معدلات التبخر وارتفاع درجة حرارة المناخ.

وتشير تقارير أن تغير المناخ سيؤدي إلى تفاقم انخفاض المردود الزراعي والثروة الحيوانية معا[2]، وحسب المرصد الوطني للتنمية المستدامة أكد أن الحفر غير المدروس أثر بشكل سلبي على طبقات المياه

[1]- منظمة الأغذية والزراعة، متاح على www.fao.org اطلع عليه 2023/9.

[2] -Food and agriculture organisation، stratégies de développement agricole، https://www.fao.org

الجوفية من جهة، مما أدى إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية، وهذا ما أدى إلى تلوثها بالملوحة من جهة أخرى، فإن نوعية التربة يتدهور بسبب ارتفاع مستوى المياه والملوحة وهذا ما حدث فعلا في الواحات كبسكرة وتقرت وواد سوف[1].

2. مشاكل ومعوقات تكنولوجية

تشكل التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية وتعاني الدول النامية والجزائر من ضمنها مشاكل نقص المكننة والطرق التكنولوجية الحديثة في الزراعة وهذا من جانب العتاد الفلاحي، الأسمدة، وطرق الري.

فبالرغم من استعمال بعض المناطق بعض التقنيات الحديثة للري كالرش المحوري والسقي بالتنقيط واستعمال الآلات الحديثة، إلا أن أغلبها مازال يستعمل طرق تقليدية وبسيطة وما زال الإنتاج الزراعي الحالي يستخدم كميات قليلة من الأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والآلات الزراعية ويستخدمها استخداما سيئا. فالبذور والتقاوي المستخدمة لا تناسب البيئة الإنتاجية كانخفاض معدلات الأمطار والأمراض التي تصيب مختلف المحاصيل ومن جهة أخرى تواجه بعض المناطق مشاكل تحول دون التوسع في التسميد نظرا لعدم توفر الأسمدة بالأنواع والكميات اللازمة ونقص الإرشاد الفني للمزارعين حول الكيفية الامثل لاستخدامها[2].

ويعاني القطاع الفلاحي في الجزائر أيضا من ضعف استعمال المكننة الحديثة وترهل العتاد الفلاحي الموجود وانعدامه في بعض المناطق مما يؤدي إلى نقص الإنتاجية وإهدار المنتوج الفلاحي، ومن أجل ذلك وفي ظل تطوير عدة شعب فلاحية على غرار القمح، السلجم الزيتي، والذرة والشمندر السكري والتي تعتبر تحديا هاما للقطاع الفلاحي من أجل تقليص فاتورة الواردات، قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2021 بمنح ترخيص استيراد العتاد الفلاحي ومعدات إنتاج حديثة والذي سيسمح بتطوير هذه القطاعات الاستراتيجية.

من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي أيضا هو نقص الإنفاق الخاص بالبحث العلمي والتطوير الفلاحي حيث يشير ارتفاع حجم الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي بالأهمية النسبية التي توليها الدولة لهذا القطاع، بينما انخفاض الإنفاق يشير إلى ضعف الاهتمام، وتعتبر وضعية البحث العلمي في

[1]- محمد أمين لزعر، **إدارة الموارد المائية وتنمية الزراعة المستدامة في الدول العربية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 2023، ص15.

[2]- غربي فوزية، مرجع سابق، ص323.

المجال الفلاحي في الجزائر من أهم معيقات عملية التنمية الزراعية، إذ أن أغلب البحوث المتخصصة ذات طابع أكاديمي وبعيد كل البعد عن حل المشاكل الفعلية[1].

3. مشاكل ومعوقات بشرية وتنظيمية

بالرغم من امتلاك الجزائر لثروة شبابية قادرة على العمل إلا أن القطاع الفلاحي يعاني من نقص في اليد العاملة سواء البسيطة أو المؤهلة ويرجع عزوف الشباب عن العمل أو الاستثمار في هذا القطاع إلى عدة عوامل أهمها:

- النزوح الريفي إلى المدن النتيجة للأوضاع الأمنية التي شهدتها الجزائر في نهاية القرن الماضي، والتي ما زال تأثيرها وتبعاتها لحد الآن.
- هجرة الشباب للعمل في القطاعات الأخرى كالصناعة والخدمات نظرا لظروف العمل القاسية وعدم تهيئة الظروف اللازمة للعمل، الأجر اللائق، التأمين.
- نقص المردودية المالية في القطاع الفلاحي نتيجة لعدة عوامل منها الظروف المناخية القاسية، عدم استعمال الوسائل الحديثة في عملية الإنتاج مما يؤدي إلى تلف المحاصيل الزراعية وتكبد خسائر فادحة.

ومن مشاكل اليد العاملة في القطاع الفلاحي هو نقص اليد العاملة المدربة أو بالأحرى عدم استغلال اليد العاملة المتخرجة من المعاهد والجامعات المتخصصة في المجال الفلاحي وعدم متابعتها والاستفادة من خبراتها، حيث أصبح من الضروري الآن استعمال التقنيات الحديثة الخاصة بالمجال الفلاحي، وكتجربة أولى في الجزائر قدم باحثون جزائريون اقتراحات من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي، ومن بينها البيوت البلاستيكية الذكية ويندرج هذا المشروع ضمن أبحاث الزراعة الدقيقة والتي شاركت فيه جامعة تيارت مع عدة جامعات من دول الاتحاد الأوروبي في إطار ما يعرف برنامج كوباجيسCUPAGIS.

ومن المشاكل التنظيمية التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر نجد:[2]

- **مشاكل تسويقية**

يعاني التسويق الزراعي في الجزائر مشاكل كثيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب، حيث يعرف تدنيا في نوعية المنتجات المعروضة ونقص كبير في الخدمات التسويقية ودراسة السوق، وهذا ما يؤدي إلى عدم بناء قرارات صحيحة من طرف المزارعين والمتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية

[1]- نسيبة معقال، **القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء وتحليل أهم العوائق التي يواجهها خلال فترة 2018 –2020**، مجلة الإنسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد3، ديسمبر–2021م، جامعة قسنطينة، 2021، ص60.

[2]- فوزي غربي، مرجع سابق، ص ص335–343.

للأسواق المحلية وأسواق التصدير وهذا ما يؤدي إما لتلف المحاصيل الصناعية وإما نقص التموين في الأسواق.

بالإضافة إلى مشاكل إدارية ومشاكل في التمويل سواء التمويل المحلي أو التمويل الأجنبي وهذا نتيجة ارتفاع عنصر المخاطرة في هذا القطاع الناتجة عن التغيرات والمشاكل المناخية والكوارث الطبيعية.

بالإضافة إلى المعوقات والمشاكل التي ذكرناها سابقا يوجد أيضا مشاكل يعاني منها القطاع الفلاحي منها[1]:

- مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد أهم مشاكل المستثمرين وهذا نتيجة لطول مدة الحصول على العقار الفلاحي والبيروقراطية والتماطل الموجود في الإدارات العمومية، وفي حالة الحصول عليه تبقى مشاكل أخرى كضعف البنية التحتية الأساسية (طرق، كهرباء، ماء).
- عدم وضوح واستقرار السياسة الزراعية في المدى الطويل، إذ أن التخطيط في الجزائر يكون على المدى المتوسط والقصير مما يؤدي إلى تخوف المستثمرين من تبعات هذه الاستراتيجية وهذا ما يؤدي إلى العزوف عن الاستثمار في هذا القطاع.

ثالثا: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ضمن مؤشرات التنمية الاقتصادية

يعتبر القطاع الفلاحي قطاع مهم في النشاط الاقتصادي للجزائر ومن أجل معرفة مكانته الاقتصادية سوف نستعرض أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية.

1. مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي

يبين الجدول التالي نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2000 إلى غاية 2021، كما يلي:

[1]- بوعافية رشيد، عزار سارة، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 1990-2013**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، 2017، ص259.

جدول رقم (14): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2021

السنوات / النسبة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة في الناتج المحلي الاجمالي	8.4	9.7	9.2	9.8	9.4	7.7	7.5	7.6	6.6	9.3	8.4
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
النسبة في الناتج المحلي الاجمالي	8.2	9	9.2	10.6	11.6	12.3	11.8	11.8	12.4	14.1	13

المصدر: من تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة.

من خلال الجدول نلاحظ تباين مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي من الفترة 2000 إلى غاية 2011، فبعد ما كانت النسبة تقدر بـ 9.7 % سنة 2011 انخفضت لتصل إلى 6.6% سنة 2008 ثم بدأت ترتفع تدريجيا في السنوات اللاحقة إلى أن وصلت سنة 2018 نسبة 11.8 % ثم 12.4% سنة 2019، وتستطيع الجزائر بإمكانياتها المتوفرة أن تصل إلى نسبة أكبر من هذا في حالة ما تم استغلال الإمكانيات المتاحة بصفة فعالة.

2. مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل

لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل والتقليل من حدة البطالة نستعرض البيانات التالية:

جدول رقم(15): مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل الوحدة بالآلاف.

السنوات	اليد العاملة النشطة فعلا	اليد العاملة في القطاع الفلاحي	نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي
2000	4896	1185	24.2
2001	4977	1185	23.8
2002	5197	1328	25.5

26.4	1438	5435	2003
27.03	1617	5981	2004
27.04	1683	6222	2005
27.31	1780	6517	2006
27.20	1842	6771	2007
26.29	1841	7002	2008
13.11	1242	9472	2009
11.66	1136	9736	2010
10.77	1034	9599	2011
8.96	912	10170	2012
10.57	1141	10788	2013
8.78	899	10239	2014
8.65	917	10594	2015
7.97	865	10845	2016
10.14	1102	10859	2017
9.7	1067	11001	2018
9.6	1083	11280	2019

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة.

من خلال أرقام الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالنسبة لليد العاملة النشطة فعلا، حيث في الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2008 كانت النسبة تفوق 24% في المتوسط إذ وصلت في سنة 2006 إلى أكثر من 27% لتنخفض سنة 2009 وتصل إلى 13.11%، وواصلت في الانخفاض حتى وصلت إلى نسبة 7.97 % سنة 2016، ويرجع هذا الانخفاض إلى هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى كالتجارة والصناعة والخدمات نظرا للظروف الصعبة التي كان يمر بها القطاع، إلا أنه وخلال سنوات 2017، 2018،و 2019 بدأت النسبة في الارتفاع إذ وصلت إلى 9.6% سنة 2019 وهي مرشحة للارتفاع نتيجة للإجراءات التي قامت بها الجزائر من أجل النهوض بقطاع الفلاحة وتحسين ظروف العمل.

3. الصادرات والواردات الغذائية

من أجل معرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، سوف نستعرض الإحصائيات التالية:

جدول رقم(16): الصادرات والواردات من المواد الغذائية في الجزائر

الوحدة: ملايين الدولار

السنوات	الواردات الغذائية	نسبة الواردات الغذائية للواردات الكلية	الصادرات الغذائية	نسبة الصادرات الغذائية للصادرات الكلية
2000	2356	18.9	30	0.21
2001	2346	19.8	30	0.17
2002	2572	18.8	35	0.23
2003	2516	19.3	47	0.22
2004	3385	19.7	66	0.20
2005	3374	17.6	67	0.14
2006	3572	17.7	73	0.13

0.14	88	18	4656	2007
0.15	119	19.7	7397	2008
0.25	113	14.9	5512	2009
0.53	306	15	5726	2010
0.48	355	20	9261	2011
0.43	315	16.6	8483	2012
0.62	404	16.5	9013	2013
0.53	323	17.9	10550	2014
0.68	238	17.2	8946	2015
1.11	326	16.1	7855	2016
1.01	350	16.8	8069	2017
0.9	373	17.2	8199	2018
1.16	408	17.6	7694	2019

المصدر: تقارير بنك الجزائري لسنوات الدراسة.

من خلال أرقام الجدول نلاحظ ضعف الصادرات الغذائية مقارنة بالصادرات الكلية، إذ تقريبا في جميع سنوات الدراسة لم تتجاوز النسبة 1% إلا في السنوات 2016، 2017، 2019، أين بلغت النسبة 1.16% فقط وهي نسبة ضعيفة جدا، وتعكس الحالة التي يوجد عليها القطاع الفلاحي في الجزائر وما زاد تأكيد ذلك هو ارتفاع الواردات الغذائية مقارنة بالواردات الكلية، إذ تتعدى نسبة 17% في متوسط سنوات الدراسة، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا، وهو ما يؤكد لنا أن الأمن الغذائي في الجزائر مهدد لارتباطه بالأسواق الخارجية.

المطلب الثالث: تحديات القطاع الفلاحي في الجزائر واستراتيجية تطويره

يواجه القطاع الفلاحي تحديات عديدة يصعب حلها في الأجل القصير وإنما يجب وضع خطط واستراتيجيات صارمة لتخطي هذه العقبات.

وعلى الرغم من أن العديد من الخبراء الاقتصاديين لا يفرقون بين مفهوم المعوقات والتحديات، إلا أنه من المناسب الفصل بينهما باعتبار أن المعوقات تمثل مشاكل يمكن حلها في المدى القصير أو المتوسط، أما التحديات فهي في الواقع معضلات تنموية أساسية يصعب وضع حلول لها في المدى القصير[1].

أولا: تحديات القطاع الفلاحي في الجزائر

تتمثل أهم تحديات القطاع الفلاحي وتنميته في الجزائر في:

1. **تحدي الأمن الغذائي**[2]

تعتمد الجزائر وبشكل كبير على الخارج من أجل تأمين امداداتها الغذائية إذ بلغت فاتورة القمح لوحده سنة 2020 إلى 1.6 مليار دولار ما يمثل 20% من إجمالي استيراد المواد الغذائية في البلاد، وتعد خامس أكبر مستورد للقمح في العالم، وهذا ما يشكل تهديدا حقيقيا لأمنها الغذائي والاقتصادي ككل، وإذا استمر الانخفاض في هذه الموارد الغذائية خلال السنوات المقبلة مع بقاء كل المؤشرات على حالها فإن المخاطرة السياسية ستكون كبيرة في رؤية البلاد غير قادرة على تغطية فاتورة الغذاء.

وكما نعلم فإن أسواق القمح حساسة للمناخ والوضع الاقتصادي والاقتصاد العالمي والأزمات السياسية، وإذا ارتفع النمو العالمي خاصة في الصين فسيبدأ الطلب العالمي يتزايد وهذا ما يؤثر على مستوى الأسعار، كما أن البلدان التي تستورد منها الجزائر ليست بمنأى عن التغيرات المناخية وهذا ما يؤدي إلى التأثير على مستوى العرض العالمي.

كذلك فإن الأزمات السياسية بين البلد المستورد والبلد المصدر سيكون له تأثير سلبي على كمية الإمدادات وأسعارها وبالتالي التأثير السلبي على الأمن الغذائي للبلد المستورد والذي يعد أكبر مشكلة قد تواجهها الدولة.

---

[1]- قاسمي محمد اليمين، بونقاب عادل، **تحديات ومعوقات الزراعة المستدامة في الوطن العربي**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 2، العدد 2، جامعة المدية، 2014، ص47.

[2] -O. Bessaoud et autres، **rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie** (rapport de recherche)، CIHEAM-IAMM، 2019.P23

2. التحدي الاقتصادي

يتمثل التحدي الاقتصادي في تنمية قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية في ظروف تتسم بانخفاض وتراجع الموارد المائية في الجزائر والذي يعتبر العنصر الأهم في المجال الزراعي ويوجد هدفان هما:

- تحسين القدرات الوطنية لتزويد السوق الوطنية بالمنتجات الزراعية وبأسعار تتوافق مع القدرة الشرائية للمواطن.
- الحفاظ على المواد الخام والمعدات الزراعية اللازمة لتطوير المؤسسات الزراعية والغذائية.

ومن أجل تحقيق هذين الهدفين لا بد من تحسين الإنتاجية الزراعية وذلك باللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة في هذا المجال وكذلك عصرنة الصناعات الغذائية الفلاحية وتكاملها مع النظام الإنتاجي الوطني وهذا من أجل الحفاظ على الأمن الغذائي للبلاد.

3. التحدي الاجتماعي والديموغرافي[1]

بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2023 أكثر من 45 مليون نسمة، وتشير التوقعات أنه سيصل العدد إلى أكثر من 50 مليون نسمة سنة 2030 و70 مليون نسمة عام 2050، ولهذا يجب أخذ هذه الأرقام على قدر مهم من الأهمية وهذا من جانب تحقيق الامن الغذائي لجميع السكان. وعلى مدى العقود المقبلة(2020-2023) تشير التوقعات بنمو كبير في عدد السكان النشطين(15-64) الذين يمثلون اليوم ثلثي إجمالي السكان وبالتالي فإن الطلب على الوظائف يتزايد بشكل كبير، فبعد ما كانت سنوات التسعينيات حوالي 210 ألف سنويا سيزيد عن 350 ألف من 2020- 2025، ولن ينخفض العدد الا حوالي 2035- 2040، وهذا تحدي يواجه القطاع الفلاحي وذلك من خلال ضرورة إيجاد مناصب الشغل في هذا القطاع، وذلك بتهيئة الظروف اللائقة للعمل وتقديم وظائف مستقرة ودخل محترم ولن يكون هذا إلا من خلال سن قوانين تضمن الحماية الاجتماعية لليد العاملة في هذا القطاع.

4. تحدي زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية

يواجه القطاع الفلاحي تحد كبير يتمثل في ضرورة توجيه المنتوجات الفلاحية للتصدير وغزو الأسواق الدولية، وحتى يتحقق ذلك لا بد من توفير الاستثمارات اللازمة لاستخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة والحديثة، بالإضافة إلى ضرورة اتباع الممارسات الزراعية الجيدة والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات والاهتمام بالزراعة العضوية وإفساح الطريق أمام القطاع الخاص وتشجيعه، وإزالة العوائق

[1] -O. Bessaoud et autres، op.cit.، p24.

الإدارية والبيروقراطية أمامه، ولن يتحقق هذا إلا عن طريق وضع برامج هادفة لتحسين القدرة الإنتاجية والتسويقية للعديد من المنتجات الزراعية القابلة للتداول في السوق الدولية[1].

5. التحدي المتعلق بحماية الموارد الطبيعية وتغير المناخ[2]

تشكل حماية الموارد النادرة والنظم البيئية والتراث الطبيعي في ظل تغير المناخ تحديا كبيرا، لأن هذه الموارد هي أساس العملية الإنتاجية، وفي هذا السياق، تؤكد جميع الدراسات في الجزائر على مخاطر عديدة تواجهها التربة (التآكل، التصحر، الإفراط في استغلال منسوب المياه الجوفية) كذلك نقص حجم المياه المتاحة (قلة الموارد المائية والاستخدام المفرط للمياه الجوفية) وتدهور نوعية المياه (الملوحة، التلوث) ولأن الجزائر معرضة بشكل كبير للتغير المناخي، فإنها ملزمة بإدراج استدامة أساليب الإنتاج كعنصر أساسي في سياستها الزراعية.

ثانيا: السياسات المنتهجة من طرف الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي

قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات والسياسات وخاصة مع بداية القرن الواحد والعشرين لتطوير القطاع الفلاحي والتخلص من التبعية البترولية وذلك من خلال مجموعة من البرامج الوطنية تتمثل أساسا في:

- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA 2000-2010.
- سياسة التجديد الفلاحي والريفي PRAR 2010-2014.
- برنامج فلاحة FELAHA 2014 -2020.
- برنامج التنمية الفلاحية 2020-2024.

أ. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA 2000-2010.

البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية هو مخطط استراتيجي وضع من قبل الدولة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر وزيادة فعاليتها في الاقتصاد الوطني ويتضمن هذا المخطط مجموعة من البرامج تنفذ من قبل هيئة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وممولة كلية من طرف الدولة، وتتمثل أهم الأهداف التي يسعى إليها هذا المخطط في[3]:

- الاندماج في الاقتصاد الوطني.

---

[1]- قاسمي محمد اليمين، بونقاب عادل، مرجع سابق، ص50.

[2] - O. Bessaoud et autres، op-cit، p25.

[3]- بوعافية رشيد، عزار سارة، **دور القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 1990-2013**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، افريل2017، ص ص 257-258.

- الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- التخصص الإقليمي في الإنتاج الفلاحي.
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين، تصريف وتكييف الإنتاج.
- مكافحة التصحر.
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي، وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف الهيئات.
- توسيع المساحة الزراعية عبر استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز.
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.
- تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع.

ومن بين تطلعات هذا البرنامج كانت:

- زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية الأساسية لتغطية ما لا يقل عن 40% إلى 60% من الاحتياجات، وفقا للمنتجات الحليب والقمح والبقوليات.
- تنويع الإنتاج الفلاحي بما في ذلك البذور الزيتية، السكر الشمندري، والأعلاف للماشية لضمان مستوى من الإنتاج الوطني.
- الانخراط تدريجيا في إطار انفتاح الاقتصاد الزراعي، والتوجه إلى تحسين الميزان التجاري الزراعي على المدى المتوسط عن طريق المنتجات المحلية، والزراعة العضوية على وجه الخصوص.

ب. برنامج التجديد الفلاحي والريفي

يعتبر البرنامج الثاني الذي سطرته الدولة والذي يدخل ضمن البرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة من أجل النهوض الاقتصادي والفلاحي بصفة خاصة، وتتمثل أهم محاور هذا البرنامج في[1]:

- تعزيز إنتاجية رأس المال، وذلك عن طريق (البذور والشتلات، المحافظة على المياه، الممكنة الفلاحية، التسميد، البيوت البلاستيكية، التمويل والتثمين).
- تطوير البنية الفلاحية والريفية، والبنية التحتية الخاصة بالري.
- مكافحة التصحر، وذلك بتطوير وتحسين السد الأخضر، المياه الجوفية الموجودة في مناطق وجود نبات الحلفاء، حماية وتثمين المراعي.
- حماية التجمعات المائية، وذلك عن طريق تدابير مكافحة الانجراف البيولوجي، تدابير مكافحة الانجراف الميكانيكي، حجز الموارد المائية.
- حماية وتعزيز الإرشاد الفلاحي من خلال: توفير المعدات، أعمال الزراعة الغابية.

[1]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص148.

ومن بين أهداف هذا البرنامج أيضا هو تنمية مستدامة للأقاليم الريفية من خلال إنجاز مجموعة من المشاريع الحيوية أطلق عليها اسم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون[1].

على العموم، فقد جاء هذا البرنامج على وجه الخصوص من أجل تعزيز الزراعات الاستراتيجية وضبط المنتجات الزراعية، وترقية روح المبادرة وكذلك تثمين الموارد الطبيعية وتنويع النشاطات الاقتصادية المختلفة في الوسط الريفي وعصرنة المناطق الريفية، وحماية الممتلكات الريفية المادية وغير المادية، وتدعيم صغار الفلاحين بكل أنواعهم وتخصصاتهم من أجل تحسين مداخيلهم[2].

ج. برنامج فلاحة FELAHA 2014 -2020

يعتبر خطة الفلاحة برنامج جديد لرؤية طويلة المدى لقطاع الفلاح في الجزائر ويهدف هذا البرنامج لبلوغ مجموعة من الأهداف تقدر بـ 7% مع آفاق 2020، وتخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة الفلاحين، وقد ارتكز هذا البرنامج على خمسة محاور تتمثل في[3]:

- المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية من خلال توسيع المساحات الفلاحية وتثمين المنتجات الزراعية والغابية.
- مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية وتكييف سياسات الدعم والتمويل وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج مع إعادة تهيئة البنى التحتية.
- تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحة النباتية ضد الكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.
- حماية الموارد الطبيعية، وذلك بالتسيير المستدام للغابات وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات.
- متابعة وتقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الزراعية، وإدارة الغابات، والتكوين والبحث والإرشاد.

واعتمد مخطط عمل الفلاحة 2015-2020 على المحاور التالية:

---

[1]- فرح بن سالم، **واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة البويرة،2021، ص49.

[2]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص149.

[3]- بن الدين فتيحة، مزريق عاشور، **مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة-حالة برامج التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2010-2019**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 7، العدد 2، 2022، ص345.

الشكل الرقم (7): مخطط عمل الفلاحة 2015 -2020

المصدر: بن الدين فتيحة، مزريق عاشور، مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 17، العدد 2، 2022، ص346.

د. برنامج التنمية الفلاحية 2020-2024[1].

قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بإعداد ورقة طريق للقطاع للفترة ما بين 2020-2024، وهذا ترسيخا لمبدأ جعل الفلاحة محركا أساسيا للنمو من خلال توفير الأطر التنظيمية والقانونية والتحفيزية لفائدة الفاعلين في القطاع وهذا من أجل تنمية القطاع في كافة أبعاده ومناحيه، وترتكز هذه الورقة على جملة من المحاور، تتمثل في:

- تنمية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات المرورية.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- ترشيد استخدام الأراضي الزراعية، خاصة في المناطق الريفية، ومنطقة السهوب.
- تنمية الفلاحة الصحراوية، وهذا من خلال توسيع المناطق ذات القدرات الصناعية (كالذرة، وفول الصويا، وبنجر السكر) ومن أجل ذلك تم إنشاء الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية.
- دمج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية.
- بعث الاستثمار المهيكل وتنمية الشعب الاستراتيجية، خاصة الحبوب، وترشيد النفقات العمومية والتقليص من فاتورة الاستيراد وتثمين المنتجات الفلاحية.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **تطور السياسات الفلاحية والريفية، (1962 إلى يومنا هذا)، أهم منجزات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية** متاح على:https://gloriousalgeria.dz اطلع عليه 2023/10

- تطوير الزراعات الصناعية من خلال التثمين المدمج، لاسيما إنتاج الزيوت الغذائية والمخلفات (الفول السوداني والصويا والسكر والذرة) اذ تعتبر هذه الشعب شعب استراتيجية لها وزن كبير في الاقتصاد الوطني.

وفي تقييمنا لهذه المخططات والبرامج، تشير آخر البيانات المتاحة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أنه:

- ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام إلى 14.1% في سنة 2020.
- قدرت نسبة النمو في المتوسط السنوي 2015-2020 إلى 2%، وهي نسبة أقل مما كان مخطط له والمخطط له 7%.
- ارتفاع عدد الفلاحين المسجلين على مستوى الغرفة الوطنية للفلاحة إلى1180205 فلاح بعد ما كان في حدود المليون فلاح سنة 2018.

ثالثا: حلول مقترحة أخرى لتطوير القطاع الفلاحي بالجزائر

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا، تبين لنا أن للجزائر مجموعة من المؤهلات والفرص للنهوض بالقطاع الفلاحي وتخطي جميع المعوقات التي تعترض هذا القطاع وتتمثل هذه الفرص في:

1. **تنمية الزراعة الصحراوية**

تعتبر الصحراء الجزائرية كنز ثمين تملكه الجزائر نتيجة للثروات الباطنية والظاهرية الموجودة فيها، تبلغ مساحتها أكثر من مليونين كلم^2 أي 5/4 من المساحة الكلية للجزائر، والبالغة 2381741كلم^2، وتبلغ المساحة القابلة للاستصلاح حوالي 1.4 مليون هكتار وتتوزع على المناطق الكبيرة للصحراء، وقد سمح وضع برامج مختلفة لتنمية المناطق الجنوبية من قبل وزارة الفلاحة في توفير الشروط اللازمة لتوفير فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية للسكان كذلك ساهمت تطوير الفلاحة الصحراوية بتطوير شعب الإنتاج غير الموسمية بشتى أنواعها حيث تمكنت هذه الشعب من تعزيز مصادر تزويد المراكز الحضرية الكبيرة في الشمال بالخضروات بشتى أنواعها[1]، وحتى بعض الفواكه على مدار السنة، وخارج مواسمها المعتادة، وقد أكد خبراء في هذا المجال، أما الإمكانيات الفلاحية التي تتمتع فيها الصحراء الجزائرية تعد الأفضل عربيا ودوليا وستسمح بتحصيل المنتجات في غير مواسمها بتبكير يصل إلى خمسة أشهر قبل ميعادها.

ونظرا لأن الشمس تكون على مدار السنة في الصحراء فإن الأمراض تكون أقل حيث 70% من المنتجات الصحراوية هي منتجات عضوية وهذا ما يحقق لنا التنمية الزراعة المستدامة. وتعتبر زراعة

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، متاح على: https//madr.gov.dz اطلع علية 2023/11.

الواحات في الصحراء النشاط المتوارث منذ القدم والذي يزرع بتقنية الغوط حيث تزرع أشجار النخيل فوق منسوب المياه مباشرة في تجاويف محفورة بين الكثبان الرملية مباشرة وهي تقنية معترف بها من طرف منظمة اليونيسكو بالإضافة إلى استعمال التقنيات الحديثة كالري المحوري والري بالتقطير، وهذا للمحافظة على المياه الجوفية المتواجدة في الصحراء، وتحتل الجزائر المرتبة الرابعة عالميا من حيث إنتاج التمور بإنتاج يفوق مليون طن سنويا أي ما يفوق عن عشر الإنتاج العالمي الذي يتعدى 10 مليون طن سنويا، وخلال سنة 2021 احتلت الجزائر المرتبة السابعة عالميا حيث قدرت صادرات التمور بقيمة إجمالية قاربت 80 مليون دولار بعدما كانت لا تتعدى 52 مليون دولار سنة 2017 وهذا ما يشكل مورد حقيقي للعملة الصعبة[1]. فبتطوير الفلاحة الصحراوية بكل شعبها (الخضر والفواكه، الحبوب والتمور) وتذليل العقبات التي تواجه المنتجين والمستثمرين والمصدرين سيكون له تأثير إيجابي على الأمن الغذائي في الجزائر والتخلص من التبعية للريع البترولي.

2. استعمال الطاقات المتجددة بأنواعها المختلفة

تزخر الجزائر بمؤهلات طاقوية نظيفة على غرار الطاقة الشمسية، طاقة الرياح والطاقة الجوفية والطاقة الاحيائية، والتي تستعمل كلها في المجال الفلاحي وهذا ما يجعل القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع استراتيجي للتخلص من التبعية البترولية، ومن بين الاستعمالات المتعددة للطاقة المتجددة في المجال الفلاحي نجد:

- ضخ مياه الري باستعمال الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح (التوربينات الهوائية).
- تجفيف الخضر والفواكه باستعمال الطاقة الشمسية والطاقة الإحيائية حيث يعتبر التجفيف بالكتلة الإحيائية أكثر كفاءة من التجفيف الشمسي لأنه يزيد من معدل التجفيف وفي وقت قصير أفضل من التجفيف بالطاقة الشمسية.
- استعمال الطاقة الحرارية الأرضية لتدفئة البيوت البلاستيكية.
- استعمال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتوليد الطاقة الكهربائية المستعملة في المجال الفلاحي ككل.

[1]- وكالة الانباء الجزائرية، **التمور الجزائرية ذهب الصحراء الذي لا ينضب**، نشر يوم 19-4-2019م، اطلع عليه 09/ 2023 متاح على www.aps.org

3. استحداث مؤسسات ناشئة مختصة في المجال الفلاحي

تعد هذه الخطوة إذا ما تم تفعيلها وتجسيدها أساسية من أجل تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، وتعد وفرصة حقيقية لخريجي المعاهد والجامعات المتخصصة في هذا القطاع وهذا من أجل طرح مشاريعهم وابتكاراتهم وتجسيدها على أرض الواقع، خاصة في ظل انتشار استعمال الذكاء الاصطناعي وما يتيحه من حلول مبتكرة لتطوير القطاع الفلاحي واستعمال الزراعة الذكية التي تعتمد على تقنيات متطور والتي تكللت بالنجاح في بعض التجارب النموذجية التي قامت بها الجزائر.

فالزراعة الذكية هي الزراعة التي تعتمد على تكنولوجيا وتقنيات المعلومات والاتصال في إدارة المزارع بطرق حديثة ومستدامة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية. ومن أبرز التقنيات المستخدمة في الزراعة الذكية نجد أجهزة الاستشعار عن بعد، أنظمة المعلومات الجغرافية وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والطائرات المسيرة بدون طيار، ونظم تحليل ومعالجة البيانات[1]، ويشير خبراء أنه إذا تم العمل بهذه التقنيات الحديثة فسيسمح ذلك بالرفع من معدل الإنتاج وتخفيض التكاليف بمرور الوقت، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وكخطوة بعيدة المدى العمل على تحقيق منتوج ذو مواصفات تنافسية عالمية وقابلة للتصدير.

[1]- ياسين بوعدلي، رشيد غربي، **الزراعة الذكية كخيار استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2023، ص320.

خلاصة

يعد التنويع الاقتصادي الحل الأمثل لاقتصاديات الدول الريعية والدول ذات الاقتصاد المركز إذ هو العملية التي تسمح بتنويع مصادر الدخل أو تنويع في الصادرات أو التنويع في الإيرادات العامة للدولة، وله أهمية كبيرة في تمتين اقتصاد الدولة واستقراره والرفع من معدلات النمو في الأجل القصير والمتوسط.

ويعتبر التنويع الاقتصادي في الجزائر من بين أهم الحلول لتنويع القاعدة الضريبية وتعبئة الخزينة العامة بإيرادات مستقرة نسبيا وتخلص موازنتها العامة ولو نسبيا من التبعية للجباية البترولية، ولا يتحقق ذلك إلا بوضع اليات واستراتيجيات محكمة تستطيع النهوض بالقطاعات الراكدة خاصة الفلاحة والصناعة وتفعيل القطاعات غير المستغلة.

إن القطاع الصناعي يعتبر من بين أهم القطاعات الرئيسية الذي يمكنه أن يساهم في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي ولكن في الجزائر وبالرغم من البرامج والاستراتيجيات والإصلاحات المتخذة إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة إذ لا تتعدى نسبة 5% واحتلت المرتبة 100 عالميا في مؤشر التنافسية العالمية للأداء الصناعي حسب احصائيات 2021، وترجع هذه النتائج لمجموعة من العراقيل حالت دون النهوض بالصناعة التحويلية في الجزائر كضعف التكنولوجيا، عدم استقرار القوانين والتشريعات، الاعتماد المفرط على المواد الأولية المستوردة وغيرها من العراقيل الأخرى التي جعلت من الصناعة في الجزائر تتمثل في عمليات التركيب والتعليب.

ويعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع محوري لتنويع مصادر الدخل ومن ثم تنويع القاعدة الضريبية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وهذا في ظل الإمكانيات والفرص المتاحة خاصة الفلاحة الصحراوية والتي تعتبر فرصة حقيقية للجزائر لتحقيق أمنها الغذائي المستدام أولا ومن ثم تنويع مصادر الدخل.

إن نجاح أي سياسة اقتصادية لا تتوقف على مدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية أو المالية وإنما على مدى تبني استراتيجيات وبرامج تتوافق وتلك الإمكانيات وتحديد أهداف ومتابعة تجسيدها على أرض الواقع.

الفصل الثالث: بدائل اقتصادية أخرى فعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

مقدمة الفصل

تهدف الجزائر للتخلص من التبعية البترولية والتوجه نحو اقتصاد متنوع تتنوع فيه الصادرات، الإيرادات العامة ومصادر الدخل، ولتحقيق ذلك عليها استخدام وتفعيل جميع القطاعات التي تمكنها من تحقيق ذلك، فبالإضافة إلى قطاع الصناعة والفلاحة واللذان يعتبران قطاعان مهمان للنهوض الاقتصادي بالجزائر يوجد قطاعات أخرى غير مستغلة تستطيع من خلالها الخروج من التبعية البترولية وتصبح في مصف الدول الرائدة اقتصاديا. ويعتبر قطاع الطاقات المتجددة واقتصاد المعرفة من القطاعات المهمة التي رأينا أنه تستطيع الجزائر أن تجعلهما قطاعات بديلة لقطاع المحروقات وذلك عن طريق استغلال الإمكانيات المتاحة وتفعيلها.

فحسب البنك الدولي فإن المعرفة أصبحت هي التنمية ذلك أن الدولة المتطورة علميا هي الدولة المتقدمة اقتصاديا والعكس صحيح، لهذا فإن الاستثمار في اقتصاد المعرفة تعتبر فرصة حقيقية للإقلاع الاقتصادي في الجزائر لأن المعرفة أصبحت هي المكون الأساسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر.

ويعتبر قطاع الطاقات المتجددة كذلك قطاع مهم يعول عليه في الجزائر نظرا لما تملكه من إمكانيات هائلة في هذا المجال خاصة الطاقة الشمسية. وتعد الطاقات المتجددة عنصرا فعالا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وهذا ما تسعى إليه جميع الدول.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق وبنوع من التفصيل التطرق إلى قطاعي الطاقات المتجددة واقتصاد المعرفة وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أهمية اقتصاد المعرفة وتحديات تنميته في الجزائر

المبحث الثاني: الطاقات المتجددة كقطاع استراتيجي للتنويع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: أهمية اقتصاد المعرفة وتحديات تنميته في الجزائر

كان الصراع العالمي بين الدول سابقا قائما حول استحواذ الثروات الطبيعية والأماكن الاستراتيجية ولكن بحلول الألفية الثالثة أصبح الصراع قائما حول استحواذ المعرفة، لتصبح هذه الأخيرة هي التي تخلق الثروة وهي مستمرة (اقتصاد الوفرة) بينما الثروات الطبيعية فهي ناضبة (اقتصاد الندرة).

وفي الآونة الأخيرة أصبحت الدول تقيم بدرجة امتلاكها للمعرفة والتكنولوجيا وليس بدرجة امتلاكها للثروات الطبيعية والمواقع الاستراتيجية، لهذا نجد جميع الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة تسارع لاكتساب المعرفة واستخدامها بصورة فعالة وهذا هو الأهم لأن امتلاك المعرفة دون استخدامها بصورة فعالة هو الذي يخلق وخلق الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

وحسب البنك الدولي والخبراء الاقتصاديين فقد أصبحت "المعرفة هي التنمية"، فامتلاك الدولة لرأس مال بشري ذات مؤهلات وكفاءات علمية عالية يؤدي الى التطور وتحقيق التنمية وعكس ذلك يؤدي الى التخلف وعدم مواكبة التطور والتقدم وارتفاع مشكلات التنمية للدولة.

المطلب الأول: ماهية اقتصاد المعرفة

أصبحت معظم دول العالم حاليا همها الوحيد مواكبة التطور الحاصل واكتساب المعرفة والتكنولوجيا المتطورة وهذا لمواجهة تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات. ويعتبر تبني الاقتصاد المعرفي الحل المناسب لمواجهة التغيرات الحاصلة في العالم وكذلك مواجهة خصائص الاقتصاد التقليدي. فماذا نقصد بالاقتصاد المعرفي، متى وكيف نشأ وماهي خصائصه؟

أولا: اقتصاد المعرفة: التعريف والخصائص

أخذ اقتصاد المعرفة عدة تسميات منها اقتصاد المعلومات، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد المبني على المعرفة، وجلها يصب في مفهوم واحد هو اعتماد الاقتصاد على المعرفة واعتبارها أساس العملية الانتاجية، ويرى الكثير من الاقتصاديين أن فكرة الاقتصاد المعرفي وتدعيمه من أهم أسس عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وهذا لما له من دور في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام وزيادة دخل الأفراد بشكل خاص[1].

وقد عرف اقتصاد المعرفة من قبل الباحثين والمؤسسات الاقتصادية العالمية كما يلي:

- عرفه البنك الدولي على أنه:" الاقتصاد الذي يخلق ويكسب ويستخدم المعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة".

[1] بسام عبد الهادي عفونة، **التعليم المبني على اقتصاد المعرفة**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1 ،2012، ص 22.

- عرفته منظمة الاقتصاد والتنمية على أنه ذلك الاقتصاد الذي فيه المعرفة المتميزة القائمة على انتاج واستعمال وتوزيع المعلومات والاستثمارات ذات التقنية العالية والصناعات ذات التقنية الحديثة وتحقق مكاسب في المجالات المرتبطة بها.
- وعرف على أنه التحول في مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية الى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث وصناعات الدماغ المصنع بشريا[1].
- وعرف كذلك على أنه الاقتصاد الذي يقوم بدمج التكنولوجيا الحديثة في عناصر الانتاج وهذا لتسهيل انتاج ومبادلة السلع والخدمات بشكل سريع وبسيط بحيث تصبح المعرفة في هذا الاقتصاد كسلعة فمن خلال توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم منتجات أو خدمات متميزة جديدة أو متجددة يمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها وتوليد الثروة، أي أن الاقتصاد المعرفي هو الذي يقوم بتحويل المعرفة الى ثروة[2].
- اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي متطور قائم على استخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الأنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، معتمدة في ذلك على المعرفة والابداع والتطور التكنولوجي خاصة ما تعلق بتكنولوجيا الاعلام والاتصال[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على المعرفة في العملية الانتاجية بل هي المحرك الرئيسي لها ومن خلاله انتقل الاقتصاد العالمي من التركيز على الماديات الى التركيز على المعنويات نتيجة اعتماده على تكنولوجيا المعلومات والابتكار والرقمنة.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أهم **خصائص اقتصاد المعرفة:**

- يعتبر اقتصاد المعرفة اقتصاد الوفرة لاعتماده على المعرفة والمعرفة متجددة لا تتناقص بالاستخدام وانما تتجدد وتتطور بمرور الوقت على عكس الاقتصاد التقليدي أو ما يسمى باقتصاد الندرة فهو يعتمد على الموارد الطبيعية وهي تتناقص وتنضب بالاستخدام المستمر وتعتبر المعرفة في اقتصاد المعرفة سلعة وتصبح عامة بعد نشرها.

[1] ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعرفة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص113.
[2] بسام عبد الهادي عفونة، مرجع سابق، ص ص 18 – 19.
[3] حسين عبد المطلب الأسرج، **اقتصاد المعرفة، الفرص والمخاطر للاقتصاد العربي**، مركز اسبار للدراسات والبحوث والإعلام، مصر، 2017، ص 3.

- لا يهتم اقتصاد المعرفة باليد العاملة المؤهلة فقط وإنما كذلك بالمبدعين والمبتكرين وأصحاب الأفكار والمهارات، وبذلك يعمل اقتصاد المعرفة على توليد وظائف عمل جديدة ويمنح فرص عمل لم تكن موجودة سابقا.
- أصبح التعليم المستمر في ظل اقتصاد المعرفة أساس زيادة الانتاجية والتنافسية الاقتصادية، لذا يتعين على الحكومات أن توفر المناخ الملائم لتحفيز المهارات البشرية وكذلك يجب أن يواكب التعليم مجمل التطورات الحاصلة في العالم وذلك بجعل المناهج التعليمية مسايرة لهذه التطورات[1].
- في ظل اقتصاد المعرفة لم تعد بعد المسافات بين الدول أو بين الأشخاص والمؤسسات عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو تبادل المعارف بل أصبح العالم يمثل قرية صغيرة وهذا بفعل الانتشار الواسع للأنترنت.
- في اقتصاد المعرفة تكون للمعرفة قيمة أكبر عندما يتم استعمالها وتفعيلها أما إذا ظلت حبيسة عقول أصحابها فلا تصبح لها قيمة. وعليه فان مفتاح القيمة في اقتصاد المعرفة هو في مدى تنافسية رأس المال البشري[2].
- من خلال اقتصاد المعرفة وباستخدام التقنية الملائمة نستطيع خلق منشآت وأسواق افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان وهذا من خلال التجارة الالكترونية وما لهذه الأخيرة من مزايا كتخفيض التكاليف والسرعة في انجاز المعاملات. لذلك يجب التركيز أولا على تطوير الأسواق وتفعيل الشراكة والتحالف الاستراتيجي مع أطراف خارجية قبل التركيز على تطوير المنتجات[3].
- تعتبر المعرفة المورد الأساسي في هذا الاقتصاد وهي أصول معنوية لا نهائية، أي يمكن أن تبقى طويلا وتوليدها يكون بدون حدود مادامت التكلفة الحدية فيها أقرب الى الصفر، بينما الأصول المادية هي أصول نهائية تستهلك بالاستخدام، أي أن في الاقتصاد التقليدي يكون مبدأ تناقص العوائد بينما في اقتصاد المعرفة يكون مبدأ تزايد العوائد[4].

[1] هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، **اقتصاد المعرفة**، ورقة اطارية، صندوق النقد الدولي 2019، ص 12.
[2] عائشة شتاتحة، **الأولوية التي يحتلها رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة**، دار اليازوردي العلمية، الطبعة الأولى،2019، ص 37.
[3] كمال منصور، عيسى خليفي، **اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4 ص 54.
[4] ربحي مصطفى عليان، مرجع سابق، ص 166.

ثانيا: نشأة وتطور اقتصاد المعرفة

إن مصطلح المعرفة ليس بالمصطلح الجديد وانما ظهر منذ أن خلق الله سيدنا ادم عليه السلام والجديد هو تطورت بتطور المراحل التي مرت بها البشرية عبر الزمن حتى وصلت الى ما نحن عليه الان، فأصبحت القضية الأساسية للإنسانية ومؤسساتها هي زيادة تدفق المعرفة وأصبحت المعرفة هي النفط الجديد[1]، وأصبح تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية كبير، فصار العالم يتعامل مع صناعات معرفية تكون الأفكار منتجاتها والبيانات موادها الأولية والعقل البشري أداتها الى حد باتت المعرفة هي المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر[2].

وبالرجوع الى تاريخ البشرية فيمكن تقسيمه الى ثلاثة مراحل أو ثورات هي: الثورة الزراعية، الثورة الصناعية لتأتي المرحلة الحالية وهي ثورة المعرفة أو ما يعرف بمصطلح التحول الثالث. والجدول التالي يلخص خصائص كل مرحلة.

جدول رقم (17): مراحل التطور الاقتصادي

المؤشرات / القطاع	الزراعة	الصناعة	المعرفة
التقنية المسيطرة	المحراث	الالة	الحاسوب
الفترة الزمنية	ماقبل 1800	1800_1957	1957 الى اليوم
طبيعة العمالة	فلاحون	عمال مصانع	العاملون في المعرفة
مصدر الطاقة	الحيوانات، الأرض	البترول	العقل
المصادر الاستخراجية	الأرض	رأس المال	المعرفة
المخرج	طعام	بضائع	معلومات
الشراكة	أفراد/ أرض	أفراد/ الة	أفراد/ أفراد

[1] Idris. J. Aberkane**, Économie de la connaissance**, note dans le cadre de travaux sur la croissance économique. La fondation pour l'innovation politique, France 2015, p 12.

[2] هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، مرجع سابق، ص 10.

المصدر: أنظر إلى:

ـ ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعرفة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص135.

ـ عماد عبد الوهاب صباغ، **علم المعلومات**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 40.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مختلف التحولات التي طرأت على البشرية بدءا بالتحول الأول التحول الزراعي الذي كان ما قبل سنة 1800. أين كان الانسان يعتمد على الأرض كمصدر رزقه، واقتصاديا فإن الثورة الزراعية لم تظهر إلا بعد أن تشكلت مجتمعات سكانية منظمة تعتمد على الزراعة كمصدر أساسي لسد حاجياتها اللازمة.

وبدأت هذه الثورة على ضفاف الأنهار الكبرى في المنطقة القريبة من المنطقة الاستوائية كنهر النيل والدجلة والفرات، وسميت هذه الحقبة من قبل المؤرخين بثورة العصر الحجري الحديث والتي دامت على مدى الاف السنين[1].

بعدها ظهرت الثورة الصناعية وهي كنتيجة حتمية للتطورات التي طرأت على المجتمع الزراعي، وفي ظل هذا التحول أصبحت الالة ورأس المال المادي هما العنصران المهمان في العملية الانتاجية.

ليظهر بعدها مفهوم جديد في الاقتصاد وهو ما اصطلح عليه اقتصاد المعرفة حيث أصبحت المعرفة كواحدة من المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي العالمي بل أصبحت هي قاطرة التنمية المستدامة في مختلف دول العالم.

وظهر مصطلح اقتصاد المعرفة عام 1960 عندما تم اعداد مجموعة من البحوث في الولايات المتحدة الأمريكية لتفسير الارتفاع الكبير في عدد من الصناعات القائمة على العلوم الجديدة ودورها في التغير الاقتصادي والاجتماعي[2].

وكانت الدراسات أول الأمر اعتبرت أن المعرفة هي سلعة، فقد أكد ذلك فريديريك هايك (Friedrick Hayek) في بحثه الصادر عام 1945، والذي كان تحت عنوان استخدام المعرفة في المجتمع (The use of knowledge in society). أما المحاولة الحقيقية والتي اعتبرت أن المعرفة سلعة وأصبح فيما بعد يعتبر كتاب مرجعي فهو لفرتز ماكلوب (Fritz Machlup) والذي جاء تحت عنوان

[1] مراد علة، **الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموذجا**، مكتبة دبي الرقمية، الامارات العربية، 2014، ص 2.

[2] كاظم احمد البطاط، كمال كاظم جواد، **تحليل فجوة اقتصاد المعرفة بيت الاقتصادات المتقدمة والنامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد 19، جامعة كربلاء، 2016، ص 131.

انتاج المعرفة وتوزيعها في الولايات المتحدة (The production and distribution of knowledge in the USA)

وفي كتاب بعنوان " أسس نظرية المعرفة " (The fondamental theory of knowledge) للكاتب بيكوزلو خومالو (Bhekuzulu Khumalo) فقد بين الكاتب أن المعرفة هي في الأصل وعلى الغالب سلعة عندما يتم تحديدها ولهذا فقد حدد وحدة للمعرفة أسماها " نول " (Knowl) ومع تحديدها حاول قياس المعرفة[1].

ومن خلال هذه البحوث وأخرى تبين وتأكد أن للمعرفة ولتقنيات المعلومات دور كبير في ارتفاع وازدهار الصناعات القائمة عليها وظهر مصطلح اقتصاد المعرفة كتحول ثالث في عالم الاقتصاد ولكنه لم يستثمر استثمارا حقيقيا ولم يعط الأهمية اللازمة له الا مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين وأصبحت المعرفة هي المولد الحقيقي الأول للثروة.

ومن خلال التتبع للاقتصاد العالمي نلاحظ أن الدول المتقدمة استطاعت النهوض والتقدم والاستمرار في تقدمها وهذا نتيجة الاستثمار في الاقتصاد المعرفي وتطويره بينما الدول المتخلفة ومنها الجزائر فقد تأخرت في الالتحاق بالاقتصاد المعرفي ومازالت حتى الأن معظم القرارات والتعليمات الرسمية الخاصة بهذا الشأن لم تجسد على أرض الواقع وهذا ما أدى للبقاء في نهج الاقتصاد التقليدي وتبعاته السلبية على الاقتصاد.

المطلب الثاني: مؤشرات اقتصاد المعرفة

قام البنك الدولي ومجموعة من المؤسسات الاقتصادية العالمية بوضع مجموعة من المؤشرات الخاصة باقتصاد المعرفة الهدف منها تقييم الوضع المعرفي لأي بلد.

ويعرف المؤشر على أنه تحويل البيانات الاحصائية المستقاة من السجلات والمستندات الإدارية من مادة خام إلى مؤشرات مرتبطة بمجال محدد وخاص تساعد على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة وتقويم الأداء. وما يجب أن نذكر به أن المؤشرات لا تقدم صورة تفصيلية أو نتيجة محددة بل توفر العناصر الضرورية للتشخيص العام، كما أن قيمة أو ترتيب مؤشر ما لا يمكن أن يقرأ إلا في إطار

[1] محمد أنيس أبو الشامات، **اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلة 28، العدد 1، 2012، ص 596.

تركيب عام لمجمل المؤشرات. وترتبط قيمة المؤشر ارتباطا وثيقا بالتصورات والأهداف الموضوعة سلفا[1].

أولا: مؤشرات اقتصاد المعرفة حسب البنك الدولي

قام البنك الدولي بوضع مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد المعني وحددها في أربع مجموعات أو ركائز تتمثل في:

1 –النظام الاقتصادي والمؤسساتي

2 –التعليم

3 –البنية التحتية للمعلومات والاتصالات

4 –نظام الابداع والابتكار.

وبقياس هذه المؤشرات لدولة ما نستطيع أن نعرف هل لهذه الأخيرة المناخ الملائم لاستخدام المعرفة من أجل التنمية الاقتصادية أم لا مع العلم أن المؤشر يحتوي على أكثر من 80 متغير، وهذا وفق سلم معياري يتراوح بين 0 و 10 وعن طريق مؤشرين عامين يقيس الأول مؤشرات قياس المعرفة بشكل عام(KI) بينما يقيس الثاني مؤشرات اقتصاد المعرفة (KEI)، مع العلم إذا كان المؤشر يقترب من الصفر فهذا يدل على مستوى ضعيف لاقتصاد المعرفة في الدولة بينما إذا اقترب من العشرة فهذا يدل على أن اقتصاد المعرفة مرتفع، والشكل الثاني يوضح منهجية قياس المعرفة في الدولة .

[1] مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، **تقرير المعرفة العربي لعام 2014**، مكتبة دبي الرقمية،2014، ص 18.

شكل رقم (8): منهجية قياس المعرفة للدول

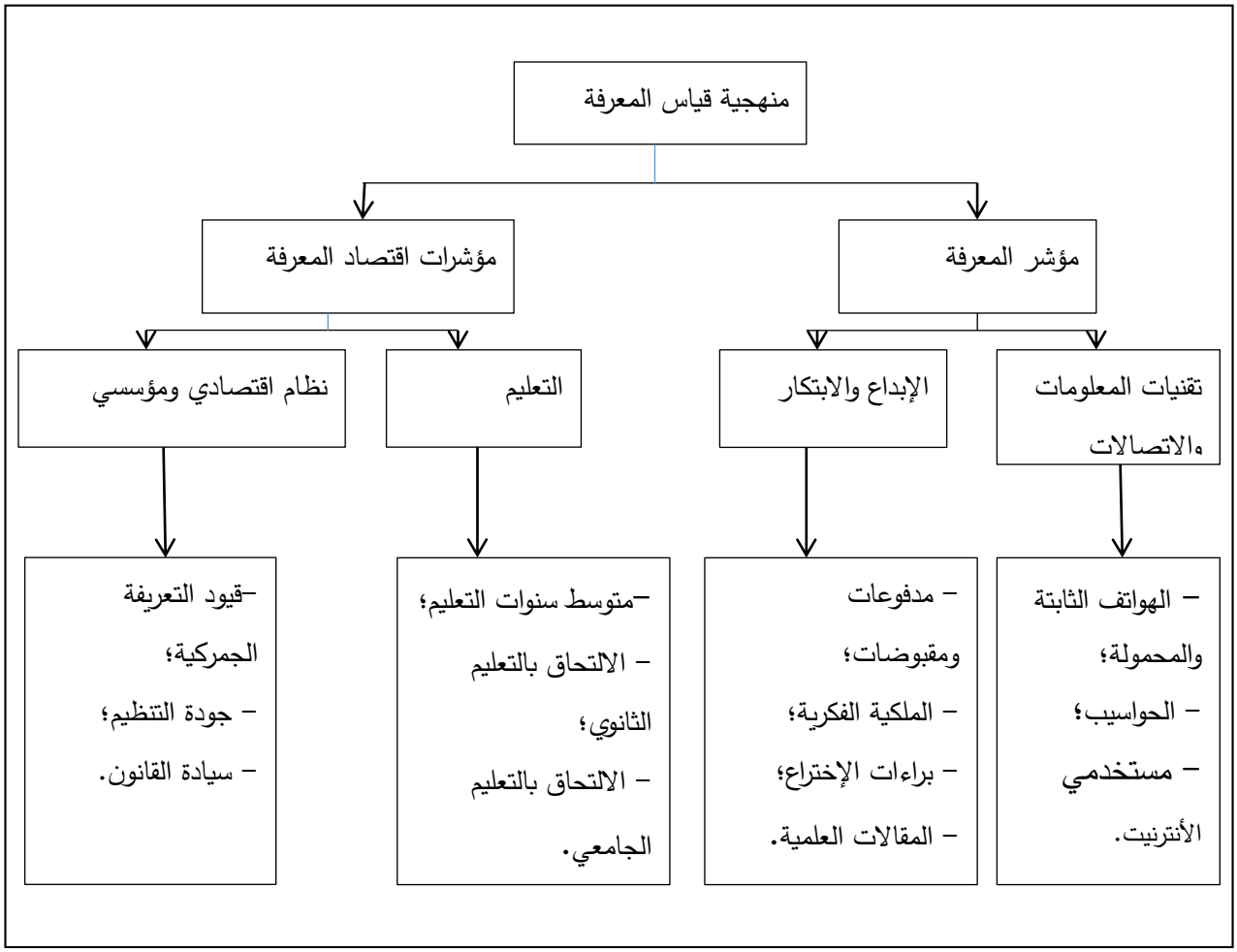

La source : Mohamed Bin Rashid Al Maktoum knowledge foundation ; **GLOBAL KNOWLEDGE INDEX 2021 ; P31.**

ووفقا للبيانات التي تضمنتها حسابات البنك الدولي هناك أربع مستويات لقيم مؤشر اقتصاد المعرفة هي:

- **مستوى مرتفع:** تزيد فيه قيمة الدليل عن 7 درجة، وتتميز بلدان هذا المستوى بسيادة رصيد جيد من أنشطة اقتصاد المعرفة.
- **مستوى جيد:** تتراوح فيه قيمة الدليل بين 6 و7 درجة، وتتميز بلدان هذا المستوى بقبول في ميدان اقتصاد المعرفة، مع البدء في التحول من مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة.
- **مجتمع متوسط:** تتراوح فيه قيمة الدليل من 5 الى 6 درجة، وتشمل البلدان التي نجحت في ترسيخ اقتصاد المعلومات.

- **مجتمع منخفض:** تقل فيه قيمة الدليل عن 5 درجة، وتشمل البلدان التي لازالت تسعى للوصول الى مجتمع المعلومات تمهيدا لبلوغ مجتمع المعلومات وتحديد معالم سياستها المستقبلية نحو اقتصاد المعرفة.

وتتمثل ركائز اقتصاد المعرفة حسب البنك الدولي في:

1- نظام اقتصادي ومؤسساتي

يجب أن يكون النظام الاقتصادي للدولة نظام محفز للأفراد والمؤسسات ينمي روح المبادرة ويتجلى ذلك من خلال دعم ومرافقة المشاريع القائمة على المعرفة وهذا عن طريق تسهيل عملية التمويل ووضع القوانين والتشريعات التي تتلاءم مع كل مشروع بالإضافة الى محاربة الفساد والبيروقراطية التي تعرقل المشاريع.

وعلى العموم فإن النظام الاقتصادي والمؤسساتي يجب أن يتصف بالمواصفات التالية[1]:

- أن يكون النظام الاقتصادي للدولة يحتوي على أقل عدد ممكن من تشوهات الأسعار، كأن يكون مفتوحا على التجارة الخارجية وخال من السياسات الحمائية لأن هذا يؤدي الى تشجيع المنافسة وتعزيز روح المبادرة وهذه الشروط يجب أن تكون في ظل سياسة اقتصادية كلية تتميز بالشفافية والتنظيم المحكم.
- يجب أن تكون النفقات الحكومية مدروسة والعجز في الموازنة العامة مستقرا ومعدلات التضخم ثابتة ومنخفضة، كما يجب أن تكون الأسعار الداخلية حرة وخالية من الرقابة وسعر الصرف مستقرا ويعكس القيمة الحقيقية للعملة.
- ضرورة توفر جهاز مصرفي ومالي فعال قادر على التخصيص الأمثل للموارد نحو الفرص الاستثمارية المناسبة ويعيد توزيع الأصول من المؤسسات المتعثرة الى المؤسسات المزدهرة.
- وكما ذكرنا سابقا فإن النظام المؤسساتي الباعث على المعرفة يجب أن يتوافر على جهاز حكومي خال من الفساد ونظام قانوني يدعم القواعد الأساسية للتجارة ويحمي حقوق الملكية بالإضافة الى ضرورة توافر الاستقرار السياسي.

[1] سمير مسعي، **اقتصاد المعرفة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015 – 2016، ص 129.

2- التعليم

يعتبر التعليم من الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة وله دور فعال في المستويات الأولى للانتقال نحو الاقتصاد المعرفي، ويجب الاهتمام أولا بالتعليم الأساسي وهذا لزيادة قدرة الناس على التعليم ومعرفة استخدام المعلومات بينما في التعليم العالي والتدريب المهني فهما ضروريان للابتكار التكنولوجي والابداع[1]، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تهيئة أرضية معرفية مرتكزة على المعلوماتية والتكنولوجيا التي تسمح بالاستمرار الفعلي نحو اقتصاد المعرفة، فإذا قامت الدولة بهذا فإنها سوف تنجح في توفير اليد العاملة الماهرة والابداعية أو رأس المال البشري القادر على ادماج التكنولوجيا الحديثة في العمل[2] .

وما نلاحظه وتؤكده الدراسات الاقتصادية أن الدول التي اهتمت بالتعليم استطاعت أن تنجح في الولوج الى التحول الثالث بينما الدول الأخرى التي أهملته مازالت تتخبط في مشاكل الاقتصاد التقليدي.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن في اقتصاد الدول المتطورة للأبحاث الجامعية دور كبير في التطور الاقتصادي، كذلك فإن السكان في هذه البلدان يفضلون سلع تكون أكثر تطورا وهذا ما يولد طلبا محليا حساسا على السلع ذات التقنيات العالية مما يؤدي الى تحفيز الشركات المحلية على ابتكار وتصميم سلعا متطورة تقنيا[3].

3- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تهتم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاستثمار في شبكات الهاتف بنوعيها الثابت والمتنقل وأيضا الاستثمار في صناعة البرمجيات ومعدات الاعلام الالي وشبكات الأنترنت التي تساهم في نشر المعلومات وتخفيض تكلفة الحصول عليها.

ولتكنولوجيا المعلومات ثلاثة تأثيرات على الاقتصاد تتمثل في[4]:

- ✓ الحصول على أرباح انتاجية خاصة في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات؛

[1] Derek H. C. Chen and Carl J. Dahlman, **The knowledge economy, The kam methodology and world bank operations**, The world bank, Washington, U. S. A, 2006, p 5.

[2] بسام عبد الهادي عقونة، مرجع سابق ص 21.

[3] Derek H. C. Chen and Carl J. Dahlman, op. cit, p 5.

[4] مراد علة، مرجع سابق، ص 9.

- ✓ تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظهور وازدهار صناعات جديدة: التجارة الالكترونية، وسائل الاعلام المختلفة.
- ✓ تعتبر حافز للاعتماد على نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانيات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات.

وترى منظمة الأمم المتحدة أن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة يتأثر ايجابا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترى المنظمة أنه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب الجمع بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياسات والحلول المبتكرة لتحقيق التحول بسرعة، وحسب التقرير فإنه من الممكن أن تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز استيعاب التكنولوجيا والخدمات التي تدعم أهداف التنمية المستدامة على خمسة مسارات رئيسية هي[1]:

- **تكاليف نشر منخفضة:** وهذا ما يسهل بتوفير خدمات بسرعة وتكاليف منخفضة مقارنة بظروف سابقة لارتفاع تكاليف الامداد.
- **معدل تطوير سريع:** أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى خفض منحنى التعلم بشكل مستمر وهذا ما أدى الى تقليص مدة كل جيل من أجيال التكنولوجيا ولا سيما الحلول القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **زيادة الوعي العام:** نتيجة لسهولة وسرعة نشر المعلومات عبر الأنترنت.
- **التدريب الرقمي منخفض التكلفة:** والذي يساعد على تسريع انتشار التكنولوجيا وقد أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم على جميع المستويات معيارا عالميا للتطور مثل: اعداد دورات تكوينية عالية الجودة بتكاليف منخفضة أو حتى مجانية في بعض الأحيان؛
- سرعة استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة حجمها.

4ـ نظام الابداع والابتكار

يمثل البحث والتطوير مجموعة النشاطات التقنية التي تسبق انتاج سلع وخدمات جديدة وتمر بعدة مراحل تضمنها رغم أن مجالات تطبيقها يبقى مختلفا اختلافا بينا[2]. ومن أهم مؤشراته نجد براءات الاختراع وعدد المقالات العلمية.

[1] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)ESCWA، **مقترح الأجندة الرقمية العربية، مخطط تمهيدي للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة، الأمم المتحدة**، بيروت، 2019، ص ص 11، 12.

[2] أماني صلاح محمود، **مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره في قياس التنمية في مصر**، مجلة مصر المعاصرة، عدد 557، 2020، ص 12،

ثانيا: مؤشر الابتكار العالميGII

1) الإطار المفاهيمي لمؤشر الابتكار العالميGII

أطلق البروفيسور دوتا Dutta سنة 2007 مشروع مؤشر الابتكار العالمي وكان الهدف من هذا المشروع هو ايجاد وتحديد الأساليب التي تحدد بشكل أفضل أهمية الابتكار في المجتمع والذي يتجاوز المقاييس التقليدية للابتكار مثل: أهمية عدد المقالات البحثية ومستوى نفقات البحث والتطوير.

ومن الدوافع التي أدت الى تحديد هذا الهدف هي[1]:

- الأهمية البالغة للابتكار في دفع عجلة التقدم الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية للدولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة.
- إن الابتكار لا يقتصر على مختبرات البحث والتطوير والأوراق العلمية والمقالات المنشورة بل يجب أن يكون أكثر عمومية وانتشارا في المجتمع من خلال الابتكارات التقنية والمتطورة.

ويقوم مؤشر الابتكار العالمي على مؤشرين فرعيين أساسيين هما: المدخلات والمخرجات حيث:

- ✓ يغطي مؤشر المدخلات الى المؤسسات الاقتصادية والتشريعية ومؤسسات رأس المال البشري مثل: التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي، البنية التحتية للتكنولوجيا، البيئة المحفزة للابتكار والأسواق ومناخ الاستثمار واستيعاب المعرفة.
- ✓ أما المؤشر الخاص بالمخرجات فيشمل المعرفة والتقنية من حيث الانتاج والنشر والتأثير المعرفي والمنتجات التقنية ومنتجات وخدمات المعرفة.

[1] Global innovation index 2020, **« Who will finance innovation?** Cornell University, INSEAD and WIPO, 2020, p 23.

ثالثا: مؤشر المعرفة العربي

مؤشر المعرفة العربي هو مؤشر يعمل على تطويره برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالشراكة مع مؤسسة محمد بن راشد آل المكتوم ويعتبر اضافة معرفية لواقع المعرفة في الدول العربية كما يساعد المؤشر كذلك على توجيه السياسات التطويرية نحو الاحتياجات التنموية الحقيقية وجعل المعرفة في خدمة التنمية. ويتكون المؤشر من ستة مجالات هي:

- ✓ التعليم ما قبل الجامعي
- ✓ التعليم العالي
- ✓ التعليم التقني والتدريب المهني
- ✓ البحث والتطوير والابتكار
- ✓ الاقتصاد
- ✓ تقنية المعلومات والاتصالات.

رابعا: مؤشر المعرفة العالمي

أطلق هذا المؤشر عام 2017 ويغطي 138 دولة حول العالم ويقيس المؤشر الأداء المعرفي لدول العالم في 7 مجالات هي:

- التعليم قبل الجامعي
- التعليم التقني والتدريب المهني
- التعليم العالي
- البحث والتطوير والابتكار
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- الاقتصاد
- البيئات التمكينية

ويهدف هذا المؤشر إلى إعطاء نظرة على أداء كل دولة من حيث بنيتها التحتية المعرفية لتوجيه وإعلام صانعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني والقطاع الخاص للتعاون في جوانب مختلفة من السياسات لتعزيز المجتمعات القائمة على المعرفة وسد الفجوات المعرفية بين الدول[1].

[1] برنامج الأمم المتحدة الألماني، 2020، متاح على htttps://arabic.com اطلع عليه يوم 24/ 2021/04.

خامسا: مؤشر الاتحاد الأوروبي

قدم الاتحاد الأوروبي مؤشر خاص بقياس اقتصاد المعرفة وهذا سنة 2008 يشمل على المحاور الآتية المبينة في الجدول التالي[1]:

جدول رقم (18): مؤشر الاتحاد الأوروبي لقياس اقتصاد المعرفة

المحاور	المؤشرات
بيئة الأعمال	– القيمة التي تضيفها الصناعات القائمة على المعرفة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. – صادرات التكنولوجيا. – الشفافية الحكومية.
بيئة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	– عدد الهواتف النقالة المستخدمة لكل 2000 نسمة من السكان. – عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة لكل 2000 نسمة من السكان. – إجمالي عدد مضيفي الأنترنت لكل 2000 نسمة من السكان.
تنمية الموارد البشرية	– إجمالي عدد العلماء والمهندسون في مجال البحوث والتطوير لكل مليون نسمة من السكان. – عدد العاملين في مجال المعرفة من إجمالي القوة العاملة. – مؤشر التنمية البشرية وهو قائم على ثلاثة مؤشرات وسيطة العمر واحراز التعليم مستوى المعيشة.
نظام الابتكار	– إجمالي عدد العلماء والمهندسين في مجال البحوث والتطوير لكل مليون نسمة من السكان. – إجمالي الإنفاق على البحوث والتطوير.

المصدر: علوبة حسن عبد الله عبد القادر، **مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدول العربية تحديات الحاضر وآفاق المستقبل**، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المجلد 4، العدد 12، جامعة السودان، 2020، ص229.

[1] علوبة حسن عبد الله عبد القادر، **مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدول العربية تحديات الحاضر وآفاق المستقبل**، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المجلد 4، العدد 12، جامعة السودان، 2020، ص229.

من خلال قراءتنا لمؤشرات اقتصاد المعرفة المختلفة نستنتج بأنها تشترك في مجموعة من النقاط وهي:

- اعتبار أن التعليم النوعي هو أساس النجاح للولوج إلى اقتصاد المعرفة.
- جميع المؤشرات تعتبر أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإبداع والابتكار ورأس المال البشري هم الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة.

وما يجب كذلك الإشارة إليه أن إعداد مؤشرات اقتصادية دقيقة لقياس المعرفة ليس بالأمر السهل وإنما تعترضها الكثير من التحديات أهمها:

- ✓ تأثير المعلومات بالأبعاد السياسية وعلاقات الدول.
- ✓ عمليات التجميل التي قد تجريها بعض الدول على المعلومات قبل الإفصاح عنها.
- ✓ إمكانية عدم توفر بعض المؤشرات في بعض الدول والتي سيبنى عليها مؤشر اقتصاد المعرفة.
- ✓ تفاوت الإمكانيات بين الدول مما يجعل عملية المقارنة صعبة.
- ✓ قضية الملكية الفكرية التي قد تحول دون الإفصاح الحقيقي عن بعض المؤشرات خاصة تلك المتعلقة بالبحوث والتكنولوجيا.

المطلب الثالث: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر وتحديات الاندماج

إن من مستلزمات اقتصاد المعرفة وجود بيئة اقتصادية محفزة تعمل على تشجيع الاستثمار وتحفيز المؤسسات على العمل في هذا المجال، كذلك وجوب وجود نية سياسية وأطراف قانونية تعمل على تنظيم ومواكبة التطورات العالمية الحاصلة في مجال المعرفة ووجوب وجود يد عاملة مؤهلة ومتمكنة تستطيع أن تحول المعلومات إلى معارف ذات قيمة اقتصادية. والجزائر كباقي دول العالم تعمل على مسايرة التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا معلومات والاتصال وبدأت بوادرها تظهر من خلال البرامج الاقتصادية التي اعتمدتها منذ 2001.

أولا: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر

لمعرفة واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر وتشخيصه وجب علينا التطرق إلى موقع الجزائر من المؤشرات العالمية والعربية الخاصة بالمعرفة واقتصاد المعرفة.

1ـ مؤشر المعرفة العالمي

من خلال الجدول التالي يبين لنا ترتيب الجزائر ضمن مجموعة من الدول العربية ودول العالم الأخرى

جدول رقم (19): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر المعرفة العالمي

البلد	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر
سويسرا	1	63.6
أمريكا	2	71.1
فلندا	3	70.8
الإمارات	18	66.1
قطر	39	62.4
السعودية	42	50.9
البحرين	43	50.9
عمان	58	47.5
الكويت	65	45.8
مصر	72	45
لبنان	76	44.3
الأردن	79	43.9
تونس	82	42.7
المغرب	83	42.6
الجزائر	103	37.5
سوريا	130	28.5

المصدر: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2020.

الشكل رقم(09): مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020

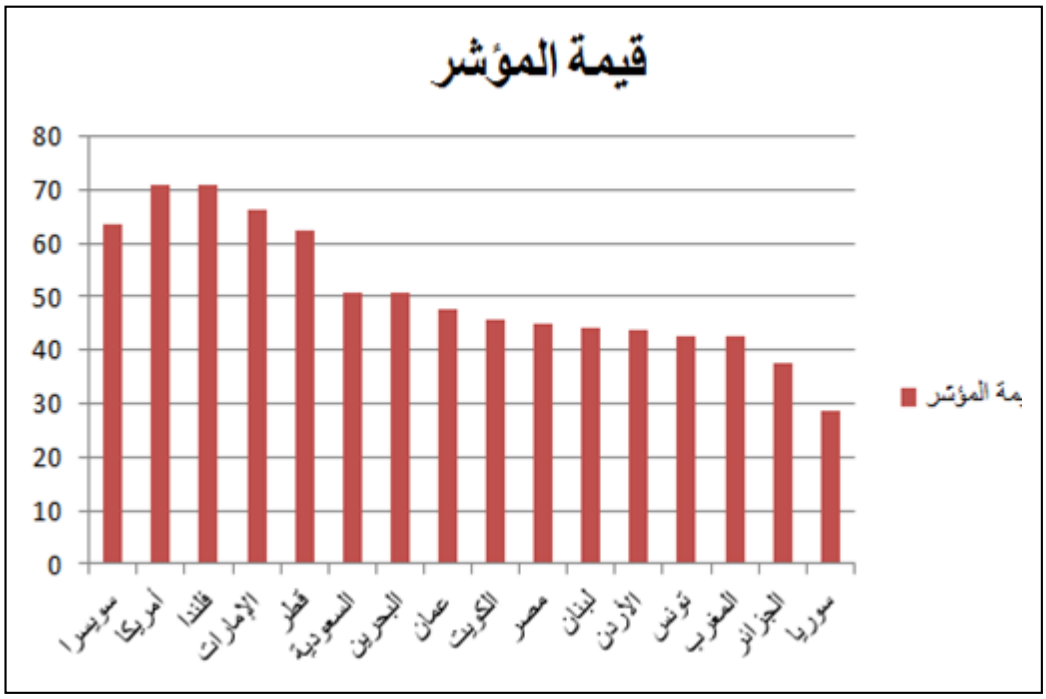

يعد مؤشر المعرفة العالمي خارطة طريق للتنمية المستدامة للمجتمعات حيث يساعد الدول على صياغة استراتيجيات التفكير الإستباقي لدعم المعرفة وتعزيزها باعتبارها عنصرا رئيسيا في بناء اقتصاد معرفي أقوى مع ضمان التنمية المستدامة.

وقد تم إعداد مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2019 من طرف مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم يشمل 136 دولة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سويسرا تتصدر الترتيب العالمي في مؤشر المعرفة العالمي بينما الإمارات العربية المتحدة فقد احتلت المرتبة 18 عالميا والأولى عربيا. بينما الجزائر فقد احتلت المرتبة 103 عالميا من ضمن 136 دولة وهي بذلك تتذيل الترتيب العالمي وحتى العربي وهذا ما يدل على أنها مازالت بعيدة كل البعد عن بناء اقتصاد معرفي يساير التطورات العالمية.

2ـ مؤشر الابتكار العالمي

سوف نستعرض في الجدول التالي ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2020.

جدول رقم(20): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الابتكار العالمي

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي
الإمارات	41,79	34
تونس	31,21	65
السعودية	30,94	66
قطر	30,81	70
المغرب	28,97	75
الكويت	28,40	78
البحرين	28,37	79
الأردن	27,79	81
عمان	26,50	84
لبنان	26,02	87
مصر	24,23	96
الجزائر	19,48	121
اليمن	13,56	131

المصدر: البنك الدولي 2020.

الشكل رقم(10): موقع الجزائر ضمن مؤشر الابتكار العالمي

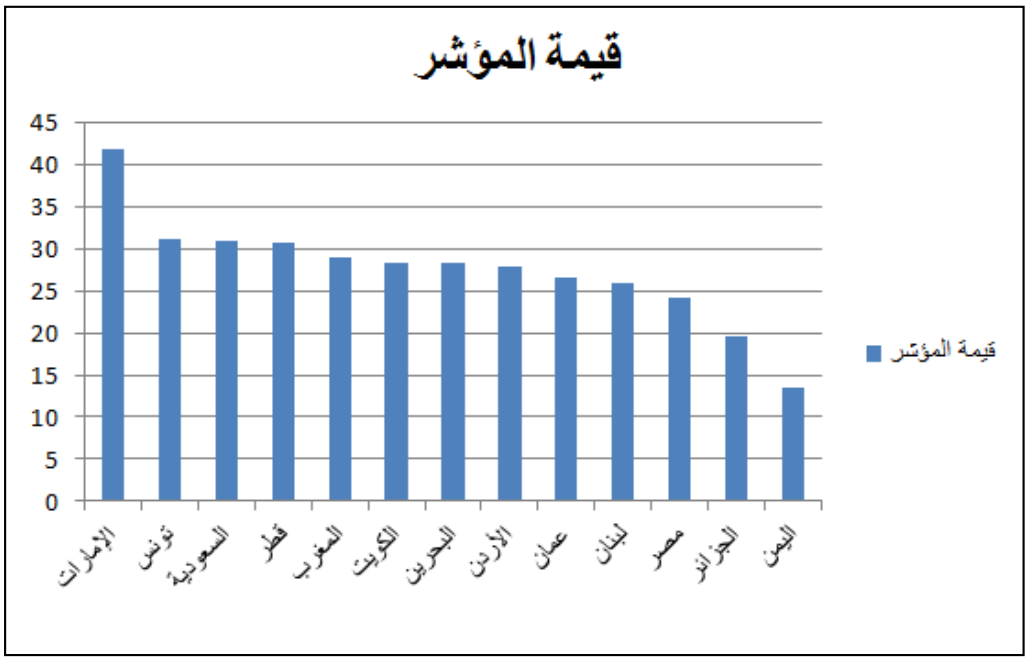

مؤشر الابتكار العالمي عبارة عن مرجع رائد لقياس أداء الاقتصاد في مجال الابتكار ويقوم هذا المؤشر بدراسة اقتصاد 130 بلد في مجال الأداء الابتكاري.

ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الجزائر تتذيل الترتيب العالمي والعربي في مؤشر الابتكار العالمي أين احتلت المرتبة 121 عالميا من أصل 130 دولة واحتلت المرتبة ما قبل الأخيرة في ترتيب الدول العربية، وبلغت قيمة المؤشر 13.56 وتعتبر نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بدول عربية أخرى كالإمارات حيث فاق المؤشر 41 نقطة وتونس 31 نقطة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ضعف الاقتصاد الجزائري في مجال الابتكار.

3ـ مؤشري اقتصاد المعرفة والمعرفة الرقمية

فيما يلي سنبين ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية والخاص بمؤشري اقتصاد المعرفة والمعرفة الرقمية من خلال بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (21): ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية في مؤشري اقتصاد المعرفة والمعرفة الرقمية

الدولة	مؤشر اقتصاد المعرفة	مؤشر اقتصاد المعرفة الرقمية
الإمارات	42	44
البحرين	43	45
عمان	47	60
السعودية	50	59
قطر	53	51
الكويت	62	68
الأردن	73	74
تونس	78	83
لبنان	79	75
الجزائر	94	102
مصر	95	98
المغرب	100	101
سوريا	110	111
اليمن	121	123
موريطانيا	132	134
السودان	136	137
جيبوتي	137	136

المصدر: تقرير البنك الدولي لسنة 2020.

الشكل رقم (11): ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية في مؤشري اقتصاد المعرفة والمعرفة الرقمية

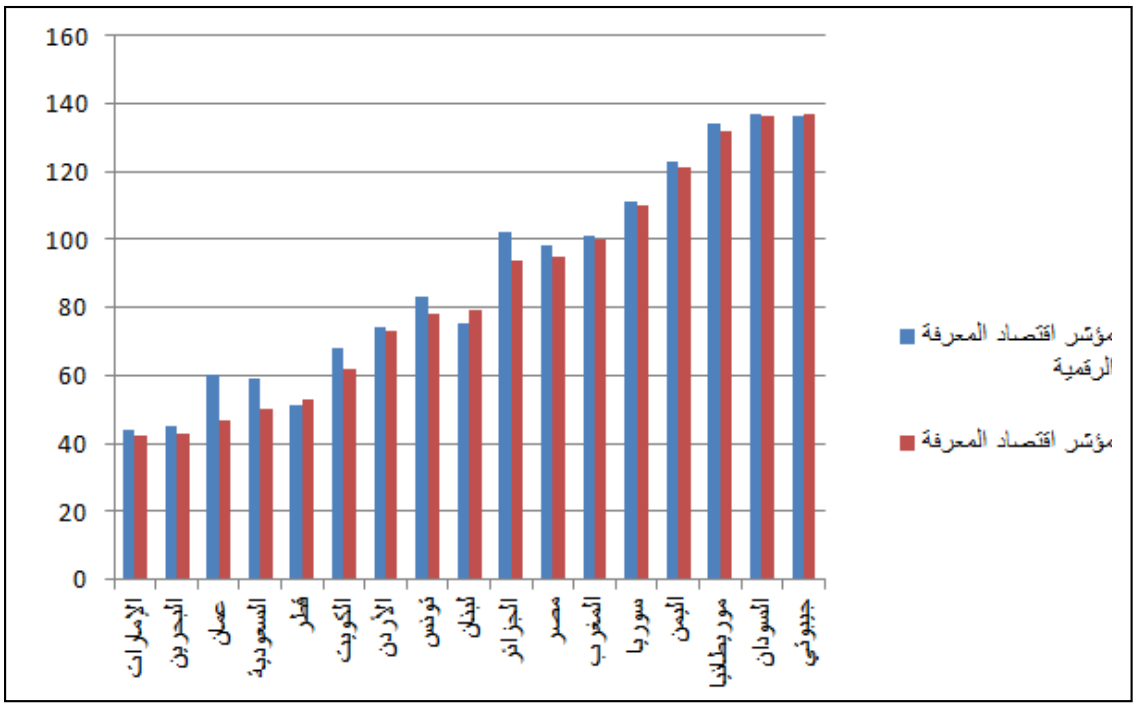

من خلال ملاحظتنا لبيانات الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة من مؤشر المعرفة العالمي وهي المرتبة 103 عالميا من أصل 138 دولة حول العالم. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على ضعف البنية التحتية المعرفية وعدم مسايرتها للتطورات الحاصلة في العالم.

في المقابل نجد أن بعض الدول العربية قد أقدمت خطوات للأمام في هذا المجال كالإمارات العربية المتحدة التي تصدرت ترتيب الدول العربية واحتلت المرتبة 15 عالميا، كذلك قطر والسعودية.

ثانيا: مؤهلات وخطوات الجزائر للنهوض بالاقتصاد المعرفي

1/ مبادرات الجزائر للنهوض بالاقتصاد المعرفي

إن التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات جعل الجزائر تتهيأ من أجل مواكبة هذا التطور والسير قدما للتقليل من الفجوة الموجودة بينها وبين الدول المتقدمة، ولبلوغ هذا الهدف تم إعداد برنامج خاص باقتصاد المعرفة في مارس 2021 وأهم ما تم التركيز عليه[1]:

- إعداد مخطط يضمن وجود التعليم وفعاليته في قلب النظام التربوي.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، مداخلة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في افتتاح أشغال الجلسات الوطنية حول اقتصاد المعرفة يوم 2021/3/29 الجزائر.

- تشجيع تعليم المواد العلمية والتقنية والتكنولوجية وتحديثها وتكييفها مع البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- تطوير أقطاب امتياز بالشراكة مع المؤسسة الاقتصادية وذلك بما يتماشى مع تطوير العلوم والتكنولوجيا الحديثة وبما يلبي حاجيات الاقتصاد الوطني وتطويره.
- اعتبار أن محور تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي ودعم التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الاقتصادية أحد أهم الأسس التي يتم اعتمادها في تجسيد البرنامج الخاص باقتصاد المعرفة.
- ضرورة إعادة النظر في مقاربة التشغيل عن طريق دعم المقاولاتية وتعزيز روح المبادرة لدى الشباب.
- التعجيل بمسار التحول الرقمي من أجل تعزيز الحكم الراشد وأخلقة الحياة العامة على كل المستويات.
- تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي كهيئة دستورية تهدف إلى ترقية البحث العلمي في ميادين الابتكار التكنولوجي وتقييم فعالية الآليات الوطنية لتثمين نتائج البحوث لفائدة الاقتصاد الوطني.
- وضع نصوص قانونية متعلقة بمخطط التطوير متعدد السنوات لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بالإضافة إلى إعداد نص قانوني لاستكمال إعداد القانون التوجيهي للتعليم العالي يرمي إلى تعزيز التثمين الاقتصادي لنشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

2/ مؤهلات الجزائر في مجال اقتصاد المعرفة

تمتلك الجزائر الكثير من المؤهلات البشرية والمادية تجعلها قادرة على أن تكون في مصف الدول الرائدة في مجال اقتصاد المعرفة وأهم هذه المؤهلات نجد:

- ✓ وجود أكثر من 1600 مخبر بحث موزعين على 109 مؤسسة جامعية ومركزين للإبداع و12 أرضية تقنية للتحاليل الفيزيائية والكيمياء يشرف عليها أكثر من 62000 أستاذ باحث و2200 باحث دائم.
- ✓ وجود أكثر من 78 دار مقاولاتية يضاف إليها أكثر من 44 حاضنة تعمل مع المئات من المؤسسات الناشئة.

- ✓ بناء منشآت دعم لتكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل تكثيف شبكة الاتصالات الوطنية، مع إعطاء الأولوية لشبكة الألياف البصرية وتوسيع الولوج إلى الأنترنت ذات التدفق العالي من خلال عصرنة شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية،
- ✓ استحداث وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.
- ✓ امتلاكها لثروة بشرية شبابية ذات مؤهلات علمية مختلفة وفي جميع التخصصات.

لكن يرى الكثير من الاقتصاديين والمتتبعين للشأن الاقتصادي الجزائري أن الخطابات السياسية الخاصة بالاقتصاد المعرفي هي خطابات خيالية لا تتوافق مع أساسيات الاقتصاد المعرفي، ذلك أن تطوير الاقتصاد المعرفي يتطلب تهيئة أرضية ملائمة فعلية تتوافر على مجموعة من الخصائص وذلك عن طريق تطوير وترقية المنظومة التعليمية والجامعية، وتوفير والرفع من سرعة تدفق الأنترنت لأنها تشكل العمود الفقري لتطوير الاقتصاد، خصوصا وأن الجزائر تتذيل ترتيب الدول في كفاءة وسرعة تدفق الأنترنت. وحسب التصنيف الذي وضعه مؤشر سبيد تاست Speed test * العالمي لجودة الأنترنت في الدول فقد احتلت الجزائر المرتبة 174 من إجمالي 177 دولة وبذلك فإن الجزائر تحتل صدارة "أسوء تدفق عالمي" لسنة 2021.

وبالرغم من أن الجزائر نجحت في تعميم التعليم الابتدائي الشامل بمعدل 97% سنة 2015 وتحقيق المساواة بين الجنسين كذلك ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم العالي إلا أن جودة التعليم لم تتحسن بعد.

ثالثا: تحديات اقتصاد المعرفة وآليات الاندماج في الجزائر

1/ تحديات النهوض باقتصاد المعرفة في الجزائر

الجزائر كباقي معظم الدول العربية تعاني من اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة في مجال اقتصاد المعرفة ويرجع هذا إلى مجموعة من العوائق التي تحول دون الوصول إلى مصاف الدول المتطورة. وقد بين البنك الدولي أهم مصادر هذه الفجوة في تقريره الاقتصادي الخاص بالدول العربية لسنة 2020 وأهم هذه العوائق نجد[1]:

- إن أهم مصادر الفجوة الرقمية تتمثل في البنية الأساسية نتيجة لضعف الاستثمار في الشبكات الرقمية الأساسية نظرا لكون أسواق النطاق العريض في معظم الدول العربية تعتبر الأكثر تركيزا

* Speed test: هي خدمة ويب توفر تحليلا مجانيا لمقياس أداء الاتصال بالأنترنيت، أي هي وسيلة لتحديد كل من كفاءة وسرعة الاتصال بالأنترنيت.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2020، صندوق النقد الدولي.

والأقل تناسبية في العالم وهو ما ينتج عنه الوصول المحدود إلى البيانات والخدمات الإلكترونية ذات الصلة، مما يحد من الابتكار ومن إنشاء سلاسل قيمة جديدة مرتبطة بالبيانات ويثبط تطوير القطاعات ذات الاستخدام الكثيف للبيانات خاصة الشركات الناشئة المبتكرة.

- ضعف البنية المؤسسية حيث تحتاج معظم الدول العربية إلى تطوير القوانين والتشريعات والقواعد التنظيمية وإضفاء المزيد من المرونة عليها لتواكب التحولات التقنية الكبيرة الحالية والمتوقعة.
- قلة استخدام التقنيات الحديثة، وتواضع المهارات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات أو عدم اكتشافها في بعض الحالات بالإضافة إلى عدم استكمال مشروع الحكومة الرقمية الذي لا يزال في طور التنفيذ في عدد من هذه الدول.

بالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى حالت دون تطور الاقتصاد المعرفي في الجزائر منها:

- ✓ هجرة الأدمغة التي تعاني منها الجزائر، وما لها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني والبحث العلمي والذي يؤدي بدوره إلى ضعف الإبداع والابتكار. فحسب التقارير الصادرة حول حقوق الملكية المسجلة لدى منظمة WIPO للملكية الفكرية جاءت الجزائر في مراتب متدنية في الترتيب العالمي للدول الخاص بطلبات تسجيل براءات الاختراع فعلى سبيل المثال كان عدد طلبات براءات الاختراع سنة 2016 هو 1 فقط و8 سنة 2015 وهو عدد ضئيل جدا إذا ما قورن بدول أخرى بينما أغلب براءات الاختراع الخاصة بالعلماء الجزائريين يتم الاعتراف بها في دول أخرى.
- ✓ استمرار الاعتماد على الريع البترولي وعدم بناء اقتصاد حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا وهذا ما أدى إلى تدني مستوى المعيشة وتدهور القدرة الشرائية نتيجة لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية فأصبح تحسين مستوى المعيشة كأولوية مقدمة على غيرها من الغايات والأهداف وهذا ما يعيق الإقلاع نحو اندماج فعلي وتدريجي في الحركية الاقتصادية العالمية المتجهة في ظل العولمة والمعلوماتية نحو التأسيس لمجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة[1].

[1] مقيمح صبري، هرموش إيمان، **واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينية في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد السابع، 2017، الجزائر، ص 220.

2-آليات الاندماج في الاقتصاد المعرفي

من خلال اطلاعنا على تجارب بعض الدول الرائدة في مجال اقتصاد المعرفة والتي حققت خطوات هامة في مجال التنمية نتيجة الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، استخلصنا أهم العوامل التي ساعدت على هذا الانتقال والتي من بينها:

ـ ضرورة وجود بنية مؤسساتية في مجال اقتصاد المعرفة

وجود بنية مؤسساتية يعني وجود مؤسسات وهيئات عامة أو خاصة متخصصة في المجال الرقمي والمعرفي الهدف منها وضع وتطبيق ومتابعة السياسات والاستراتيجيات الموضوعة في هذا المجال، بالإضافة إلى ضرورة وضع الأطر القانونية والتشريعية المنظمة لاقتصاد المعرفة وتفعيلها.

ـ ضرورة تطوير نظام التعليم في جميع أطواره

يعتبر التعليم القاعدة الأساسية التي يبنى عليها اقتصاد المعرفة فلا يمكن الحديث عن اقتصاد المعرفة دون التطرق إلى واقع التعليم في الدولة، ذلك أن التعليم الجيد (التعليم النوعي وليس الكمي) هو الذي يولد رأس المال البشري المؤهل وكما نعلم فإن اقتصاد المعرفة يقوم أساسا على قدرة رأس المال البشري على توليد المعرفة التي تساهم في خلق الابتكارات والاختراعات ومن ثم تطوير اقتصاد الدولة.

وبالرغم من أن الجزائر ومنذ استقلالها تسعى للقضاء على الأمية ومحاربتها واعتمدت في ذلك على مجانية التعليم واجباريته في مراحل محددة من التعليم إلا أن هذا لا يكف لأننا نسعى إلى نوعية تعليم عالية تتماشى مع التطورات الحاصلة في العالم لمواجهة تحديات الألفية الثالثة ويتحقق هذا من خلال تحسين نوعية البرامج والمناهج الدراسية وامداد المدرسة الجزائرية بالأنظمة التكنولوجية الحديثة.

وحسب مؤشر دافوس الاقتصادي الذي يقيس جودة التعليم في الدولة فقد احتلت الجزائر المرتبة 119 عالميا والمرتبة 11 عربيا وهذا ما يؤكد لنا أن نظام التعليم في الجزائر ما زال لم يساير التطورات العالمية.

ـ ضرورة تمويل البحث العلمي وتطويره

نجد أن الدول المتقدمة تولي أهمية كبيرة للبحث العلمي وهذا بتوفير كافة الظروف المادية والمعنوية للباحثين وتهيئة الأرضية اللازمة لذلك، فاستطاعت بذلك الاستفادة من البحوث العلمية وتجسيدها على أرض الواقع ومن ثم المساهمة في تطوير وتنمية اقتصادها، إلا أن الدول المتخلفة والجزائر منها فإن البحث العلمي ما زال يتخبط في مشاكل عديدة كتهميش الباحثين ونقص التمويل وعدم توفير الإمكانيات اللازمة مما أدى إلى هجرة الأدمغة.

بالإضافة إلى هذا ومن أجل النهوض باقتصاد المعرفة يجب:

- تشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال اقتصاد المعرفة ومن ثم الاستفادة من الخبرات الأجنبية المتطورة في هذا المجال والعمل على تحويل التكنولوجيا وتعزيز الابتكار.
- وجوب إعداد خطة اقتصادية واضحة المعالم والأهداف يكون أساسها قائم على تشجيع الإبداع والابتكار، والقيام بإصلاحات محددة تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة ويكون هذا عن طريق إتباع سياسة تشاركية في صياغة وتنفيذ كل القرارات ومتناسقة مع كل الأطراف الفاعلة في هذا المجال.
- القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري كأولوية لتهيئة المناخ الاقتصادي الملائم للاقتصاد المعرفي.
- الاهتمام برأس المال البشري والعمل على احتضان المهارات والكفاءات البشرية ومتابعتها، وتوفير كل الظروف الأساسية لها من أجل الحد من هجرة الأدمغة.

المبحث الثاني: الطاقات المتجددة كقطاع استراتيجي للتنويع الاقتصادي في الجزائر

نتيجة للأزمات التي مر بها العالم أصبحت جميع الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة تتطلع للحصول على موارد دائمة ومتجددة لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي، فالاعتماد على الطاقة الأحفورية فقط يشكل تهديدا حقيقيا لاقتصاد الدولة سواء كانت مصدرة أو مستوردة لها نظرا لإمكانية نضوبها من جهة وكذلك نتيجة لتأثرها بالصدمات الخارجية من جهة أخرى.

ولأن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الريع البترولي وبصفة كبيرة (أكثر من 60% من الإيرادات العامة هي إيرادات بترولية) كان لا بد من البحث عن بدائل اقتصادية أخرى للتخلص من التبعية البترولية والتصدي للصدمات الخارجية. وتعتبر الطاقة المتجددة من بين أهم البدائل الاقتصادية المهمة للتنويع الاقتصادي في الجزائر لما تملكه من امكانيات هائلة في هذا المجال (طاقة شمسية، مائية، الرياح...).

المطلب الأول: الطاقات المتجددة: المفهوم والأنواع

يعيش الإنسان في محيط يتكون من ثروات طبيعية يتأثر بها وتؤثر فيه، هذه الثروات متنوعة منها ما هو في جوف الأرض وما هو فوق سطح الأرض ومنها ما هو ناضب وما هو دائم، فالثروات الناضبة هي التي تنقص أو تنفذ من خلال استعمالها كالطاقات الأحفورية بينما الثروات الدائمة هي التي تبقى على حالها مهما كانت درجة استعمالها وهي ما يصطلح عليها بالطاقات المتجددة.

أولا: تعريف الطاقات المتجددة

تم تعريف الطاقات المتجددة من طرف الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية والمؤلفين وسنذكر البعض منها:

- تعريف برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة: الطاقات المتجددة هي التي لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة وتتجدد بصفة دورية عند استهلاكها، ولها خمسة أنواع هي: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية، طاقة باطن الأرض والكتلة الحيوية[1].
- تم تعريف الطاقة المتجددة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها الطاقات التي يكون مصدرها طبيعي وتتجدد باستمرار أي أنها غير ناضبة[2].
- وعرفت من طرف وكالة الطاقة الدولية على أن الطاقة المتجددة تتشكل من مصادر تلقائية كأشعة الشمس والرياح ومن خصائصها أنها تتجدد في الطبيعة وبوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها[3].
- وعرفت على أنها الطاقة التي تتولد بصورة طبيعية ومستديمة، وتتميز بأنها غير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة وبصورة غير محدودة وأحيانا محدودة ولكنها متجددة باستمرار. بالإضافة إلى أنها نظيفة ولا ينتج عن استخدامها أي تلوث بيئي، وتتمثل مصادرها في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المد والجزر وطاقة الأمواج وطاقة التدرج الحراري في مياه المحيطات وطاقة الحرارة الجوفية وطاقة المساقط المائية ويضيف علماء الطاقة الناتجة عن حرث الفضلات الزراعية والمنزلية ضمن الطاقة المتجددة[4].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها هي طاقات غير ناضبة تتجدد باستمرار وتتولد من مصادر طبيعية وهي طاقة نظيفة ومستديمة.

ثانيا: خصائص الطاقات المتجددة

من خلال التعاريف السابقة نستخلص الخصائص التالية للطاقات المتجددة:

---

[1] جمعية الأمم المتحدة للبيئة متاح على الموقع https://www.unep.org اطلع عليه 2021/10

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكالة الطاقة." **الترجمة العربية لدليل احصاءات الطاقة المتجددة"**، مارس 2009، ص121. متاح على: www.unep.org اطلع عليه 2021/10.

[3] وكالة الطاقة الدولية. متاح على http://www.iaea.org اطلع علية 2021/10.

[4] عمر خليل أحمد الجبوري، أحمد حسين أحمد الجبوري، **مبادئ الطاقة المتجددة**، المعهد التقني، كركوك، العراق، 2010، ص 221.

- **مستمرة وغير ناضبة**

من أهم المميزات التي تتميز الطاقات المتجددة أنها تتجدد باستمرار بالرغم من استهلاكها وتتواجد في الطبيعة بصورة غير محدودة وإن كانت محدودة أحيانا فإنها تتجدد.

- **طاقة نظيفة وتساهم في الحفاظ على البيئة**

بما أن مصادر الطاقات المتجددة هي مصادر طبيعية فإن استعمال أي مصدر لا يخلف أي مخالفات تضر بالبيئة، لهذا يطلق عليها اسم الطاقة الخضراء والاقتصاد الذي يعتمد على هذه الطاقات يسمى بالاقتصاد الأخضر، وعلى العكس من هذا فإن استخدام الوقود الأحفوري كالغاز الطبيعي والفحم ينتج عنه انبعاثات غازات تضر بالغلاف الجوي وتزيد من درجة الاحتباس الحراري.

- **متوفرة في معظم دول العالم**

بما أن مصادر الطاقات المتجددة تتمثل أساسا في الشمس والرياح والمياه الجوفية وهذه العناصر متوفرة في كامل بقاع العالم وإن كانت بنسب مختلفة.

- **تساهم في تحقيق التنمية للمناطق النائية والريفية**

تتميز المناطق النائية والريفية بانعدام الإمكانيات اللازمة والخاصة بالكهرباء. ولكن باستعمال الطاقات المتجددة وبالأخص الطاقة الشمسية يمكن توفير الكهرباء بهذه المناطق.

- توجد الطاقات المتجددة بأشكال مختلفة مما يستلزم تطوير المعدات التكنولوجية الخاصة بكل طاقة على حدى[1]. بالإضافة إلى ضرورة توفير وتكوين اليد العاملة المؤهلة في هذا المجال.
- تحتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح إلى مجموعة من العوامل حتى تكون فعالة، فكلاهما يتأثران بحالة الطقس فتوربينات الرياح لا تعمل إلا في حالة وجود كميات كافية من الرياح وبسرعة معينة والألواح الشمسية لا تعمل في الليل وفي حالة ما إذا كان الجو غائما.

ثالثا: مصادر الطاقات المتجددة

تتشكل الطاقة المتجددة من مجموعة من المصادر تتمثل في: الطاقة الشمسية (أهم مصدر)، طاقة الرياح، الطاقة المائية، طاقة الكتلة الحيوية وطاقة باطن الأرض.

[1] عمر خليل أحمد الجبوري، أحمد حسن أحمد الجبوري، مرجع سابق، ص 29.

1- الطاقة الشمسية

تعتبر الطاقة الشمسية من بين أهم مصادر الطاقة المتجددة غير الناضبة وهي نظيفة كون أن مصدرها هو الشمس، وتعد الشمس من أكبر مصادر الضوء والحرارة الموجودة على وجه الأرض كما أن جميع مصادر الطاقة على الأرض نشأت أولا من الطاقة الشمسية وهذه الطاقة يمكن تحولها بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى حرارة وكهرباء وقوة محركة، وأشعة الشمس أشعة كهرومغناطيسية وطيفها المرئي يشكل 49% و غير المرئي للأشعة فوق البنفسجية تشكل 2% أما الأشعة دون الحمراء فتشكل نسبتها 49% [1].

وكانت تكلفة توليد الطاقة الشمسية سابقا مرتفعة ولكن بمرور السنوات سجلت تكلفة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية المركزة انخفاضا بنسبة 82% بين سنتي 2010 و2019، ويرجع السبب الأول في ذلك إلى انخفاض أسعار الألواح بنسبة 90% وانخفاض تكاليف توازن النظام، وقد ساهمت هذه العوامل بخفض التكاليف المركبة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بحوالي أربعة أخماس خلال العقد الماضي[2].

ويتم تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية وطاقة حرارية من خلال آليتي التحويل الكهروضوئية والتحويل الحراري للطاقة الشمسية.

فالطاقة الشمسية الكهربائية وتسمى أيضا بالطاقة الشمسية الفوتولطائية (photovoltaic) وهي عملية تحويل ضوء الشمس إلى طاقة كهربائية باستخدام الخواص الالكترونية لبعض المواد كالسيلكون، وقد تم اكتشاف هذه الظاهرة من طرف بعض علماء الفيزياء في أواخر القرن التاسع عشر ميلادي حيث وجدوا أن الضوء يستطيع تحرير الإلكترونات من بعض المعادن، وقد تم تصنيع نماذج كثيرة من الخلايا الشمسية بحيث تستطيع انتاج الكهرباء بصورة علمية بدون وقود ولا تلويث الجو بل القليل من الصيانة فقط.

أما التحويل الحراري للطاقة الشمسية فيعتمد على تحويل الاشعاع الشمسي إلى طاقة حرارية عن طريق المجتمعات (الأطباق) الشمسية والمواد الحرارية. فإذا تعرض جسم داكن اللون ومعزول إلى الاشعاع الشمسي فإنه يمتص وترتفع درجة حرارته. يستفاد من هذه الحرارة في التدفئة والتبريد وتسخين وتوليد الكهرباء، وتعد تطبيقات السخانات الشمسية هي الأكثر انتشارا في مجال التحويل الحراري للطاقة الشمسية يليها المجففات الشمسية التي يكثر استخدامها في تجفيف المحاصيل الزراعية كالتمور والطماطم وغيرها[3].

---

[1] بن موفق زروق، مرجع سابق، ص292.

[2] تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، النتائج الرسمية. 2020 متاح على http://www.iaea.org

[3] محمد البيلي، **الطاقة الشمسية واستخداماتها**، مكتبة نور، 2009، ص 4، متاح على https:// www.noor-book.com

وللطاقة الشمسية مجموعة من المزايا بالإضافة إلى مجموعة من المساوئ.

فبالنسبة **للمزايا** نذكر منها:

- ✓ هي طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة، إذ أن عملية التحويل لا تعط أثار سلبية على تلوث البيئة.
- ✓ عملية تحويل الطاقة الشمسية لا تتطلب تكنولوجيا معقدة وإنما تعتمد على تكنولوجيا بسيطة مما يسهل عملية استغلالها مهما كانت درجة التقدم العلمي لأي دولة.
- ✓ هي طاقة متجددة وغير ناضبة باعتبار أن مصدرها الأساسي هو الشمس.

أما بالنسبة **لعيوب** الطاقة الشمسية:

- ✓ يتطلب تنصيب الألواح الشمسية مساحات شاسعة من الأراضي مما يشكل عائق أمام البلدان ذات المساحات الصغيرة.
- ✓ المصدر الأساسي للطاقة الشمسية هي الشمس وبالتالي تقل كفاءة استخدامها في الأجواء الماطرة، كما أنه لا يمكن الاعتماد عليها في الليل.

2- طاقة الرياح

هي نوع من أنواع الطاقات المتجددة، وتعتبر تكنولوجيا استخدام الرياح لتوليد الطاقة من أنجح الطرق نموا لتوليد الكهرباء على الصعيد العالمي. ويتم انتاج الطاقة من الرياح بواسطة محركات ذات ثلاثة أذرع تديرها الرياح وتوضع على قمة أبراج طويلة وتعمل كما تعمل المراوح ولكن بطريقة عكسية، إذن طاقة الرياح هي الطاقة المتولدة من تحريك ألواح كبيرة مثبتة بأماكن مرتفعة بفعل الهواء، ويتم انتاج الطاقة الكهربائية من الرياح بواسطة محركات (توربينات) ذات ثلاثة أذرع دوارة تحمل على عمود تعمل على تحويل الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة كهربائية، فعندما تمر الرياح على الأذرع تخلق دفعة هوائية ديناميكية تتسبب في دورانها. وهذا الدوران يشغل التوربينات فتنتج طاقة كهربائية، وتنشأ الرياح من تسخين الشمس غير المتساوي للغلاف الجوي الأرضي ومن دوران الشمس حول نفسها، وتكون قوة الرياح أكثر في المعابر الجبلية وعلى الشواطئ خاصة[1].

[1] بوعشة اسمهان، **جدوى استغلال الطاقة الشمسية كطاقة متجددة وامكانية استخدامها في التبادلات التجارية الخارجية. دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، 2019، ص116.

وتستطيع التوربينات الكبيرة الحجم المصممة لمؤسسات انتاج الكهرباء للاستعمال العام توليد 650 كيلواط و1,5 ميجاواط (بحيث 1 ميجاواط=1 مليون واط) ولطاقة الرياح مجموعة من المزايا بالإضافة إلى مجموعة من المساوئ.

فبالنسبة للمزايا نذكر منها:

- ✓ طاقة الرياح طاقة نظيفة حيث أن استخدامها لا يخلف أية أضرار على البيئة كون مصدرها طبيعي.
- ✓ متوفرة في أماكن مختلفة من العالم وبكميات متفاوتة من منطقة لأخرى.
- ✓ يمكن بناء توربينات الرياح في المزارع وهذا ما يؤدي إلى حل مشكلة الكهرباء في المناطق الريفية وبالتالي العمل على تنصيبها وتطوير القطاع الفلاحي بها.
- ✓ تعد طاقة الرياح من الطاقات المتجددة ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بطاقات أخرى كما أنها تعتبر من التقنيات ذات التركيب السهل.

لكن بالرغم من هذا فإن طاقة الرياح لا تخلو من بعض المساوئ منها:

- ✓ التذبذب في تحصيل الطاقة نتيجة التذبذب واختلاف سلوكية حركية الرياح.
- ✓ تحتاج طاقة الرياح إلى مساحات واسعة وأماكن مرتفعة لتنصيب معدات استغلالها من أجل الحصول على معدل عال للطاقة وهذا ما يشكل عائق حقيقي خاصة بالنسبة للدول صغيرة المساحة.
- ✓ تحتاج التوربينات إلى عملية صيانة من وقت لأخر نتيجة تعرضها إلى الظواهر الطبيعية من حرارة ورطوبة مما يستدعي ذلك دفع تكاليف إضافية من فترة لأخرى.
- ✓ تختلف التوربينات المستعملة في طاقة الرياح الكثير من الضوضاء، وهذا هو السبب الذي يعيق بناء مزارع الرياح بالقرب من المناطق السكنية.

3- الطاقة المائية

تعتبر الطاقة المائية مصدر آخر من مصادر الطاقات المتجددة، والتي يتم انتاجها بواسطة مياه الأنهار والسدود، ويتم الحصول على هذه الطاقة عن طريق الاستفادة من تدفق مياه الأنهار والسدود التي تعمل على تحريك شفرات التوربينات لإنتاج طاقة ميكانيكية، ومن ثم يقوم مولد بتحويل هذه الطاقة إلى طاقة كهربائية، وتسمى الطاقة الكهربائية الناتجة عن هذه العملية بالطاقة الكهرومائية. وتمثل

الطاقة المائية حوالي 17% من إجمالي انتاج الكهرباء في العالم، وتعتبر الصين، البرازيل وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أكبر الدول استخداما للطاقة المائية [1].

وللطاقة المائية عدة أنواع ولكن مصدرها الأساسي هو الماء، وتتمثل هذه الأنواع في[2]:

أ) **طاقة المد والجزر (طاقة مائية مستمدة من مياه البحار)**

تحدث ظاهرة المد والجزر نتيجة التجاذب بين الأرض مع كل من الشمس والقمر، ويحدث المد بارتفاع سطح البحر المواجه للشمس والقمر، حيث تغطي المياه الشواطئ الواقعة في هذه المناطق بينما يحدث الجزر بعد فترة من الزمن عندما ينخفض سطح البحر وتنسحب المياه عائدة من البحر مرة أخرى.

ب) **طاقة حركة الأمواج (طاقة مائية مستمدة من مياه البحر)**

إن انتفاخ الموج يأتي بفعل الرياح على سطح البحار، فمن جراء الرياح يصبح سطح البحر خشنا غير مصقول، وبالتالي فإن ذبذبة الهواء تزداد ويتكون مزدوج سطحي بحر–هواء وبذلك تولد التموجات التي تصل إلى ارتفاعات قصوى بحسب قوة الرياح ومسافة التطبيق.

ت) **طاقة التدرج الحراري (طاقة مستمدة من مياه البحار)**

وهي الطاقة الكهربائية الناتجة عن الفارق في درجات الحرارة بين طبقات OTEC مياه المحيط والتي يطلق عليها طاقة التدرج الحراري لمياه المحيطات وذلك من خلال دورة ديناميكية حرارية، ذات كفاءة منخفضة جدا، وعلى أساس التباين ما بين مياه السطح والمياه العميقة.

ث) **الطاقة الكهرومائية (طاقة مستمدة من مساقط المياه)**

طاقة كهربائية تولد بواسطة الطاقة التي يحتويها المياه، فالمياه المتبخرة بفعل الشمس تتكاثف لتسقط مطرا تتكون منه الأنهار، واستغلت طاقة الجاذبية الأرضية المياه في توليد الطاقة الميكانيكية والكهربائية خلال المائة عام الماضية.

ولكل مصدر من هذه المصادر مزايا وعيوب نلخصها فيما يلي:

فبالنسبة للمزايا نذكر منها:

- ✓ الطاقة المائية مهما كان نوعها فإنه يمكن تشغيلها بدون استعمال الوقود الأحفوري.

[1] وسام درويش، **الطاقة المائية واستخداماتها**، بحث متاح على https://www.sotor.com أطلع عليه يوم 5/ 10/ 2021.

[2] مهيدي حسينة، سلطاني وفاء، تقريرات يزيد، **واقع وأفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد، المجلد 3، العدد 2، 2020، ص ص، 93-94.

- ✓ الطاقة المائية هي طاقة نظيفة، بحيث لا تصدر عنها المواد الجزئية مثل ثاني أكسيد الكربون أو أكسيد الكبريت على الهواء، وعليه فإنها لا تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري الناتجة عن زيادة الغازات السالفة الذكر.
- ✓ الطاقة المائية هي طاقة لا تنضب باعتبار أن مصدرها هي البحار والمحيطات والسدود، وطالما أن الشمس تشرق وأن الأرض تحتوي على الأنهار والمحيطات فإن هذه الطاقة باقية ببقاء هذه العوامل.
- ✓ تعتبر الطاقة المائية الأرخص نسبيا من بين أنواع الطاقات المتجددة الأخرى وتتطلب تكلفة بسيطة للتشغيل (تشاركها أيضا طاقة الرياح).

أما بالنسبة للعيوب فنجد:

- ✓ تشغيل محطة المد والجزر لتوليد الطاقة الكهربائية يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الملاحة والأنظمة البيئية الساحلية والثروات السمكية وكذلك على المناظر الطبيعية.
- ✓ يتطلب انتاج الطاقة المتولدة من المساقط المائية ظروف طبيعية خاصة تتعلق بالمجرى المائي وكمية المياه والمناخ السائد والتضاريس، إلى جانب ظروف اقتصادية خاصة تتعلق بقرب هذه الموارد من السوق وعدم وجود منافسة من الموارد الأخرى للطاقة[1].
- ✓ بالرغم من أن الطاقة المائية منخفضة التكاليف في تشغيلها لكنها تتطلب تكاليف باهضة في بنائها.
- ✓ يتطلب توليد الطاقة الكهربائية من المياه وجود هذه الأخيرة وبكميات كبيرة وبالتالي فهي لا تتناسب مع جميع المناطق، وفي حالة حدوث جفاف في السدود مثلا فإنه لا يمكن الحصول على هذه الطاقة.

4- الطاقة الحيوية(الأحيائية)

الطاقة الحيوية هي نوع آخر من أنواع الطاقات المتجددة، تنتج من الأشياء الحية كالمواد النباتية أو الفضلات التي تنتجها الكائنات الحية مثل السماد الحيواني، وهذه الأشياء الحية وفضلاتها تسمى بالكتلة الحيوية. وهي عبارة عن مواد عضوية تأتي من الأشياء الحية.

[1] مداحي محمد، **فعاليات الاستثمارات في الطاقات المتجددة كاستراتيجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 4، 2015، ص 113.

ويعتبر توليد الطاقة الكهربائية والحرارية وانتاج الوقود من طاقة الكتلة الحيوية تحديا كبيرا في نماذج تحويل الطاقة الحديثة ومكسبا بيئيا يساهم في التقليل من انبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون الدفيئة من خلال استغلال عملية تعفن هذه المخلفات الحيوية وكبح تأثيرها على الغلاف الجوي[1].

ومن بين مصادر الكتلة الحيوية نجد:

- الخشب: يمكن استعمال الخشب كوقود عند حرقه مباشرة أو بعد تحويله إلى فحم.
- مجموعة من النباتات التي يمكن تحويل منتجاتها إلى وقود حيوي يستخدم كمصدر للطاقة، ومن بين هذه النباتات نجد قصب السكر والذرة الذي ينتج منه الكحول الإيثيلي (الإيثانول).

وتعتبر البرازيل من الدول الرائدة في مجال انتاج الكحول الإيثيلي من قصب السكر والذرة، حيث تم إنتاج أكثر من 100 بليون لتر بالاعتماد على قصب السكر، وهناك أكثر من أربعة ملايين سيارة تعمل في البرازيل باللإيثانول الصافي وتسعة ملايين سيارة تعمل بخليط من الغازولين والايثانول[2]، ولا يقتصر انتاج الطاقة الحيوية من هذه النباتات فقط وإنما هناك نباتات أخرى يمكن الاستفادة منها في إنتاج طاقات أخرى كفول الصويا، الصفصاف وزيت النخيل.

- الغاز الحيوي[3]: الغاز الحيوي هو خليط من عدة غازات أهمها غاز الميثان والذي تصل نسبته إلى 70% وينتج بفعل التحلل غير الهوائي للمواد العضوية الموجودة في المخلفات الحيوية للحيوانات والنباتات والمنتجات الثانوية من أصل حيواني أو نباتي وبقايا المواد العضوية في الأطعمة أو مياه الصرف الصحي أو مياه المعالجة الصناعية، وتمثل المواد الكربوهيدراتية مع قليل من الدهون والبروتينات المصدر الرئيسي للحصول على الغاز الحيوي.

ومن مزايا الطاقة الحيوية نذكر منها:

- ✓ التقليل من التلوث البيئي نتيجة التخلص من النفايات المنزلية والصناعية والزراعية واستعمالها في انتاج الطاقة (كهرباء، وقود) ومن ثم حماية المياه الجوفية ومياه الأنهار من التلوث.
- ✓ استعمال مصادر الطاقة الحيوية لإنتاج الغاز الحيوي يساهم ولحد كبير في التقليل من انبعاثات غاز أكسيد الكربون في الجو، وهذا ما يؤدي بدوره إلى التقليل من ظاهرة الاحتباس الحراري.
- ✓ من خلال مصادر الطاقة الحيوية يتم انتاج أسمدة زراعية تتمتع بمواصفات عالية وقيمة غذائية متميزة.

[1] سمير سعدون وآخرون، **الطاقة البديلة –مصادرها واستخداماتها**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011، ص5.
[2] عمر خليل أحمد الجبوري، أحمد حسن أحمد الجبوري، مرجع سابق، ص 338.
[3] سمير سعدون وآخرون، مرجع سابق، ص339.

ولكن بالرغم من هذه المزايا للطاقة الحيوية فإنها لا تخلو من بعض العيوب حيث أن العديد من الخبراء ينادون إلى التقليل من الاعتماد على الطاقة الحيوية لما لها من انعكاسات سلبية على البيئة من جهة وعلى الأمن الغذائي من جهة أخرى حيث:

- ✓ قد يؤدي تحويل محاصيل زراعية للغذاء إلى محاصيل موجهة للوقود إلى زيادة في أسعار المواد الغذائية وكذلك إلى تبوير الأرض (تدمير غابات، اقتلاع اشجار) كذلك تخصيص أراضي لزراعة النخيل أو الذرة أو القصب السكري لإنتاج الوقود الحيوي سيؤدي إلى اختلال غذائي في بعض الدول بالإضافة إلى تأثيره السلبي على بعض الدول النامية نتيجة لزيادة أسعار المواد المستوردة، ولهذا يجب اعتماد نهج الترابط لتحقيق أمن الطاقة والمياه والغذاء من خلال سياسات متكاملة بين كافة القطاعات المعنية[1].
- ✓ أكد مختصون أن الطاقة الحيوية قد ينجم عنها انبعاثات كربونية بمستويات تتجاوز على المدى القريب ما ينتج عن استخدامات الوقود الأحفوري ويحدث هذا خاصة عند حرق الكتلة الحيوية.
- ✓ معظم مصادر الطاقة الحيوية تحتاج إلى الوقود الأحفوري لتكون فعالة اقتصاديا وهذا ما يشكل عبئا ماديا وبيئيا معا.

5- الطاقة الجوفية (الطاقة الحرارية الأرضية)

هي مصدر بديل ومتجدد وهي طاقة تولد من حرارة الأرض حيث توجد تحت القشرة الأرضية طبقة سميكة من الصخور الحارة مع جيوب عرضية للماء، بحيث يتسرب هذا الأخير أحيانا إلى السطح ويظهر على شكل ينابيع حارة وإن لم يظهر على سطح الأرض فإنه يمكن الوصول إليه عن طريق الحفر.

وترتفع درجة حرارة المياه بزيادة التعمق في جوف الأرض بمعدل 2,7 درجة مئوية لكل 100 متر من العمق.

وهناك نوعين من الطاقة الحرارية لباطن الأرض هما[2]:

- الطاقة التي يمكن استعمالها مباشرة كالحرارة أو ماء حار.
- الطاقة التي يمكن استعمالها كوسيلة لتوليد الطاقة الكهربائية.

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الطاقة الحيوية والتنمية المستدامة في الريف العربي**، ورقة فنية، بيروت، 2019، ص38.

[2] سمير سعدون وآخرون، مرجع سابق، ص 39.

وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أكبر الدول المنتجة للطاقة الحرارية الجوفية في عام 2018 بمعدل انتاج 16,7 مليار كيلواط/ساعة على مدار العام، كما أنها تمتلك أكبر محطة لتوليد الطاقة الحرارية الأرضية في العالم وهذا في كاليفورنيا والمعروفة باسم جيزرس Geysers.

وككل مصدر من مصادر الطاقات المتجددة له مزايا وعيوب، وتتمثل المزايا في:

- ✓ على عكس الطاقة الشمسية وطاقة الرياح اللتان تتأثران بتغير الفصول والمناخ فإن الطاقة الحرارية الجوفية تعتبر مصدرا ثابتا للطاقة ويمكن الاعتماد عليها لتوليد الطاقة الكهربائية على مدار السنة.
- ✓ تحتاج الطاقة الجوفية لمساحات صغيرة من أجل استغلالها ولا تحتاج لمنشآت أو معدات كبيرة.
- ✓ يستفيد سكان الدول المتقدمة من الطاقة الحرارية الأرضية وهذا بتركيب أنظمة التبريد والتدفئة وبتكلفة اقل تصل حتى 50% مقارنة بالطاقة الأحفورية.

أما بالنسبة لسلبيات الطاقة الجوفية نجد:

- ✓ تنسب بعض محطات الطاقة الجوفية خللا جيولوجيا، مما يؤدي إلى حدوث زلازل قوية نتيجة لإحداث حفر عميقة في باطن الأرض لإطلاق البخار الساخن أو الماء.
- ✓ تطلق محطات الطاقة الحرارية الجوفية كميات صغيرة من الغازات الدفينة مثل كبريت الهيدروجين H_2S وثاني أكسيد الكربونCO_2.

المطلب الثاني: أهمية الطاقات المتجددة وعراقيل تطوير استخدامها في الجزائر

إن من بين أهداف التنمية المستدامة هو التسيير المستدام للموارد الطبيعية وبيئة عالمية جيدة وتمويل بعيد الأجل من خلال التسيير الفعال للطاقات المتجددة الصديقة للبيئة[1]. وبالتالي فإن الطاقات المتجددة تعد عنصرا فعالا لتحقيق التنمية المستدامة ويشكل عنصر المحافظة على البيئة تحديا كبيرا من أجل ذلك، فتحقيق تنمية اقتصادية شاملة يتطلب استعمال طاقة نظيفة ولكن استعمال الطاقة التقليدية بشكل كبير يؤدي إلى الاخلال بعنصر المحافظة على البيئة لما لها من تأثير سلبي على البيئة نتيجة انبعاث الغازات الدفينة. ولهذا وجب التقليل من استعمالها والتوجه نحو الاعتماد على الطاقات البديلة الصديقة للبيئة ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[1] فلاق على، سالمي رشيد، **الطاقات المتجددة ودورها في لحقيق التنمية المستدامة مع الاشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 4، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018، ص197.

ولتحديد أهمية الطاقات المتجددة لا بد من تحديد أولا الجدوى من استعمال الطاقات المتجددة.

أولا: أهمية استغلال الطاقات المتجددة

أصبحت معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة تسعى لاستغلال الطاقات المتجددة المتاحة لديها وهذا لعدة عوامل:

1- إمكانيات نضوب الطاقة التقليدية

تعتبر الطاقة أحد المقومات الأساسية للنشاط الاقتصادي فبدونها لا تستطيع المجتمعات تحقيق أهدافها المسطرة، وأصبح تقدم الدول يقاس بكمية استهلاكها للطاقة لأن جل القطاعات الاقتصادية تحتاج إلى الطاقة فكلما كان النشاط مرتفع كان استهلاك الطاقة الأكبر. وكما أشرنا سابقا فإنه هناك نوعان من الطاقة، طاقة غير متجددة (الطاقة الأحفورية) وطاقة متجددة فتتميز الأولى أنها طبيعية ولكنها تنقص من خلال الاستخدام المستمر كما لا يوجد تجدد فيها وإنما تنتهي بانتهاء المصدر المولد لها ولهذا السبب كان لابد من البحث عن مصادر أخرى للطاقة تتميز بالاستمرار والتجدد وتكون غير ناضبة.

فتطور واستغلال الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها (شمسية، الرياح، مائية...) أصبح أمر لابد منه وهذا لضمان استمرار نشاط الدولة والتخلص من هاجس نضوب أو ارتفاع أسعار الطاقة الأحفورية ومالها من انعكاسات سلبية على النشاط الاقتصادي ككل، هذا من جهة ومن جهة أخرى أصبح تنويع مصادر الطاقة أمر لا بد منه وهذا للحفاظ على احتياطات الطاقة التقليدية وتركها للأجيال القادمة من أجل الاستفادة منها. فعلى سبيل المثال فإن في الجزائر عند استخدام مصادر الطاقات المتجددة المختلفة لإنتاج الكهرباء وفقا للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 سيساهم في توفير حوالي 600 ألف متر مكعب من الغاز على مدى 25 سنة، كما سيخزن الكثير من الغاز الموفر وسيصدر الباقي وهذا ما يؤدي إلى تحقيق مكاسب مالية إضافية خلال نفس الفترة[1].

2- الحد من التلوث البيئي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

أصبحت البيئة عنصرا أساسيا من عناصر تحقيق أهداف التنمية المستدامة نظرا لما يحدثه التلوث البيئي من آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والصحية للدولة من جهة وعلى المناخ من جهة أخرى. وإذا ما تم تعريف التنمية المستدامة في بعدها البيئي نجد أن: "التنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الافراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث

[1] بوعشة اسمهان، مرجع سابق، ص 229.

المياه السطحية، كما أن التنمية المستدامة تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية وحماية الأصناف الحيوانية والنباتية من خطر الانقراض والحد من التغير في استقرار المناخ العالمي وتدمير طبقة الاوزون[1]. وقد بدأت المنظمات الدولية منذ انطلاق قمة الأرض (ريودي جانيرو) سنة 1992 وما تلاها من قمم تؤكد بضرورة التزام الحكومات بتنفيذ وعودها وهذا بتحقيق تنمية عادلة ومستدامة، ومنذ ذلك الحين بدأ البحث جليا عن مصادر جديدة ومتجددة للطاقة تكون محافظة على البيئة وتضمن استدامتها وتحقيق العدالة بين الأجيال المتلاحقة وتوفر فرص عمل جديدة وتلبي الطلب المتزايد على الطاقة ومن ثم تحقيق تنمية مستدامة.

ولهذا بدأت العديد من الدول تخطو خطوات واسعة نحو إقامة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة خاصة طاقتي الشمس والرياح. وتعتبر ألمانيا هي الدولة الرائدة في هذا المجال ووصفت بالمعجزة الخضراء[2].

3-الطاقة المتجددة كمورد مالي إضافي لتنويع الصادرات

يعتبر تصدير الطاقات المتجددة مكسبا مهما للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، فالدول المصدرة ستحصل على موارد مالية اضافية بينما الدول المستوردة ستحصل على طاقة نظيفة ذات انبعاثات كربونية منخفضة وبتكاليف أقل.

وبات استراد وتصدير الطاقات المتجددة من اهتمامات بعض الدول في الآونة الأخيرة خاصة بين دول الاتحاد الأوروبي وبلدان شمال افريقيا، وهذا بعد صدور مؤتمر الأمم المتحدة الحادي والعشرين حول المناخ سنة 2012، أين التزمت دول الاتحاد الأوروبي على تطوير هذا المصدر وتعزيز جهود الاتفاق على إطار لاسترداد الطاقة النظيفة المستدامة من شمال إفريقيا، في المقابل نجد السعودية عملاق الطاقة الخضراء النائم تتطلع إلى تصدير الطاقة الشمسية إلى أوروبا خاصة بعد إعلانها عن إنشاء أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم لإنتاج 200 جيغاواط بقيمة إجمالية تصل إلى 200 مليار دولار، وسيسمح هذا المشروع بإنتاج ألواح الطاقة الشمسية بكميات تجارية كبيرة تسمح بتسويقها محليا ودوليا، ومن المتوقع كذلك أن يوفر هذا المشروع العملاق حوالي 100 ألف فرصة عمل بحلول 2030م[3].

وتستطيع الجزائر كذلك أن تكون من أكبر البلدان المنتجة والمصدرة للطاقات المتجددة بأنواعها المختلفة وخاصة الشمسية منها. فوفق دراسات بحثية أكدت على أن الجزائر تملك أكبر حجم من الطاقة

---

[1] أحمد صلاح محمد طه وآخرون، **الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التجارب الدولية**، دراسة حالة مصر، المركز الديمقراطي العربي 2018، ص 8.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] مرصد قطاع دعم الأعمال، **مؤشرات تطور قطاع الطاقة المتجددة بالمملكة العربية السعودية**، السعودية، مارس 2021، ص27.

الشمسية في حوض البحر الأبيض المتوسط وبأربعة مرات من مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة وهو ما يشكل 60 مرة من حاجة الدول الأوروبية للطاقة الكهربائية، وتعتبر الجزائر كذلك أكبر خزان للطاقة الشمسية فيها 3000 ساعة سنويا وهو أعلى مستوى لإشراق الشمس عالميا.

إضافة إلى فوائد الطاقة المتجددة السالفة الذكر، فإن استعمال الطاقة المتجددة بأنواعها المختلفة فوائد أخرى تتمثل في[1]:

- استعمال الطاقة المتجددة يؤدي إلى التنويع في إمداد الطاقة وموثوقيتها وهذا عن طريق تنويع حافظة مصادر الطاقة والحد من تعرض الاقتصاد لتقلبات الأسعار وإعادة توجيه تدفقات العملات الأجنبية بعيدا عن واردات الطاقة.
- التقليل من الفوارق الاجتماعية في إمدادات الطاقة، إذ يهيمن على إمدادات الطاقة الحالية الوقود الأحفوري (النفط والغاز الطبيعي) الذي ظلت ولا تزال أسعاره تتقلب مع انعكاسات كبيرة على الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في العقود الماضية لا سيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تستورد حصصا كبيرة من الوقود.
- يعتبر التخفيف من تغير المناخ أحد القوى الرئيسية الدافعة وراء الطلب المتزايد على تكنولوجيا الطاقة المتجددة، فبالإضافة إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، يمكن لتكنولوجيا الطاقة المتجددة أن تقدم أيضا مزايا أخرى متعلقة خصوصا بالتلوث والصحة.
- يعتبر الحصول على الطاقة النظيفة والموثوقة شرطا أساسيا مهما للمحددات الأساسية للتنمية البشرية، ويساهم ضمن جملة أمور في النشاط الاقتصادي وتوليد الدخل وتخفيف حدة الفقر والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين، ويمكن أن يكون لتكنولوجيا الطاقة المتجددة نظرا لطبيعتها اللامركزية دورا مهما في تعزيز التنمية الريفية، حيث ينظر إلى استحداث فرص العمل الجديدة كأثر إيجابي طويل الأمد للطاقة المتجددة في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء.

ثانيا: تحديات وعراقيل تطوير استخدام الطاقات المتجددة في الجزائر

بالرغم من نجاح بعض الدول في تطوير الطاقات المتجددة وتنويع مصادرها من الطاقة منها، إلا أن نسبة استخدامها من اجمالي الطاقة المستعملة ضئيلة جدا فحسب تقرير للهيئة الدولية للطاقة المتجددة

[1] التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ، **مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ**، 2018، ص ص 41-42.

فإن نسبه مساهمة الطاقة المتجددة في إجمالي الطاقة العالمية لا يتجاوز نسبة 20% والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (12): حصة الطاقة المتجددة المقدرة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة بي 2009 و2019

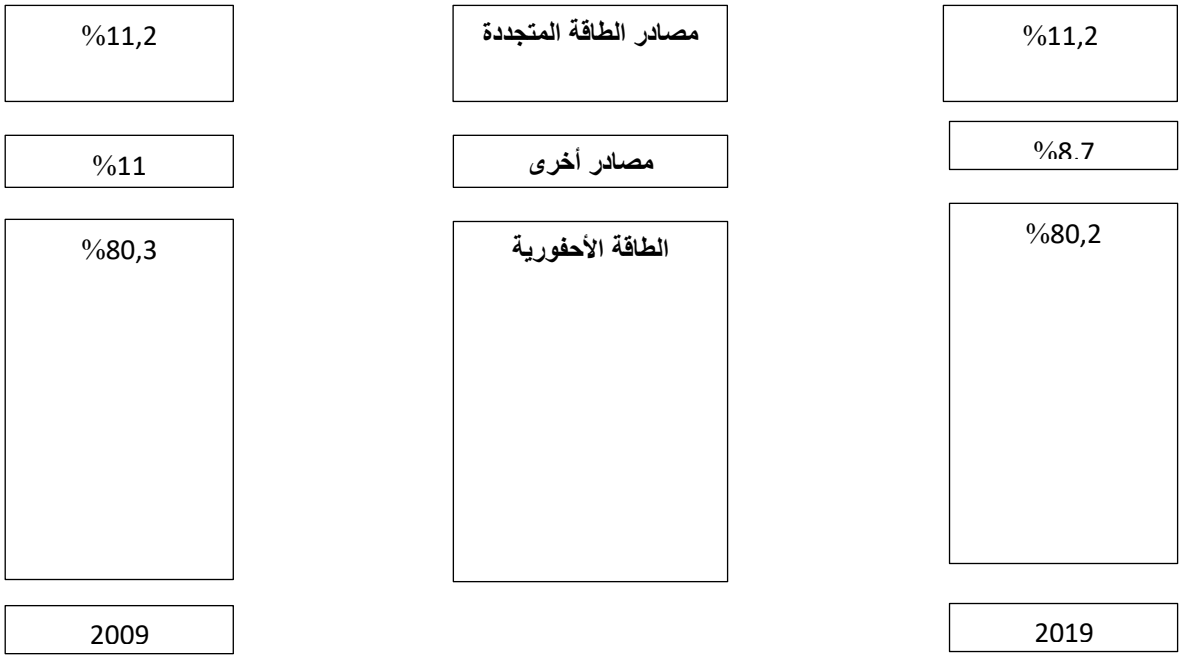

المصدر: تقرير الهيئة الدولية للطاقات المتجددة لسنة 2021، ص 33

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن الاستهلاك العالمي من الطاقة يتركز أساسا على الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة بأنواعها المختلفة، كما يتبين لنا هيمنة الطاقة الأحفورية على الاستهلاك العالمي حيث تجاوزت نسبة 80% بينما الطاقة المتجددة بأنواعها المختلفة لم تتجاوز نسبة 20%.

وبالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تملكها الجزائر من مصادر الطاقة المتجددة إلا أن استخدامها مازال ضئيلا فهو لا يتجاوز نسبة 2%، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوائق والتحديات التي تحول دون تطورها مثلها مثل الكثير من الدول العربية والعالمية ككل، ومن بين هذه العوائق نجد:

1- معوقات مالية واقتصادية

يعتبر مشكل ارتفاع تكلفة الطاقات المتجددة العائق الأساسي الذي أدى إلى عزوف الكثير من المستثمرين ورجال الأعمال وحتى الدولة للاستثمار في هذا المجال.

وما يميز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة أن العائد المالي يحتاج إلى وقت طويل على عكس الطاقة الأحفورية التي يكون العائد المالي مباشر مما يحتم على الدولة الدخول في شراكة أجنبية

والحصول على المنح الخارجية المرتبطة بصناديق التنمية النظيفة، بالإضافة إلى الاعتقاد الخاطئ بأن الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة يمثل مخاطرة مالية[1].

2- نقص الوعي والمعلومات لدى أفراد المجتمع

يمثل الوعي والقبول العام عنصريين مهمين لزيادة نشر الطاقة المتجددة بوتيرة سريعة وعلى نطاق كبير وهذا للمساعدة في تحقيق أهدافها، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان هناك اتفاقا ودعما من طرف أفراد المجتمع. ويظهر دور الإعلام والدولة في توعية الأفراد والمستثمرين بأهمية الطاقة المتجددة من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

وغالبا ما ينظر إلى هذه الفجوة في الوعي على أنها العامل المهم والوحيد الذي يؤثر على نشر الطاقة المتجددة وتصميم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في النمو الاقتصادي للدولة.

وخير مثال على نقص الوعي وتأثيره في نشر الطاقات المتجددة هي تلك الأحداث والاعتراضات التي وقعت بالجنوب الجزائري حينما أرادت الحكومة الجزائرية استغلال الغاز الصخري بالجنوب وما صاحبها من اعتراضات من طرف سكان المنطقة.

3- معوقات مؤسسية وهيكلية

إن إنتاج ونشر واستخدام الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها يحتاج إلى تظافر العديد من الشركاء والوزارات (وزارة المالية، وزارة الصناعة، وزارة التعليم والبحث العلمي، وزارة التجارة).

وعليه لضمان نجاح استخدام الطاقات المتجددة يجب وضع استراتيجية وطنية واضحة المعالم وتحديد مهام ومسؤوليات كل قطاع ومن ثم تحقيق الأهداف المنتظرة.

4- معوقات تقنية وتكنولوجية

ما يميز الجزائر وباقي دول العالم الثالث هو افتقارها إلى إجراءات تصنيع وتركيب الأنظمة الخاصة بالطاقة المتجددة، ويعد هذا المشكل العائق الكبير المسبب في عدم نشر الطاقة المتجددة في هذه البلدان وكذلك يعتبر السبب الرئيسي في ارتفاع تكاليف استخدام الطاقة المتجددة.

المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر لتطوير الطاقات المتجددة

[1] درواسي مسعود، حاقة حنان، **واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر**، ورقة بحثية ضمن الملتقى العالمي الدولي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة البليدة، الجزائر 2018، ص11.

تعمل الجزائر جاهدة على تطوير استعمال الطاقات المتجددة ومن ثم التحول إلى الطاقة النظيفة وهذا من خلال الاجراءات المتخذة والمشاريع المنجزة في هذا المجال.

وبالرغم من امتلاكها لإمكانيات هائلة من الوقود الأحفوري إلا أن البحث عن عناصر أخرى للطاقة أصبح أمرا ضروريا نتيجة لعدة عوامل (بيئية، ديمغرافية واقتصادية)، ومن أجل ذلك فقد سطرت الدولة الجزائرية مجموعة من الأهداف للانتقال الطاقوي وتحقيق النجاعة الطاقوية وهذا من خلال إعداد مخطط وطني لتطوير الطاقة المتجددة والذي يهدف إلى انتاج 15 ألف ميغاواط بحلول 2035.

ولمعرفة واقع وآفاق وامكانية الانتقال الطاقوي في الجزائر لا بد من معرفة الامكانيات التي تحوز عليها الجزائر في مجال الطاقات المتجددة ومن ثم معرفة حظوظ الجزائر لتنويع مصادر الطاقة وتحقيق الأمن الطاقوي.

أولا: امكانيات وإنجازات الجزائر من مصادر الطاقة المتجددة

تملك الجزائر امكانيات هائلة من مصادر الطاقة المتجددة ولعل الطاقة الشمسية تعتبر المصدر الأكثر وفرة والأكثر استعمال، وفيما يلي سنحاول إبراز أهم الامكانيات المتوفرة في كل مصدر من مصادر الطاقة المتجددة.

1- الطاقة الشمسية

تملك الجزائر موقعا استراتيجيا وتصنف كعملاق نائم للطاقة الشمسية حيث تتوفر على أكبر حقل شمسي في العالم من حيث عدد ساعات سطوع الشمس في السنة إذ يفوق 2000 ساعة في السنة. وتتوفر الجزائر على أغنى الحقول الشمسية في العالم إذ تصل إلى 7 كيلواط في الساعة/ المتر المربع، ويقدر مجموع تلقي الطاقة الشمسية ب 169400 تيراواط ساعي/ السنة أي 5000 مرة الاستهلاك المحلي السنوي و8 أضعاف احتياطي الغاز[1].

والجدول التالي يوضح امكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية.

جدول رقم (22): امكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة (%)	4	10	86

[1] نوح غريب، **الأمن الطاقوي والتنمية المستدامة "رهان الطاقات المتجددة"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد بن بلة 2، وهران الجزائر، العدد 14، 2018، ص136.

قدرة التشمس في المتوسط (الساعة/ السنة)	2650	3000	3500
الطاقة المتوفرة في المتوسط (كيلوواط/ م^2/ السنة)	1700	1900	2650

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، **دليل الطاقات المتجددة**، الجزائر، 2007، ص39.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا الامكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر في مجال الطاقة الشمسية خاصة في الصحراء التي تمثل مساحتها 86% من المساحة الإجمالية للجزائر ويبلغ متوسط سطوع الشمس فيها 3500 ساعة في السنة، وهذا ما يساعد على إنتاج أكبر كمية من الطاقة الشمسية. وتعتبر فرصة حقيقية للجزائر للنهوض بالطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية) وتطويرها.

واهتمام الجزائر بالطاقات الشمسية ليس وليد اللحظة، وإنما بدأت الجهود الأولى في الثمانينات من القرن الماضي عند إنشاء أول محافظة للطاقات المتجددة، بالتحديد عندما اعتمدت الحكومة على مخطط الجنوب عام 1988، وثم إنشاء "محطة ملوكة في أدرار بقدرة 100 كيلوواط لتزويد 1000 نسمة قاطنة في 20 قرية[1].

وحسب التقرير السنوي لمحافظة الطاقات المتجددة في الجزائر فإن أهم المشاريع المنجزة من طرف الدولة الجزائرية في مجال الطاقة الشمسية والتي تكفلت الدولة بإنجازها هي[2]:

- محطة نموذجية هجينة لإنتاج الكهرباء (طاقة شمسية –غاز) بحاسي الرمل 25 ميغاواط كريت موضوعة حيز الخدمة سنة 2011.
- محطة توليد الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية بغرداية بطاقة 1,1 ميغاواط كريت موضوعة حيز الخدمة سنة 2014.
- محطات توليد الطاقة الكهربائية الضوئية التي أطلقتها شركة الطاقات المتجددة SKTM، 343 ميغاواط كريت، موضوعة حيز الخدمة سنة 2018.
- محطة كهروضوئية لتوليد الكهرباء، 10 ميغاواط كريت، تابعة لسوناطراك بدائرة البرمة الحدودية، ورقلة.

[1] هاجر بريطل، **دور الشراكة الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر، دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانية**-رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص 132.

[2] وزارة الطاقات المتجددة والانتقال الطاقوي، **التقرير السنوي لمحافظة الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية**، 2020.

وبالنسبة للمنجزات خارج الشبكة، أحصت المحافظة منشآت الطاقة الكهربائية الضوئية للإنتاج الذاتي بطاقة إجمالية قدرها 21,374 كيلواط كريت موزعة على 12 قطاع من قطاعات الدولة المختلفة (داخلية، فلاحة، تجارة).

- تم إطلاق برنامج جديد لتطوير الطاقات المتجددة خلال سنة 2020 قصد بلوغ 16000 ميغاواط كريت في غضون 2035 اعتمادا على الطاقة الشمسية والضوئية حصريا بحيث أن 15000 ميغاواط كريت مخصصة للتوليد عبر محطات شمسية متصلة بالشبكة الكهربائية الضوئية. ينتظر أن تحقق 4000 ميغاواط كريت في غضون 2024. في حين ستوجه 1000 ميغاواط كريت للتوليد في شكل ذاتي في غضون 2030.
- وحسب تقارير وزارة الإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة فإنه يوجد 6 شركات تنشط في مجال صناعة اللوحات الشمسية، كذلك فإن الجزائر بصدد انجاز محطات للطاقة الشمسية الكهروضوئية بسعة 1000 ميغاواط سنويا SOLAR 1000 "سولار"، بحيث أن هذا المشروع سيكون في شكل حصص تتراوح سعتها بين 50 إلى 300 ميغاواط لكل محطة وستكون في كل من ولايات: بشار، الأغواط، تقرت، ورقلة والوادي تحت إشراف شركة " شمس" المختلطة بين مجمعي "سوناطراك وسونلغاز".

2- طاقة الرياح

تحتل طاقة الرياح المرتبة الثانية من حيث الاهتمام والاستعمال في الجزائر. وهذا نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تحتله حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين كبيرتين هما[1]:

- الشمال الذي يحده البحر الأبيض المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي وبينهما توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري، ومعدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع جدا.
- منطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا وتتجاوز 6م/ثا في منطقة أدرار.

وبصفة عامة فإن متوسط سرعة الرياح في الجزائر تتراوح ما بين 2 إلى 6 م/ثا وقد نشر مركز تنمية الطاقات المتجددة أطلس رياح جديد للجزائر منجز بقاعدة بيانات لسرعة الرياح لكل ساعة

[1] حدة فرحات، **الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير** بالجزائر، مجلة الباحث، عدد 11، 2012، ص 153.

ولكل ثلاثة ساعات مسجلة لمدة 10 سنوات متتالية وهذا من سنة 2004 إلى 2014 في 74 محطة لحالة الطقس للمرصد الوطني للأحوال الجوية و21 محطة إضافية لبلدان الجوار.

الشكل التالي يبين الأطلس الجديد للرياح في الجزائر.

شكل رقم (13): الأطلس الجديد للرياح في الجزائر

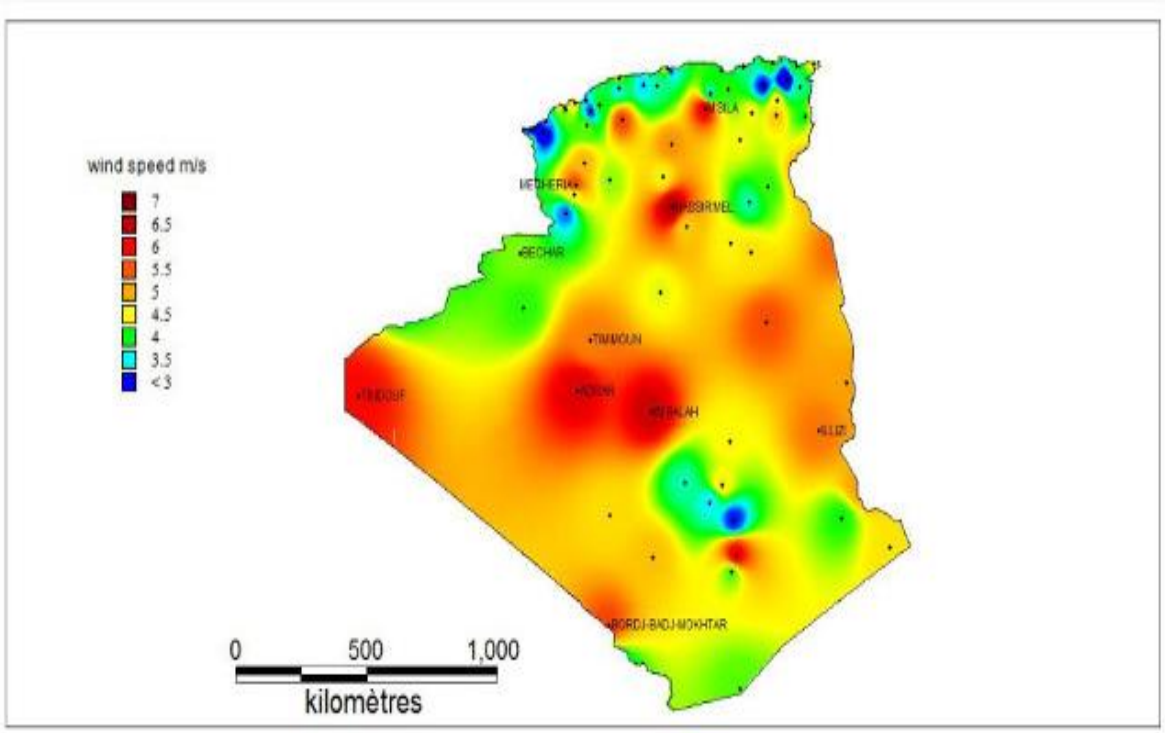

المصدر: داعو نجاري، س. خيدر حدوش. أ. بلهوان، وقري، **المواقع المثلى للرياح في الجزائر**، موارد وآفاق الطاقة، 2018 متاح على www.cder.dz

من خلال الشكل السابق نلاحظ تباين توزيع الموارد الريحية في الجزائر من منطقة لأخرى وهذا نتيجة للتنوع المناخي واختلاف التضاريس بها، فنجد سرعة الرياح في الجنوب تتراوح بين 5,5 م/ثا إلى 7 م/ ثا. بينما في الشمال فهي أقل من 3 م/ثا. ومن خلال الشكل يتضح لنا أن الموارد الريحية في الجزائر مرتفعة في الجهة الجنوبية بها. وقد أكدت الأبحاث المنجزة في هذا المجال من طرف المختصين أن منطقة عين صالح بالصحراء هي المنطقة الأكثر تأهيلا لإنتاج طاقة الرياح ثم تأتي أدرار وتندوف في الصحراء بالإضافة إلى منطقة الهضاب.

وتعود بداية استغلال طاقة الرياح بالجزائر إلى العهد الاستعماري، ففي سنة 1957 تم تركيب مولد طاقة 100 كيلو واط بموقع الرياح الكبرى بدالي إبراهيم بالجزائر العاصمة[1].

وفي إطار تطبيق برنامج الطاقة المتجددة 2011 – 2030 تم تركيب وتشغيل أول مزرعة للرياح بقوة 10 ميغا واط في عام 2014، في منطقة كابيرتن بولاية أدرار، وهي الأولى على المستوى الوطني وتتكون محطة إنتاج الكهرباء على 12 توربينا للرياح بطاقة 850 كيلوواط مثبتة على 30 هكتار[2].

وتعتبر هذه المحطة نموذجية إذ تستقطب العديد من الباحثين والطلبة الجامعيين المتخصصين في هذا المجال من أجل تطوير معارفهم.

وتزخر الجزائر بمواقع ومناطق مهمة لتجسيد مشاريع خاصة باستعمال طاقة الرياح تقع خاصة بالجنوب الغربي والجنوب الشرقي للجزائر.

وقد أكد خبراء وباحثون في مركز تطوير الطاقات المتجددة أن الطاقة الريحية في الجزائر يعترضها عدة مشاكل تحول دون الوصول إلى الأهداف المسطرة، ومن بين هذه العراقيل نجد[3]:

- ✓ عدم استعمال تكنولوجيا متطورة في حظائر الطاقة الريحية.
- ✓ عدم فهم البيئة المناسبة لعمل التجهيزات الخاصة بطاقة الرياح، حيث كانت الدراسات السابقة تركز على المعطيات المناخية المقدمة من طرف محطات الديوان الوطني للأرصاد الجوية في حين أن المعايير الجديدة تركز على مدى استقرار الرياح وسرعتها واتجاهها بالإضافة إلى طوبوغرافيا وخشونة التربة. وهذا ما أثر سلبا على عمل محطة كابيرتن بأدرار حيث أكد الخبراء في هذا المجال أن المدة الإجمالية لتوقف مضخات تحويل الرياح إلى طاقة على مستوى هذه المزرعة تتراوح بين 29% و75 % نتيجة وجود أخطاء في الاتصال ووجود أعطاب ميكانيكية.

3- الطاقة المائية في الجزائر

تمثل الطاقة الكهرومائية مورد مهم لإنتاج الطاقة في بعض بلدان العالم كالصين والنرويج، لكن بالنسبة للجزائر فإن هذا المورد غير مستغل بالرغم من كمية الأمطار المتساقطة خاصة في الجهة

[1] معاري عبد الرحمن، صابة مختار، **واقع وآفاق الطاقة الريحية في الجزائر**، ورقة بحثية ضمن فعاليات اليوم الدراسي: الطاقات المتجددة في الجزائر، تحديات وآفاق، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2018، ص22.

[2] DAAOU NADJAR**, l'énergie éolienne en Algérie**, bulletin des énergies Renouvelables N°46, 2018.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، تقرير من الندوة الدولية حول طاقة الرياح بالجزائر، 2018، متاح على https://wwww.aps.dz أطلع عليه يوم 2022/03/20.

الشمالية للبلاد. وتبلغ حصة إنتاج الكهرباء من الطاقة المائية بالحضيرة الوطنية نسبة 1% أي 286 ميغاواط[1].وتعد هذه النسبة ضئيلة جدا وهذا لمجموعة من العوامل نذكر منها:

- ✓ عدم استغلال الموارد المتوفرة استغلالا جيدا (تبخر المياه والإجلاء نحو البحر).
- ✓ إنخفاض عدد محطات إنتاج هذه الطاقة (قلة السدود).

وتسعى الجزائر إلى تطوير الطاقة المائية وهذا من خلال الإجراءات التي باشرتها وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، حيث تم الاتفاق على القيام بتأهيل محطات الطاقة الكهرومائية الموجودة خارج الخدمة واستغلال وتحرير المحطات الكهرومائية الصغيرة والمصغرة عبر دراسة إمكانيات الوديان والمجاري المائية.

وفيما يلي أهم مواقع إنتاج الطاقة الكهرومائية في الجزائر

جدول رقم (23): محطات إنتاج الطاقة الكهرومائية في الجزائر

اسم المحطة	الطاقة المنتجة بالميغاواط
درغينة	71,5
أغيلا مد	24
منصورية	100
أرغان	16
سوق الجمعة	8,085
تيزي مدن	4,458
إيغزارن شبال	2,712
غريب	7
غوريات	6,425
بوحنيفية	5,7

[1] صالحي سلمى، **دراسة استشرافية تحليلية لواقع الطاقات المتجددة في الأردن والجزائر**، مجلة العلوم الإحصائية، العدد 12، سنة 2021، ص75.

ولد الفضة	15,6
بني باهد	3,5
تسلا	4,228

المصدر: **وزارة الطاقة والمناجم**

4- طاقة الحرارة الجوفية في الجزائر

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة خاصة بالطاقة الجوفية فحسب محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية فإنه يوجد أكثر من 240 منبعا حراريا تتمتع بإمكانيات هائلة من موارد الطاقة ذات المنشأ الحراري الأرضي، ويعتبر المنبع الحراري لحمام دباغ (حمام المسخوطين سابقا) من أكثر المنابع الحرارية حرارة في العالم حيث تبلغ درجة حرارته في نقطة تدفقه 98 درجة مئوية ويمكن استغلال الطاقة الحرارية الجوفية في عدة مجالات كتوليد الكهرباء: التدفئة والتبريد (وسيلة لتطوير السياحة)، كما تعبر وسيلة لتدفئة البيوت البلاستيكية الزراعية (المجال الزراعي).

ومن خلال الأبحاث التي قام بها مركز تنمية الطاقات المتجددة فقد تبين أن استغلال الطاقة الحرارية الأرضية في الجزائر جد محدود مقارنة بما تملكه من موارد طاقوية حرارية أرضية، فالدراسات المنجزة سابقا عن امكانيات الطاقة الحرارية للجزائر تقدم مظهرا نوعيا وليس كميا، وقد بينت الدراسات أن المعلومات المدرجة على الخرائط الخاصة بالطاقة الحرارية الأرضية غير كاملة فأسماء الينابيع، عمق الخزانات، التدفق، المواصفات الفيزيائية والكيميائية غير متوفرة وهذا ما يعيق عملية استغلال الطاقة الحرارية الأرضية في الجزائر[1].

وبالنسبة لواقع استعمال الطاقة الحرارية الجوفية في الجزائر، فقد خلصت ورشة العمل التي نظمتها وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة سنة 2021 والتي جاءت بعنوان " الطاقة الحرارية الأرضية بديل للغاز الطبيعي" أن العلاج بالمياه المعدنية يبقى الاستعمال الوحيد المباشر تقريبا للطاقة الحرارية الأرضية بالجزائر. لكن ما لاحظناه ونؤكده بأن السلطات العليا في البلاد لها رغبة قوية من أجل استغلال وتطوير الطاقة الحرارية الجوفية وهذا من خلال البحث عن الشراكة الأجنبية وتنفيذ مشروع نموذجي من قبل الديوان الوطني للسقي وصرف المياه التابع لوزارة الموارد المائية بالشراكة مع الشركة الإسبانية " أكانترا سيستمر" والذي يتمثل في استغلال الطاقة الحرارية الجوفية

[1] سليمة وعلي، مركز تنمية الطاقات المتجددة متاح https://www.cder.dz اطلع عليه يوم 2022/03/23

انطلاقا من طاقة الماء الساخن (60° م)، التي يتم توفيرها عن آبار المياه الجوفية الألبية على مستوى المجمع الزراعي الصناعي في تقرت ولاية ورقلة لتدفئة البيوت البلاستيكية.

5- الطاقة الحيوية بالجزائر

تملك الجزائر إمكانيات هائلة من مصادر الطاقة الحيوية تتمثل في[1]:

- **القدرات الغابية:** تنقسم الجزائر إلى منطقتين هما:

- منطقة الغابات الإستوائية التي تحتل مساحة تقدر بحوالي 25 مليون هكتار أي أكثر بقليل من 10% من المساحة الإجمالية للبلاد.
- المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي أكثر من 90% من مساحة البلاد.

في الشمال الذي يمثل 10% من مساحة البلاد تغطي الغابات 1,8 مليون هكتار، في حين أن التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال تمثل 1,9 مليون هكتار.

يعتبر كل من الصنوبر البحري والكاليتوس نباتين هامين في الاستعمال الطاقوي. لكن لا يحتملان حاليا سوى 5% من الغابة الجزائرية.

- **الفضلات الحيوانية:** إن تثمين النفايات العضوية وبالأخص الفضلات الحيوانية لإنتاج الغاز الحيوي، يمكن أن تعتبر حلا اقتصاديا وايكولوجيا من شأنها تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الريفية على المدى المتوسط.

[1] مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، الإمارات 27 – 92 أكتوبر 2014، ص 18.

خلاصة

إن التطورات المتسارعة التي تحدث على مستوى العالم راجع لتطور المعرفة إذ أصبحت المعرفة هي التنمية، فأصبح حاليا يقاس درجة تطور الدولة بمدى تطورها علميا لهذا أصبحت الدول تتسارع لاكتساب المعرفة والتكنولوجيا المتطورة لمواجهة تحديات العولمة وتكنولوجيا المعرفة.

إن تبني الاقتصاد المعرفي سيسمح بالنهوض بالبلد في جميع المجالات لكن من خلال دراستنا لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر لاحظنا أنها مازالت بعيدة للوصول لمصف الدول الرائدة في هذا المجال وما يبين ذلك هو الإحصائيات الخاصة بهذا القطاع، ويرجع ذلك لمجموعة من العراقيل التنظيمية والهيكلية والمالية التي تحول دون النهوض بالاقتصاد المعرفي ويحتاج تحقيق ذلك لعدة سنوات أخرى عن طريق تبني استراتيجيات طويلة المدى.

ويعتبر تفعيل الطاقات المتجددة فرصة حقيقية لتحقيق التنويع الاقتصادي والطاقوي في الجزائر إذ تمتلك الجزائر إمكانيات هائلة في بعض أنواعها خاصة الطاقة الشمسية إذ تصنف الجزائر كعملاق نائم للطاقة الشمسية لتوفرها على أكبر حقل شمسي في العالم من حيث عدد ساعات سطوع الشمس في السنة والتي تستعمل في مجالات عديدة خاصة توليد الطاقة الكهربائية والتي تعتبر حلا جوهريا في بعض القطاعات والأماكن النائية، كذلك تملك الجزائر إمكانيات هائلة أيضا في الطاقة الجوفية والاحيائية والريحية والجوفية وباستغلالها سيتم تجسيد خارطة السلطات العليا التي تقوم على الاقتصاد والكفاءة في استعمال الطاقة واستعمال الطاقات المتجددة.

وحسب ما تم تناوله في هذا الفصل فإن الإندماج في الاقتصاد المعرفي والتحول الطاقوي في الجزائر أصبحا أمران ضروريان للنهوض بالاقتصاد الجزائري لأن بالاقتصاد المعرفي تتطور القطاعات الأخرى وبتطوير استخدام الطاقات المتجددة نحافظ على الطاقة الأحفورية للأجيال القادمة ونتفادى خطر نضوبها. وبتطوير هاذين القطاعين سوف نتحصل على موارد إضافية ونتخلص من التبعية لقطاع النفط.

الفصل الرابع: دراسة تجارب بعض الدول النفطية الرائدة في التنويع الاقتصادي

مقدمة

تعتبر التجربة الإماراتية والنرويجية من أكثر التجارب الناجحة في تحقيق التنويع الاقتصادي واستطاعتا في فترة وجيزة احداث قفزة نوعية باحتلالهما المراكز الأولى عالميا في معظم المؤشرات الاقتصادية، وكان سبب اختيارنا للتجربتين نظرا لبعض الخصائص المشتركة في بنية اقتصادهما مع بنية الاقتصاد الجزائري إذ تعتبر البلدان الثلاثة من أكبر البلدان المنتجة والمصدرة للنفظ عالميا ومن أكبر البلدان التي تملك أكبر الاحتياطات من الغاز والبترول. فنجحت الامارات العربية المتحدة والنرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي بينما مازالت الجزائر تتخبط في مشاكل الاقتصاد الريعي وانعكاساته السلبية.

بالرغم من المحاولات العديدة والبرامج الاقتصادية التي أقرتها الحكومات المتعاقبة للجزائر بدءا بالثورة الزراعية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي والثورة الصناعية والاعتماد على الصناعات الثقيلة في سبعينيات ثمانيات القرن الماضي وصولا لبرامج الإنعاش الاقتصادي بداية الألفية الثالثة إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال ريعيا بامتياز، إذ أن أكثر من 96 % من الصادرات من قطاع المحروقات وأكثر من 60 % من الإيرادات العامة من الجباية البترولية. هذه الوقائع كلها جعلتنا نبحث عن الأسباب التي جعلت الجزائر تفشل في تحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية البترولية بينما نجحت دول أخرى كالإمارات العربية المتحدة والنرويج في تحقيق ذلك.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لعرض التجربتين والنظر في العوامل التي ساعدت على نجاحهما ومن ثم محاولة استخلاص دروس تفيد الجزائر للنهوض باقتصادها، ويكون ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: استراتيجية الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي.

المبحث الثاني: دراسة تجربة النرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث: عوامل نجاح الامارات والنرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي ومعوقات تحقيقه في الجزائر.

المبحث الأول: استراتيجية الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أكبر الاقتصادات المتنوعة في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط، وواحدة من أكثر الاقتصادات انفتاحا على العالم وهذا نتيجة مجموعة من العوامل والاستراتيجيات الصحيحة التي اتبعتها من أجل التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع ورائد على المستوى العربي والعالمي ككل.

هذا التغيير الجذري لم يأت عبثا، وإنما جاء ثمرة مجهودات واستراتيجيات مدروسة جاء في أولها الاقتصاد وتطويره، وكان لعائدات النفط والغاز منذ بدء إنتاج وتصديره سنة 1962 دورا محوريا في النهضة التنموية الشاملة، وعلى قرابة خمسة عقود من الإنتاج سجلت البلاد نموا اقتصاديا هائلا تحولت إلى دولة متطورة في جميع المجالات جعلها تتخلص من التبعية للاقتصاد الريعي وتحقق تنوعا اقتصاديا ضخما.

وسنحاول من خلال هذا المبحث معرفة مراحل تطور الاقتصاد الإماراتي ومقوماته والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي وهذا من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الإماراتي ومقومات تنوعه

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات وتحولات اقتصادية واجتماعية متسارعة، ففي البداية كان اقتصاد الإمارات يعتمد على الزراعة وتجارة اللؤلؤ ليتحول بعد ذلك إلى اقتصاد ريعي بامتياز معتمدا على عائدات البترول، ونظرا للصدمات البترولية المتعاقبة طورت الإمارات العربية المتحدة اقتصادها وحققت إنجازات كبيرة وفريدة في مجال التنويع الاقتصادي لتصبح من أكبر الاقتصادات تطورا وتنوعا، فخلال خمسة عقود تحولت إمارة أبوظبي مثلا من مكان يفتقر إلى أبسط حاجيات الحياة إلى واحدة من أكثر المناطق تطورا وازدهارا في العالم.

أولا: نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في قارة آسيا في شرق الجزيرة العربية يحدها من الشمال والشمال الغربي الخليج العربي ومن الجنوب والغرب تحدها المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الشرقي سلطنة عمان.

تبلغ مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة قرابة 83600 كم^2، ويصل عدد سكانها إلى 9557867 نسمة حسب تقارير سنة 2021[1]، تتألف الدولة من سبع إمارات هي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم

[1]- وزارة شؤون مجلس الوزراء لدولة الامارات، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، **أرقام الإمارات**، الإصدار 14، سنة 2022.

القيوين، رأس الخيمة، والفجيرة، تغطي الصحراء أكثر من 70% من مساحة الدولة ويوجد بها أكثر من 200 جزيرة[1].

قبل أقل من نصف قرن لم تكن دولة الإمارات معروفة للعالم فكان اقتصادها يعتمد على تجارة اللؤلؤ والتجارة البحرية والأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية والصناعة التقليدية، وهذا للحفاظ على ما يسمى باقتصاد الكفاف، وكان لاكتشاف النفط في منطقة الخليج عموما نقطة تحول في تاريخها، حتى في عام 1936 حصلت شركة نفط العراق على حق التنقيب عن النفط في إمارة أبوظبي، ليتم اكتشاف أول حقل نفط عام 1958 وكانت أول شحنة من المناطق البحرية في أبوظبي بجزيرة داس في شهر يونيو عام 1962، وكانت بعدها إنجازات ضخمة في هذا المجال[2] حيث كان أول عقد حقيقي للتنمية لها أوائل السبعينيات من القرن الماضي والمتزامن مع تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة سنة 1971 على يد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

في هذه الفترة، شهدت أسعار النفط ارتفاعا عالميا إذ بلغت مستوى 35 دولار للبرميل في ذلك الوقت فاستغلت دولة الإمارات العربية المتحدة الفرصة لتحقيق تنمية اقتصادية ضخمة في غضون فترة قصيرة جدا، حيث امتدت من سنة 1973 إلى غاية 1982[3]، قامت الإمارات العربية المتحدة باستغلال عائدات النفط الكبيرة واستثمرتها في إنشاء البنى التحتية المادية والاجتماعية مما أدى إلى إحداث ثورة تنموية في مجالات عديدة جعلت من الإمارات العربية معروفة عالميا.

لكن كان للأزمة البترولية سنة 1986 حدث مهم للإمارات فبانخفاض أسعار البترول إلى أقل من 10 دولار دفع بالمجلس الوطني الاتحادي للدولة دعوة الحكومة إلى العمل على تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط مما دفع بالدولة إلى زيادة تركيزها على التنويع الاقتصادي فاستغل الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الفرصة لتعزيز دور التنويع الاقتصادي في استراتيجية التنمية التي تبنتها الإمارات. [4]

وهكذا نجحت دولة الإمارات العربية في تنويع مصادر دخلها من القطاعات غير النفطية وأصبحت قادرة على التكيف مع الأزمات المالية والتحولات الاقتصادية العالمية.

---

[1]- البوابة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية**، 2018، ص5.

[2]- مريم زغاشو، محمد دهان، **دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، المجلد أ، العدد 48، ديسمبر 2017م، ص79.

[3]- وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، **الإمارات العربية المتحدة، والاقتصادات الرائدة في العالم**، 2018.

[4]- وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات، مرجع سابق.

ثانيا: خصائص الاقتصاد الإماراتي ومقومات تنوعه

إن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة من الاقتصادات الرائدة في بلدان العالم بصفة عامة وفي البلدان العربية بصفة خاصة، ويرجع هذا إلى الحكم الراشد في الدولة التي وظف معظم الإيرادات النفطية للتنويع الاقتصادي ودعم التنمية وتحقيق نمو اقتصادي رائد في جميع المجالات، لأنها تيقنت أن التنويع الاقتصادي سوف يقلل من تأثير الصدمات النفطية على اقتصاد الدولة وعلى مسار التنمية كما أنه يخلق فرصا وظيفية ذات كفاءات إنتاجية في مجالات عديدة ومتنوعة وبالتالي زيادة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية.

إن تحقيق هذا التنوع والازدهار الاقتصادي في دولة الإمارات لم يأت صدفة وإنما جاء بفضل مجموعة من العوامل والخصائص التي تتميز بها الإمارات والتي ساعدتها على النهوض والرقي باقتصادها وتتمثل أهم هذه الخصائص في:

- **اتباع نظام الاقتصاد الحر**

على خلاف باقي الدول النامية فقد تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق، أين تحدد فيه قوى العرض والطلب المعطيات الاقتصادية الأساسية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الخدمية والإنتاجية والتجارة الداخلية والخارجية، بحيث يكون دور الحكومة هو رسم السياسات الاقتصادية العامة والكلية التي تعكس استراتيجية الاقتصاد الحر[1]، من خلال إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين اللازمة لتهيئة المناخ المناسب.

إن الاقتصاد الإماراتي بني على سياسة اقتصادية متفتحة على الخارج كان فيها دور الريادة للقطاع الخاص لأهميته في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وزيادة فرص التوظيف والعمل وتكوين رأس المال الثابت للاستثمار، بحيث يقوم بخلق أصول حقيقية في الاقتصاد عن طريق تحويل الموارد المالية إلى أصول ثابتة قادرة على خلق المزيد من السلع والخدمات مما يزيد من القدرة الإنتاجية في الاقتصاد.

- **موقع استراتيجي**

تتمتع الإمارات بموقع جغرافي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا، آسيا، المحيط الهادي، إفريقيا وأمريكا الشمالية، مما يؤهلها لخدمة أسواق هذه الدول بسرعة وبتكلفة أقل، ونظرا لامتلاكها شبكة مواصلات برية وجوية وبحرية متطورة فقد ساعدها ذلك على الاتصال بمختلف دول العالم وبالتالي نمو

[1]- أمجد صباح، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 12، العدد 46، العراق، 2018، ص10.

الصادرات الوطنية الإنتاجية والخدمية مما انعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي فعلى سبيل المثال يوجد الآلاف من الشركات الصينية التي تستخدم دبي كمحور للتجارة في إفريقيا، كما تعتبر منطقة عبور يستخدمها رجال الأعمال الهنود للوصول إلى بلدان أخرى من العالم، بينما يعتبرها التجار من أمريكا اللاتينية منصة حيوية للانطلاق إلى آسيا الجنوبية كما تعتبر محورا اقتصاديا لمجمل منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لرجال الأعمال من أمريكا الشمالية.

- **وفرة الريع البترولي واستغلاله للتنويع الاقتصادي**

منذ اكتشاف النفط في ستينيات القرن الماضي وبداية تصديره في منتصف السبعينيات تغير اقتصاد دولة الإمارات إذ أصبح النفط ومشتقاته العنصر الأساسي في إيرادات الدولة ومصدرا أساسيا للثروة والتنمية الشاملة في الدولة، إذ يتميز القطاع النفطي في الدولة بالخصائص التالية: [1]

ـ أكبر احتياطي للنفط في العالم: إذ تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة السابعة عالميا كأكبر احتياطي نفطي وأكثر من 97 مليار برميل من الاحتياطات المؤكدة وتوجد غالبية هذه الاحتياطات في إمارة أبو ظبي أكبر الإمارات السبع في دولة الإمارات.

وتعتبر دولة الإمارات بلد منتج ومصدر مهم للنفط وتمتلك بنية تحتية واسعة النطاق لدعم صناعتها النفطية بما في ذلك خطوط الأنابيب والموانئ ومرافق التخزين، وقد استثمرت بقوة في طاقة التكرير فأصبح لديه العديد من المصافي الكبيرة في البلاد.

وباعتبار دولة الإمارات العربية دولة رائدة في مجال التنمية المستدامة فقد نفذت العديد من المبادرات لتعزيز سياسة الاستدامة في صناعة النفط عن طريق الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة إذ كانت الموارد النفطية المصدر الرئيسي للدخل للدولة وكانت تسهم بنسبة عالية في الناتج المحلي للدولة والإيرادات العامة، لكن الإمارات لم تكتف بالموارد النفطية فقد استغلت هذه الأخيرة وأصبحت عنصرا مهما في تحقيق التنويع الاقتصادي للدولة.

- **وفرة الاحتياطات المالية**

كانت ولا تزال لدولة الإمارات العربية المتحدة احتياطات مالية قوية، فسابقا كانت تحصل عليها من الموارد النفطية بدرجة أولى باعتبارها أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط أما في السنوات الأخيرة هذه فهي مزيج بين الريع البترولي والقطاعات الاقتصادية الأخرى باعتبارها رائدة فيها فوفقا للتقارير المالية فإن الاحتياطات المالية لدولة الإمارات تواصل نموها المطرد من سنة لأخرى ففي سنة 2015 وحسب

[1]- امتلاك العقارية، **دليل موسع على اقتصاد الإمارات وتطوره**، متاح على https://imtilak.net اطلع عليه 2023/05/16.

تقارير بنك أبوظبي فإن الاحتياطات المالية للدولة الإمارات كافية للاستمرار في توفير التمويل اللازم لمجمل مشاريعها ولجميع التزاماتها المالية والإنفاق لموازنتها العامة لمدة 15 سنة كاملة مقبلة، وتتجلى هذه النتائج من خلال نتائج مؤشرات التنمية الاقتصادية الرئيسية التي تشيد باستقرار النظام المالي وقوة ومرونة الاقتصاد الوطني وكذلك من خلال نتائج التصنيف الائتماني للحكومة فحسب فيتش للتصنيف الائتماني لسنة 2022[1]، فقد صنفت دولة الإمارات العربية المتحدة على قدرتها بالوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل بالعملة الأجنبية عند مستوى"AA"* مع نظرة مستقبلية مستقلة، وعلى مدار عدة سنوات مضت ماتزال دولة الإمارات العربية المتحدة تتقدم التصنيف الائتماني لمؤسسات دولية مرموقة وهذا ما يعكس الجدارة الائتمانية لمؤسسات الدولة وجاءت هذه النتائج بفضل مجموعة من العوامل منها ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والعلاقات الدولية القوية والواسعة وتدعيمها لخطط التنمية المستدامة باستمرار.

- **توافر البنية التحتية والاجتماعية**

من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة والرفع من معدلات النمو الاقتصادية قامت دولة الإمارات بتوظيف نسبة كبيرة من إيراداتها النفطية في بناء بنية تحتية تساعد على بروزها كلاعب اقتصادي استراتيجي على مستوى العالمي، فهي تحتل المراتب الأولى عالميا في جودة البنية التحتية بمؤشر يقدر بـ 1.904 لسنة 2022[2] ومن أهم إنجازات الدولة الخاصة بالبنية التحتية نجد[3]:

- إنشاء العديد من المدن السكنية التي تحوي الآلاف من الوحدات السكنية.
- شبكة واسعة متقدمة بأرقى المواصفات العالمية من طرق داخلية وخارجية وجسور.
- إنشاء العديد من المستشفيات والمدارس التعليمية والجامعات بمواصفات عالمية.
- إنشاء أكثر من 26 ميناء بحري من بينها ميناء خليفة بالطويلة وتنفيذ توسعات بميناء جبل علي لرفع الطاقة الإنتاجية لموانئ دبي إلى قرابة 20 مليون حاوية سنوية ليصبح من أكبر خمسة موانئ بالعالم.
- انشاء 8 مطارات دولية في أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة والعين وإحداث توسعات كبيرة بمطارات أبو ظبي ودبي.
- انشاء العديد من شبكات المواصلات المتطورة من قطارات ومترو وغيرها من المشاريع الحيوية الضخمة التي تسهل الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1]- متاح على www.fitchratings.com اطلع عليه ماي 2023.

*تصنيف"AA" يبين مستوى معتدلا للدين العام الموحد لدولة الإمارات العربية، والوضع القوي لصافي الأصول الخارجية، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

[2]- صندوق النقد العربي، **تقرير تنافسية الاقتصادات العربية** 2022، 2023، ص33.

[3]- مجيد حميد شهاب البدري، حسن حاتم علي، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الإماراتي، واستحداث بدائل النفط**، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد 33، العراق، 2022، ص75.

فقد أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تطوير البنية التحتية وجعلها ذات مواصفات عالمية سينعكس على دعم مستويات النمو الاقتصادي المتوقع وتحفيز هذا النمو، ومن أجل ذلك قامت بتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب الاستفادة مما هو متوافر في الدولة من مرافق عامة وشبكات الطرق والمواصلات وتقنيات المعلومات والاتصالات لأن ذلك سيزيد من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء وتزيد فرص النمو في السوق الإماراتي[1].

- **كفاءة الإنفاق الحكومي وقوته**

حصدت دولة الإمارات العربية المركز الأول في مؤشر "كفاءة الإنفاق الحكومي لسنوات 2019-2020" وهو أحد المعايير الفرعية ضمن تقارير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويعد الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

وهذا ما عملت عليه دولة الإمارات العربية المتحدة مدركة أن سياسة الإنفاق ستخلق فرص لمصادر مالية جديدة ويتمثل إنفاق حكومة الإمارات في القطاعات التالية:

ـ الانفاق الاستهلاكي: إن حجم إنفاق الأفراد الاستهلاكي الخاص بالخدمات والسلع المعمرة وغير المعمرة له دلالات خاصة بالقدرة الشرائية للفرد وميوله الاستهلاكي، فارتفاع حجم الاستهلاك الفردي الخاص دلالة على ارتفاع معدل دخل المواطنين وهو مؤشر على رفاهيتهم وزيادة قدرتهم على تلبية حجاياتهم لذلك فإنه كلما زاد دخل الفرد زاد إنفاقه على السلع والخدمات بالتالي زيادة أرباح القطاع الخاص ومن ثم زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وحسب البيانات الأخيرة الصادرة عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء حول الإنفاق الاستهلاكي للفرد في دولة الإمارات فإن له مجموعة من الدلالات الإيجابية التي تطال عجلة الاقتصاد الوطني وتسهم في حركته وتقدمه حيث ارتفع نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الخاص في عام 2019 إلى ما يقارب 63 ألف درهم بزيادة تقدر بـ 14.1 % مقارنة بعام 2018، ليرتفع بذلك معدل متوسط الإنفاق الشهري إلى 5250 درهم مقارنة بـ 4600 درهم خلال فترة المقارنة[2].

ـ الإنفاق الاستثماري: تعتبر سياسة الإنفاق الاستثماري أهم سياسة مالية تنتهجها الدولة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة على المدى الطويل وهذا ما عملت عليه دولة الإمارات من خلال التوسع في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية الأساسية وعلى المشاريع الإنتاجية وبلغت نسبة الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى

[1]- متاح على www.fitchratings.com اطلع عليه ماي 2023.

[2]- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تقارير وتحليلات، **الإنفاق الاستهلاكي في الإمارات، المؤشرات والدلالات**، متاح على https://www.ecssr.ae اطلع عليه يوم 2023/06/05.

45% من ميزانية الدولة لسنة 2021 وهذا ما يبين الأهمية الكبيرة التي توليها الحكومة الإماراتية للإنفاق الاستثماري.

ـ الإنفاق التكنولوجي والابتكار: خصصت دولة الإمارات العربية المتحدة حصة معتبرة من ميزانيتها السنوية للإنفاق على التكنولوجيا والابتكار وذلك للاستفادة منها في تدعيم عملية التنويع الاقتصادي وإدخالها بتفاصيلها المختلفة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتصل نسبة التخصيصات لهذا الإنفاق من ميزانية الدولة في حدود 10% سنويا[1] وجاء هذا الإنفاق التكنولوجي والابتكار نتيجة لاستحداث وزارتي العلوم المتقدمة والذكاء الاصطناعي المعنيين بالتكنولوجيا والابتكار مما ساعدها على دفع عجلة النمو في الاقتصاد الرقمي.

- **الاستدامة والاعتماد على الطاقات المتجددة**

ركزت دولة الإمارات العربية المتحدة على الاستدامة وجعلتها أولوية أساسية وعملت على التقليل من انبعاثات الكربون وتعزيز التنمية في هذا القطاع، حيث تشهد الطاقات المتجددة في الدولة طفرة ضخمة في إطار المساعي لتحقيق الحياد الكربوني بحدود سنة 2050 وهذا من خلال الاستثمارات الضخمة في الطاقات المتجددة والتقنيات الخضراء والبنية التحتية المستدامة وهذا من أجل الاستفادة من الموارد المتجددة لتلبية نحو 50% من احتياجاتها من الطاقة مطلع 2050 ولتحقيق أهداف أخرى كتنويع مصادر الدخل، خلق فرص للنمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، تحقيق التوازن بين التنمية المستدامة والحد من تغير المناخ والاحتباس الحراري كذلك من أجل الاستفادة وكسب التكنولوجيا الحديثة وبناء اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى تنويع مصادر الطاقة وتحقيق المزيج الطاقوي.

وتعتبر الطاقة الشمسية أهم مصادر الطاقة المتجددة في دولة الإمارات العربية المتحدة لما لها من إمكانيات وفرص كبيرة لتطويرها واستغلالها وتتمثل أهم المشاريع التي أطلقتها دولة الإمارات العربية فيما يخص الطاقات المتجددة في[2]:

ـ **مشروع شمس أبو ظبي:** يقع المشروع في منطقة الظفرة بإمارات أبو ظبي وهي إحدى أكبر محطات الطاقة الشمسية المركزة قيد التشغيل على مستوى العالم بقدرة 100 ميغاوات وتمثل أول محطة طاقة شمسية مركزة على مستوى المرافق الخدمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ـ **مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية:** يعد أكبر مشروع لإنتاج الطاقة الشمسية في موقع واحد في العالم وفق نظام المنتج المستقل وستبلغ قدرته الإنتاجية 5000 ميغاواط بحلول عام 2030

[1]- مجيد حميد شهاب البدري، حسين حاتم علي، مرجع سابق، ص80.

[2]- زواويد لزهاري، أبو نقاب مختار، **عرض التجربة الإماراتية في تطوير الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلة 3، العدد 1، 2015، ص ص219، 220.

باستثمارات إجمالية تصل إلى 50 مليار درهم وتبلغ القدرة الإنتاجية للطاقة النظيفة ضمن مزيج الطاقة في دبي نحو 15.7%، ويمكن أن تصل حتى 25% نهاية عام 2030، ويتم تقسيم هذا المشروع على ستة مراحل حيث المرحلة الأولى كانت سنة 2013، وجاري العمل على المراحل الأخيرة.

ـ محطة نور أبو ظبي: وهي أكبر محطة مستقلة للطاقة الشمسية في العالم وتقع في منطقة سويحان أبو ظبي، على مساحة 8 كم^2، وتضم 3.2 مليون لوح شمسي وتنتج ما يقارب 1.2 جيغاواط من الطاقة، وبدأت عملياتها التجارية في أفريل من سنة 2019، فتعتبر نور أبوظبي أول مشروع حيوي لشركة مياه وكهرباء الإمارات باستخدام التكنولوجيا المستدامة ويعد معلما رئيسيا في تحويل قطاع الطاقة وقد فاز هذا المشروع بالعديد من الجوائز العالمية في هذا المجال.

وهناك مشاريع أخرى ومهمة خاصة بالطاقات المتجددة نذكر منها:

ـ مشروع توليد الطاقة من الرياح: قامت شركة "مصدر" ببناء أول توربين يعمل بالرياح لتوليد الكهرباء حتى جزيرة "صبر بني ياس" على بعد 250 كم جنوب غرب أبو ظبي.

ـ مشروع تحويل النفايات إلى طاقة: هو مشروع بين شركات "مصدر" وشركة "بيئة" في الشارقة، يهدف إلى تطوير مبادرات تحويل النفايات إلى طاقة.

ـ مشروع تعميم السخانات الشمسية في مدينة دبي: وهو مشروع يهدف لتوفير المياه الساخنة في كثير من المباني، ومن شأنه أن يوفر 95 مليون درهم سنويا.

بالإضافة إلى هذا، يوجد مشروع خاص بأول محطة كهرومائية في منطقة الخليج العربي والذي يعمل بتقنية الطاقة المائية المخزنة التي تنفذها هيئة كهرباء ومياه دبي في حتا في دبي وستصل القدرة الإنتاجية للمحطة إلى 250 ميغاوات بسعة تخزينية 1500 ميغا واط في الساعة ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في الربع الأخير من عام 2024.

المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة

من أجل معرفة مدى نجاح دولة الإمارات العربية في تحقيق أهدافها المسطرة ومدى تنويع مصادر دخلها والتخلص من التبعية للريع البترولي، ارتأينا دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية التي تؤكد أو تنفي ذلك ومن بين هذه المؤشرات نجد:

التنويع في الناتج المحلي الإجمالي، التنويع في التجارة الخارجية والتنويع في الإيرادات الحكومية.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

من بين المؤشرات المهمة التي تبين لنا مدى التنوع الاقتصادي في بلد ما هو تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي وفي البلدان النفطية فإن زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي تعني زيادة التنوع الاقتصادي[1]، وسنحاول من خلال الجدول التالي معرفة التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية.

جدول رقم (22): تطور الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات

الوحدة: مليار درهم اماراتي

البيان / السنة	2016	2019	2020	2021	2022 (النصف الأول)
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	1466.9	1517.759	1442.532	1499.016	817.134
الناتج المحلي الاجمالي	963.1	1087.415	1028.348	1087.626	591.322
نسبة الناتج المحلي غير النفطي	39.6	71.68	71.28	72.55	72.36

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: وزارة شؤون مجلس الوزراء لدولة الامارات، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، **أرقام الإمارات**، الإصدار 14، سنة 2022، ص5.

من خلال أرقام الجدول نلاحظ تغير نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي بشكل ملحوظ من سنة 2016 إلى السنوات 2020، 2021، 2022، بحيث كان الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يقدر بـ963.1 مليار درهم بنسبة تقدر بـ 39.6% سنة 2016 وأصبح في السنوات الأخيرة تتعدى نسبته 70%، وتعتبر نسبة معتبرة ومؤشر جيد عن التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة وحسب تقرير المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء لسنة 2022 فإن هناك سبع قطاعات رئيسية غير نفطية قد نمت نموا استثنائيا في عام 2021، وتتمثل هذه القطاعات في:

قطاع الفنادق والمطاعم، قطاع تجارة الجملة والتجزئة، قطاع الصحة والخدمات الاجتماعية، الصناعة التحويلية، الأنشطة العقارية، المالية والتأمين، النقل والتخزين.

أما خلال النصف الأول من سنة 2022، فكانت القطاعات التالية الأعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وهي: تجارة الجملة والتجزئة بـ 12.9%، الصناعة التحويلية 10.8% الانشطة المالية والتأمين 8.1%، التشييد والبناء 8%، الأنشطة العقارية 5.5%، ويعكس الارتفاع المستمر في نسبة مساهمة

[1]- سليم مجلخ، وليد بشيشي، **قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد 01، 2022، ص51.

القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لسياسة الدولة في تقليص الاعتماد على اقتصاد النفط وتحقيق التنوع الاقتصادي وترسيخ الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار وتطوير الصناعات الوطنية غير النفطية.

ثانيا: التجارة الخارجية

يعد مؤشر التجارة الخارجية من بين المؤشرات الرئيسية لقياس مدى التنوع الاقتصادي في البلد وتعد منطقة الإمارات العربية المتحدة من بين أكثر المناطق في العالم نشاطا في مجال المبادلات التجارية وهذا نظرا لموقعها الاستراتيجي وإمكاناتها اللوجستية الكبيرة وسياسة الانفتاح التجاري التي انتهجتها الدولة منذ نشأتها، كلها عوامل جعلت من الإمارات العربية دورا مهما في حركة التجارة العالمية.

ولقد حققت التجارة غير النفطية لدولة الإمارات العربية مستويات قياسية غير مسبوقة، محققة تريليون و233 مليار درهم خلال سنة 2022 ويعتبر هذا الرقم الأول في تاريخها ويعتبر ترجمة حقيقية للرؤية الاستشرافية في الانفتاح على العالم وتحقيق التنوع الاقتصادي وفيما يلي أهم إحصائيات التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول رقم(23): التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة

الوحدة: مليار درهم اماراتي

البيان	1981	2015	2020	2021	2022
اجمالي التجارة الخارجية غير النفطية	41.1	1059	1495	1893	2233
اجمالي الصادرات غير النفطية	5.5	382.6	353.8	354	980.6
اعادة التصدير	3.8	221.4	521	521.3	614.6
الصادرات غير النفطية	1.7	161.2		354	366
الواردات	35.6	376.4	822	1018	1252.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة الاقتصاد للإمارات العربية المتحدة.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن التجارة الخارجية غير النفطية في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة فقد تضاعفت بحوالي 54 مرة من سنة 1981 سنة 2022، وشهدت الصادرات غير النفطية بدورها ارتفاعا مذهلا فبعدها كانت تقدر بـ 354 مليار درهم سنة 2021 أصبحت تقارب قيمة التريليون درهم إماراتي (980.6 مليار درهم)، وهذا ما يفسر ويؤكد نجاح الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها من خلال تنويع صادراتها غير النفطية. من جهتها فإن الواردات الإماراتية هي الأخرى سجلت رقما قياسيا سنة

2022 بقيمة تقدر بتريليون و252.4 مليار درهم وهذا بعد ما كانت قيمتها تقدر بـ 676.4 سنة 2015، وتريليون و18 مليار درهم سنة 2021، وهذا ما يفسر انفتاح الإمارات على المبادلات الخارجية الدولية.

قامت الإمارات العربية المتحدة باستثمارات ضخمة لتطوير وتوسيع قدراتها في البنية التحتية لقطاعي التخزين والنقل وذلك لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والمتمثلة في ربط المنافذ البرية بالمنافذ البحرية والجوية وهذا من أجل تسهيل نقل مختلف السلع والخدمات من الإمارات وخارجها أو العكس، وتضمن ذلك إنشاء مشاريع عديدة في مجال النقل بمختلف أنواعه كمطار ال مكتوم الدولي للطيران، توسيع وتطوير ميناء جبل علي بالإضافة إلى تطوير المناطق الحرة حيث مجمل هذه المشاريع وغيرها ضمنت توافر الطاقة الاستيعابية للقيام بعمليات التبادل التجاري مع العالم الخارجي من حيث التصدير وإعادة التصدير أو تسهيل عملية الاستيراد[1].

وتتمثل أهم السلع والخدمات المتعلقة بعملية التصدير في:

- الذهب الخام والمشغول والمسحوق، ويمثل أكثر السلع تجارة في الإمارات.
- أجهزة الهاتف المحمول، الألماس، السيارات، ووسائل النقل الأخرى، الحلي، ولوازمها، الزيوت النفطية، الآلات الذاتية لمعالجة المعلومات ولواحقها الألمنيوم غير المشغول، أجهزة ولوازم المركبات، الأدوية، والشكل التالي يبين أهم الصادرات غير النفطية لسنة 2021.

شكل رقم(14): أهم خمسة صادرات غير نفطية لدولة الإمارات سنة 2021

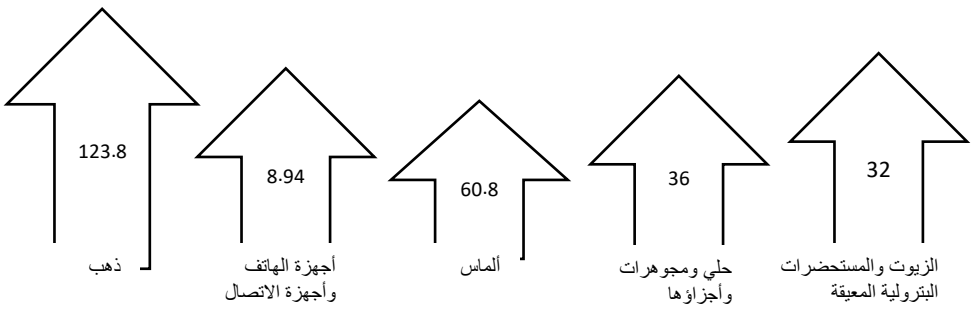

المصدر: الامارات العربية المتحدة، وزارة الطاقة، التقرير الإحصائي السنوي، 2022، ص44.

كذلك يمثل التنويع في الواردات مؤشر إيجابي يدل على التنويع في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني، وكما ذكرنا سابقا فإن دولة الإمارات العربية المتحدة أصبحت مركز عبور استراتيجي لمختلف الصادرات الخارجة والواردات الداخلة للدولة نتيجة تزايد النشاط الاقتصادي في الدولة.

[1]- سليم مجلخ، وليد بشيشي، **مرجع سابق**، ص51.

وتتمثل أهم السلع المستوردة سنة 2021 في كل من الذهب الخام 179.2 مليار درهم، وأجهزة الهاتف، وأجهزة أخرى للاتصال بالشبكات 100.8 مليار درهم، الماس ب .53.5 مليار درهم، سيارات ب45.7 مليار درهم، والحلي والمجوهرات وأجزاؤها بـ36.7 درهم.

والشكل التالي يبين أهم الواردات المتداولة لسنة 2021 والنصف الأول سنة 2022.

شكل رقم (15): أهم الواردات المتداولة لسنة 2021 والنصف الأول سنة 2022

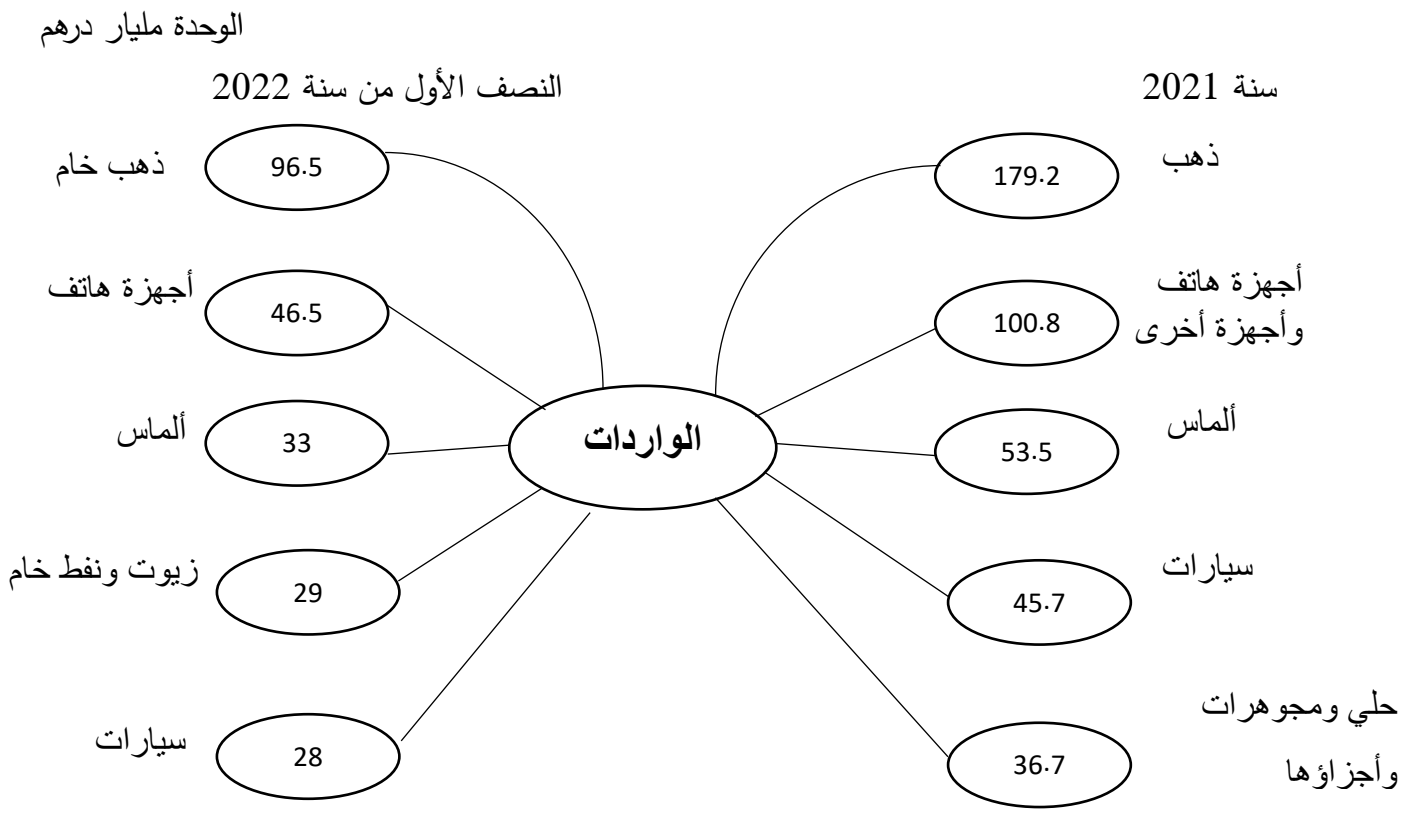

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء أرقام الامارات 2022، الاصدار 4، ص6 و7.

ثالثا: التنويع في الإيرادات العامة

يعد مؤشر التنويع في الإيرادات العامة من بين المؤشرات الثلاثة التي أقرتها القمة العالمية للحكومات سنة 2023 ويعد هذا المؤشر مهم خاصة في الدول النفطية، فتنوع الإيرادات العامة بين الإيرادات الضريبية والإيرادات النفطية وبنسب أكبر للإيرادات الضريبية يدل على نجاح الدولة في تحقيق التنويع الاقتصادي ومؤشر على نجاح السياسة المالية والاقتصادية للدولة.

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة فإن استراتيجيتها في البداية لم تعتمد على السياسة المالية وإنما اعتمدت على استراتيجية تنويع مصادر الدخل وتنويع التجارة الخارجية.

والجدول التالي يبين التوزيع النسبي للإيرادات العامة (%).

جدول رقم(24): التوزيع النسبي للإيرادات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة

الوحدة: مليون درهم اماراتي

البيان / السنة	2010	2015	2018	2019	2020
الايرادات الضريبية	26.366	21.657	15.472	15.489	12.016
% الإيرادات الضريبية	9.35	7.1	3.23	3.23	3.25
الإيرادات غير الضريبية	255.655	283.126	462.267	462.764	357.607
% الإيرادات غير الضريبية	90.65	92.7	96.76	96.76	96.75

المصدر: الهيئة الاتحادية للضرائب لدولة الامارات العربية المتحدة

من خلال أرقام الجدول أعلاه نلاحظ هيمنة الإيرادات غير الضريبية على إجمالي الإيرادات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة في سنوات 2018 و2019، 2020، أين فاقت نسبتها 96%، وتشكل النسبة الأكبر من هذه الإيرادات غير الضريبية في إيرادات البترول والغاز، وهذا ما يفسر استمرار دولة الإمارات على الاعتماد على الريع البترولي وبنسبة كبيرة. في المقابل نلاحظ أن الإيرادات الضريبية في انخفاض مستمر فبعد ما كانت قيمته تقدر بـ 26366 مليون درهم سنة 2010 وبنسبة 9.35% من إجمالي الإيرادات العامة انخفضت سنة 2015 لتصل نسبتها حدود 7%، وفي سنة 2018 و2019 2020 نلاحظ انخفاض كبير للإيرادات الضريبية لتصل نسب 3.23%، ويعود سبب انخفاض الإيرادات الضريبية في دولة الإمارات للسياسة المالية التي اتبعتها الدولة وللنظام الضريبي فدولة الإمارات العربية المتحدة كانت دولة خالية من الضرائب شأنها شأن العديد من دول الخليج العربي وبدأت في فرض بعض الضرائب إلا في السنوات الأخيرة، ففرضت الضريبة على القيمة المضافة سنة 2018 والضريبة على أرباح الشركات سنة

2023 وحسب الخبراء فإن أثر هذه الضرائب لا يظهر إلا بعد سنة 2025 وهذا ما يجعل الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة الإمارات نسبتها منخفضة جدا.

المطلب الثالث: السياسة الضريبية في الإمارات العربية المتحدة

إن تعزيز الموارد المالية تحتاج إلى نظام ضريبي فعال تستطيع الدولة من خلاله تعبئة إيراداتها وتمويل نفقاتها الاستهلاكية والاستثمارية، ومن أجل ذلك قامت الإمارات العربية المتحدة بإجراء تعديلات كبيرة في ماليتها العامة وإعادة تصميم نظامها الضريبي عن طريق تخفيض الاعتماد على الإيرادات النفطية وتعزيز مصادر إيراداتها الضريبية غير الهيدروكربونية عبر التنويع الاقتصادي.

أولا: الضرائب في الإمارات العربية المتحدة

إن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تفرض ضريبة دخل على الأفراد وإنما تفرض ضريبة على شركات النفط وفروع البنوك الأجنبية، وفي الآونة الأخيرة فرضت ضريبة انتقائية سنة 2017 وضريبة القيمة المضافة سنة 2018 وضريبة على أرباح الشركة سنة 2023 وهذا ما جعل الحصيلة الضريبية منخفضة في موازنتها العامة، وتتمثل أهم مصادر الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة في:

1. الضريبة الانتقائية

وهي ضريبة غير مباشرة تفرض على أنواع محددة من السلع التي تعتبر ضارة بصحة الإنسان والبيئة، تم فرض هذه الضريبة في الربع الأخير من عام 2017 وتتمثل المنتجات الخاضعة لهذه الضريبة في[1]: منتجات التبغ، السوائل المستخدمة في أجهزة وأدوات التدخين، المشروبات الغازية (باستثناء المياه الفوارة)، مشروبات الطاقة، المشروبات المحلاة. والمستهلك النهائي هو من يتحمل تكلفة الضريبة.

وجاء فرض الضريبة الانتقائية لعدة أسباب، منها مالية، اقتصادية وصحية وجاءت هذه الأخيرة على رأس الأهداف، فالضريبة الانتقائية من شأنها أن تحقق إيرادات مالية كبيرة للدولة من ناحية ثانيه فإن العوامل الاقتصادية تعد من بين العوامل والدوافع التي تبرر فرض الضرائب الانتقائية، فمن أجل الحد أو التقليل من استهلاك بعض السلع تلجأ الدولة لفرض الضريبة على استهلاكها أو إذا كانت فاتورة الاستيراد في هذه السلعة مرتفعة مما يؤدي إلى استنزاف جزء كبير من احتياطي الدولة من العملات الأجنبية، فتقوم الدولة بفرض ضريبة عليها مما يؤدي إلى ارتفاع استهلاكها وبالتالي يقل الطلب عليها ومن ثم التقليل من فاتورة استيرادها.

[1]- الهيئة الاتحادية للضرائب لدولة الامارات العربية المتحدة: متاح على https://www.tax.gov.ae اطلع عليه أوت 2023.

من ناحية أخرى، فإن المبررات الصحية لا تغيب عن القائمين على فرض هذه الضريبة التي تمس العديد من السلع التي تضر بالصحة العامة للمواطنين كالخمور والتبغ ومن ثم فإن فرض الضريبة عليها يترتب عليه امتناع البعض أو التقليل من استهلاك هذه السلع[1].

2. الضرائب على المرافق السياحية

تفرض هذه الضرائب على المطاعم والفنادق والشقق الفندقية والمنتجعات وغيرها، وتتمثل نسبتها في 10% على سعر الغرفة، 10% رسوم خدمة، 10% رسوم بلدية، 6% إلى 10% ضريبة المدينة و6% رسوم سياحية وقد تم الإعلان في سنة 2016 على البدء في تحصيل رسوم الإقامة في فندق أبو ظبي بنسبة 4% من فاتورة النزيل، بالإضافة إلى 15 درهم لكل ليلة عن كل غرفة.

3. ضريبة القيمة المضافة

تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات في واحد جانفي 2018، وتبلغ نسبتها 5% وهي ضريبة غير مباشرة وتطبق في كل مرحلة من مراحل عملية سلسلة القيمة وتطبق على معظم السلع والخدمات.

تشكل ضريبة القيمة المضافة نوع من أنواع الضرائب المستحدثة في دولة الإمارات بحيث تساهم في ضمان استمرارية توفير الخدمات الحكومية عالية الجودة وسوف يساعد مصدر الدخل هذا على المضي نحو تحقيق رؤية دولة الإمارات المتمثلة في خفض الاعتماد على النفط ومصدر أساسي للإيرادات العامة[2].

وتكون ضريبة القيمة المضافة إلزامية على الشركات والأعمال التالية:

- إذا كانت الشركة مقيمة في دولة الإمارات وتتجاوز قيمة توريداتها الخاضعة للضريبة ووارداتها خلال 12 شهرا الأخيرة، أو يتوقع أن تتجاوز خلال الثلاثين يوما القادمة الحد الأدنى للتسجيل والبالغ 375,000 درهم إماراتي.
- الأعمال التجارية غير المقيمة في دولة الإمارات التي تقوم بتقديم توريدات خاضعة للضريبة في الدولة، بغض النظر عن قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة والواردات، في حال عدم وجود شخص ملزم بدفع الضريبة المستحقة على هذه التوريدات في دولة الإمارات.

ويمكن للأعمال التسجيل على ضريبة القيمة المضافة اختياريا في حال كان توريداتها ووارداتها من الخارج لا تتجاوز حد التسجيل الإلزامي، ولكنها تجاوز حد التسجيل الاختياري وهو 187,500 درهم إماراتي[3].

---

[1]- محمد إبراهيم الشافعي، **الضريبة الانتقالية في دولة الإمارات مضمونها وآثارها المحتملة**، مجلة المعد، العدد 24، الإمارات، 2018، ص19.

[2]- البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة متاح على https://u.ae اطلع عليه جويلية 2023.

وفيما يلي مخططي يبين كيفية تسديد وتحصيل ضريبة القيمة المضافة من المنتج إلى المستهلك والدولة.

شكل رقم (16): طريقة الدفع وتحصيل ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة

المصدر: البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. ضريبة القيمة المضافة متاح على https://u.ae اطلع عليه جويلية 2023.

4. الضريبة على أرباح الشركات

بدأت الإمارات العربية المتحدة بتطبيق ضريبة على صافي أرباح الشركات بداية من جانفي 2023 وتقدر نسبها بـ 9%، ووفقا للمرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لسنة 2022 فقد تم فرض الضريبة على الشركات والأعمال، حيث تخضع الشركات لضريبة اتحادية، والهدف من هذه الضريبة هو[1]:

- تعزيز مكانة الدولة لمركز عالمي رائد للأعمال والاستثمار.
- تسريع تطوير الدولة وتحولها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.
- تجديد التزاماتها نحو استيفاء المعايير الدولية للشفافية الضريبية ومنع الممارسات الضريبية الضارة كالازدواج الضريبي.

وضريبة الشركات هي شكل من أشكال الضرائب المباشرة تلتزم بها الشركات التي يزيد دخلها عن 375 ألف درهم، وفقا للأنظمة المعمول بها في معظم دول العالم، فإن الأشخاص الذين يخضعون لهذه الضريبة هم[1]:

- يخضع الشخص المقيم للضريبة على الدخل المحقق من كل المصادر المحلية والأجنبية (أي على أساس الإقامة).
- يخضع الشخص "غير المقيم" للضريبة فقط عن الدخل المحقق من مصادر داخل الدولة (أي على أساس المنشأ).
- لا تحدد الإقامة لأغراض ضريبة الشركات من خلال المكان الذي يقيم فيه الشخص أو يوجد في مقره المسجل، وإنما من خلال عوامل محددة منصوص عليها في قانون ضريبة الشركات، وإذا لم يستوف الشخص الشروط اللازمة لمعاملة كشخص مقيم أو غير مقيم، فلن يكون خاضعا للضريبة وبالتالي لا تطبق عليه ضريبة الشركات.

ويشير خبراء أن أثر العائدات الضريبية لن يكون ملموسا قبل سنة 2025 كذلك فإن فرض هذه الأنواع من الضرائب ينذر بالانتهاء التدريجي من الإعفاءات الضريبية التي كانت تمنحها دولة الإمارات للمستثمرين سواء محليين أو أجانب.

وفيما يلي مسيرة قوانين الضرائب في دولة الإمارات العربية المتحدة

شكل رقم(17): مسار قوانين الضرائب لدولة الإمارات العربية المتحدة

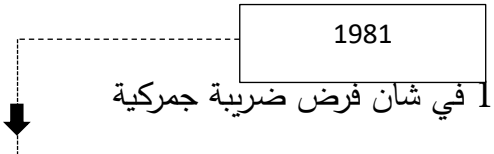

[1]- الهيئة الاتحادية للضرائب، **ضريبة الشركات، نوفمبر 2022**، متاحة على www.tax.gov.ae اطلع عليه جويلية 2023.

اتحادية على الواردات من التبغ ومشتقاته

2016

مرسوم بقانون اتحادي رقم 13 في شأن

إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب

2017/04/16

مرسوم اتحادي رقم 31 بالتصديق على الاتفاقية

الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية

2017/04/16

مرسوم اتحادي رقم 32 بالتصديق على الاتفاقية

الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية

2017/08/17

مرسوم بقانون اتحادي رقم 7

في شأن الضريبة الانتقائية

2017/08/23

مرسوم بقرار اتحادي رقم 8

في شأن ضريبة القيمة المضافة

2017/08/26

قرار مجلس الوزراء رقم 52 في شأن

اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة القيمة المضافة

2017/09/24

قرار مجلس الوزراء في شأن اللائحة التنفيذية لـ

- قانون الإجراءات الضريبية
- قانون الضريبة الانتقائية

ونسب الضريبية التي تفرض عليها

- الغرامات الإدارية التي تفرض على

مخالفة قوانين الضرائب في الدولة

خلال 2017

مرسوم بقانون اتحادي رقم 8

في شأن الضريبة على القيمة المضافة

خلال 2022

المرسوم بقانون اتحادي رقم 47 في شأن

الضريبة على أرباح الشركات

المصدر: ـ عبد الرازق الموافي، **الغرامات الإدارية المخالفة، قوانين الضرائب دولة الإمارات العربية المتحدة،** مجلة المعهد، العدد 24، الامارات، 2018، ص49.

ـ الهيئة الاتحادية للضرائب، الإمارات، متاح على https://www.tax.gov.ae

ثانيا: مكانة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة لدولة الامارات العربية المتحدة

إن قوة الدولة تقاس بقوة ومتانة مواردها العامة التي تقاوم الصدمات الخارجية، وتعتبر الايرادات الضريبية أهم هذه الموارد ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من وضع نظم ضريبية على أعلى درجة من التطور ووضع سياسة ضريبية ومالية تستطيع الدولة من خلالها تحصيل ضريبي يزيد من قوة الدولة ويرفع من درجة تأهبها للتحديات المستقبلية.

إن الموازنة العامة في البلدان النفطية تنقسم إيراداتها العامة إلى إيرادات ضريبية (جباية عادية) وإيرادات نفطية (جباية بترولية) فالإيرادات النفطية مصدرها الموارد الطبيعية كالنفط ومشتقاته وهي إيرادات غير مستقرة تتأثر بالصدمات الخارجية وهي ناضبة، بينما الإيرادات الضريبية هي إيرادات مصدرها الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومصادر أخرى وهي التي تفرضها الدولة على الأفراد الطبيعيين والمعنويين وهي إيرادات مستقرة ودائمة نسبيا وأهميتها تتعلق بالسياسة المالية للدولة.

وكما تطرقنا سابقا، فإن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة كان اقتصاد ريعي بامتياز، حيث كان النفط يشكل أكثر من 90% من الناتج الإجمالي خلال سنة 1971[1]، لكن بعد الأزمات النفطية المتكررة عملت الدولة على تنويع اقتصادها أين أصبح القطاع النفطي يشكل نسبة أقل من 30% سنة 2021، ولكن السؤال الذي يطرح هو هل كانت للسياسات المنتهجة من طرف الإمارات العربية المتحدة من أجل تنويع اقتصادها والتخلي عن الريع البترولي في اقتصادها أثر على زيادة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة؟ومن أجل معرفة ذلك ومعرفة مكانة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة، سوف نقوم باستعراض الموازنة العامة لها للسنوات من 2010 إلى 2020، وفق الجدول التالي:

[1]- تقرير المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء الإماراتي، أرقام الامارات، 2022، مرجع سابق، ص4.

جدول رقم (25): هيكل الموازنة العامة لدولة الامارات العربية المتحدة

الوحدة: مليون درهم

البيان / السنوات	2010	%	2011	%	2012	%	2013	%	2014	%
اجمالي الإيرادات العامة	282.021	100	379865	100	412.722	100	460.883	100	403.322	100
الايرادات الضريبية	26.366	9.35	19.723	5.2	33.541	9.13	25.807	5.6	27.533	6.83
– جمارك	8.279		9.490		10.817		9.760		10.638	
–أخرى	18.087		10.233		22.724		16.047		16.895	
الايرادات غير الضريبية	255.655	90.65	360.142	94.8	379.181	91.87	435.076	94.4	375.789	93.17
–بترول وغاز	169.780		262.436		279.276		293.244		253.707	
–أرباح المؤسسة	21.479		22.654		21.254		25.881		19.712	
–اخرى	64.396		75.052		78.651		115.950		102.369	

/	2015	%	2016	%	2017	%	2018	%	2019	%	2020	%
اجمالي الايرادات العامة	304.783	100	381.300	100	401.897	100	477740	100	478.253	100	369.623	100
الايرادات الضريبية	21.657	7.1	22.454	5.89	22090	6.76	15472	3.23	15.489	3.23	12.016	3.25
– جمارك	11.180		10.186		9.293		7996		8.005		6.210	
– ضرائب أخرى	10.478		12268		12746		7476		7.485		5.806	
الايرادات غير الضريبية	283.126	92.9	358.845	94.11	377.663	93.	462267	96.76	462.764	96.76	357.607	96.75
–بترول وغاز	137.930		86.755		139.694		196826		197.037		152.852	

–أرباح المؤسسة	18.145		171.262		131.794		149647		149.808		116.214	
–اخرى	127.050		100.827		106.174		115794		115.919		88.542	

المصدر: البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة متاح على: https://u.ae/ar-AE/information-and-services/finance-and-investment/budget/federal-finance

من خلال الأرقام المبينة في الموازنة العامة لدولة الإمارات يتضح لنا جليا هيمنة الإيرادات غير الضريبية والمتكونة من إيرادات البترول والغاز وأرباح شركات المساهمة على الإيرادات العامة لدول الإمارات العربية المتحدة وهذا خلال سنوات الدراسة إذ بلغت نسبتها في المتوسط إلى 94%، وكانت أعلى نسبة سجلت سنوات 2018، 2019، 2020 بنسبة تقدر بـ 96.76%، وبقيمة تقدر بـ 462267 مليون درهم إماراتي ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار البترول بعد الأزمة العالمية لسنة 2014.

من جانب آخر، فإن مساهمة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة لدولة الإمارات منخفضة جدا، ويرجع ذلك للسياسة الضريبية المتبعة في دولة الإمارات، إذ أن هذه الأخيرة كانت دولة خالية من الضرائب على أرباح الشركات والقيمة والمضافة وبدأت في فرضها إلا بعد سنة 2018 بالنسبة للضرائب على القيمة المضافة، وسنة 2023 بالنسبة للضرائب على أرباح الشركات، أما بالنسبة للضرائب الانتقائية فكانت سنة 2017، وهذا ما جعل الإيرادات الضريبية في الدولة منخفضة جدا ولا تتعدى نسبتها 5 % في متوسط سنوات الدراسة.

وما نلاحظه أن بالرغم من فرض الضرائب السالفة الذكر إلا أن الإيرادات الضريبية انخفضت لتصل نسبتها سنة 2018 إلى 3.23%، و3.25% سنة 2020 وكانت الرسوم الجمركية سنة 2020 تقدر بـ 6210 مليون درهم وهي أعلى قيمة سجلت مقارنة بالسنوات التي قبلها.

عموما وما نستنتجه من خلال بيانات الموازنة العامة لدولة الإمارات فإن هذه الأخيرة إيراداتها العامة تسيطر عليها الإيرادات غير الضريبية والمتكونة من النفط والغاز وأرباح المؤسسة وبالتالي فإن الإيرادات العامة لدولة الإمارات ما زالت تعتمد على الإيرادات البترولية بالرغم من التنويع الاقتصادي الحاصل في الدولة.

المبحث الثاني: دراسة تجربة النرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي

تعتبر النرويج دولة نفطية ذات اقتصاد متنوع نجحت في الحصول على نمو اقتصادي مستقر رغم الأزمات النفطية والعالمية إذ أصبحت التجربة النرويجية تجربة يُحتذى بها في جميع دول العالم سواء النفطية أو الإنتاجية.

كانت النرويج دولة صناعية قبل اكتشاف البترول سنة 1969، إذ كانت رائدة في صناعة السفن والشحن البحري وصناعات محلية أخرى وبعد اكتشاف النفط زادت في تقدمها ونموها الاقتصادي فاستغلت العائدات النفطية في إنشاء صندوق الثروة السيادي العالمي أو (صندوق التقاعد الحكومي النرويجي العالمي)، إذ يمتلك هذا الصندوق الذي تتم استثماراته بالكامل خارج النرويج أصولا قدرت أكثر من 1 تريليون دولار أمريكي عام 2017 و1.3 تريليون دولار سنة2022 ولصندوق الثروة السيادي العالمي للنرويج دور

فعال في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية فلم تستمر آثار الأزمة المالية العالمية 2008- 2009 في النرويج وسرعان ما عاد الاقتصاد إلى مستواه السابق من النمو ولم يتأثر اقتصاد النرويج بالأزمة النفطية لسنة 2014 رغم تأثيرها الحاد على اقتصاد الدول النفطية الأخرى أي أن التجربة النرويجية مثال يحتذى به سواء في الدول النفطية وغير النفطية. وسنحاول من خلال هذا المبحث معرفة عوامل ومقومات نجاح التجربة النرويجية وهذا من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: عوامل نجاح الاقتصاد النرويجي

يعتبر الاقتصاد النرويجي من الاقتصادات الريعية التي نجحت في إدارة الموارد النفطية واعتمدت في اقتصادها على تنويع مصادر الدخل وتنمية القطاعات الأساسية كالصناعة وتنمية الموارد البشرية ودعم تنافسية القطاع الخاص، ومن أجل معرفة العوامل التي ساعدت النرويج في جعله اقتصاد متنوع سوف نتطرق إلى العناصر التالية.

أولا: نظرة عامة عن الاقتصاد النرويجي ومراحل تطوره

دولة النرويج من الدول الإسكندنافية عاصمتها "أوسلو" تقع في أقصى شمال غرب قارة أوروبا، وهي بلد صغير مساحته 385 ألف كيلومتر مربع وعدد سكانها حوالي 5 مليون نسمة، وتعد إحدى أقل دول أوروبية كثافة سكانية، يحدها من الشرق السويد وفنلندا وروسيا ويحدها من الجانب الغربي الخط الساحلي الذي يقابله الجزء الشمالي من المحيط الأطلسي والبحر النرويجي وتمتد النرويج في الجزء الغربي والشمالي من شبه الجزيرة الإسكندنافية ومن الجنوب الغربي يحدها بحر الشمال، ومن الجنوب يحدها مضيق سكاجيراك وتتصل النرويج بحدود برية مع عدد من الدول مثل: الدانمارك، المملكة المتحدة وإيسلندا[1].

تقع النرويج تحديدا فوق الدائرة القطبية الشمالية وتتميز بخصائص جغرافية متميزة وتنوع طبيعي من غابات ومياه وثروات حيوانية وبحرية وثروات طبيعية أخرى كالغاز والبترول والنحاس والحديد وتصنف على أنها الدولة الثالثة عشر في العالم من حيث إنتاج النفط والدولة الخامسة عالميا من حيث إنتاج الغاز الطبيعي.

لكن قبل الاكتشافات النفطية كان اقتصاد النرويج يعتمد على الصيد وشحن البضائع ولم تكن مهتمة بفكرة البحث عن النفط بتاتا، حتى جاءت شركة shell وبدأت التنقيب عن النفط حتى الجزء الشمالي من هولاندا أين وجدت حقول غاز وبكميات كبيرة وهذا ما شجع النرويجيون على البحث والتنقيب عن النفط والغاز و بدأت الشركات النرويجية بالتنقيب سنة 1962 وبعد سبع سنوات كان أول اكتشاف نفطي في

[1]- حنان الحديد، **أين تقع النرويج**، متاح على https://mawdoo3.com تاريخ النشر 19-9-2021م، اطلع عليه أوت 2023.

النرويج وأول ما قامت به الدولة من أجل حماية هذه الثروة هو إنشاء شركة statoil سنة 1972 وهي تابعة للدولة بحيث وضعت بعض القوانين الصارمة من أجل حماية ثرواتها تتمثل في[1]:

- يجب أن تكون شركة statoil مشاركة لأي شركة أجنبية تريد التنقيب عن النفط بـ 50% من الحفارات.
- فرض ضرائب بنسبة 78% على الشركات التي ستعمل في هذا المجال.
- تسقيف كمية استخراج النفط بـ 3.5 مليون برميل يوميا، وعلى أن يبلغ متوسط استخراج النفط يوميا 1.5 إلى 2 مليون برميل.

وبهذا شهدت النرويج نموا اقتصاديا مزدهرا، وتعد حاليا ثالث أغنى بلد في العالم من حيث القيمة النقدية وثاني أكبر احتياطي للفرد الواحد والمركز الثاني عشر تصديرا للنفط والسادسة عشر إنتاجا له وتحتل المرتبة الثامنة عالميا إنتاجا للغاز الطبيعي، وتسهم الصناعة البترولية بحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي ويشكل القطاع النفطي نصف صادراتها وأكثر من 30% من العائدات الحكومية[2].

وعلى عكس الدول النفطية التي تعتمد وبنسبة كبيرة على عائدات النفط في أغلب نشاطاتها الاقتصادية كالدول العربية وفنزويلا، فإن النرويج تعتبر أنجح دولة قامت باستغلال وإدارة ثرواتها الطبيعية وذلك من خلال إنشائها لصندوق الثروة السيادي سنة 1990، وكان أول تحويل مالي إلى الصندوق سنة 1996 عندما كان فائض في الميزانية. تم تغيير اسمه ليصبح الصندوق التقاعدي الحكومي النرويجي العالمي، إن قيمة صندوق الثروة السيادية فاق اقتصادات بعض الدول العربية وعائداته تفوق الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول العربية كذلك، وكان الهدف من إنشاء هذا الصندوق هو المحافظة على نصيب الأجيال من ثروات البلد ويعتبر هذا الصندوق أكبر ثروة سيادي في العالم بأصول تتجاوز 12 تريليون كورونة نرويجي سنة 2022، أي ما يعادل 1.3 تريليون دولار، بعدما كانت قيمته سنة 1998 لا يتجاوز 23 مليون دولار.

ومن خلال ما سبق، نستنتج أن بلد النرويج بلد يحتذى به وباستراتيجيته هذه يوجه نقدين للعالم الغربي والعالم الشرق معا، إذ تنتقد العالم الغربي الذي أصابت الأزمة العالمية معظم دوله ولم يفلت منها كما نجح النرويج في تفادي انعكاساتها السلبية كما أنها توجه نقدا للعالم الشرقي وللدول الريعية التي تعتمد في ميزانيتها على الإيرادات النفطية وبنسبة كبيرة وتتجاهل الإيرادات الأخرى لهذا تبقى دول أسيرة لهذه الموارد

---

[1]- مصطفى الصعيدي، **اقتصاد النرويج أرقام وإحصائيات**، متاح على https://maktubes.com نشر في 2019/12/19 اطلع عليه أوت 2023.

[2]- محمد حسين كاظم الجبوري، حسين علاء معتوق، **السياسة المالية المعدلة دوريا استجابة لفجوة الناتج، النرويج حالة دراسية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلة 9، العدد 34، 2020، ص207.

الطبيعية إذ ينهار اقتصادها بانهيار أسعار البترول[1]، فالنرويج بالرغم من الأزمات البترولية المتعاقبة إلا أن اقتصادها لم يتأثر وظل يحتل أحسن المراتب في اقتصاديات دول العالم وبهذا فهي قدمت درسا لدول العالم ككل في أهمية الحوكمة الرشيدة ودور الشفافية في إدارة الاقتصاد وريادته.

ثانيا: عوامل نجاح التجربة النرويجية

يعتبر بلد النرويج النموذج الأمثل الذي يشار إليه عند الحديث عن كيفية تجاوز لعنة الموارد النفطية التي أصابت العديد من الدول النفطية كالدول العربية وهولندا والمملكة المتحدة وغيرها، ذلك لأن النرويج قررت منذ اكتشاف النفط فيها عدم إشراك الإيرادات النفطية في الدورة الاقتصادية العادية وإنما تم المحافظة عليه للأجيال القادمة، وعملت على تنويع اقتصادها باعتمادها على مجموعة من السياسات الواعية والتي تشكل إطارا يمكن الاستفادة منه والاستدلال به من أجل تنويع مصادر الدخل، ومن خلال الاطلاع على التجربة النرويجية يمكن أن نستخلص بعض النقاط والعوامل التي كانت سببا في نجاح هذا البلد نذكر منها:

- **الإدارة السليمة ونضج النظام السياسي**

ما هو معروف لنا أن توفر الموارد الطبيعية في أي بلد إما أن يكون نعمة أو نقمة له، فإذا عرفت الدولة استغلال هذه الموارد تصبح نعمة أما إذا اعتمدت عليها في إطار نفقاتها العامة تصبح نقمة، ذلك أن الموارد النفطية ناضبة بمرور الزمن لهذا يجب على البلدان النفطية أن تتحكم بإدارة العمليات الخاصة بهذه الموارد، أي يجب أن تتناسق إدارة هذه الموارد مع سياسات البلد وخططه في القطاعات الأخرى بحيث تخدم كلها المصلحة الوطنية الشاملة، ونجاح النرويج في إدارة الموارد النفطية لم يكن ممكنا لو لم تتوافر الإدارة الرشيدة منذ اكتشاف النفط أي نضج النظام السياسي في النرويج وقدرته على تحديد وتنفيذ أهداف واستراتيجيات واضحة المعالم لكيفية استغلال مصادر البلد النفطية عامل أساسي في نجاح البلد ورغم التغيير في السلطات من فترة لأخرى إلا أنه لا وجود فروق في تفاصيل السياسة النفطية، لكن ما هو متفق عليه هو وجود إجماع في الجوانب الأساسية في السياسة النفطية وهذا نتيجة العمل بوثيقة "الوصايا العشر حول السياسة النفطية"، التي قامت بصياغتها لجنة الطاقة في البرلمان النرويجي في الحكومة الجديدة سنة 1971، وتتمثل هذه الوصايا العشرة في[2]:

1. يجب أن تتوافر السيطرة الوطنية على كل العمليات على الساحل القاري النرويجي.

2. يجب أن تستغل اكتشاف النفط بحيث يكون النرويج مكتفية ذاتيا بقدر الإمكان فيما يخص تجهيزات النفط.

---

[1]- حاكمي بوحفص، بن عوالي خالدية، **تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية (دروس مستخلصة للجزائر)**، متاح على.https://revues.imist.ma/index.php/doreg/article/view/1526 أطلع عليه أوت 2023.

[2]- فاروق القاسم، **النموذج النرويجي إدارة المصادر البترولية**، عالم المعرفة، الكويت، 2010، ص223.

3. يجب أن تنشأ صناعة جديدة على أساس النفط.

4. يجب أن تكون الصناعة النفطية على أساس احترام الموارد الأخرى للدخل القومي والبيئة.

5. على الساحل القومي النرويجي، لا يقبل حرق الغاز الذي يمكن استعماله إلا لمدد قصيرة محددة.

6. كقاعدة عامة يجب أن ينقل النفط إلى الساحل النرويجي باستثناء الحالات التي تتطلب لأسباب اجتماعية سياسية حلولا أخرى.

7. على الدولة في كل المستويات المعقولة أن تسهم في تنسيق المصالح النرويجية داخل الصناعة النفطية وفي تطوير بيئة نفطية متكاملة تجمع بين الأهداف الوطنية والدولية.

8. يجب تأسيس شركة نفط وطنية تأخذ على عاتقها مصالح الدولة التجارية وتتعاون إيجابيا مع كل المصالح الوطنية والدولية.

9. في المناطق شمال خط العرض 62 يجب اختيار عمليات النفط التي تتفق مع الظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة بهذا الجزء من البلد.

10. سوف تتطلب اكتشافات النفط مهام جديدة في سياسة البلد الخارجية.

- **إنشاء صندوق الثروة السيادي للنرويج**

بعد اكتشاف النفط في ستينيات القرن الماضي وبداية الإنتاج مطلع السبعينيات، وما شهده العالم من ارتفاع أسعاره في تلك الفترة، شهدت الإيرادات العامة النرويجية ارتفاعا كبيرا ناتجة عن زيادة الإيرادات النفطية بصفة خاصة مما أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والتشغيلي وبصفة كبيرة، وظهر ذلك من خلال الزيادة في الأجور وخلق وظائف جديدة حيث وصلت نسبة الزيادة في عدد العاملين لدى القطاع العام من سنة 1970 ولغاية سنة 1980 حوالي 60%، وهذا ما أدى إلى انخفاض في القدرة التنافسية لصادرات البلد بسبب انخفاض عدد العاملين في الصناعات غير النفطية وتحولهم للقطاعات النفطية، خاصة العاملين في مجال الزراعة والصيد، فلجأت الحكومة النروجية إلى دعم القدرة التنافسية لصادرات البلد الآخذة بالهبوط وذلك بتقديم الإعانات والدعم للصناعة المحلية غير النفطية كصناعة السفن والصناعات الغذائية والتعليب وكذلك القطاع الزراعي، ولكن وبسبب الأزمة النفطية سنة 1986 حصل تخبط في الخطط المستقبلية المقررة في الإنفاق العام والموازنة في النرويج وعلى أساس ذلك اتخذ قرار من قبل البرلمان والحكومة النرويجية على ألا يتم ادخال إيرادات النفط المتحصل عليها في اقتصاد البلد وإنما يتم إيداع جميع إيرادات النفط في صندوق خاص سمي أولا بصندوق الثروة السيادي النرويجي وبعدها سمي بصندوق التقاعد الحكومي النرويجي العالمي.[1]

[1]- محمد حسنين كاظم الجبوري، حسين على حسين معتوق، مرجع سابق، ص 48.

تم إنشاء صندوق التقاعد الحكومي النرويجي العالمي سنة 1990 وتم إيداع أول دفعة للصندوق سنة 1996 ويديره قسم من البنك المركزي النرويجي تحت سلطة البرلمان و وزارة المالية، بلغ رصيد الصندوق بين ديسمبر سنة 2022 ومارس سنة 2023 حوالي 13770 مليار كورونة نرويجي (أي ما بين 1250 مليار دولار، و1350 مليار دولار، (اعتمادا على سعر الصرف المستخدم) وهو ما يمثل وما يقرب من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ويمتلك 1.5% من سوق الأسهم في العالم[1]، ويوزع الصندوق استثماراته بـ9000 شركة تعمل بمجالات مختلفة في 75 دولة، حيث تركز استثماراته بأمريكا الشمالية وأوروبا، وآسيا، ودول مختلفة وهو ما يجعله يحتل المرتبة الأولى في صناديق الثروة السيادية في العالم.

ويعد صندوق التقاعد الحكومي النرويجي العالمي من أحسن صناديق الثروة السيادية وهذا نظرا لتطبيقه لمبادئ الشفافية والإدارة الرشيدة والقواعد المحاسبية المتفق عليها دوليا، حيث تحصل على العلامة الكاملة 10/10 وفق مؤشر "لينا بورج مادويل" للشفافية، ودرجة 98% في مؤشر "ترومان"، وتعد أعلى نسبة في هذا المؤشر على مستوى صناديق العالم واحتل المركز الأول من حيث الامتثال لمبادئ سانتياغو في سنة 2013 بنسبة 94%.[2]

ومن بين أهم المبادئ الأساسية للسياسة المالية النرويجية هي ما يسمى بقاعدة الميزانية، حيث لا يسمح الإنفاق الحكومي بأن يتعدى سقف العائدات الحقيقية المتوقعة للصندوق والمقدرة بـ 4% فقط، معتبرين أن عائدات الصندوق الأخرى هي ملك ومن حق الأجيال القادمة للنرويج.

ومن ناحية الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق فقد شهدت تطورات واضحة عبر الزمن، ففي السنوات الأولى من إنشاء الصندوق كان يعمل وفق النموذج الاستثماري التقليدي حيث كانت تتكون المحفظة المالية للصندوق من أدوات الدخل الثابت وحيازة أسهم صغيرة ومتنوعة، فكان نشاط الصندوق الاستثماري يشمل 60% من السندات و40% من الأسهم، وفي سنة 2007 تم رفع نسبة هذه الأخيرة في المحفظة الاستثمارية للصندوق إلى 60%.

وفي سنة 2010، تم توسيع النشاط الاستثماري للصندوق ليشمل القطاع العقاري وفي أبريل سنة 2021 أضاف الصندوق لمحفظته مجال البنية التحتية للطاقات المتجددة من خلال إعلانه عن أول استثمار له في البنية التحتية للطاقات المتجددة حيث وقع اتفاقية لشراء 50% من مزرعة طاقة الرياح "بورسيل1اند 2" "borsele1 and 2" بهولندا[3].

---

[1] - Ministère de l'économie des finances et de la souverain industrielle et numérique، direction générale du trésor، **l'économie norvégienne en bref**، publier le 25 mai 2023، consulté 08/2023, https ://www.tresor.economie.gov

[2] بن عيشوبة رفيقة، صدقاوي صورية، **الاستثمار الأخلاقي لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، مجلة المالية والأسواق**، المجلد9، العدد2، 2022 ص191.

[3] - نفس المرجع السابق ص 192.

ويعتبر الصندوق منقذ الدولة ومسعفها في حالة وجود اهتزازات أو تقلبات خارجية، لكن تكون آلية الإنقاذ ضمن شروط وضوابط معينة وهذا حتى تكون الدولة على أهبة الاستعداد في أداء مسؤولياتها دون التنصل عنها والاتكاء على الصندوق.

- **إشراك الصناعة المحلية في عملية النفط**

إن النجاح الكبير الذي حققته دولة النرويج كان لتظافر مجموعة من المبادئ والمقومات من بينها مبدأ ضرورة إشراك الصناعة المحلية في عمليات النفط بأوسع شكل ممكن بشرط أن يتم ذلك على أساس المنافسة العادلة مع المؤسسات الدولية[1].

كذلك ألزمت النرويج الشركات الأجنبية المستثمرة في الدولة بنقل خبراتها إلى الشركات والجامعات الوطنية وعلى ضرورة شراء احتياجاتها من السوق المحلية ومتى توفرت فيه، ولقد أدى تجاوب الشركات الإيجابي لهذه الدعوة إلى تطور وازدهار ملحوظ في صناعة النفط في النرويج، حيث أصبحت هذه الصناعة بعد فترة قصيرة من الزمن مثال يحتذى فيه في دول العالم، ومن وجهة نظر شركات النفط كان هناك ارتياح كبير لنوعية الخدمات التي قدمتها معاهد البحث النرويجية سواء من حيث الأسعار المعتدلة مقارنة مع الخدمات الموجودة دوليا ومن حيث نوعية التكنولوجية المستعملة، ولم يمر وقت طويل حتى أصبحت معاهد البحوث النرويجية رائدة في مجال التقنيات البحرية في قطاع النفط[2]، فالعبرة المستخلصة من هذا العنصر هو أنه حتى يتم تشجيع الصناعة المحلية يجب على هذه الأخيرة أن تكون محل ثقة وذلك بأن تكون قادرة على المنافسة من حيث النوعية والجودة والسعر وسرعة التجهيز فإذا تحققت هذه الشروط سيكون البلد المنتج قد حقق هدفين بخطوة واحدة، فمن جهة فإن الصناعات المحلية للبلد ستتطور وتزدهر وتساير الصناعات الدولية المتطورة الأخرى ومن جهة أخرى فإن الصناعة النفطية ستزدهر كذلك ويكون الإنتاج بأقل التكاليف.

- **التعاون المتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص النرويجي**

تعد النرويج معقل الرأسمالية المزدهرة التي جمعت بين نشاط السوق الحرة والتدخل الحكومي إذ تسيطر الحكومة النرويجية على القطاعات الاستراتيجية مثل قطاع النفط الحيوي وهذا من خلال شركات حكومية ضخمة كشركات ستات أويل في قطاع النفط الاستراتيجي، وشركة ستات كرافت في انتاج الطاقة الكهرومائية، و شركة نورسك هيدرو لإنتاج الالمنيوم والطاقة المتجددة بالإضافة إلى سيطرتها على أكبر البنوك وشركات الاتصالات، ويعتبر القطاع العام في النرويج قطاع قوي ساعده في ذلك وجود استقرار سياسي وهذا ما أدى بدوران حلقة الاقتصاد بشكل متسق في جميع قطاعات الاقتصاد.

[1]- فاروق القاسم، مرجع سابق، ص369.

[2]- نفس المرجع السابق، ص369.

في المقابل نجد أن للقطاع الخاص دور كبير في الاقتصاد النرويجي حيث عند اكتشاف النفط في النرويج وبداية عمل الشركات الأجنبية اشترطت الحكومة النرويجية على هذه الشركات وجوب إشراك القطاع الخاص في العمليات النفطية وهذا من أجل إحداث توازن بين مساندتها للشركات الوطنية من جهة وتشجيعها للشركات الدولية من جهة أخرى[1]، وجاء هذا القرار لمعرفة السلطات النرويجية للدور الذي يلعبه القطاع الخاص في إحداث التنويع الاقتصادي وأهميته في تنشيط القطاعات الاقتصادية غير المستغلة وقيادة الابتكار، وهذا ما وقع فعلا بالنرويج فبعد مشاركة القطاع الخاص النرويجي في النشاطات الاقتصادية وبفضل الشراكة مع الشركات الأجنبية أصبحت الشركات المحلية من كبريات الشركات المصدرة للتجهيزات النفطية وأصبحت صادرات الخدمات والتجهيزات النفطية تشكل نسبة كبيرة من صادرات النرويج[2].

وتفيد تقارير صندوق النقد الدولي لسنة 2019 أن الاقتصاد النرويجي قد تميز بدرجة كبيرة من التنوع حيث ظهر القطاع العام والقطاع الخاص وشكلا ثنائية متناسقة، وهذا ما أدى بدوره إلى تنويع للإنتاج الزراعي، الصناعي، خدماتي ومواد خام بشكل متوازن لدرجة كبيرة، فالنرويج لا تجد تعارض بين كبر حجم القطاع الخاص وحجم القطاع العام بل بالعكس فقد ترى أن القطاع الحكومي الكفؤ هو الذي يدعم القطاع الخاص وذلك عن طريق تحسين المناخ الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم التوظيف[3]، ووفقا لتقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات 2017، 2018، 2019 إلى 2020، فقد احتلت النرويج المرتبة 6،8،7،9 على التوالي، في تصنيف سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وبتصنيف سهل جدا وبذلك احتلت المراتب الأولى عالميا في هذا التصنيف، بينما نجد مثلا الجزائر احتلت المرتبة 157 عالميا في هذا المؤشر بتصنيف تحت المعدل[4].

المطلب الثاني: مقومات الاقتصاد النرويجي ومؤشرات تنويعه

تعتبر النرويج من بين الاقتصادات نموا في العالم والأكبر قيمة للناتج المحلي الإجمالي فهي جمعت بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد الإنتاجي، فقبل اكتشاف النفط كانت رائدة في صناعة السفن والشحن وصيد الأسماك، وبعد اكتشاف النفطة زادت من تطورها وهذا نتيجة التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة النرويجية لحماية أنشطتها الاقتصادية ومواردها الداخلية إذ أن كل ما ينفق على المواطنين لم يأت من الريع

[1]- نوي نبيلة، **دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على الاستقرار الاقتصادي في النرويج خلال 2003-2020**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، 2022، ص646.

[2]- المرجع نفسه، ص646.

[3]- آمال بن ناصر، مداخلة بعنوان "**أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات: الاقتصاد النرويجي نموذجا** الملتقى الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي1945م، قالمة، الجزائر، 2017، ص12.

[4]- مؤشر سهولة الأعمال متاح علىar.m.wikipedia.org اطلع عليه أوت 2023.

البترولي وإنما من خلال عمل الدولة وأدائها الضريبي وتجارتها الداخلية والخارجية واحتفظت بالموارد النفطية للأجيال القادمة.

أولا: مقومات الاقتصاد النرويجي

يمتلك النرويج مجموعة المقومات التي أهلته بأن يكون اقتصاد قوي ومتنوع وتتمثل هذه المقومات في مجموعة من القطاعات الرائدة في النرويج وتتمثل في:

- **الطاقة الأحفورية**

منذ اكتشاف النفط في بحر الشمال في نهاية الستينات أصبح هذا القطاع قطاعا مهما في اقتصاد النرويج ومصدرا مهما من مصادر الدخل وكان للإدارة الرشيدة والناجحة للثروة النفطية الأثر الكبير في تحقيق نجاحات كبيرة لقطاع البترول والغاز والآثار الذي ترتب عليهما بالنسبة للاقتصاد النرويج وسياستها الحالية والمستقبلية لتصبح اليوم من أكثر الدول رفاهية من حيث دخلها الفردي وفي نفس الوقت فقد حافظت على الحرف والمهن التقليدية فيها والتي منحتها هويتها الخاصة عبر الزمن[1].

تحتل النرويج المرتبة التاسعة عالميا من حيث إنتاج الغاز والمرتبة الرابعة في تصديره، واحتلت المرتبة 12 عالميا في إنتاج البترول ويمثل احتياطي النفط 10.6 سنوات من الإنتاج واحتياطي الغاز 14 سنة، وهذا حسب إحصائيات 2021[2].

يوظف القطاع النفطي حوالي 160,000 نرويجي بشكل مباشر أو غير مباشر ما يعادل 6% من السكان النشطين، ويمثل القطاع 17% من الناتج المحلي و19 % من إجمالي الاستثمارات.

وما زال قطاع النفط أساسيا في النرويج من خلال زيادة الاكتشافات فخلال سنة 2021 قدمت وزارة النفط والطاقة النرويجية 53 ترخيص إنتاج لـ 28 شركة استكشاف بالجرف القاري النرويجي.

- **قطاع الشحن**

للنرويج تاريخ طويل وثري في قطاع الشحن خاصة قطاع الشحن البحري إذ له تقاليد وخبرات كبيرة في عالم البحار فبعد الحرب العالمية الثانية شهد الاقتصاد النرويجي نموا مرتفعا وكان هذا بسبب قطاع الشحن والتجارة البحرية بالإضافة إلى التصنيع.

ومازال قطاع الشحن البحري أساسيا في الاقتصاد النرويجي وساعدها في ذلك موقعها الجغرافي المتميز وسواحلها البحرية وخلجانها المائية، كما أن النرويج رائدة أيضا في صناعة السفن فقد استطاعت بناء

[1]- آمنة محمد علي، **مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي**، مجلة دراسات دولية، العدد 45، جامعة بغداد، 2010، ص114.

[2] -Wikipédia, Energie en Norvège, 2020, www.wikipedi.org.

حوالي 0.24% من السفن العالمية التي أنشئت سنة 2021، وهذه كلها عوامل ساعدت على ازدهار قطاع الشحن البحري في النرويج.

تعمل الحكومة النرويجية النرويجية حاليا على تخفيف الانبعاثات الغازية الضارة حيث وضعت من أجل ذلك خططا لتحويل أجزاء كبيرة من السواحل النرويجية بمناطق عديمة الانبعاثات كما أنها تعمل على تخفيف الانبعاثات الغازية في العالم إلى النصف بحلول 2050 عبر منظمة الملاحة البحرية بالإضافة إلى دعم القطاع للتحول إلى الطاقة النفطية النظيفة والحياد الكربوني.

- **الطاقة المتجددة**

بالرغم من أن النرويج تعد من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للطاقة الأحفورية (البترول والغاز) إلا أنها تطمح بأن تكون رائدة أيضا في مجال الطاقة المتجددة خاصة الطاقة المائية طاقة الرياح والهيدروجين إذ تعمل على تطوير حلول جديدة للطاقة للدفع إلى مجتمع منخفض الكربون وهذا تحت شعار "البحث عن طاقة الغد من أجل حماية مناخ الغد".

تعد الطاقة المائية في النرويج الأكثر استعمالا في مصادر الطاقة المتجددة إذ يتم إنتاج الكهرباء بشكل رئيسي منها وهذا نتيجة لامتلاك النرويج لأكثر من 1000 خليج بحري وكذلك كثرة السدود وخلال سنة 2020 فإن أكثر من 60% من احتياجات النرويج من الطاقة تم تغطيتها عن طريق الطاقة الكهرومائية واحتلت أيضا المرتبة السابعة عالميا بين منتجي الطاقة المائية والمرتبة الأولى في أوروبا وتنتج 3% من إنتاج الطاقة الكهرومائية في العالم و26% من إنتاج الاتحاد الأوروبي.

ومن أجل الحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون تعمل نرويج كذلك على تطوير طاقة الرياح إذ تمتلك أحد أسرع مصادر طاقة الرياح نموا ففي سنة 2020 تم إنتاج حوالي 3975 ميغاواط بينما كانت سنة 2015 حوالي 865 ميغاواط فقط وابتداء من سنة 2021 أصبحت طاقة الرياح تمثل حوالي 10% من الطاقة الإنتاجية إذ حددت النرويج هدفا طموحا بتقليل انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون إلى 40 % سنة 2023[1]، ومن أجل ذلك قامت بمجموعة من المشاريع الخاصة بالطاقة المتجددة وكذلك مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول الرائدة في هذا المجال.

قامت الحكومة النرويجية بإعداد خريطة الطريق الصناعية الخضراء والتي أعلن عليها رئيس الوزراء النرويجي سنة 2022 وتهدف هذه الخريطة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة في سبعة قطاعات مما يسمح بزيادة فرص النمو في مجال الطاقة المتجددة وتتمثل هذه القطاعات في: طاقة الرياح، طاقة الهيدروجين، البطاريات، إدارة ثاني أكسيد الكربون من جزء واحد، الصناعة البحرية، الصناعة التحويلية وقطاع الغابات[2].

[1] -www.mordorintelligence.com consulté le 9/2023.

[2] -Ministère du pétrole et de l'énergie norvégienne ; https://regjeringen.no; consulté le 9/2023.

- **صيد الأسماك**

استحوذ قطاع صيد الأسماك على نسبة 12% من الصادرات في عام 2016 وخلال هذه الفترة تجاوز نمو تربية الأحياء المائية نمو الصيد البري وقد ركزت الحكومة على سياسة الاستزراع المائي وخاصة إدارته لتنظيم نموه وأخذ القضايا البيئية بعين الاعتبار عند منح تراخيص الإنتاج الجديدة وكانت النرويج مشاركا نشطا في مفاوضات منظمة التجارة العالمية لحظر الإعانات المالية لمصائد الأسماك كما لعبت دورا رئيسيا في إبرام الاتفاق المتعلق بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

ويعتبر إنتاج السلمون أكثر أنواع الأسماك إنتاجا إذ يعتبر السلمون النرويجي من أكثر الأسماك المفضلة في العالم حيث يتم تصديره إلى أكثر من 100 دولة، وأصبحت النرويج ثاني أكبر مصدر للمأكولات البحرية بعد الصين وتعتبر مسؤولة وحدها عن إنتاج أكبر من نصف أسماك السلمون الأطلسي المستزرع في العالم، ويعود الفضل في ذلك إلى التقنيات المتطورة المستعملة في صناعة الاستزراع المائي وكذلك إلى علاقاتها التجارية الجيدة مع مختلف بلدان العالم وجودة المأكولات البحرية النرويجية المعروفة عالميا وكذلك امتلاك النرويج لساحل طويل يتميز بمياهه الصافية ودرجة المضيق البحري الباردة والمستقرة مما يخلق بيئة مثالية لتربية الكائنات الحية البحرية على مدار السنة، كلها عوامل ساهمت في ارتفاع الطلب على المنتوجات البحرية النرويجية[1].

وتعتبر النرويج من البلدان الرائدة في صناعة الاستزراع المائي حيث تستعمل تقنيات علمية مبتكرة في هذا المجال لهذا فهي مهتمة بحماية الحياة البحرية وهذا من خلال المراقبة المستمرة والتوجيهات الصارمة والمراقبة الدقيقة لظروف المياه وتطوير البنى التحتية اللازمة.

- **قطاع الخدمات**

يمثل قطاع الخدمات في النرويج قطاع مهم ومتطور للغاية فهو يمثل 52.2% من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف أكثر من 4/3 السكان، أي حوالي 79% وهذا وفقا لإحصائيات النرويج سنة 2022[2]، ويأتي معظم الرصيد من الأنشطة العقارية والمالية وأنشطة التأمين ومن تجارة الجملة أو التجزئة، فمثلا في الجانب المالي يتكون القطاع المصرفي النرويجي من 136 بنكا منها 118 بنكا محليا و18 فرعا لبنوك أجنبية وبلغت الحصة السوقية للشركات التابعة وفروع البنوك الأجنبية 24% و 37% على التوالي في سوق التجزئة وسوق الشركات الوطنية وهذا حسب بيانات الاتحاد المصرفي الأوروبي.

---

[1]- أشرف الحادي، **النرويج الوجهة الأفضل لتربية الأحياء المائية، والمنتج الأهم لسمك السلمون**، مجلة أرقام إلكترونية، متاح على https://arquam.news اطلع على2023/9.

[2] -**Norvège، contexte politico-économique**، https://www.btrade.ma consulté le 9/2023.

ثانيا: مؤشرات التنويع الاقتصادي في النرويج

خلال اجتماع القمة العالمية للحكومة سنة 2022 تم إصدار تحديد أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي والتي من خلالها يتبين مدى وجود التنويع الاقتصادي في بلد ما وتتمثل هذه المؤشرات في: مدى التنوع في الأنشطة الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي)، التنوع في التجارة الدولية وكذلك التنوع في الإيرادات العامة (ماعدا النفطية) وسنحاول من خلال هذا العنصر معرفة مدى التنوع الاقتصادي في النرويج وهذا من خلال المؤشرات التالية:

1. التنويع في مصادر الدخل

لم يكن لاكتشاف النفط في النرويج تأثير على النشاطات الاقتصادية في البلاد وهذا نتيجة للتدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة النرويجية لحماية الأنشطة الاقتصادية الأخرى وهذا ما تحقق فعلا إذ يحتل الاقتصاد النرويجي المرتبة 26 عالميا بناء على الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل قطاع الطاقة 17% من الناتج المحلي الإجمالي، و19% من إجمالي الاستثمارات و52% من الصادرات، وهذا حسب بيانات صندوق النقد والبنك الدوليين لسنة 2022، ويعد الاقتصاد النرويجي الاقتصاد العالمي الثاني من حيث الناتج المحلي للفرد (بعد لوكسمبورغ وقبل إيرلندا وسويسرا) والذي يقدر به 106328 دولار أمريكي/للفرد عام 2022 و بناتج محلي إجمالي قدر بـ 579 مليار دولار أمريكي[1] والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(26): الناتج المحلي الإجمالي للنرويج

السنوات / البيان	2020	2021	2022	2023 (E)	2024 (E)
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	367.63	490.29	579.27	554.11	564.4
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	-1.3	3.9	3.3	2.1	2.5
الناتج المحلي للفرد (دولار)	68399	90764	106328	101103	102367

Source: FMI-world économie outlook database

(E): Données estimées

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب 3.9% عام 2021 و3.3% عام 2022، وقدرت الزيادة من 2021 إلى 2022 بـ 88.98 مليار دولار مما أدى إلى الحصول على ناتج محلي إجمالي يقدر بـ 579.27 مليار دولار، وتعد هذه القيمة الأكبر في تاريخ اقتصاد النرويج ويرجع هذه

[1] متاح على https://ar.tradineconomics.com اطلع على2023/9.

إلى زيادة الإنتاج والاستثمارات خاصة بعد التعافي من أزمة كورونا سنة 2020 وحسب التقديرات لسنتي 2023 و2024 فسوف ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2023 ومن المتوقع أن يصل إلى 554.1 مليار دولار و564.4 مليار دولار سنة 2024.

ـ القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي للنرويج

من خلال أحدث البيانات المتوفرة فإن الناتج المحلي الإجمالي للنرويج يهيمن عليه قطاع الخدمات بنسبة 52.5%، وقطاع الصناعة بأنواعها التحويلية والنفطية بنسبة 35.5% منها 17% خاص بقطاع الطاقة بينما يشكل القطاع الزراعي نسبة 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة ضئيلة جدا[1].

والجدول التالي يبين أهم القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2022

جدول رقم (27): القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2022

القطاعات / البيان	الخدمات	الصناعة	الزراعة
نسبة الناتج المحلي الإجمالي	52.5	35.5	1.6
نسبة العمالة	%78.5	19.2	2

المصدر: بيانات البنك الدولي لسنة 2022.

من خلال الجدول نلاحظ تنوع الناتج المحلي الإجمالي للنرويج بين قطاع الخدمات والقطاع الصناعي والزراعي ويشكل قطاع الخدمات المساهم الأكبر في الناتج خاصة قطاع تجارة التجزئة والصحة والخدمات الأخرى بينما يشكل القطاع الصناعي بنسبة 35.5% لسنة 2022 منها 17% لقطاع الطاقة ويشكل القطاع الزراعي النسبة الأقل بـ 1.6%، وعليه نستنتج أن النسبة العالية للخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي هو الذي أدى لتضييق الفجوة الإنتاجية (أدى إلى تنويع مصادر الدخل للنرويج).

2. مؤشر تنويع التجارة الدولية للنرويج

يعتبر مؤشر تنويع التجارة الخارجية من المؤشرات المهمة لقياس مدى التنويع الاقتصادي في البلد وتعتبر النرويج من الدول التي حققت أعلى الدرجات المحسنة لمؤشر تنويع التجارة على مر السنين وهذا مقارنة بالدول المنتجة للسلع وهذا وحسب بيانات القمة العالمية للحكومات حول مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] -Contexte politico-économique de la Norvège https://www.btrade.ma consulté le 8/2023

جدول رقم (28): المؤشر الفرعي لتنويع التجارة ضمن مؤشر التنويع الاقتصادي للنرويج

السنوات	2000	2004	2008	2012	2015	2019	2021
مؤشر تنويع التجارة للنرويج	87.6	89.4	92.4	91.8	96	94.4	92.2

المصدر: تقرير القمة العالمية للحكومات، **مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023**، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، الامارات العربية المتحدة، 2023، ص63.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤشر الفرعي لتنويع التجارة للنرويج كان في تحسن من سنة 2000 إلى غاية 2015 حيث كان في سنة 2000 يقدر به 87.6 ليصل سنة 2016 إلى 96 مع العلم أنه كلما ارتفع المؤشر كلما دل على تحسن التنويع، ونلاحظ في سنة 2021 انخفاض في مؤشر إلى 92.2 بعد ما كان سنة 2019 يقدر بـ 94.4 ويعود السبب إلى أزمة كورونا وتأثيرها على المبادلات التجارية بين الدول وهذا ما حدث فعلا في النرويج. على العموم فإن النرويج تحتل المراتب الأولى (المرتبة السادسة عالميا) في مؤشر تنويع التجارة ضمن مؤشرات التنويع الاقتصادي التي أقرتها القمة العالمية للحكومات حول التنويع الاقتصادي.

ـ هيكل الصادرات والواردات النرويجية

تتميز الصادرات والواردات في النرويج بالتنوع نوعا ما، فالصادرات تتنوع بين منتجات النفط والمواد المصنعة والمنتجات الزراعية إذ أن أكثر من نصف إجمالي الصادرات للبلاد سنة 2022 استحوذت عليها المنتجات النفطية بعد ما كان سنة 2015 تقارب نسبتها 65%، بقيمة قدرت 1356 مليار كرونة نرويجية (52% من الصادرات). بينما بلغت الصادرات السمكية حوالي 147 مليار كورونة نرويجي، وهذا سنة 2022[1]، ومن جانب الواردات فإن المواد المصنعة تعد الأعلى نسبة لإجمالي الواردات بنسبة قدرت بـ 78.9 %، تاليها المنتجات الزراعية ومنتجات النفط والتعدين، والشكل التالي يبين أهم صادرات وواردات النرويج من السلع.

[1] -direction générale du trésor. op-cit www.tresor.economie.gouv.fr consulté le 8/2023

شكل رقم(18): مكونات الصادرات والواردات النرويجية

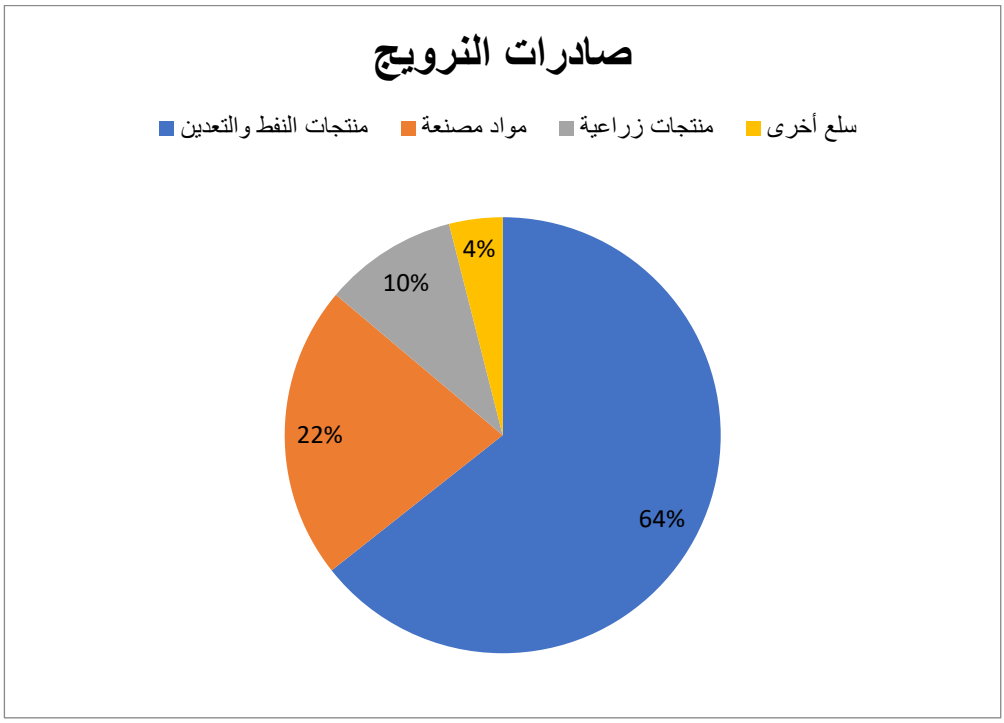

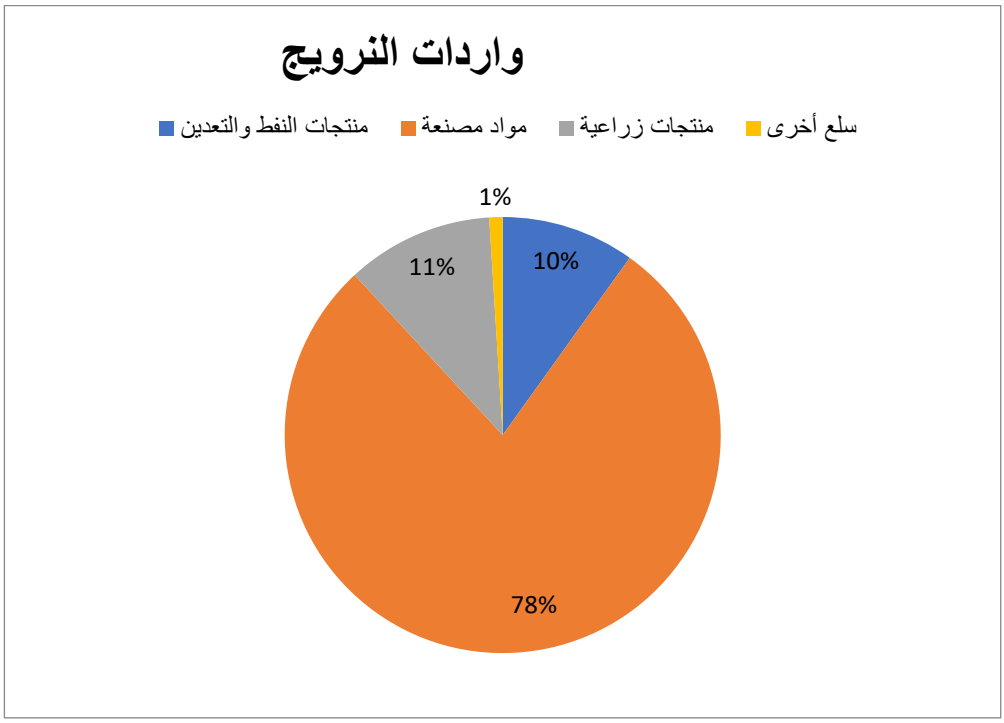

3. مؤشر تنويع الإيرادات العامة

احتلت النرويج المرتبة الخامسة عالميا في المؤشر الفرعي لتنويع الايرادات العامة وتعد من المراتب الأعلى بين الدول المنتجة للسلع فعليا وهذا لعام 2021[1]، إذ بلغت الإيرادات الضريبية نسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بدول أخرى نفطية، إذ تفتقر بعض هذه الدول كدول الشرق الأوسط إلى هياكل تنظيمية ضريبية ولا تتعدى نسبة الايرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي 1% كالبحرين وإيران، والجدول التالي يبين ترتيب النرويج في المؤشر الفرعي لتنويع الايرادات العامة.

جدول رقم(29): الدول المنتجة للسلع ودرجات المؤشرات الفرعية للإيرادات في مؤشر التنويع الاقتصادي

[1]- تقرير القمة العالمية للحكومات، مرجع سابق، ص 64.

	2000	2004	2008	2012	2016	2019	2021
النرويج	103.9	103.8	103.7	103.4	102.8	102.9	103.4
أيسلندا	103.3	103.4	103	102.7	104.2	102.6	103.1
نيوزيلاندا	102.5	102.7	102.2	102	101.9	101.9	102.2
أستراليا	102.1	102	101.3	101.2	101.1	101.1	101.5
بوليفيا	100.1	100.5	101.5	101.4	101	100.1	101.1
جامايكا	100.5	100.7	100.7	101	101.4	99.4	100.8
أنجولا	101.9	100.3	102.3	100.8	98.1	98.5	100.3
منغوليا	99.4	100.3	100.9	99.8	99.5	100.2	100.1
تشيلي	99.6	99.8	100.1	100.1	99.9	100.1	99.9
الأرجنتين	98.8	99.7	99.9	100.3	100.6	100.2	99.9
روسيا	100.3	100	99.6	99.4	99.8	100.3	99.9
أوروجواي	99.4	99.9	100.3	99.6	99.7	99.8	99.8
الإمارات العربية المتحدة	99.6	99.0	101.4	100.8	98.1	99.3	99.7
كولومبيا	98.4	98.9	99.3	100	99.8	100.2	99.4
الكونغو	98.6	98.9	100.8	99.9	99.2	97.2	99.4
أذربيجان	97.8	98.5	100.2	99.3	99.4	99.5	99.3
ناميبيا	100.8	98.4	99	99.3	99.8	99.6	99.3
بيرو	98.8	99	99.3	99.4	98.8	99	99.1
زامبيا	99.8	99.2	99	99.0	98.8	99.2	99
كازاخستان	99.4	99.5	99.3	99.1	98.1	98.4	98.9
الإكوادور	98.2	98.1	98.8	99.1	98.8	99	98.7
كينيا	97.7	97.9	98.5	98.8	99.5	99	98.5
الكاميرون	98	97.8	98.3	98.3	98.4	98.5	98.3
باراجواي	98	98	97.9	98.2	98.3	98.3	98.2
الكويت	98.2	97.8	98	98.3	97.8	97.8	98.1
أوغندا	97.3	98.2	98	97.9	98.4	98.6	98
قطر	97	97.7	97.5	98.3	97.6	97.7	97.7
النيجر	97.1	97.5	97.6	97.9	97.8	97.8	97.6
المملكة العربية السعودية	97.2	97.4	98	97.7	96.9	97.7	97.5
سلطنة عُمان	97.7	97.5	97.6	97.7	97.2	97.6	97.5
إيران	97.4	96.9	97.1	97.1	97.6	97.5	97.2
كوت ديفوار	96.9	96.7	97.1	97.1	97.8	97.7	97.1
نيجيريا	97.9	97.2	97.4	97.4	96.5	96.7	97.1
البحرين	97	96.9	96.8	96.7	96.4	97.2	96.8

الأقل تحسناً ← الأكثر تحسناً

المصدر: تقرير القمة العالمية للحكومات، مؤشر التنمية الاقتصادي العالمي لعام 2023، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، 2023، ص64.

من خلال الجدول، نلاحظ أن النرويج تحتل المراتب الأولى في ترتيب المؤشر الفرعي لتنويع الإيرادات في مؤشر التنويع الاقتصادي وتعتبر من الدول الأكثر تحسنا في هذا المؤشر إذا وصل قيمته 103.6 سنة 2021 وتعتبر أعلى قيمة حصلت عليها النرويج ويرجع هذا التفوق إلى مجموع التدابير والإجراءات التي اتخذتها من أجل الحصول على نظام ضريبي فعال ومن أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع.

المطلب الثالث: السياسة الضريبية في الترويج

تولي الحكومة النرويجية أهمية بالغة لسياستها الضريبية ذلك أن معظم نفقاتها العامة تأتي من الضرائب العادية لهذا قامت بمجموعة من الإصلاحات والتغييرات على نظامها الضريبي حتى يكون عادلا ويحقق الأهداف المسطرة.

فمنذ الإصلاح الضريبي لسنة 1992 حرصت الحكومة النرويجية على أن يكون النظام الضريبي يستند إلى مبادئ القواعد الضريبية العريضة والمعدلات المنخفضة والمعاملة المتساوية ما بين المؤسسات وهذا حتى يكون نظام ضريبي سهل وفعال، فيستطيع دافع الضرائب الامتثال له وتتمكن إدارة الضرائب من تنفيذه ومن ثم تحقيق المنفعة العامة للدولة.

أولا: مميزات وأهداف النظام الضريبي للنرويج

تهدف الحكومة النرويجية إلى تحقيق حياة رفاهية مستدامة لمواطنيها وهذا من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد النرويجي وتحقيق النمو الاقتصادي والتحول إلى الاقتصاد الأخضر وخلق فرص عمل وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وترى الحكومة النرويجية أن هذه الأهداف لا تتحقق إلا بوجود سياسة ضريبية فعالة.

إن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الحكومة النرويجية من النظام الضريبي هو تمويل النفقات العامة وتحقيق استخدام أكثر كفاءة للموارد وتوفير ظروف أفضل للأعمال والصناعة النرويجية والمساهمة في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وكذلك استخدام الضرائب لتحقيق سلوك أكثر صداقة للبيئة، وبالتالي فإن إدخال تغييرات على النظام الضريبي هو جانب رئيسي من جوانب السياسة العامة للحكومة وأداة مهمة في تعزيز النمو الاقتصادي.

من بين الاقتراحات التي اقترحتها الحكومة النرويجية فيما يخص السياسة الضريبية للنرويج هي[1]:

[1] - Nourvegian ministry of finance, **proposition to the storting** (bill and draft resolution), taxes2023, p6.

ضرورة تكييف النظام الضريبي لمواجهة التغييرات الديموغرافية والتحديات المالية والتحديات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ، ولهذا فقد فرضت ضريبة على ميزانية سنة 2022 تتعلق على انبعاثات الغازات الدفيئة إلى حوالي 2000 كورونة نرويجية لكل طن من ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي سيتعين على الملوثين أن يدفعوا المزيد من الضرائب مقابل انبعاثاتهم وهذا من شأنه أن يحفز الاستثمارات الصديقة للبيئة.

ومن الأهداف الرئيسية للسياسة الضريبية للحكومة النرويجية كذلك هو أن توفر ظروف عمل جيدة وخلق القيمة في جميع أنحاء البلاد، وذلك عن طريق الاستثمار في التكنولوجيا والصناعة الخضراء الصديقة للبيئة وحتى تتحقق جميع هذه الأهداف يجب تكثيف العمل ضد التهرب الضريبي وذلك بوضع قاعدة ضريبية واسعة ومتينة لحماية الإيرادات الضريبية وهذا ما يؤدي إلى الحفاظ على معدلات منخفضة نسبيا وبالتالي الحد من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للضرائب. وبما أن النرويج يتمتع بمستوى عالي من الرعاية الاجتماعية والممولة من القطاع العام فهذا يتطلب من النظام الضريبي أن يدر إيرادات كبيرة، ومن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد فقد بدأ العمل منذ سنة 2022 على تعزيز المساهمة المباشرة للنظام الضريبي في إعادة توزيع الدخل من خلال تحويل العبء الضريبي إلى أصحاب الدخول المرتفعة والثروات الكبيرة وذلك بفرض ضريبة جديدة تسمى الضريبة على الثروة[1]، (سيتم التطرق إليها لاحقا).

إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الحكومة النرويجية هو أن تكون القواعد الضريبية بسيطة بالنسبة لدافعي الضرائب وهذا من أجل الامتثال لها وتكون بسيطة بالنسبة للسلطات والإدارة الضريبية من أجل تطبيقها والتحكم فيها.

ثانيا: مكونات النظام الضريبي النرويجي

تعتبر الضرائب ضرورية لتمويل النفقات العامة وتؤثر بدورها على الاستهلاك الادخار والاستثمار لهذا فإن السلطات النرويجية أولت مكانة خاصة لنظامها الضريبي وذلك عن طريق تصميم نظام فعال وفقا لمجموعة من المبادئ الأساسية يمكنها من تخصيص موارد للمجتمع بأكبر كفاءة ممكنة، ويتكون النظام الضريبي النرويجي بصفة عامة من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة مفصلة كما يلي[2]:

1. **الضرائب المباشرة:** وتقسم إلى:

أ. **ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين:** يتم احتساب ضريبة الدخل للأفراد على أساس الدخل العادي ويتمثل الدخل العادي في الدخل الخاضع للضريبة ويشمل الاجور مضافا إليها المزايا العينية الخاضعة

[1] - Nourvegian ministry of finance, op.cit, p8.
[2] - Nourvegian ministry of finance, op.cit, p64-102.

للضريبة كمزايا التأمين والمعاشات القاعدية ومطروحا منه بعض النفقات القابلة للخصم مثل فوائد الدين، علاوة الوالدين وبعض المخصصات الأخرى.

شهد معدل الضرائب على الدخل الشخصي في النرويج عدة تغييرات منذ الإصلاح الضريبي فبعد ما كان في حدود 49% سنة 2014 أصبح 38.2% سنة 2021[1]، لينخفض سنة 2022 ويصبح 22%، وتفرض أيضا ضريبة الدخل على التقاعد ولكن ليس بنفس النسبة التي يدفعها العاملون بأجر بحيث لهم سلم ضريبي خاص بهذه الفئة.

ب. الضريبة على أرباح الشركات: كان معدل الضرائب على أرباح الشركات يقدر بـ28% وهذا منذ الإصلاح الضريبي لسنة 1992 إلى غاية سنة 2014، لينخفض هذا المعدل إلى 22 %سنة 2014 وإلى غاية يومنا هذا، ويعد هذا المعدل منخفض مقارنة بالمعدل المتوسط المفروض من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ماعدا دول الدانمارك والسويد وفنلندا، ويركز نظام الضرائب على الشركات بشكل خاص على مبادئ المعاملة المتساوية لمختلف الاستثمارات وأشكال التمويل والأشكال التنظيمية، ويلتزم أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص على دفع اشتراكات التأمين الخاصة بالرواتب وتختلف النسبة باختلاف مقر الشركة إذ أن الشركات التي مقرها في الأماكن ذات الكثافة السكانية المنخفضة تدفع أقل من الشركات الموجودة في الأماكن ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

بالإضافة إلى الضرائب على أرباح الشركات العادية هناك ضريبة خاصة بالشركات البترولية المرتبطة باستخراج النفط والغاز حيث أن هذه الأخيرة ملزمة بدفع ضريبة على أرباح الشركات العادية وضريبة أخرى خاصة بلغت نسبتها سنة 2022 إلى ال71.8%، ويمكن خصم ضريبة الشركات المحسوبة من أساس الضريبة الخاصة مما يعطي ضريبة صافية تقدر بـ56%.

تتضمن الضريبة على أرباح الشركات أيضا الضريبة على أرباح شركات الطاقة الكهرومائية وكذلك على أرباح شركات الشحن وضريبة على النشاط المالي وذلك عن طريق نظام ضريبي ومعدلات ضريبية خاصة بكل نوع من هذه الشركات.

ج. الضريبة على الأصول الرأسمالية

تتضمن الضريبة على الأصول الرأسمالية الضريبية على الثروة، والضريبة على الأملاك.

- **ضريبة الثروة:** فرضت الحكومة النرويجية ضريبة على الأشخاص الأغنياء التي تزيد ثروتهم عن 1.7 مليون كورونة نرويجية للشخص الواحد، 3.4 مليون كورونة نرويجي للزوجين بمعدل 0.95 % صافي ثروتهم وهذا حسب قانون الضرائب سنة 2022، بينما الأشخاص الذين تتجاوز ثروتهم عن 20 مليون كورونة نرويجي فإن معدل الضريبة على الثروة حدد بـ 1.1 من صافي الثروة.

[1] - https://ar.tradingeconomics.com, consulté le 08/2023

- **ضريبة الأملاك:** يمكن للبلديات أن تفرض ضريبة الأملاك وهذا حسب القيود القانونية المنصوص عليها في قانون ضريبة الأملاك وتعود عائدات هذه الضريبة بالكامل إلى البلدية.

2. الضرائب غير المباشرة: وتضم الضرائب غير المباشرة ضريبة القيمة المضافة، ورسوم الإنتاج، والرسوم الجمركية.

أ. ضريبة القيمة المضافة: يبلغ معدل الضريبة على القيمة المضافة في النرويج نسبة 25%، وتعد الأعلى مقارنة بالمعايير الدولية شأنها شأن السويد والدانمارك، وتطبق الضريبة على القيمة المضافة على الاستهلاك المحلي للسلع والخدمات والهدف منها هو زيادة إيرادات الحكومة المركزية وتوجد تخفيضات وإعفاءات على ضريبة القيمة المضافة لبعض السلع والخدمات حيث تخضع مثلا المواد الغذائية لنسبة منخفضة تصل إلى 15%، كذلك تستفيد بعض الخدمات كالتعليم والصحة من إعفاء تام عن القيمة المضافة.

ب. رسوم الإنتاج: يستخدم هذا النوع من الرسوم من أجل الحد أو التقليل من إنتاج أو استهلاك سلعة أو خدمة معينة تكون مضرة بالصحة أو البيئة وتشمل الرسوم على الإنتاج الضرائب البيئية وهي مرتبطة بالتلوث فكل من يلوث عليه أن يدفع وضرائب على الصحة الاجتماعية وهي التي تفرض على السلع الضارة بصحة الفرد والمجتمع كالضرائب على التبغ والكحول.

ج. الرسوم الجمركية: تعد النرويج حاليا إحدى دول العالم التي لديها أدنى الحواجز الجمركية على السلع المصنعة ونجد أنواع محددة من السلع المصنعة كالملابس والمنسوجات هي الوحيدة التي تخضع للرسوم الجمركية أما في المجال الزراعي فإن النرويج تولي أهمية كبيرة لحماية المنتجات الزراعية إذ تتباين معدلات الرسوم الجمركية على السلع الزراعية بشكل كبير وذلك حسب الحاجة إلى الحماية.

وفيما يلي جانب الإيرادات العامة للموازنة العامة للنرويج خلال سنوات 2017 إلى 2021 والتي يظهر من خلالها جميع مكونات الإيرادات العامة.

جدول رقم (29): الايرادات العامة عن طريق الضرائب والرسوم للنرويج

الوحدة: مليون كرونة نرويجي

البيان / السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
ضريبة الدخل والثروة	532.160	617.372	619.007	514.962	877.245
ضريبة الدخل والثروة بدون بترول	439.969	461.307	491.941	490.222	573.936
– ضريبة الدخل العام	366.987	370.799	388.278	393.615	456.730
نسبة الضريبة على الدخل العام بدون بترول	%83	80%	79%	80%	80%
ضريبة على الثروة	15.747	15.997	17004	17.719	16.482
نسبة الضريبة على الثروة بدون بترول	4%	3%	3%	4%	3%
الضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة للأجانب	32.18	3900	4228	1855	5244
ضريبة الدخل والثروة الخاصة بقطاع البترول	79.132	143.389	114.241	16.800	29.5000
نسبة الضريبة الدخل على قطاع البترول	15%	%23	18%	3%	34%
ضريبة الدخل لقطاع البترول	17.638	45.033	34.034	16.800	115.400
الضريبة الخاصة لقطاع البترول	61.494	98.357	80.207	0	179.600
ضرائب أخرى على الثروة	13.059	12.676	12.824	7941	83.09
نسبة الضريبة على الدخل والثروة والرسوم للإيرادات العامة	41%	%44	43%	38%	50%
ضريبة على السلع والخدمات (ضرائب غير مباشرة)	411.414	429.961	438.262	444.598	472.434
ضريبة على القيمة المضافة TVA	283.518	296.900	307.000	311.600	338.000

نسبة الضريبة على القيمة المضافة على السلع والخدمات	%69	69%	70%	70%	72%
• الرسوم الجمركية	3599	3655	3725	3905	4666
• ضريبة استخراج النفط	5230	5297	5480	5714	5302
• ضريبة السيارات	34.891	33.829	31625	26721	26261
• ضرائب الطاقة والتلوث	27.275	30.582	30063	28581	30878
• ضرائب على الكحول والتبغ	30.281	31.924	31170	37553	34033
• ضرائب على الأملاك	13.611	14.205	14748	14818	15527
• ضرائب أخرى	13.008	13.568	14451	15706	17767
نسبة الضرائب غير المباشرة للإيرادات العامة	32%	30%	30%	33%	27%
ضرائب رأس المال	91	73	44	64	48
الميراث والهبات	91	73	44	64	48

نسبة الضرائب على رأس المال للإيرادات العامة	0.007%	0.005%	0.003%	0.005%	0.003%
مساهمة الضمان الاجتماعي	344.657	362.660	382.860	387.255	406.778
مساهمات الموظفين	142.035	148.477	156.092	159.974	167.310
المساهمة في نظام التأمين	137.668	143.815	151.190	154.983	162.069
المساهمة فب الآليات الأخرى	43.67	4662	4901	4991	5240
مساهمات أرباب العمل	202.622	214.183	226.768	227.281	239.469

المساهمة في نظام التأمين	175.994	185.521	196.621	196.532	210543
في آليات أخرى	26.628	28.663	30.147	30.749	28926
نسبة مساهمة الضمان الاجتماعي للإيرادات العامة	%27	26%	27%	29%	23%
الإيرادات العامة	1288.322	140.0066	1440.173	1346.879	1756.0505

المصدر: إحصاءات النرويج متاح على https://www.ssb.no اطلع عليه 2023/8.

من خلال قراءتنا لأرقام الإيرادات العامة في النرويج يتضح لنا أن هذه الأخيرة تعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات المتأتية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة خارج إيرادات النفط أي أن نسبة كبيرة من الإيرادات العامة تأتي من الجباية العادية ويرجع ذلك للسياسة التي تتبعها النرويج فيما يخص إدارة الموارد النفطية وكذلك تنوع النشاط الاقتصادي مما أدى إلى تنوع المداخيل الخاضعة للضريبة فالنرويج جميع الموارد المتأتية من النفط تذهب إلى صندوق الثروة السيادي ولا يسمح باستغلال مواردها إلا في حدود 4% فقط، والباقي يتم استثماره في مشاريع مختلفة خارج النرويج.

من خلال أرقام الجدول نلاحظ إنه جميع النسب والأرقام الخاصة بمكونات الإيرادات العامة متقاربة جدا خلال سنوات الدراسة، والتي كانت من سنة 2017 إلى غاية 2021 ، إلا في سنة 2020 فنلاحظ أن نسبة الضريبة على الدخل الخاضع الخاصة بقطاع البترول انخفضت لتصل إلى نسبة 3% بعدما كانت 15%، 23%، 18% خلال 2017،2018، و2019 على التوالي ويرجع ذلك إلى الإعفاءات التي قدمتها الدولة للشركات النرويجية خلال أزمة كورونا التي أثرت على القطاع النفطي في النرويج وفي العالم ككل،لكن نلاحظ أنه في سنة 2021 ارتفعت وبشكل ملحوظ لتصل إلى 34%.

نلاحظ أن نسبة الضريبة على الدخل العام والثروة بدون بترول والتي تتضمن الضريبة على الدخل الخاص بالموظفين والضريبة على أرباح الشركات بدون الشركات البترولية مرتفعة إلى إجمالي الضريبة على الدخل العام والثروة، فهي في حدود 80% وتمثل نسبة الضريبة على الدخل والثروة إلى إجمالي الإيرادات العامة أكثر من 45%، وهذا ما يدل على التنوع في مصادر الدخل للنرويج وارتفاعه.

تشكل نسبة الضرائب غير مباشرة إلى الإجمالي الإيرادات العامة في حدود 30% بينما الضريبة على القيمة المضافة لوحدها تشكل حوالي 70% من نسبة الضرائب على السلع والخدمات ككل، وهي نسبة معتبرة تعبر عن ارتفاع الاستهلاك وتنوع السلع والخدمات في النرويج.

نلاحظ من خلال مكونات الإيرادات العامة في النرويج أن مساهمات الضمان الاجتماعي الخاصة بالموظفين وأرباب العمل لها نصيب في تمويل الإيرادات العامة حيث يساهمان بأكثر من 25% من إجمالي الإيرادات العامة حيث وصلت نسبتها سنة 2020 إلى 29 % من إجمالي الإيرادات العامة.

ومن خلال النتائج المبينة في جدول الإيرادات العامة نلاحظ أن الإيرادات الجبائية العامة المتأتية من الضرائب على الدخل والثروة وضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات، ومساهمات الضمان الاجتماعي لها نصيب معتبر في تمويل الموازنة العامة بينما إيرادات الجباية البترولية فهي تساهم في الإيرادات العامة بنسبة ضئيلة وهذا ما يؤكد على تنوع اقتصاد النرويج ورفاهية مجتمعه واستقرار موارده.

المبحث الثالث: عوامل نجاح الامارات والنرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي ومعوقات تحقيقه في الجزائر

إن الهدف من دراسة التجربة الإماراتية والنرويجية في التنويع الاقتصادي هو من أجل إجراء عملية الاستقراء ومعرفة نقاط القوة التي يمكن الاستفادة منها والاستدلال بها من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري، باعتبار وجود عامل مشترك بين هذه الدول ألا وهو امتلاكهم لأكبر الاحتياطات العالمية من هذا المورد الهام، إذ سنحاول من خلال هذا المبحث التطرف إلى أهم العوامل التي ساعدت البلدين على تنويع اقتصادهما والتخلص من التبعية البترولية وكذلك تحديد أهم المشاكل التي تؤرق الاقتصاد الجزائري والتي جعلته يتخبط في مشاكل الاقتصاد الريعي وتبعاته السلبية على البلد داخليا وخارجيا.

المطلب الأول: الدروس المستفادة من التجربتين الإماراتية والنرويجية

من خلال دراستنا للتجربة النرويجية والتجربة الإماراتية في التنويع الاقتصادي استنتجنا أن كلا البلدين نجحتا في تنويع اقتصادهما والتخلص بطريقة أو بأخرى من التبعية للريع البترولي. فكان هناك تنويع في مصادر الدخل وتنويع في الصادرات، لكن ما لاحظناه أن الموازنة العامة للبلدين مختلفين من جانب اعتمادهما على الجباية البترولية أو الجباية العادية إذ بالرغم من تحقيق التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات ومن خلال المؤشرات المدروسة التي تؤكد ذلك إلا أنه وعند دراسة الإيرادات العامة للدولة لاحظنا هيمنة إيرادات الجباية البترولية على الإيرادات العامة الكلية ويرجع هذا إلى غياب أو ضعف الضرائب على الأعمال في الإمارات واتباع سياسة الإعفاء الضريبي. إذ كانت تفرض فقط الضرائب على شركات النفط وفروع البنوك الأجنبية إلا بعد سنة 2017 أين فرضت ضريبة انتقائية على أنواع محددة من السلع التي تعتبر ضارة بصحة الإنسان والبيئة، ثم ضريبة القيمة المضافة سنة 2018 وبعدها ضريبة على أرباح الشركات سنة 2023، وهذا ما نتج عنه انخفاض مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة لدولة الإمارات وهيمنة إيرادات الجباية البترولية بالرغم من وجود تنويع اقتصادي في مصادر الدخل والتجارة الخارجية في هذا البلد.

في المقابل ومن خلال دراستنا لاقتصاد دولة النرويج تبين لنا تنوع الاقتصاد النرويجي من خلال دراسة مؤشرات التنويع الاقتصادي كالناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية وكذلك وجود تنويع في الإيرادات العامة بين إيرادات الجباية العادية وإيرادات الجباية البترولية، ويرجع ذلك إلى وجود نظام ضريبي فعال تفرضه دولة النرويج على الأشخاص والمؤسسات سواء البترولية أو قطاعات اقتصادية أخرى.

وسنحاول من خلال هذا المطلب استنتاج مختلف العوامل التي ساعدت الدولتين على تحقيق تنويع اقتصادي والتي يمكن أن تساعد الجزائر على تنويع اقتصادها ويتخلص اقتصادها بصفة عامة وموازنتها العامة بصفة خاصة من التبعية البترولية، وتتمثل أهم هذه العوامل في:

أولا: الحكم الراشد Good Gouvernance

يشكل مفهوم الحكم الراشد أحد أهم المفاهيم التي اكتسبت أهمية كبيرة في معظم دول العالم لما له من دور كبير في جعل بعضها تحقق تنمية مستدامة شاملة من خلال الاعتماد على مبادئ الحوكمة التي تسمح باستعمال السلطة في إدارة مصادر الدولة المالية وبكل شفافية ورشادة وفعالية.

وعرف الحكم الراشد من طرف العديد من الهيئات والخبراء والمنظمات الدولية، حيث على عرف من طرف[1]:

- البنك الدولي الذي يعد أول مؤسسة استعملت هذا المصطلح عام 1989 وعرفته على أنه مجموعة من القواعد والمؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل تحقيق المصلحة العامة.

- وعرف من طرف هيئة الأمم المتحدة على أنه الحكم الذي تقوم به هيئات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتهم وذلك برضاهم ومشاركتهم ودعمهم.

- وعرف من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة في المجتمع لإدارة موارده من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة.

فمن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الحكم الراشد هو عموما حسن استعمال السلطة في إدارة الموارد المتوفرة لتحقيق أهداف ومنافع جماعية، وقد اتفق الجميع على أنه من نتائج الحكم الراشد هو قلة الفساد بأنواعه المختلفة، الشفافية، وجود استقرار سياسي، ارتفاع الدخل الفردي ورفاهية المجتمع، انخفاض نسبة الأمية، وارتفاع جودة التعليم، وكفاءة الاقتصاد المالي... وعلى العموم تتمثل أهم آليات الحكم الراشد في[2]:

- **البناء المؤسساتي:** وتتمثل في المؤسسات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الحكومية وغير الحكومية التي تمارس نشاطها لتحقيق النفع العام.
- **اللامركزية في اتخاذ القرار:** وذلك من خلال العمل على مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع بهدف إدارة شؤون الدولة والحفاظ على حقوق أفرادها.
- **الرؤية الاستراتيجية:** وتحديد مفهوم التنمية بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي.
- **الفعالية والكفاءة:** والتي تهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ البرامج والمشاريع بأقل التكاليف.

---

[1]- وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، **الحكم الرشيد والمشاركة السياسية**، ديسمبر 2013، متاح على https://www.mfnca.gov. اطلع عليه جانفي 2024.

[2]- طالبي وداد، شتوح سارة، **استراتيجية الحكم الراشد كمدخل للوقاية من الفساد الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة أبحاث، المجلد6، العدد 01، 2021، ص880.

- **الشفافية:** أي توفر المعلومات في أوقاتها وحرية الجميع في الاطلاع عليها وهذا ما يؤدي إلى حسن اتخاذ القرارات وكذلك تسهيل عملية اتخاذ القرارات.

ومن خلال دراستنا لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة والنرويج نؤكد أن جميع هذه العوامل والآليات متوفرة في هذين البلدين.

ثانيا: استخدام العائدات النفطية لتطوير وتأسيس قطاعات اقتصادية أخرى

حققت دولتا الإمارات العربية المتحدة والنرويج نجاحا كبيرا وتفوقا عالميا في قطاعات اقتصادية متنوعة خارج قطاع النفط وحجزتا مكانة متقدمة في قطاعات فعالة ويرجع الفضل في ذلك أساسا إلى الموارد النفطية أولا وحسن استغلالها وجعلها أداة أساسية لتطوير قطاعات أخرى. فالإمارات العربية المتحدة استغلت الموارد النفطية في تطوير البنية التحتية(مطارات، موانئ، جامعات، أماكن سياحية...) والتي كان لها الفضل في انتعاش قطاعات مهمة على غرار السياحة، الصناعة والتجارة أي جعلت من القطاع النفطي من قطاع ريعي إلى قطاع يخلق القيمة المضافة، كذلك استغلت الموارد النفطية في إنشاء صناديق سيادية على غرار الصندوق السيادي لجهاز أبوظبي للاستثمار الذي حاز على المركز الأول بين الصناديق السيادية العربية والرابع عالميا بقيمة تقدر ب853 مليار دولار سنة 2023[1] وفقا لبيانات معهد صندوق الثروة السيادية SWFI وعليه كان لعائدات البترول دور محوري في هذه النهضة التنموية.

وهذا ما حدث أيضا في دولة النرويج حيث عمدت السلطات النرويجية ومنذ اكتشاف النفط سنة 1969م على جعله قطاع يخلق الثروة وليس مصدر للإنفاق، فبالرغم من أن النرويج كانت دولة رائدة في صناعة السفن والشحن البحري وصناعات أخرى قبل اكتشاف النفط إلا أن ذلك لم يمنعها من زيادة نموها الاقتصادي بعد اكتشافه وجعلته أداة لتطوير قطاعات أخرى غير نفطية وكانت أول خطوة هو إلزام الشركات الأجنبية النفطية العاملة بها بالقيام على الأقل بـ 50% من الأبحاث لدى المخابر والجامعات النرويجية وهذا بمشاركة خبراء نرويجيين[2]، كذلك استغلت العائدات النفطية في إنشاء صندوق الثروة السيادي العالمي الذي أصبح حاليا يسمى بصندوق التقاعد الحكومي النرويجي العالمي الذي يحتل المرتبة الأولى عالميا باستثمارات قدرت بـ 1.37 تريليون دولار سنة 2023 وهذا حسب بيانات صندوق الثروة السيادية لسنة 2023إذ جعلته النرويج حق الأجيال القادمة في ثروات النرويج.

على عكس الجزائر التي مازال اقتصادها ريعي بامتياز فلم تنجح لا الخطط التنموية التي أطلقتها بعد الاستقلال ولا البرامج الاقتصادية التي أقرتها مطلع الألفية الثالثة في تنويع اقتصادها، فبالرغم من ضخ آلاف ملايير الدينارات على البرامج الاقتصادية منذ سنة 2000 إلا أن تبعية الاقتصاد الجزائري للريع البترولي ما زالت قائمة وظهرت جليا من خلال الإحصائيات السابقة التي تؤكد أن معدل نمو القطاعات

[1]- معهد صندوق الثروة السيادية.SWFI متاح على https://www.swfinstitute.org

[2]- فاروق القاسم، مرجع سابق، ص366.

الاقتصادية غير النفطية كان ضعيف جدا. وبالرغم من أنها كانت تملك صندوق ضبط الإيرادات الذي احتل المرتبة 14 عالميا والذي كان الهدف من إنشائه هو حماية الميزانية من الصدمات الخارجية لقطاع النفط إلا أن السلطات المختصة كانت تستعمله دائما لتمويل عجز الميزانية وبالتالي لم يحقق الهدف الأساسي التي تنشأ من أجله الصناديق السيادية في العالم.

ثالثا: إعداد رؤى استراتيجية بعيدة المدى

بالرغم من أن هذه النقطة تعتبر من مرتكزات ومحددات الحكم الراشد إلا أنه ارتأينا أن نجعلها مستقلة لنثمن مدى أهمية وضع رؤى استراتيجية بعيدة المدى يشترك فيها القطاع العام والقطاع الخاص بحيث يشكلان ثنائية متكاملة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، فنجاح التجربتين النرويجية والإماراتية اقتصاديا كان بفضل إعداد استراتيجية طويلة المدى يشترك فيها القطاع العام والقطاع الخاص مع متابعة تنفيذ هذه الخطة وتحليل النتائج المتوصل إليها، وبالرغم من وجود تغييرات في المسؤولين إلا أن العمل بالخطط الموضوعة ومتابعتها تبقى سارية المفعول، على عكس الجزائر فإنه بتغيير مسؤول على قطاع معين تتغير الاستراتيجية والقوانين وتكون هناك استراتيجيات ورؤى جديدة حسب نظرته وهكذا فلا يكون تجسيد للبرامج ولا متابعة للمشاريع.

رابعا: الاعتماد على اقتصاد المعرفة

أصبح اقتصاد المعرفة المؤشر الأساسي الذي يعتمد عليه في ترتيب الدول من حيث تقدمها أو تخلفها إذ يعتبر عامل مهم وأساسي من عوامل الإنتاج وبهذا تغيرت ملامح الاقتصاد العالمي ليصبح أكثر اعتمادا على رأس المال الفكري والتكنولوجيا الحديثة وأصبحت المعرفة هي التي تخلق الثروة إذ يعتبر علم الحاسوب والذكاء الاصطناعي من أبرز ملامح الثورة الصناعية الرابعة إذ أصبح مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المتقدمة أكبر من مساهمة قطاعات الاقتصاد التقليدي وهذا ما يبين أهمية الاقتصاد المعرفي في الاقتصاد الكلي للدولة.

وتعتبر دولة النرويج والإمارات العربية المتحدة من بين أهم الدول الرائدة في اقتصاد المعرفة إذ بذلتا جهودا استباقية خاصة دولة الإمارات من أجل تعزيز مكانتها في مصف الدول الرائدة في هذا المجال، وكان ذلك بإعداد مجموعة من السياسات والاستراتيجيات تمثلت أساسا في تطوير البنية التحتية الرقمية، تشجيع مراكز البحث والتطوير من خلال حماية حقوق الملكية والفكرية وتوفير الدعم المالي الضروري لهذه المراكز وكعامل أساسي وأولي هو الاهتمام بالتعليم بكل أطواره.

فبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة حرصت على وضع مجموعة من السياسات تحت شعار "بالمعرفة نزدهر" تهدف إلى تنمية الاقتصاد عن طريق المعرفة والابتكار فاهتمت بالتعليم والبحث العلمي وهيأت البنى التحتية لذلك من مدارس وجامعات ومراكز بحث والتعليم التقني وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص لتطوير البحث العلمي واستثمرت في تقنيات الذكاء الاصطناعي وقد تكللت هذه الجهود في القفزة النوعية التي احتلتها في مؤشر المعرفة العالمي إذ احتلت المرتبة الأولى عربيا والخامسة عشر عالميا من بين 138 دولة حول العالم وهذا سنة 2020[1].

وتعد النرويج من بين أهم الدول المهتمة بالبحث العلمي والابتكار إذ لديها أكبر مراكز البحث في العالم كمجلس البحوث النرويجي الذي يقوم بتمويل مشاريع البحث والابتكار نيابة عن الحكومة النرويجية ويقدم لها مقترحات حول ميزانية البحث العلمي في الميزانية العامة النرويجية[2] وتمتلك النرويج بنية تحتية رقمية ومهتمة بالتعليم بكل أطواره، ولهذا احتلت المرتبة الثالثة عشر عالميا في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020، وهو دليل على تطور اقتصاد المعرفة بها.

في المقابل نجد أن الجزائر تتذيل ترتيب الدول في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020 حيث احتلت المرتبة 100 عالمية من بين 138 دولة وهذا دليل على أنها ما زالت بعيدة كل البعد لمواكبة الدول المتطورة في هذا المجال.

المطلب الثاني: معوقات النهوض بالاقتصاد الجزائري

قامت الجزائر منذ الاستقلال بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية وتميزت كل مرحلة بأهداف محددة، فاتبعت في البداية نظام اقتصادي اشتراكي إذ هيمنت الدولة على كل القطاعات الاقتصادية فاهتمت أولا بالقطاع الزراعي وذلك بإنشاء مزارع ضخمة ومدن زراعية بعد ذلك قامت بالاهتمام بالقطاع الصناعي من خلال الاعتماد على الصناعات الثقيلة ورصدت لذلك ميزانية ضخمة لكن لم تنجح هذه السياسات لا قطاعيا ولا كليا بل أثقلت الدولة بمديونية خارجية لم تتخلص من تبعاتها إلا مطلع الألفية الثالثة، خلال هذه الفترة قامت الجزائر بالإعلان عن برامج اقتصادية ضخمة رصدت لها مبالغ مالية ضخمة وكان الهدف من هذه البرامج هو إنعاش وتنويع الاقتصاد الجزائري والتخلص من التبعية البترولية لكن بالرغم من كل هذه الإصلاحات والبرامج الاقتصادية وبالرغم من المبالغ الضخمة المرصدة لها بقي الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز ولم تحقق هذه البرامج إلا نسبة ضعيفة مما كان مخطط له وبالمقارنة ما تم ضخه من أموال ويرجع ذلك لمجموعة من العراقيل والمعوقات حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى بعض العراقيل التي تحول دون النهوض بالاقتصاد الجزائر ونذكر منها:

[1]- سامر بابكر، اقتصاد المعرفة، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 13، صندوق النقد الدولي، 2021.

[2]- متاح على https://www.forskni,gsratdet.no طلع عليه جانفي 2024.

أولا: الفساد بأشكاله المختلفة

يعتبر الفساد بشتى أنواعه من بين أهم عوائق التنمية في أي دولة إذ أصبحت هذه الظاهرة محل اهتمام العديد من دارسي النظرية الاقتصادية وباحثي العولمة وهي كذلك محل متابعة المؤسسات الدولية والمالية والمدنية كالبنك الدولي ومؤسسة الشفافية الدولية وغيرها، ويرجع السبب لذلك هو فشل البرامج المالية الممنوحة للدول النامية من طرف الهيئات الدولية الكبيرة كالبنك الدولي مثلا إذ تبين أن جلها تسيئ استخدام هذه الموارد المالية وفي أكثر الأحيان تطالها يد والفساد والسبب الآخر هو ارتفاع ظاهرة الفساد في حد ذاتها وانتشارها الواسع ضمن رقعة الدول النامية والشركات الكبرى ذاتها[1].

وعرف الفساد من طرف العديد من الهيئات والخبراء الاقتصاديين، إذ عرفه البنك الدولي على أنه شكل من أشكال خيانة الأمانة وذلك من أجل الحصول على مزايا غير مشروعة وغير مسموحة لتحقيق المصلحة الخاصة[2].

وعليه فإن الفساد هو سوء استغلال المال العام واستعماله للمصالح الشخصية وهو يغطي مجموعة من الممارسات المشبوهة وغير المشروعة مثل: الرشوة، التهرب الجبائي، تبييض الأموال، التهرب الجمركي، المحسوبية، وغيرها من الممارسات التي تسيء استخدام المال العام بطريقة مشبوهة وغير مشروعة.

ويوجد عدة أسباب تؤدي إلى انتشار الفساد بأشكاله المختلفة منها[3]:

- صعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة مما يؤدي إلى تغليب المصلحة الفردية على مصلحة المجتمع.
- غياب الرقابة والمساءلة بكل أنواعها ومستوياتها وهذا نتيجة إما لغياب منظومة قانونية التي تضمن المساءلة أو إما أنها موجودة ولكنها غير فاعلة ولا تؤدي عملها كما هو مطلوب منها.
- اختلال موازين توزيع الموارد العامة على أفراد المجتمع مما يتولد الشعور لدى الفئة المحرومة بالغبن والحرمان مما يدفعهم لابتداع طرق ووسائل لكسب المال كالرشوة واختلاس الأموال العامة كمحاولة فردية أو منظمة غير مشروعة لإعادة التوازن المفقود.
- انعدام الشفافية التامة في كيفية توزيع واستخدام المال العام ومنع أو صعوبة الحصول على الإحصائيات العامة.

وبينت الكثير من الدراسات والأبحاث أن للفساد آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد والنمو الاقتصادي والسبب الرئيسي في فشل خطط التنمية وذلك من خلال:

---

[1]- بشير مصيطفى، **الفساد الاقتصادي مدخل إلى المفهوم والتجليات**، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 5، العدد 02، 2005، ص ص10،9.

[2]- نفس المرجع السابق ص 10.

[3]- محمود رجب فتح الله، **الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره، وسائل مكافحته**، دراسات وأبحاث قانونية، متاح على www.m.ahewar.org أطلع عليه فيفري 2024.

- **يساهم الفساد في التقليل من الإيرادات العامة وزيادة النفقات العامة:** إذ أن من أشكال الفساد المالي زيادة التهرب الجبائي والتهرب الجمركي ومحاولة الحصول على اعفاءات ضريبية بطرق غير مشروعة وهذا ما يؤدي إلى زيادة تكلفة المشروعات العامة وكنتيجة حتمية زيادة النفقات العامة من جهة وانخفاض الإيرادات العامة من جهة أخرى وبهذا لا تستطيع الدولة القيام بتجسيد سياستها المالية المحددة وقد تزداد مشكلة الموازنة العامة إذا تم تمويله بواسطة الجهاز المصرفي مما يولد معه تضخما مما يؤدي إلى عدم وجود الاستقرار الاقتصادي الذي يعيق التنمية الاقتصادية[1].

- **يخلق الفساد "ثقافة الفساد":** بهذه الثقافة يصبح المسؤولون حريصون على عدم تغيير القوانين واللوائح التي اغتنموا بسببها بل يسعون لإضافة المزيد من القوانين التي تزيد من فسادهم وكنتيجة حتمية ستخفض هذه الثقافة من ثقة أفراد المجتمع في الدولة وتسبب تكلفة اقتصادية حقيقية، حيث تزداد درجة البيروقراطية الحكومية وتهرب الأموال للخارج وتقل فرص الحصول على المساعدات والقروض الأجنبية[2].

- **يشكل الفساد عقبة رئيسية للاستثمارات:** إذ يساهم في تقليل ثقة المستثمرين محليين أو أجانب لاستثمار أموالهم والتضحية بها وهذا نتيجة للبيروقراطية المنتشرة وتفشي الرشوة والمحسوبية مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن استثمار أموالهم من جهة ومن جهة أخرى يؤدي إلى ضعف البنى التحتية والمرافق الاقتصادية نتيجة لمنح المشاريع لغير مستحقيها.

- **ضعف مستوى المعيشة وتفاقم الفقر:** من الطبيعي ان انتشار الفساد يؤدي إلى ضعف مستوى معيشة الأفراد وظهور الطبقية داخل المجتمع ذلك أن أصحاب النفوذ يسيطرون على المناصب العليا والمشاريع الكبرى مما يؤدي إلى التوزيع غير العادل للموارد العامة فتظهر طبقة ذات مستوى معيشي عالي وبمناصب عمل لائقة وطبقة ذات مستوى معيشة متدني.

- **ضعف الثقة بين الحاكم والمحكوم وفقدان شرعية نظام الحكم:** يتجلى ذلك من خلال إحساس المواطنين وإدراكهم أن الموظفين الحكوميين على اختلاف مناصبهم ومستوياتهم الوظيفية أنهم مجرد عناصر متورطة في الفساد ولا يهمها سوى تحقيق مصالحهم الخاصة ومعارفهم ونتيجة لذلك الإدراك يكون النظام السياسي محروما من الناحية الواقعية من أي مساندة شعبية بل تنعدم الثقة والتعاون بين السلطة والشعب[3].

---

[1]- غواطي حمزة، **الفساد الاقتصادي وأثره على التنافسية الاقتصادية في الدولة ومناخها الاستثماري**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثامن، 2016، ص370.

[2]- نفس المرجع السابق، ص371.

[3]- عبلة سقني، محمد الأمين هيشور، **ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري**، دراسة في الأسباب وآلية المكافحة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 07، العدد 1، جوان2018م، ص23.

- **تدني مستوى الإنتاج والخدمات:** إن الشعور بعدم المساواة وعدم الشفافية في توزيع المناصب والمكافآت سيؤدي بالموظفين إلى عدم تقديم أفضل ما عندهم من مهارات وأفكار هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن عدم منح المناصب لغير مستحقيها سيقلل بدوره نوعية الخدمات والإنتاج.

فنظرا للآثار السلبية للفساد بشتى أنواعه على الاقتصاد والتنمية الاقتصادية ونظرا لاستفحال هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري وما يؤكد ذلك هي الإحصائيات الأخيرة لسنة 2023 لمؤشر الفساد العالمي إذ احتلت الجزائر المرتبة 104 عالميا من بين 180 دولة وتحصلت على 36 نقطة من أصل 100 نقطة[1]، قامت السلطات الجزائرية بمجموعة من التدابير الإجرائية والتشريعية والهيكلية لمحاربة هذه الظاهرة وتتمثل أهمها في[2]:

- **محور الإجراءات** تتمثل في:

- استحداث أساليب جديدة ومتطورة في مجال التحري، ومعاينة الجرائم المتعلقة بالفساد إلى جانب استحداث جهات قضائية متخصصة في قضايا الفساد بشتى أنواعه والتي يطلق عليها بالأقطاب القضائية وتوسيع اختصاصها الإقليمي.

- **القواعد القانونية** تتمثل في:

- إبرام معاهدات واتفاقيات مع الدول لتعزيز التعاون الدولي واسترجاع الموجودات.
- إدخال تعديلات على قانون العقوبات وإقرار المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي.
- إصدار مجموعة من القوانين أهمها: القانون 06 -01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومحاربته.
- إصدار قانون05-01 المتعلق بالوقاية ومكافحة تبييض الأموال.
- القانون 04-14 المتعلق بتجريم تبييض الأموال وغيرها من القوانين والاتفاقيات لمحاربة الفساد.

- **الآليات المستحدثة للوقاية ومحاربة الفساد:** تم إنشاء العديد من الهيئات والدواوين للوقاية من الفساد ومحاربته منها:

- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ومهمتها جمع المعلومات، إجراء التحاليل والدراسات اذ تهتم بالتحسيس والتكوين واقتراح الحلول لمحاربة ظاهرة الفساد.
- إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد ومن مهامه هو البحث والتحري ومعاينة الجرائم المتعلقة بالفساد وهو تابع لوزارة العدل.

بالإضافة إلى هذا يوجد العديد من الهيئات كانت مستحدثة سابقا على غرار:

- **مجلس المحاسبة:** ومن مهامه الرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات الإقليمية.

[1] منظمة الشفافية الدولية متاح على https://www.trasparency.org اطلع عليه 2023/11

[2]- ع. معزوز، **تطور التشريع الجزائري في مجال الوقاية منه من الفساد**، متاح على https://www.ocrc.gov.dz

- **المفتشية العامة للمالية:** ومن مهامها الرقابة على التسيير المالي والمحاسبي للدولة والجماعات المحلية الإقليمية والهيئات والأجهزة والمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- **مصالح الضبطية القضائية بمختلف فروعها:** وهي منتشرة عبر ربوع الوطن وتم توسيع مجال اختصاصها الإقليمي واستحداث أساليب بحث وتحري وقواعد عمل فعالة من خلال عملية التكوين المتخصص والمستثمر والمستمر لإطاراتها البشرية.
- **هيئات ومؤسسات ومصالح إدارية مركزية ومحلية:** ويتعلق الأمر بالمرصد الوطني للمراقبة والوقاية من الرشوة بالإضافة إلى مجموعة من المصالح المركزية والإقليمية كإدارة الجمارك، المديرية العامة للضرائب، مصالح الخزينة العامة لبنك الجزائر ومختلف اللجان القطاعية الخاصة بالصفقات العمومية، مصالح إدارة المنافسة والأسعار والمراقبون الماليون.

وما يجب الإشارة إليه والتأكيد عليه أن الحل لمحاربة الفساد لا يكمن في إنشاء الهيئات والمؤسسات وإنما الحل هو كيفية الرقابة الفعالة لإدارة المال العام وضرورة معاقبة الفاسدين مهما كان صفتهم ومهما كانت وظيفتهم بأقصى العقوبات اللازمة حتى لا يصبح شعار مكافحة الفساد خطاب سياسي فقط لا يسمن ولا يغني من جوع.

ثانيا: ضعف النظام البنكي الجزائري

يعتبر النظام المصرفي أهم دعائم تطور الاقتصاد ولا يمكن النهوض باقتصاد أي دولة بدون إصلاح المنظومة المصرفية وجعلها مسايرة للتطورات الاقتصادية والمالية.

فالنظام المصرفي هو الذي يقوم بخدمات الوساطة المالية بين أصحاب المال والشركات ذات الفائض المالي والعاجزة ماليا وله له دور كبير في تحقيق المنفعة الزمنية في هاتين الفئتين وكذلك تعبئة المدخرات المالية بشكل ودائع ومنح القروض وتسهيل العملية المالية بشكل عام.

ويرى خبراء على وجود علاقة تبادلية تكاملية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي إذ أن هذه العلاقة تتغير بتغير الزمن ومرحلة التطور الاقتصادي، ففي بداية النمو الاقتصادي هذا الأخير هو من يحفز النظام المالي على التوسع والتطور وعليه الطلب على الخدمات المالية سوف تزداد وتتغير وبالنتيجة فإن توسع النظام المالي يحفز الطلب على الخدمات المالية، أي أن تطور النظام المالي هو الذي يحفز على النمو الاقتصادي ذلك أن الخدمات المالية متوفرة بشكل واسع في الاقتصاد.

إذن فالأنظمة المالية المتطورة تحسن من احتمالية نجاح الابتكار وتعجيل النمو الاقتصادي بينما تخلفها سوف يقلل من معدل النمو الاقتصادي عن طريق تقليل معدل الابتكار، فالنظام المالي المتطور هو أساس تطور الإنتاجية والنمو والتنمية الاقتصادية[1].

ونظرا لأهمية النظام البنكي في تطوير الاقتصاد وتنميته عمدت الجزائر لوضع مجموعة من التدابير والإجراءات لجعله يساير التطورات الحاصلة في العالم لهذا عمدت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا على تنظيم النظام البنكي الجزائري لكن وبالرغم من هذه التدابير إلا أن النظام البنكي ما زال يعاني من مشاكل عديدة أهمها:

1ـ ضعف فعالية شبكة البنوك ونقل المعلومات

بالرغم من التدابير التي اتخذتها السلطات المختصة لتحسين شبكة الاتصال إلا أنه يوجد سوء توزيع هذه الشبكة إذ سجل إجمالي وكالات النظام المصرفي والمؤسسات سنة 2022 بـ 1725 وكالة وهو ما يمثل وكالة واحدة لـ 26551 شخص[2] ويعتبر هذا الرقم رقم بعيد جدا عن المعايير الدولية وكحل لهذا المشكل لا بد من[3]:

- توسيع شبكة البنوك إلى خارج الوطن وفي الأماكن التي تكثر فيها الجالية الجزائرية بالخارج إذ تعتبر هذه النقطة مشكلة عويصة يعاني منه أفراد الجالية الجزائرية ويمثل خسارة كبيرة لجلب العملة الصعبة.
- إتاحة الفرصة لجلب أكبر عدد من البنوك الأجنبية للاستثمار في الجزائر وعقد شراكات بينها وبين البنوك العمومية حتى ترفع من تنافسيتها وتقديم تحفيزات ضريبية، وفي هذا الصدد احتلت الجزائر المركز 157 من أصل 190 دولة في مجال سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020.
- تحويل بريد الجزائر إلى بنك كونه يضم أكبر عدد من العملاء ووكالته منتشرة عبر التراب الوطني.

2ـ بنوك تقليدية من حيث الموارد البشرية والخدمات المصرفية:

مازالت أغلب البنوك الجزائرية تعتمد على الورق في خدماتها ومازال الزبون لم يستوعب بعد ثقافة التعامل الإلكتروني اذ أصبحت الخدمات المصرفية الإلكترونية ضرورة ملحة للبنوك الجزائرية لمسايرة التطورات الحاصلة في هذا المجال إذ تعتمد الصيرفة الإلكترونية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع وكافة العمليات البنكية، ولمسايرة هذه التطورات لا بد من:

- تدريب العنصر البشري وجعله أكثر مرونة من خلال إعداد دورات تكوينية.

---

[1]– عمار حمد خلف، **قياس تأثير الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق**، في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 64، المجلد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص182.

[2]– تقرير البنك الجزائري سنة 2022، ص54.

[3]– خليفة آسيا، **متطلبات تطوير القطاع البنكي الجزائري، دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي**، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9، العدد 1، 2020، ص511.

- الاحتكاك بالمؤسسات الرائدة في هذا المجال.
- تهيئة البنية التحتية الرقمية والتي تعتبر أساس العمليات البنكية الإلكترونية.
- نشر الوعي والثقافة الإلكترونية لدى الزبائن لأن انعدام الثقافة الإلكترونية من شأنه أن يخلق مشكل عدم الثقة في التعامل مع الوسائل الإلكترونية وهذا ما يؤدي إلى بروز مشكل آخر بين البنك والزبائن.

وبالرغم من وجود خطوات من طرف البنوك الجزائرية سواء عمومية أو خاصة من أجل مواكبة التطورات الحاصلة إلا أن النظام البنكي الجزائري ككل ما زال لم يستجب بعد لمستوى البنوك الدولية الرائدة ويظهر ذلك من خلال الإحصائيات المتوفرة فعلى سبيل المثال تقدم البنوك الدولية أكثر من 360 خدمة لزبائنها إلا أن البنوك الجزائية لم تصل مستوى خدماتها حتى لمستوى خدمات باقي البنوك النامية والمقدرة 40 خدمة وهذا ما يقلل من مستوى قدراتها التنافسية[1].

[1] خليفة آسيا، مرجع سابق، ص552.

خلاصة

إن نجاح دولة الامارات العربية المتحدة والنرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي لم يكن صدفة وإنما جاء عن طريق جهود واستراتيجيات محكمة وعمل متكامل ومتناسق بين الأطراف الفاعلين في المجتمع فكانت ثمرة هذا العمل تحقيق الريادة الاقتصادية في جميع المجالات.

لقد مر الاقتصاد الإماراتي بمجموعة من المراحل، في البداية كان يعتمد على الزراعة والصيد وتجارة التمور واللؤلؤ، وبعد اكتشاف النفط في بداية الخمسينات أصبح اقتصادا ريعيا بامتياز ففي سنة 1971 كان 90% من الناتج المحلي الإجمالي من النفط، و10% من القطاعات غير النفطية لكن وبعد ثورة اقتصادية واستراتيجيات محكمة أصبح الاقتصاد الإماراتي اقتصادا متنوعا ورائدا في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية ليصبح أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات غير النفطية خلال هذه السنوات الأخيرة، وجاءت هذه النتائج نتيجة لاستراتيجيات طويلة الأجل وحسن إدارة الموارد النفطية واستغلالها في الانفاق الاستثماري الذي حول الامارات العربية المتحدة من صحراء قاحلة إلى منابت خضراء. في المقابل وما يعيب عن التجربة الإماراتية هو أنه وبالرغم من تحقيق تنويع في مصادر الدخل وفي التجارة الخارجية إلا أن التنويع في الإيرادات العامة لم يتحقق وهذا نتيجة سياسة الإعفاء الضريبي التي كانت تطبقه الإمارات قبل سنة 2017.

أما النرويج فتعد من الدول التي نجحت أيضا في إدارة مواردها النفطية إذ قبل اكتشاف النفط في أواخر ستينيات القرن الماضي كان الاقتصاد يعتمد على الصيد وشحن البضائع وبعد اكتشاف النفط عملت على تطوير هذه القطاعات وقطاعات أخرى مستغلة الموارد النفطية في ذلك بعدها تم استغلال هذه الأخيرة في انشاء صندوق سيادي وهو الصندوق التقاعدي الحكومي النرويجي العالمي الذي يضم العائدات المتأتية من النفط الذي تفوق قيمته اقتصادات بعض الدول والهدف من إنشائه هو الإبقاء على نصيب الأجيال القادمة من ثروات البلد حيث لا يسمح للإنفاق الحكومي أن يتعدى سقف العائدات الحقيقية المتوقعة للصندوق والمقدرة بـ 4%.

وحتى تنجح الجزائر في التخلص من التبعية النفطية عليها أولا تذليل العقبات التي تعيق عملية التنمية والأخذ بالعوامل التي ساعدت الدول الأخرى كالنرويج والامارات على النجاح بشرط أن تتلاءم وظروفها الاقتصادية.

الخاتمـة

إن قوة الدولة تقاس بقوة واستقرار مواردها العامة التي تقاوم الصدمات الخارجية والتهديدات السياسية والاقتصادية، إذ أن جميع الدول متقدمة كانت أو متخلفة تسعى للحصول على موارد عامة مستقرة نسبيا وهذا لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تؤثر وبشكل كبير على مستوى أداء الدولة اتجاه مواطنيها وتؤثر كذلك على المستوى المعيشي للأفراد ومستوى الخدمات العامة المقدمة، وتشكل الموازنة العامة للدولة المحور الذي يشمل جميع فعاليات الدولة في إدارة اقتصادها بصفة عامة وتعتبر مرآة عاكسة للسياسة الاقتصادية والمالية للدولة، فالدولة المستقرة اقتصاديا تكون إيراداتها العامة مستقرة ووفيرة وتغطي نفقاتها العامة أما الدولة المتخلفة فإيراداتها العامة تكون إما لا تستطيع أن تغطي نفقاتها العامة أو تكون غير مستقرة وتتأثر بالصدمات الخارجية.

وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز يعتمد وبنسبة كبيرة على إيرادات الجباية البترولية لتمويل الموازنة العامة وتشكل الصادرات من قطاع المحروقات نسبة مرتفعة جدا من الصادرات الكلية وكذلك الحال بالنسبة للجباية البترولية لإجمالي الإيرادات العامة وهذا يشكل تهديد حقيقي لاقتصادها، لهذا ارتأينا وحاولنا من خلال هذا البحث دراسة مدى إمكانية الجزائر من تنويع اقتصادها ومواردها العامة والتخلص من التبعية البترولية إذ بات التنويع الاقتصادي شرطا أساسيا لبناء اقتصاد قوي ومتطور يعتمد على قاعدة إنتاجية عريضة ومتنوعة تتنوع فيه مصادر الدخل ومن ثم تحقيق تنويع في القاعدة الضريبية الذي يؤدي بدوره لتنويع الإيرادات العامة تكون أكثر قوة واستقرار.

نتائج الدراسة:

خرج البحث بمجموعة من النتائج كان أهمها:

- تتكون الإيرادات العامة للموازنة العامة في الجزائر من إيرادات الجباية العادية و إيرادات الجباية البترولية وتشكل هذه الأخيرة النسبة الأكبر من اجمالي الإيرادات العامة، فبالرغم من الأهمية الاقتصادية والمالية لقطاع النفط في الجزائر إذ يعتبر مصدر للطاقة من جهة ومصدر قوي للإيرادات العامة من جهة أخرى إلا أن الجزائر تتطلع للخروج من التبعية النفطية وإيجاد موارد مالية بعيدة عن الموارد النفطية نظرا لما تتميز به هذه الأخيرة من عدم الاستقرار في أسعارها وكمياتها وارتباطها بالأسواق الخارجية بالإضافة إلى تعرضها لصدمات خارجية من فترة لأخرى وخير دليل على ذلك هو تغير في السياسة الاقتصادية والمالية للدولة نتيجة لتغير العائدات المالية النفطية، ففي فترة الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول (من سنة 2000 إلى غاية بداية 2014) اعتمدت الجزائر على سياسة مالية توسعية ضخت من خلالها أموال طائلة لإنجاز مشاريعها و برامجها الاقتصادية إلا أنه وبعد الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 والناتجة

عن انخفاض أسعار البترول تغيرت السياسة الاقتصادية ككل وتم حتى إلغاء بعض البرامج الاقتصادية والمشاريع التي كان مبرمج إنجازها سابقا واعتمدت على سياسة ترشيد النفقات أو ما عرف آنذاك بسياسة التقشف. وهذا ما يؤكد لنا أن الاقتصاد الجزائري مازال اقتصادا ريعيا تابع لقطاع المحروقات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- إن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تهدف لتنويع مصادر الدخل وتنويع التجارة الخارجية والإيرادات العامة إذ يعمل على معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية خاصة في الدول الريعية التي تواجه خطر نضوب مواردها ويساهم في تفادي المخاطر الناجمة على الأثار العكسية للمرض الهولندي ويعمل التنويع الاقتصادي كذلك على تحقيق استدامة اقتصادية شاملة. لكن تحقيق الدولة لتنويع اقتصادي في مصادر دخلها أو في صادراتها لا يؤدي بالضرورة لتحقيق تنويع في الإيرادات العامة وخير دليل على ذلك هو دولة الإمارات العربية المتحدة، فبالرغم من وجود تنويع فعلي في مصادر الناتج المحلي الإجمالي وتنويع في صادراتها الإجمالية إلا أنه لا يوجد تنويع في إيراداتها العامة، ويرجع ذلك لنظامها الضريبي الذي لم يكن يفرض ضرائب إلا على شركات النفط و فروع البنوك الأجنبية فقط واعتمدت في ذلك على سياسة الإعفاء الضريبي وهذا ما جعل حصيلة الإيرادات الضريبية العادية منخفضة في موازنتها العامة ولم يتحقق بعد تنويع في إيراداتها العامة. وهذا ما يبرهن عدم صحة الفرضية الثانية.
- إن الاستثمار الفعال في قطاع الفلاحة والطاقات المتجددة بأنواعها المختلفة من شأنه أن يخلق ثورة اقتصادية رائدة في الجزائر نظرا لما تملكه من إمكانيات هائلة في هذين القطاعين. فالاهتمام بالقطاع الفلاحي خاصة الفلاحة الصحراوية سيجعل الجزائر وجهة عالمية نظرا لما تتميز منتجاتها من جودة وتنوع ووفرة على طول أيام السنة وستحقق أمنها الغذائي المستدام وتصدير الفائض للخارج ومن ثم تحقيق تنويع اقتصادي، كذلك وبالنظر للإمكانيات الهائلة التي تملكها الجزائر في مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية والطاقة الإحيائية وطاقة الرياح من شأنه أن يساهم في التقليل من استعمال الطاقة الأحفورية وبالتالي التقليل من استهلاكها والمحافظة عليها للأجيال القادمة كما فعلت النرويج هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تطوير المصادر الأخرى للطاقات المتجددة سيؤدي لتنويع مصادر الدخل ومن ثم تحقيق تنويع اقتصادي. وهذا ما يبرهن صحة الفرضية الثالثة.
- يعتبر اقتصاد المعرفة قطاع مهم وضروري للنهوض الاقتصادي إذ يمثل الثورة الصناعية الرابعة لكن الحديث عن اقتصاد المعرفة في الجزائر كقطاع بديل لقطاع النفط ما زال بعيدا كل البعد حاليا وهذا نظرا للعراقيل التنظيمية والمالية التي يعاني منها محيط الأعمال إذ يحتاج تحقيق هذا الهدف مرور عدة سنوات أخرى ويكون ذلك من خلال تهيئة مناخ الأعمال وسن قوانين وهياكل وبنى تحتية وتخصيص موارد مالية هائلة والاستعانة بالشركات الأجنبية الرائدة أو شركات عملاقة تدعم المؤسسات الناشئة في هذا المجال،

كذلك فإن القطاع الصناعي يعتبر قطاع محوري للقطاعات الاقتصادية الأخرى وبتفعيله سيتحقق تنويع اقتصادي لمصادر الدخل والصادرات والإيرادات العامة لكن ذلك يتطلب توفر تكنولوجيا عالية في بعض الصناعات وهذا ما لا تملكه الجزائر، لذا عليها اختيار الصناعات التي تستطيع التقدم فيها وتحقيق ميزة تنافسية تمكنها من اجتياح الأسواق المحلية والدولية على غرار الصناعة الغذائية وصناعة الحديد والصلب مثلا. وتبقى الاحصائيات والمؤشرات الخاصة بقطاعي الصناعة واقتصاد المعرفة في الجزائر ضمن المستوى المنخفض إذ احتلت الجزائر المرتبة 103 عالميا في مؤشر المعرفة العالمي والمرتبة 100 عالميا في مؤشر تنافسية القطاع الصناعي. ومن خلال ما سبق نؤكد على عدم صحة الفرضية الرابعة.

- إن نجاح التجربة النرويجية والإماراتية في تحقيق التنويع الاقتصادي يرجع لمجموعة من العوامل أهمها: الشفافية، وضع رؤى استراتيجية طويلة المدى وتوفر البنية المؤسساتية المتينة والعمل بمبدأ لامركزية القرارات إذ بالرغم من وجود تغييرات في المسؤولين إلا أن الخطة تبقى سارية المفعول والنتائج تكون معلنة، هذه العوامل كلها تعتبر من آليات الحكم الراشد وهذا ما لا تتوفر عليه الجزائر فلا يوجد خطط طويلة المدى ولا توجد متابعة فعالة للخطط قصيرة الأجل بل تتغير الاستراتيجيات والقوانين بتغير المسؤولين عن القطاع فلا يكون هناك متابعة للخطط الموضوعة ولا تجسيد كلي للبرامج والخطط المسطرة. وهذا ما يؤكد على صحة الفرضية الخامسة.

- إن إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية في الموازنة العامة لا يتحقق عن طريق التنويع في مصادر الدخل أو التنويع في التجارة الخارجية وإنما يجب أن يترافق ذلك مع نظام جبائي فعال ومرن يستند إلى مبادئ القواعد الضريبية العريضة والمعدلات المنخفضة وهذا ما عملت على تحقيقه دولة النرويج، أي ضرورة تفعيل سياسة ضريبية تضمن تخفيف العبء الضريبي للمكلفين بها وهذا ما يضمن دفعهم لمستحقاتهم الضريبية وتتمكن الدولة من تحصيل موارد مالية وتحقيق المنفعة العامة.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال بحثنا المتواضع توصلنا لمجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها النهوض بالاقتصاد الجزائري وتتمثل هذه التوصيات في:

- من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي على المدى القصير ينبغي على الجزائر العمل على تنمية القطاعات القادرة على التميز فيها وهذا بالنظر للإمكانيات المتاحة بها كقطاع الفلاحة والصناعة الغذائية والطاقات المتجددة.

- من أجل تطوير القطاعات الاقتصادية الراكدة كقطاع الصناعات التحويلية المعقدة واقتصاد المعرفة لا بد من وضع استراتيجيات طويلة المدى وذلك من خلال تهيئة مناخ الأعمال والبنى التحتية اللازمة

وتخصيص الموارد المالية اللازمة والاستعانة بالقطاع الخاص المحلي والأجنبي أي يجب أن يكون النظام الاقتصادي للدولة نظام محفز للأفراد والمؤسسات ويجب أن ينمي روح المبادرة.

- حتى تحقق الجزائر التنويع في إيراداتها العامة وتتخلص من التبعية للجباية البترولية لابد من تحقق شرطين مهمين هما: وجود نظام ضريبي فعال ومتوازن وتحقيق تنويع في القاعدة الإنتاجية فتحقق الشرطين السابقين سيؤدي حتما لتنويع الإيرادات العامة.
- حتى تكون الموارد النفطية نعمة على الاقتصاد وليس نقمة يجب أن توجه لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات مما يؤدي إلى زيادة تنافسية الاقتصاد المحلي وتهيئة مناخ اقتصادي جذاب وهذا العامل يعتبر من بين أهم أسباب نجاح الإمارات العربية المتحدة والنرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- ضرورة العمل بمبادئ الحكم الراشد لأن ذلك سيجعل السلطة تعمل على إدارة مصادر الدولة المالية بكل شفافية ورشادة وفعالية ومحاربة الفساد بكل أشكاله وأنواعه ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة.
- ضرورة تعزيز التكامل الاقتصادي والمالي بين القطاع العام والقطاع الخاص (محلي أو أجنبي) من خلال إقامة مشاريع طويلة المدى خاصة في القطاعات الاقتصادية المعقدة والواعدة كالصناعات التحويلية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- ضرورة تطوير النظام البنكي الجزائري لأنه يعتبر حلقة الوصل بين الدولة وأعوانها الاقتصاديين ويعد من أهم العوامل المساعدة في نجاح السياسات الاقتصادية الكلية ويتحقق ذلك بإدخال الرقمنة على القطاع من خلال تهيئة البنى التحتية الرقمية وزيادة فعالية شبكة البنوك ونقل المعلومات مع ضرورة الاحتكاك بالمؤسسات المالية الدولية الرائدة في هذا المجال.
- يجب على الدولة الجزائرية الاقتداء بتجارب الدول الرائدة اقتصاديا التي نجحت في تحقيق التنويع الاقتصادي والأهم التي تتشابه معها في تركيبة اقتصادها ويكون ذلك عن طريق تحديد أهم عوامل نجاحها والعمل على تجسيدها بما يتلاءم وقدراتها المتوفرة.
- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري المؤهل ويكون ذلك بالاهتمام بالتعليم بمختلف أطواره والتنسيق الكامل بين الجامعة واحتياجات سوق العمل أي ضرورة خروج البحث العلمي من إطاره الأكاديمي والتوجه نحو البحث التجريبي والتطبيقي وهذا من أجل اكتساب التكنولوجيا اللازمة التي أصبحت هي المادة الأولية في كل القطاعات الاقتصادية.

آفاق العمل:

بناء على ما يتم طرحه في موضوع بحثنا يمكننا أن نقترح مواضيع أخرى ذات صلة بهذا الموضوع والتي بإمكانها أن تكون حلولا للتوصيات المقدمة سابقا ومنها:

- التحول الطاقوي في الجزائر: الآفاق والتحديات.
- الفلاحة الصحراوية في الجزائر: بديل أخضر للذهب الأسود.
- دور المؤسسات الناشئة في تفعيل التعاون بين القطاع العام والخاص.
- دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الاقتصادي للجزائر.
- اليات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

المراجـــع

أولا: باللغة العربية

1/ الكتب

1) أبو الفتوح يحي عبد الغني، **الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة**، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2014.
2) أحمد الجبوري عمر خليل، أحمد الجبوري أحمد حسين **مبادئ الطاقة المتجددة**، المعهد التقني، كركوك، العراق، 2010.
3) الأسرج حسين عبد المطلب، **اقتصاد المعرفة، الفرص والمخاطر للاقتصاد العربي**، مركز اسبار للدراسات والبحوث والإعلام، مصر، 2017.
4) بابكر سامر، **اقتصاد المعرفة**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 13، صندوق النقد الدولي، 2021
5) بعلي محمد الصغير، **المالية العامة**، دار العلوم، الجزائر، 2003.
6) بيومي زكريا محمد، **مبادئ المالية العامة**، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، 1987.
7) حجازي المرسى السيد، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية، مصر 2009
8) حشيش عادل، رشدي مصطفى، **مقدمة في الاقتصاد العام والمالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998.
9) خربوش حسين، اليحيى حسن، **المالية العامة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات مصر 2013.
10) خصاونة جهاد سعيد، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار وائل للطباعة والنشر عمان، 1999.
11) خلاصي رضا، **شذرات المالية العامة**، دار هومة، الجزائر 2016.
12) دراز حامد عبد المجيد، **مبادئ المالية العامة**، دار صفاء للنشر، عمان
13) الدوسقي محمد إبراهيم، **اقتصاديات المالية العامة**، دار النهضة القاهرة، مصر، 2011.
14) ربحي مصطفى عليان، **اقتصاد المعرفة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
15) سعدون سمير وآخرون، **الطاقة البديلة –مصادرها واستخداماتها**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.
16) سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2001.
17) سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2003.

18) شتاتحة عائشة، **الأولوية التي يحتلها رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة**، دار اليازوردي العلمية، الطبعة الأولى،2019.

19) شهاب مجدي، **أصول الاقتصاد العام**، الدار الجامعية الجديدة، مصر 2004.

20) شهاب مهدي، **أصول الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، 2004.

21) صباغ عماد عبد الوهاب، **علم المعلومات**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

22) ضاهر عدنان محسن، **الموازنات العامة في الدول العربية**، منشورات الأمم المتحدة الإنمائي، لبنان، 2011.

23) عبد الرؤوف سليم سحر، شعبان عبده عبير، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبع الأولى، الإسكندرية، 2014.

24) عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، 2005.

25) عصفور محمد شاكر، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008.

26) عطوي فوزي، **المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003

27) عفونة بسام عبد الهادي، **التعليم المبني على اقتصاد المعرفة**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1 ،2012.

28) غربي فوزي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر**، مركز دراسات للوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2011.

29) فيشر انطوني، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، ترجمة عبد المنعم إبراهيم وأحمد يوسف، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2002

30) القاسم فاروق، **النموذج النرويجي إدارة المصادر البترولية**، عالم المعرفة، الكويت، 2010.

31) لطفي علي والعدل محمد، **اقتصاديات المالية العامة**، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.

32) لطفي علي، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، مصر، 1982.

33) لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004

34) محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة الميزانية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

35) مراد ناصر، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

36) المهايني محمد خالد، **محاضرات في المالية العامة**، المعهد الوطني للإدارة العامة سوريا، 2013.

37) نيفين حسين شهد، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر،2017.

38) الهيتي نوزاد عبد الرحمن، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2000.

39) الوادي محمد حسين، زكرياء أحمد عزم، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة 2007.

40) وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، **استراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة**، الكتاب الأبض للحكومة، الجزائر، 2007.

41) يوسف إبراهيم يوسف، "**النفقات العامة في الإسلام**"، دراسة مقارنة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.

2/ الأطروحات

1) أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس،2016/2015، الجزائر.

2) بريشي عبد الكريم، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014/2013.

3) بريطل هاجر، **دور الشراكة الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر، دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

4) بن موفق زروق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث، في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018_2019.

5) بوعشة اسمهان، **جدوى استغلال الطاقة الشمسية كطاقة متجددة وامكانية استخدامها في التبادلات التجارية الخارجية. دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، 2019.

6) بوهيدل سهيل، **إشكالية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2016-2017.

7) دردوري لحسن، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة**، دراسة مقارنة بين الجزائر –تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر الجزائر، 2013، 2014.

8) ساعو باية، **الصناعات التحويلية في الجزائر وآفاق ترقيتها**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2017.

9) مسعي سمير، **اقتصاد المعرفة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015 – 2016.

3/ المقالات

1) أبو الشامات محمد أنيس، **اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلة 28، العدد 1، 2012

2) أبو طير نبيل، شنيخر عبد الوهاب، **استراتيجية تسيير الموارد المائية في الجزائر وطرق استدامتها**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 01، 2023

3) أحمد صلاح محمد طه وآخرون، **الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التجارب الدولية**، دراسة حالة مصر، المركز الديمقراطي العربي.

4) أوريسي هيبة الله، **الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي دراسة تحليلية خلال الفترة 2012-2016**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 09، جوان 2018

5) باهي موسى، روابنية كمال، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية**، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، الجزائر،2016

6) البدري مجيد حميد شهاب، حسن حاتم علي، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الإماراتي، واستحداث بدائل النفط**، دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، العدد 33، العراق، 2022

7) براي الهادي، **الاستراتيجية الصناعية الجديدة كآلية لتنمية قطاع الصناعة**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14، مارس 2018

8) برباش عنترة، بوحلايس محمد خليل، **قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990_2017**، مجلة أفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 5.

9) بشيكر عابد، **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 12، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2016

10) بلقلة إبراهيم، **واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيلية**، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 1، 2018، الجزائر،

11) بن الدين فتيحة، مزريق عاشور، **مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة-حالة برامج التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2010-2019**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 7، العدد 2

12) بن حمدان اللحياني سعد، **الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي**، بحث رقم 43 البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 1998

13) بن عمارة نصر الدين، **هندسة الاغذية بالطاقة الشمسية ودورها في التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 35، جامعة زيان عاشور، الجزائر

14) بن عيشوبة رفيقة، صدقاوي صورية، **الاستثمار الأخلاقي لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، مجلة المالية والأسواق**، المجلد 9، العدد 2، 2022

15) بن مامي جمال، **دور الاستقرار التشريعي في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، 2018

16) بن محمد هدى، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، يناير 2020

17) بوعافية رشيد، عزار سارة، **دور القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 1990-2013**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 7، افريل2017

18) بوعدلي ياسين، رشيد غربي، **الزراعة الذكية كخيار استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2023

19) الجبوري محمد حسين كاظم، حسين علاء معتوق، **السياسة المالية المعدلة دوريا استجابة لفجوة الناتج، النرويج حالة دراسية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلة 9، العدد 34،2020

20) الحادي أشرف، **النرويج الوجهة الأفضل لتربية الأحياء المائية، والمنتج الأهم لسمك السلمون**، مجلة أرقام إلكترونية.

21) خلف عمار حمد، **قياس تأثير الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 64، المجلد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

22) خليفة آسيا، **متطلبات تطوير القطاع البنكي الجزائري، دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي**، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9، العدد 1، 2020

23) خوالدة حمزة علي، نسيم فارس برهم، **دراسة للعوامل المؤثرة على القيمة المضافة للصناعات الأردنية**، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، ملحق1، الأردن، 2015

24) زرقين عبود، **الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، لبنان، 2009.

25) زغاشو مريم، محمد دهان، **دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، المجلد أ، العدد 48، ديسمبر2017.

26) زواويد لزهاري، أبو نقاب مختار، **عرض التجربة الإماراتية في تطوير الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلة 3، العدد 1، 2015

27) سايح جبور على عزوز، **مكانة الجباية العادية في تمويل الموازنة العامة للدولة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، 2018

28) سقني عبلة، هيشور محمد الأمين، **ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري**، دراسة في الأسباب وآلية المكافحة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 07، العدد 1، جوان2018.

29) الشافعي محمد إبراهيم، **الضريبة الانتقالية في دولة الإمارات مضمونها وآثارها المحتملة**، مجلة المعد، العدد 24، الإمارات، 2018

30) صالحي سلمى، دراسة استشرافية تحليلية لواقع الطاقات المتجددة في الأردن والجزائر، مجلة العلوم الإحصائية، العدد 12، سنة 2021

31) صباح أمجد، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، جامعة البصرة، العراق، 2018

32) صلاح محمود أماني، **مؤشر اقتصاد المعرفة ودوره في قياس التنمية في مصر**، مجلة مصر المعاصرة، العدد 557، 2020.

33) ضيف أحمد، عزوز أحمد، **واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيلية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، 2018

34) طالبي وداد، شتوح سارة، **استراتيجية الحكم الراشد كمدخل للوقاية من الفساد الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة أبحاث، المجلد 6، العدد 01.

35) العكام محمد خير، **الاجازة في الحقوق**، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.

36) علوبة حسن عبد الله عبد القادر، **مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الدول العربية تحديات الحاضر وآفاق المستقبل**، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المجلد 4، العدد 12، جامعة السودان، 2020

37) غريب نوح، **الأمن الطاقوي والتنمية المستدامة "رهان الطاقات المتجددة"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد بن بلة 2، وهران الجزائر، العدد 14، 2018

38) غواطي حمزة، **الفساد الاقتصادي وأثره على التنافسية الاقتصادية في الدولة ومناخها الاستثماري**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثامن، 2016.

39) فرحات حدة، **الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير** بالجزائر، مجلة الباحث، عدد 11، 2012

40) فلاق على، سالمي رشيد، **الطاقات المتجددة ودورها في لحقيق التنمية المستدامة مع الاشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 4، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

41) قاسمي محمد اليمين، بونقاب عادل، **تحديات ومعوقات الزراعة المستدامة في الوطن العربي**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 2، العدد 2، جامعة المدية.

42) كاظم احمد البطاط، كمال كاظم جواد، **تحليل فجوة اقتصاد المعرفة بيت الاقتصادات المتقدمة والنامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد 19، جامعة كربلاء.

43) لافي مرزوك عاطف، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي**، مقاربة للوقائع والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، جامعة الكوفة،2013

44) لزعر محمد أمين، **إدارة الموارد المائية وتنمية الزراعة المستدامة في الدول العربية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 2023

45) لعمارة جمال، **تطور فكرة الموازنة العامة**، مجلة العلوم الانسانية العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.

46) مايح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق رضا، **ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد 24، 2016، ص5.

47) مجلخ سليم، بشيشي وليد، **قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد 01، 2022

48) محمد علي آمنة، **مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي**، مجلة دراسات دولية، العدد 45، جامعة بغداد، 2010

49) محمد ماهر شمس، **دور الصناعة في التنمية الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي المجلد 39، العدد 463، بنك دبي الإسلامي، 2019.

50) مداحي محمد، **فعاليات الاستثمارات في الطاقات المتجددة كاستراتيجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 4، 2015

51) مصيطفى بشير، **الفساد الاقتصادي مدخل إلى المفهوم والتجليات**، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 5، العدد 02، 2005

52) معقال نسيبة، **القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء وتحليل أهم العوائق التي يواجهها** خلال فترة 2018 –2020، مجلة الإنسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 3، ديسمبر–2021م، جامعة قسنطينة، 2021

53) مقيمح صبري، هرموش إيمان، **واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينية في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد السابع، 2017، الجزائر

54) منصور كمال، خليفي عيسى، **اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4.

55) مهيدي حسينة، سلطاني وفاء، تقريرات يزيد، **واقع وأفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد، المجلد 3، العدد 2، 2020

56) الموافي عبد الرازق، **الغرامات الإدارية المخالفة، قوانين الضرائب دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة المعهد، العدد 24، الامارات، 2018

57) ناصر لبنى، **القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسبل تطويره، دراسة تحليلية**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، العد 1، جوان 2019

58) نوي نبيلة، **التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية**، دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 35، الجزائر، 2018

59) نوي نبيلة، **دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على الاستقرار الاقتصادي في النرويج خلال 2003–2020**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد ،2022

60) هواري احلام، سدي علي، **التنويع الاقتصادي في بعض الدول المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2019

4/الملتقيات والمداخلات

1) بن سالم فرح، **واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة البويرة.

2) بن ناصر آمال، مداخلة بعنوان "**أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات: الاقتصاد النرويجي نموذجا** الملتقى الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي1945م، قالمة، الجزائر، 2017

3) حروزي خالد، شدري معمري سعاد، **تنشيط القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة،** كتاب ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة الجزائر، الواقع والآفاق، جامعة البويرة، 2021

4) درواسي مسعود، حاقة حنان، **واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر**، ورقة بحثية ضمن الملتقي العالمي الدولي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة البليدة، الجزائر 2018

5) ساعو باية، سيار زوبيدة، **رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة البويرة،2021

6) صفيح صادق، عامر آسيا، **مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال 1980-2016**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي الأول حول استراتيجية تطور القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، الجزائر

7) عوض الخطيب ممدوح، **التنويع الاقتصادي والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014.

8) قدي عبد المجيد، **سياسة التنويع الاقتصادي**، مداخلة ضمن اليوم الدراسي نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، الجزائر.

9) محرز نور الدين، لياس عايدة، **الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي التاسع، **الإصلاح الاقتصادي والاداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي**، خلال الفترة 23_25 نيسان 2019، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية.

10) معاري عبد الرحمن، صابة مختار، **واقع وآفاق الطاقة الريحية في الجزائر**، ورقة بحثية ضمن فعاليات اليوم الدراسي: الطاقات المتجددة في الجزائر، تحديات وآفاق، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2018.

11) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني، نحو الانعاش الاقتصادي وتموين الدولة، نيويورك، 2011.

5/ التقارير والدراسات والندوات

1) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الطاقة الحيوية والتنمية المستدامة في الريف العربي**، ورقة فنية، بيروت، 2019
2) البوابة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، **الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية**، 2018.
3) بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014، 24 ماي 2010، الجزائر
4) تقارير الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر.
5) تقارير بنك الجزائر
6) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2020، صندوق النقد الدولي.
7) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات: 2013-2015-2022
8) التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ، **مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ**، 2018
9) تقرير القمة العالمية للحكومات، **مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023**، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، الامارات العربية المتحدة، 2023.
10) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)ESCWA، **مقترح الأجندة الرقمية العربية، مخطط تمهيدي للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة**، الأمم المتحدة، بيروت، 2019
11) تقرير الهيئة الدولية للطاقات المتجددة لسنة2021
12) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2020
13) تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، 2010.
14) حسين عبد المطلب الأسرج، **اقتصاد المعرفة، الفرص والمخاطر للاقتصاد العربي**، مركز اسبار للدراسات والبحوث والإعلام، مصر، 2017
15) صندوق النقد العربي، **تقرير تنافسية الاقتصادات العربية** 2022، 2023.
16) مجلس الوزراء لدولة الامارات، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، **أرقام الإمارات**، الإصدار 14، سنة 2022.
17) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر،2005

18) مجيد بن أحمد المعلا، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية للسنوات 1995-2000**، تقرير وزارة التخطيط، الإمارات العربية المتحدة

19) مراد علة، **الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموذجا**، مكتبة دبي الرقمية، الامارات العربية.

20) مرصد قطاع دعم الأعمال، **مؤشرات تطور قطاع الطاقة المتجددة بالمملكة العربية السعودية**، السعودية، مارس 2021

21) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تقارير وتحليلات، **الإنفاق الاستهلاكي في الإمارات، المؤشرات والدلالات**

22) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، **تقرير التنمية الصناعية لعام 2016**

23) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكالة الطاقة." **الترجمة العربية لدليل احصاءات الطاقة المتجددة**"، مارس 2009.

24) مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، **تقرير المعرفة العربي لعام 2014**، مكتبة دبي الرقمية،2014

25) وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، **الإمارات العربية المتحدة، والاقتصادات الرائدة في العالم**، 2018.

26) وزارة الطاقات المتجددة والانتقال الطاقوي، **التقرير السنوي لمحافظة الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية**، 2020

27) وزارة الطاقة والمناجم، **دليل الطاقات المتجددة**، الجزائر، 2007

28) وكالة الأنباء الجزائرية، تقرير من الندوة الدولية حول طاقة الرياح بالجزائر، 2018

29) وكالة الأنباء الجزائرية، مداخلة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في افتتاح أشغال الجلسات الوطنية حول اقتصاد المعرفة يوم 2021/3/29 الجزائر

6/اللوائح والقوانين

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية.

- الدستور الجزائري.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1/ باللغة الفرنسية

1) DAAOU NADJAR**, l'énergie éolienne en Algérie**, bulletin des énergies Renouvelables N^{0}46, 2018
2) Food and agriculture organisation، stratégies de developpement agricole
3) Galindo, **« Qu'est-ce que l'énergie nucléaire ? La science de Andrea l'électronucléaire** », Agence internationale de l'énergie atomique, mars 2021.
4) Idris. J. Aberkane**, Économie de la connaissance**, note dans le cadre de travaux sur la croissance économique. La fondation pour l'innovation politique, France 2015
5) Ministère de l'agriculture et développement rural، direction des statistiques agricoles et des system d'information statistique agricole، série «B», Algérie ; 2019
6) Ministère de l'économie des finances et du souverain industriel et numérique، direction générale du trésor، **l'économie norvégienne en bref**
7) O. Messaoud et autres، **rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie** (rapport de recherche)، CIHEAM-IAMM، 2019
8) Pierre Beltrame, **La fiscalité en France**, Hachette Supérieur. 6eme édition, 2000

2/ باللغة الإنجليزية

9) Derek H. C. Chen and Carl J. Dahlman, **The knowledge economy, The kam methodology and world bank operations**, The world bank, Washington, U. S. A, 2006

10) François Chouvel, **Finance publique**, Gualino collection, 25 éditions, 2022

11) Global innovation index 2020, **« Who will finance innovation?** Cornell University, INSEAD and WIPO, 2020

12) Global Journal of Economic and Business (GJEB) ; 2017,

13) Mohamed Bin Rashid Al Maktoum ;knowledge foundation ; **GLOBAL KNOWLEDGE INDEX 2021**

14) Mohamed Nasser Hamidato, Baqaas Alssafiah, **Economic diversification**

15) Nourvegian ministry of finance, **proposition to the storting** (bill and draft resolution), taxes2023

16) Rapport of international atomic energy agency: « **5 incredible ways nuclear our live**», October 2018

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1) **contexte politico-économique،Norvège** ، https:// www.btrade.ma//
2) البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة متاح على https://u.ae .
3) الهيئة الاتحادية للضرائب لدولة الامارات العربية المتحدة: متاح على https://www.tax.gov.ae
4) امتلاك العقارية، دليل موسع على اقتصاد الإمارات، وتطوره، متاح على https://imtilak.net
5) جمعية الأمم المتحدة للبيئة متاح على الموقع: https://www.unep.opg
6) حامد عبد الحسين الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية** نقلا على الموقع: https://m.annabaa.org
7) حنان الحديد، **أين تقع النرويج**، متاح على https://mawdoo3.com
8) طاهر جاسب البعاج، **التنويع الاقتصادي والإمكانات في العراق**، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي،2017، نقلا على الموقع: http://www.m.ahewar.org
9) محمد البيلي، **الطاقة الشمسية واستخداماتها**، مكتبة نور، 2009، ص 4، متاح على https:// www.noor-book.com
10) محمد مروان، **ماهية التجارة الخارجية**، متوفر على الرابط www.mawdoo3.com
11) محمود رجب فتح الله، **الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره، وسائل مكافحته**، دراسات وأبحاث قانونية، متاح على www.m.ahewar.org
12) مصطفى الصعيدي، **اقتصاد النرويج أرقام وإحصائيات**، متاح على https://maktubes.com
13) معهد صندوق الثروة السيادية.SWFI متاح على https://www.swfinstitute.org
14) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة متاح على: http//:www.unescwa.org
15) وزارة الصناعة، النشرة الإخبارية لقطاع الصناعة متاح على: www.industrie.gov.dz
16) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تطور السياسات الفلاحية والريفية، (1962 إلى يومنا هذا)، أهم منجزات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية متاح على:.www.madar
17) وسام درويش، **الطاقة المائية واستخداماتها**، بحث متاح على https://www.sotor.com
18) وكالة الانباء الجزائرية، **التمور الجزائرية ذهب الصحراء الذي لا ينضب**، متاح علىwww.aps.org
19) وكالة الطاقة الدولية. متاح على http://www.iaea.org

(20 Abdelmadjid Bouzidi، **industrialisation et industrie en Algérie**، https://library.fes.de

(21 https://gloriousalgeria.dz

(22 JIM CHAPPELOW, **Economic grouth**, www.investopedia.com

(23 www.fitchratings.com

الملاحـــق

الملحق رقم 1: مكونات الإيرادات العامة للجزائر- الجزائر -

	2017	***2018	***2019	****2020	****2021
			(بملايير الدينارات)		
إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات	**6 047,9**	**6 826,9**	**6 601,6**	**5 640,9**	**6 586,6**
إيرادات المحروقات *	2 177,0	2 887,1	2 668,5	1 921,6	2 609,2
منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية		437,4		526,9	682,1
صندوق ضبط الإيرادات الصافية					
إيرادات خارج المحروقات	3 870,9	3 939,7	3 933,1	3 719,4	3 971,0
إيرادات جبائية	2 630,0	2 711,8	2 843,5	2 625,2	2 761,8
الضريبة على المداخيل و الأرباح	1 207,6	1 203,8	1 264,7	1 183,4	1 193,6
الضريبة على السلع و الخدمات	995,3	1 097,1	1 134,1	1 044,7	1 155,2
الحقوق الجمركية	364,8	324,2	362,1	328,2	331,2
تسجيلات و طوابع	92,6	88,4	83,7	69,3	83,2
إيرادات أخرى غير موزعة	-30,2	-1,7	-1,2	-0,4	-1,4
إيرادات غير جبائية	1 240,9	1 228,0	1 089,6	1 094,2	1 209,2
حاصل أملاك الدولة وأخرى	270,8	188,5	203,7	178,4	197,7
حصص أرباح بنك الجزائر	919,8	1 000,0	800,0	800,0	900,4
مؤسسات عمومية أخرى	50,2	39,5	85,9	115,8	111,2
هبات	0,0	0,0	0,0	0,0	6,5
إجمالي نفقات الميزانية	**7 282,7**	**7 899,1**	**7 725,5**	**6 902,9**	**7 428,7**
النفقات الجارية	4 677,2	4 670,3	4 879,1	5 009,3	5 444,1
نفقات المستخدمين **	2 308,3	2 234,3	2 348,9	2 373,1	2 477,8
منح المجاهدين	228,0	202,9	224,6	266,8	206,1
مواد و لوازم	188,6	192,1	135,6	109,5	170,9
تحويلات جارية	1 783,2	1 925,5	2 058,6	2 088,3	2 445,4
منها : مصالح الإدارة	777,8	759,2	709,1	806,4	918,5
فوائد الدين العام	169,1	115,4	111,5	171,7	143,9
نفقات رأس المال	2 605,4	3 228,8	2 846,4	1 893,5	1 984,5
رصيد الميزانية	**-1 234,8**	**-905,2**	**-1 123,9**	**-1 261,9**	**-842,0**
رصيد الحسابات الخاصة	34,8	26,4	38,2	48,0	-12,8
قروض الخزينة، صافية	390,3	517,2	863,0	984,6	734,7
رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير	**-1 590,3**	**-1 396,0**	**-1 948,8**	**-2 198,5**	**-1 589,6**
تخصيص لصندوق التطهير					
الرصيد الأولي /1	-1 421,2	-1 294,2	-1 850,7	-2 026,8	-1 445,6
الرصيد الإجمالي	**-1 590,3**	**-1 396,0**	**-1 964,6**	**-2 198,5**	**-1 589,6**
تمويل	**1 590,3**	**1 396,0**	**1 964,6**	**2 198,5**	**1 589,6**
بنكي	1 657,3	1 301,1	1 694,1	1 836,1	3 414,3
غير بنكي	-64,4	97,8	272,2	364,2	-1818,0
خارجي	-2,6	-2,9	-1,7	-1,8	-6,7

/1 رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير + فوائد الدين العام
بما فيها حصص أرباح المؤسسة الوطنية البترولية
رواتب، معاشات، علاوات، معشات حوادث العمل والاشتراكات المتعلقة بها
* بيانات محدثة
** بيانات مؤقتة
المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم2: تركيبة الصادرات والواردات حسب فوج المنتجات ـ الجزائر ـ

	2017	2018	2019	2020	2021
			(بملايين الدولارات الأمريكية)		
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	8 069	8 199	7 694	7 723	8 877
الطاقة	1 899	977	1 369	890	513
المواد الأولية	1 456	1 814	1 921	2 199	3 401
المواد نصف المصنعة	10 483	10 468	9 840	7 614	7 313
التجهيزات الفلاحية	585	537	437	198	247
التجهيزات الصناعية	13 368	12 824	10 845	8 697	9 158
السلع الاستهلاكية	8 129	9 312	7 934	5 577	6 498
أخرى	4 086	3 459	3 766	2 523	1 398
المجموع :	**48 076**	**47 589**	**43 806**	**35 421**	**37 405**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	350	373	408	437	576
الطاقة	33 202	38 897	33 244	20 016	34 058
المواد الأولية	73	93	96	71	182
المواد نصف المصنعة	845	1 626	1 445	1 287	3 490
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	0	-
التجهيزات الصناعية	78	90	83	77	171
السلع الاستهلاكية	20	34	36	37	79
المجموع الجزئي :	**34 569**	**41 113**	**35 312**	**21 925**	**38 557**
أخرى	0	2	0	-	1
المجموع :	**34 569**	**41 115**	**35 312**	**21 925**	**38 558**
منها : الصادرات خارج المحروقات	1 367	2 218	2 068	1 909	4 500
			(بالنسبة المئوية)		
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	16,8	17,2	17,6	21,8	23,7
التجهيزات الصناعية	27,8	26,9	24,8	24,6	24,5
السلع الاستهلاكية	16,9	19,6	18,1	15,7	17,4
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	4,0	5,4	5,9	8,7	11,7

* بيانات محدثة
** بيانات مؤقتة
المصدر : بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك.

الملحق رقم 3: السكان النشطون، الشغل والبطالة ـ الجزائر-

	2015	2016	2017	2018	*2019
السكان النشطون	**11 932**	**12 117**	**12 298**	**12 463**	**12 730**
الفلاحة	917	865	1 102	1 067	1 083
قطاعات أخرى	11 015	11 252	11 196	11 396	11 647
السكان النشطون فعلا	**10 594**	**10 845**	**10 859**	**11 001**	**11 280**
الفلاحة	917	865	1 102	1 067	1 083
قطاعات أخرى	9 677	9 980	9 757	9 934	10 197
صناعة	1 377	1 465	1 493	1 434	1 450
البناء والأشغال العمومية	1 776	1 895	1 847	1 774	1 890
نقل، اتصالات، التجارة والخدمات	6 524	6 620	6 417	6 726	6 857
العاطلين عن العمل	1 338	1 272	1 440	1 462	1 449
نسبة مئوية من السكان النشطون	**11,2**	**10,5**	**11,7**	**11,7**	**11,4**

* النشاط، الشغل والبطالة ماي 2019.

المصدر: الديوان الوطني للإحصا

الملحق رقم 4: التقسيم القطاعي لنمو اجمالي الناتج الداخلي الحقيقي للجزائر

**2021	*2020	*2019	2018	2017	
		(بالمليار دينار)			
4 734,4	2 575,1	3 991,0	4 548,8	3 699,7	المحروقات
15 708,6	14 331,9	14 890,7	14 359,8	13 699,1	القطاعات الأخرى
2 869,6	2 598,5	2 529,1	2 421,6	2 219,1	منها : الفلاحة
1 272,5	1 153,5	1 162,4	1 109,4	1 040,8	الصناعات خارج المحروقات
2 713,5	2 398,0	2 492,0	2 346,6	2 203,7	بناء و أشغال عمومية+ خدمات المحروقات
5 380,3	4 822,9	5 527,5	5 479,4	5 163,5	خدمات خارج الإدارة العمومية
3 472,7	3 359,0	3 179,7	3 002,8	3 072,0	خدمات الإدارة العمومية
1 578,5	1 476,8	1 619,4	1 543,7	1 477,4	حقوق و رسوم على الواردات
22 021,5	**18 383,8**	**20 501,1**	**20 452,3**	**18 876,2**	**إجمالي الناتج الداخلي الخام**
		(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخام)			
21,5	14,0	19,5	22,2	19,6	المحروقات
71,3	78,0	72,6	70,2	72,6	القطاعات الأخرى
13,0	14,1	12,3	11,8	11,8	منها : الفلاحة
5,8	6,3	5,7	5,4	5,5	الصناعات خارج المحروقات
12,3	13,0	12,2	11,5	11,7	بناء و أشغال عمومية
24,4	26,2	27,0	26,8	27,4	خدمات خارج الإدارة العمومية
15,8	18,3	15,5	14,7	16,3	خدمات الإدارة العمومية
		(التغير السنوي بالنسبة المئوية)			
83,9	-35,5	-12,3	23,0	22,3	المحروقات
9,6	-3,8	3,7	4,8	4,6	القطاعات الأخرى
10,4	2,7	4,4	9,1	3,7	منها : الفلاحة
10,3	-0,8	4,8	6,6	6,3	الصناعات خارج المحروقات
13,2	-3,8	6,2	6,5	6,3	بناء و أشغال عمومية+ خدمات المحروقات
11,6	-12,7	0,9	6,1	6,7	خدمات خارج الإدارة العمومية
3,4	5,6	5,9	-2,3	0,4	خدمات الإدارة العمومية
19,8	**-10,3**	**0,2**	**8,3**	**7,8**	**إجمالي الناتج الداخلي الخام**

* بيانات محدثة
** بيانات مؤقتة
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم 5: الإيرادات العامة للنرويج

Revenus de l'Etat et de l'administration publique par taxe et charge de 2017 à 2021, millions de NOK

	2017	2018	2019	2020	2021
Taxes sur le revenu et la fortune	532 160	617 372	619 007	514 962	877 245
Taxes sur le revenu et la fortune, excluant le secteur pétrolier	439 969	461 307	491 941	490 222	573 936
Impôt sur le revenu général	366 987	370 799	388 278	393 615	456 730
Part de l'impôt sur le revenu et la fortune sans pétrole	83%	80%	79%	80%	80%
Impôt par tranches	54 017	70 611	82 431	77 032	95 480
Part de l'impôt sur le revenu et la fortune sans pétrole	12%	15%	17%	16%	17%
Impôt sur la fortune	15 747	15 997	17 004	17 719	16 482
Part de l'impôt sur le revenu et la fortune sans pétrole	4%	3%	3%	4%	3%
Taxes sur les dividendes payés à des étrangers	3 218	3 900	4 228	1 855	5 244
Taxes sur le revenu et la fortune pour le secteur pétrolier	79 132	143 389	114 241	16 800	295 000
Part du secteur pétrolier dans les taxes sur le revenu	15%	23%	18%	3%	34%
Taxes sur le revenu pour le secteur pétrolier	17 638	45 033	34 034	16 800	115 400
Taxe spéciale pour le secteur pétrolier	61 494	98 357	80 207	0	179 600
Autres taxes sur le revenu et la fortune	13 059	12 676	12 824	7 941	8 309
Part des revenus dus aux taxes et charges	41%	44%	43%	38%	50%
Taxes sur les biens et services	411 414	429 961	438 262	444 598	472 434
Taxe sur la valeur ajoutée (TVA)	283 518	296 900	307 000	311 600	338 000
Part des taxes sur les biens et services	69%	69%	70%	70%	72%
Frais de douane	3 599	3 655	3 725	3 905	4 666
Taxes sur l'extraction du pétrole	5 230	5 297	5 480	5 714	5 302
Taxe sur les véhicules à moteur	34 891	33 829	31 625	26 721	26 261
Taxes sur l'énergie et la pollution	27 275	30 582	30 063	28 581	30 878
Taxes sur l'alcool, le tabac, les médicaments et les jeux d'argent	30 281	31 924	31 170	37 553	34 033
Taxe foncière	13 611	14 205	14 748	14 818	15 527
Autres	13 008	13 568	14 451	15 706	17 767
Part des revenus dus aux taxes et charges	32%	30%	30%	33%	27%
Taxes sur le capital	91	73	44	64	48
Héritage et don	91	73	44	64	48
Part des revenus dus aux taxes et charges	0,007%	0,005%	0,003%	0,005%	0,003%
Contributions à la sécurité sociale	344 657	362 660	382 860	387 255	406 778
Contributions des employés	142 035	148 477	156 092	159 974	167 310
Contribution au National Insurance Scheme	137 668	143 815	151 190	154 983	162 069
Contribution à d'autres mécanismes	4 367	4 662	4 901	4 991	5 240
Part du NIS	97%	97%	97%	97%	97%
Contributions des employeurs	202 622	214 183	226 768	227 281	239 469
Contribution au National Insurance Scheme	175 994	185 521	196 621	196 532	210 543
Contribution à d'autres mécanismes	26 628	28 663	30 147	30 749	28 926
Part du NIS	87%	87%	87%	86%	88%
Part des revenus dus aux taxes et charges	27%	26%	27%	29%	23%
TOTAL	1 288 322	1 410 066	1 440 173	1 346 879	1 756 505

Source : SSB, 2022

الملحق رقم 6: الإيرادات العامة للإمارات العربية المتحدة

وحدة القياس: مليون درهم

فترة زمنية		2015	2016	2017	2018	2019	2020
الحسابات القومية - نوع التمويل العام							
إجمالي الإيرادات العامة		304,783	381,300	401,894	477,740	478,253	369,623
الإيرادات الضريبية		21,657	22,455	22,090	15,472	15,489	12,016
الجمارك		11,180	10,187	9,343	7,996	8,005	6,210
ضرائب أخرى		10,478	12,268	12,746	7,476	7,485	5,806
الإيرادات غير الضريبية		283,126	358,846	379,804	462,267	462,764	357,607
النفط والغاز		137,930	86,756	144,885	196,826	197,037	152,852
أرباح المؤسسة		18,145	171,263	132,031	149,647	149,808	116,214
آخر		127,050	100,827	102,888	115,794	115,919	88,542

© الناتج المحلي الإجمالي - الإيرادات العامة (الأسعار الحالية) UAE Stat Search, Visualise, and Share Data

الجدول 3.4. الدول المنتجة للسلع، ودرجات المؤشرات الفرعية للإيرادات في مؤشر التنويع الاقتصادي، والخريطة الحرارية

	2000	2004	2008	2012	2016	2019	2021
النرويج	103.9	103.8	103.7	103.4	102.8	102.9	103.4
أيسلندا	103.3	103.4	103	102.7	104.2	102.6	103.1
نيوزيلاندا	102.5	102.7	102.2	102	101.9	101.9	102.2
أستراليا	102.1	102	101.3	101.2	101.1	101.1	101.5
بوليفيا	100.1	100.5	101.5	101.4	101	100.1	101.1
جامايكا	100.5	100.7	100.7	101	101.4	99.4	100.8
أنجولا	101.9	100.3	102.3	100.8	98.1	98.5	100.3
منغوليا	99.4	100.3	100.9	99.8	99.5	100.2	100.1
تشيلي	99.6	99.8	100.1	100.1	99.9	100.1	99.9
الأرجنتين	98.8	99.7	99.9	100.3	100.6	100.2	99.9
روسيا	100.3	100	99.6	99.4	99.8	100.3	99.9
أوروجواي	99.4	99.9	100.3	99.6	99.7	99.8	99.8
الإمارات العربية المتحدة	99.6	99.0	101.4	100.8	98.1	99.3	99.7
كولومبيا	98.4	98.9	99.3	100	99.8	100.2	99.4
الكونغو	98.6	98.9	100.8	99.9	99.2	97.2	99.4
أذربيجان	97.8	98.5	100.2	99.3	99.4	99.5	99.3
ناميبيا	100.8	98.4	99	99.3	99.8	99.6	99.3
بيرو	98.8	99	99.3	99.4	98.8	99	99.1
زامبيا	99.8	99.2	99	99.0	98.8	99.2	99
كازاخستان	99.4	99.5	99.3	99.1	98.1	98.4	98.9
الإكوادور	98.2	98.1	98.8	99.1	98.8	99	98.7
كينيا	97.7	97.9	98.5	98.8	99.5	99	98.5
الكاميرون	98	97.8	98.3	98.3	98.4	98.5	98.3
باراجواي	98	98	97.9	98.2	98.3	98.3	98.2
الكويت	98.2	97.8	98	98.3	97.8	97.8	98.1
أوغندا	97.3	98.2	98	97.9	98.4	98.6	98
قطر	97	97.7	97.5	98.3	97.6	97.7	97.7
النيجر	97.1	97.5	97.6	97.9	97.8	97.8	97.6
المملكة العربية السعودية	97.2	97.4	98	97.7	96.9	97.7	97.5
سلطنة عُمان	97.7	97.5	97.6	97.7	97.2	97.6	97.5
إيران	97.4	96.9	97.1	97.1	97.6	97.5	97.2
كوت ديفوار	96.9	96.7	97.1	97.1	97.8	97.7	97.1
نيجيريا	97.9	97.2	97.4	97.4	96.5	96.7	97.1
البحرين	97	96.9	96.8	96.7	96.4	97.2	96.8

الأقل تحسناً ← الأكثر تحسناً

الجدول 3.3. الدول المنتجة للسلع، ودرجات المؤشر الفرعية لتنويع التجارة ضمن مؤشر التنويع الاقتصادي، وخريطة التمثـ

	2000	2004	2008	2012	2016	2019	2021
روسيا	92.3	93.3	98.6	99.5	98.1	100.5	103
أستراليا	98	98.2	96.4	97.6	96.5	95.9	96
الأرجنتين	95.8	95.3	98.7	100.3	98.8	97.1	94.8
كينيا	89	89.5	93.1	93.6	93.3	93.2	93.2
نيوزيلاندا	95.9	96.5	94.8	94.1	94	92.8	93.1
النرويج	87.6	89.4	92.4	91.8	96	94.4	92.2
أوروجواي	95.3	91.7	92.6	92.6	92.3	91	91.6
ناميبيا	90.5	92	93.4	92.2	90	89	91.4
الإمارات العربية المتحدة	77.7	82.3	85.9	95	101.8	97.6	91.2
كولومبيا	88.5	92.2	90.9	84.2	90.5	88.7	90
أوغندا	85.3	90	90.7	95.3	91.7	84.3	89.8
تشيلي	89.6	89.2	90	89.6	89.9	88.9	89.5
كوت ديفوار	84.5	90.1	82.9	84.1	88.1	86.9	89.5
أيسلندا	88.8	90.6	92.5	89.6	89.9	90.5	89.1
بيرو	88.3	88	88	88	87.8	87.5	88.4
إيران	72.1	74.5	77	82.1	85.4	89.2	88.3
المملكة العربية السعودية	75	77.8	80.7	84.2	86.1	90.5	87.1
الكونغو	70.8	78	76.2	79.6	96.9	73.2	86.7
سلطنة عُمان	75.9	72.3	76.2	80.8	82.1	84.2	85.8
باراجواي	72	77.9	81	83.4	85.7	88	85.2
كازاخستان	68	81.2	82.3	83	85.4	83.5	84.3
الإكوادور	80.5	77.7	77.5	79.3	83.8	81.8	84
البحرين	81.3	79.2	80.1	81.7	86.6	85.1	83.4
بوليفيا	92.4	82.9	75.9	77.8	82.5	82.1	82.7
زامبيا	85.3	87.1	83	82.1	86.3	82.7	82.4
قطر	74.4	73.4	78.2	79.3	83.5	81.3	82
الكاميرون	77.2	79.6	83	80.6	87.4	80.7	81.6
جامايكا	81.8	79.9	79.1	82.4	81	79.4	80.9
النيجر	75.9	84.5	81.8	79.6	83.5	80.8	79.1
منغوليا	84.7	83	76.2	70.1	75.2	70.3	75.8
نيجيريا	72.5	76.0	78.7	73.4	69.6	80	75.1
الكويت	69	70.0	73.2	74.4	74.6	74.6	74.3
أذربيجان	74.2	75.9	67.4	68.9	72.4	72.8	74
أنجولا	65.9	61.4	64.4	64.4	69.8	65.7	66.3

الأقل تحسناً ← → الأكثر تحسناً

الملحق رقم 9: حجم العبء الضريبي لمجموعة من الدول العربية

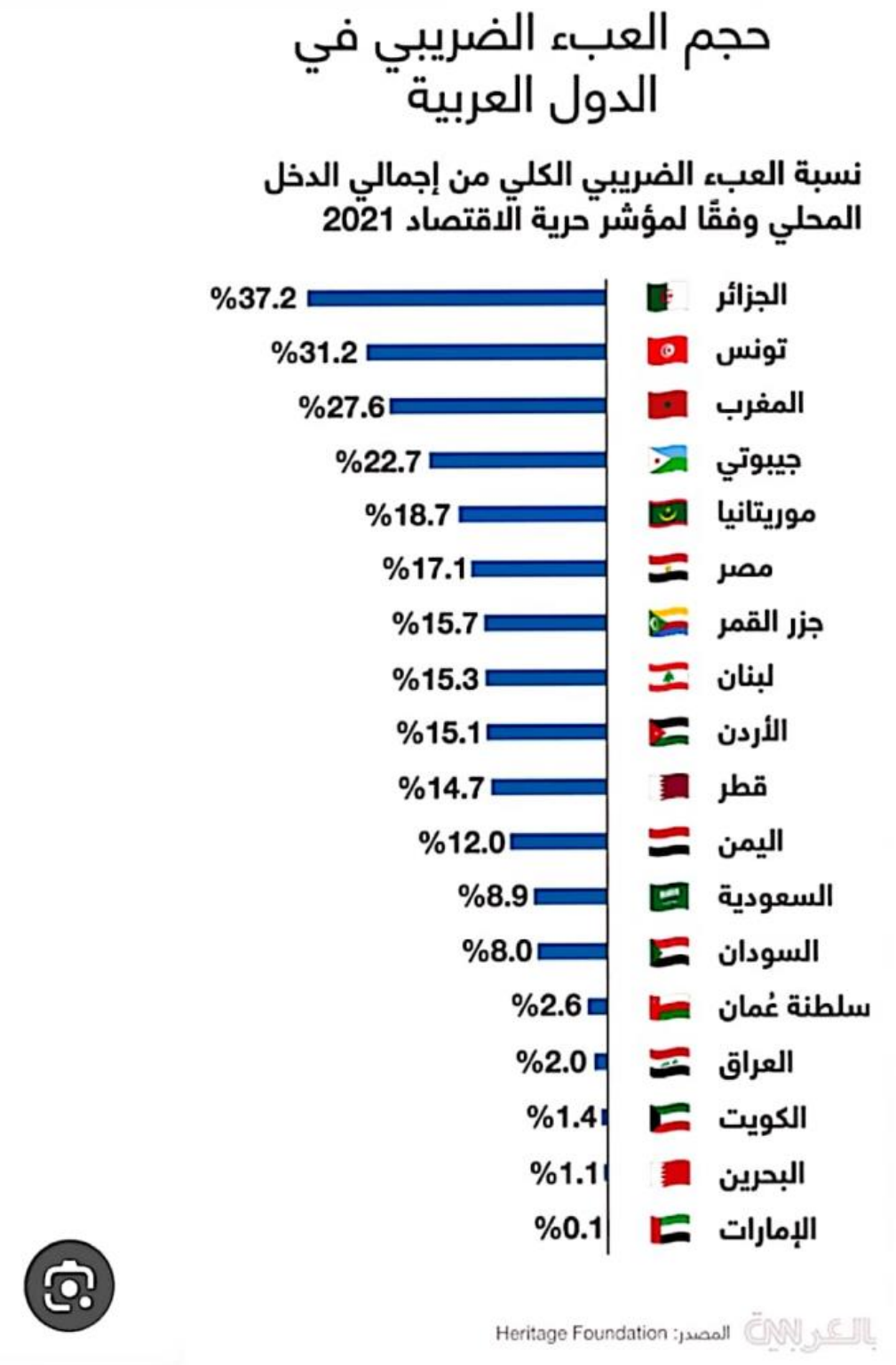

الملحق رقم 10: نسبة الاقتطاع الضريبي لعينة من الدول